

النسخة النادرة من مذكرات

توماس راسل

حكم دار القاهرة ١٩٠٢ / ١٩٤٦

الرواق للنشر والتوزيع

ترجمة
مصطفى عبيد

النسخة النادرة من مذكرات

توماس راسل

حكمदार القاهرة ١٩٠٢ / ١٩٤٦

مذكرات توماس راسل: حكمدار القاهرة ١٩٠٢/١٩٤٦

ترجمة: مصطفى عبيد

■ الطبعة الأولى يناير 2020

الغلاف: أحمد مراد

التصحيح اللغوي: محمد عبد الغفار

رقم الإيداع: 2019/2739

الترقيم الدولي: 2-070-824-977-978

جميع حقوق الطبع محفوظة

186 عمارات امتداد رمسيس 2 - أمام أرض المعارض - مدينة نصر

هاتف: 0220812006

rewaq2011@gmail.com

facebook.com/RewaQ.Publishing



للنشر والتوزيع

النسخة النادرة من مذكرات

توماس راسل

حكمदार القاهرة ١٩٠٢ / ١٩٤٦

ترجمة

مصطفى عبيد

الرواق للنشر والتوزيع

هذا الكتاب

التاريخ في بلادنا يسير على عكازين. ليس التاريخ هو ما يحدث، بل هو روايتنا لما يحدث بغض النظر عن دوافعنا وهو اجسنا ومواقفنا من كل عنصر في عناصر الحدث. تلك معضلة التاريخ المصري المكتوب بمشاعر حب، والمدون بانتقائية واضحة. وللأسف فإنها انتقائية تحرمنا من معارف جمة، وتمنعنا من رؤى مغايرة.

إننا لا ننظر إلى الآخر لنعرف كيف يرانا، ولا كيف يرى أفعالنا، وكيف يفعل بما يحدث.. في فقهننا للتاريخ، يبقى العدو عدوًّا إلى الأبد، وتبقى كل رؤاه وتصوراتهِ وحكاياته محل تشكك وارتياب دائمين؛ لذا، فقد تم إهمال واستبعاد شهادات الإنجليز ورجالهم عن مصر، خلال عهد الاحتلال البريطاني (١٨٨٢ - ١٩٥٤م) باعتبارها صادرة من عدو. وبعيدًا عن السياسة فإننا لم نفكر أبدًا في الاستفادة من تجارب إنجليز كبار كانت لهم حيوات صاخبة في بلادنا.

منهم، مثلاً: توماس راسل، مؤلف هذا الكتاب، وهو أحد أهم ضباط الشرطة الإنجليز في مصر، إن لم يكن أهمهم على الإطلاق؛ فقد كان غريبًا أن تصدر مذكرات الرجل سنة ١٩٤٩م في لندن تحت اسم «في الخدمة المصرية»، ويموت هو نفسه في أبريل سنة ١٩٥٤م ولا تتم

ترجتها أبداً، على الرغم ممّا فيها من قصص وحكايات وتجارب وآراء لا يمكن لشرطي أو مثقف مصري ألا يعرفها.

لقد قدّم الرجل إلى مصر سنة ١٩٠٢م، وقضى فيها ٤٤ عاماً متنقلاً بين مدينة وأخرى، ومترقياً من منصب إلى منصب أعلى حتى تولى مقعد حكمدار القاهرة في مارس سنة ١٩١٨م، ليتابع تطور الجريمة في مصر عبر العشريّات والثلاثينات والأربعينات، وهي فترة مهمة تبدلت خلالها أحوال المجتمع المصري، وتغيرت سماته عدة مرات.

ويمثل الكتاب إطلالة مهمة على أحوال المصريين عموماً، وعلى نوعيات الجرائم وحيل المجرمين وطرق مقاومتهم. كما يتعرض بكثير من التفصيل لعوالم المخدرات والقمار والدعارة وقطاع الطرق وحواة الافاعي والأجانب. ويتناول الكتاب أيضاً مشاهد من حياة البدو والعجر وهواة الصيد وأعيان القرى، فضلاً عن قراءته العميقة للمجتمع المصري في إطار تحولاته ومواقفه من المرأة والحداثة والعدالة الاجتماعية.

ويستند المؤلف إلى حكايات وقصص من المجتمع المصري لينقلنا نقلاً مباشراً إلى إطلالة ممتعة على المجتمع المصري بشقيه، الحضري والريفي، في ظل الاحتلال البريطاني.

وربما أسهم إهمال أو تجاهل الكتاب من قِبَل المترجمين المصريين ودوائر المعارف المصرية، على مدى سبعين عاماً، في أن يتحول إلى كتاب نادر، يمثل الحصول عليه مغامرة صعبة. وهنا، فقد قضى كاتب السطور سنوات طويلة يحاول الحصول على نسخة من الكتاب من دون نتيجة، حتى أعياه البحث بعد أن فشل في الاطلاع على نسخة وحيدة

مكتوبة باللغة الفرنسية لا الإنجليزية ومحفوظة في مكتبة وزارة الداخلية، واضطر في النهاية إلى تحرير إعلان لشراء الكتاب عبر متجر الكتب الإلكتروني «أمازون» ليتلقى بعد أيام عرضًا من حائز كتب قديمة في بريطانيا. وكان من الغريب أنه لا توجد وسيلة لإرسال الكتب من بريطانيا إلى مصر؛ لذا فقد تم الاتفاق على إرساله إلى عنوان أحد الأصدقاء في ولاية نيو جيرسي الأمريكية، ليقدمه إلى كاتب السطور بعد تسلمه بعدة أشهر خلال زيارة اعتيادية لي لأمريكا.

لقد كان لافتًا أن النسخة التي وصلت إليّ كانت محفوظة بمكتبة عامة في لندن؛ حيث طبعت على باطن الصفحة الأولى تواريخ الاستعارة، وكان من الغريب أن آخر استعارة للكتاب كانت في سنة ١٩٦٦م، ما يعني أن الكتاب انتقل بعدها لحيازة قارئ ما أو تم تخزينه، وربما يفسر ذلك جودة حالة تلك النسخة، وعدم اصفرار أوراقها أو تمزقها. المهم في الأمر أن الكتاب شائق، ومُدقق، وموسوعي في معلوماته، وأنه يحكي جانبًا مهمًا من التاريخ المصري، بأسلوب لم نعتده؛ إذ يركز بالدرجة الأولى على تاريخ المجتمع - الناس - لا النظام السياسي، ولا الحكام.

إنه يمثل، في اعتقادي، التاريخ الذي ما زال منقوصًا لدينا، ويستحق الاهتمام والدراسة والترجمة.. وهو في الغالب دافعي للانكباب شهورًا طويلة على العمل لأقدم للمكتبة العربية أول ترجمة لشهادة حكمदार القاهرة في النصف الأول من القرن العشرين. وهي ترجمة دفعتني إلى قراءات موسعة أخرى حاولت فيها العودة إلى نصوص ودراسات

معاصرة تتناول أمورًا عدة أوردها المؤلف لتفادي فخاخ الترجمة الفورية،
استهدافًا للحقيقة المقصودة.

والله أسأل أن يلهمنا أن ننفتح على الآخرين أكثر، ونقرأ برحابة
صدر، ونتعلم بعمق، ونعمل بجد طلبًا للحقيقة.

الترجم

مصطفى عبيد

المقطم

أكتوبر ٢٠١٩م

مقدمة توماس راسل

هذا الكتاب كتبته مُستهدفاً تقديم إطلالة على حقبة زمنية من تاريخ مصر الحديث، وهي مرحلة التحديث التي شهدت جانباً منها ولم توثق بشكل جيد، وأعني بها الفترة المتأخرة للورد كرومر والفترة التالية له، وهي فترة المستشارين الإنجليز ومفتشيهم الإقليميين، خاصة في وزارة الداخلية، التي كانت تُمثّل الوزارة الأم في لندن.

وبمرور الوقت، تقصر الذكريات، وكثير من أبناء الجيل الحالي (في نهاية الأربعينات من القرن العشرين وقت كتابة الكتاب) يجهلون حجم العمل البناء المتحقق في تلك الفترة من قِبَل المفتشين. إننا سعداء لكوننا غير مهتمين بالسياسة، وكان واجبنا دوماً أن نقدم أعلى كفاءة ممكنة فيما هو تحت تصرفنا، وأن نبقي خلف المشهد، نساعد في بناء ماكينه الإدارة اللازمة لحكم بلد يضم ١٧ مليون نسمة.

لذا، فقد سعيت إلى أن يكون هذا الكتاب واقعياً، وأن أقدم القليل من الآراء بقدر الممكن بشأن بعض الأحداث أو الشخصيات. ولا شك أن ذلك لم يكن سهلاً في الشطر الأوسط من الكتاب؛ حيث قصصت حياتي كحكمدار لشرطة القاهرة، غير أنني حافظت على التزامي بالحقائق.

لقد أصبحت الجريمة السياسية شائعة في جميع أنحاء العالم، وكان لي نصيب في التعامل معها، لكن من منطلق كوني ضابط شرطة مهمته طاعة الوزير المسؤول، ووقف الجريمة، وتقديم الجناة للمحاكمة.

في الجزء الأخير من الكتاب، حاولت التركيز على مواجهتي لنحو ستة عشر عامًا لتجارة المخدرات، ما دفع الحكومة المصرية إلى منحي جميع التسهيلات المتاحة، وأدى ذلك بلا شك إلى تقوية يد اللجنة الدولية لمكافحة المخدرات في جنيف، وأسهم في إبعاد التجارة المحرمة عن أوروبا.

وإذا كنت في النهاية قد سمحت لنفسني أن أعبر عن بعض الآراء فيما يخص المستقبل، فإنني قصرت ذلك لما استهدفته على مدى ٤٤ عامًا، وما كررته في تقاريري الرسمية، وهو قياس التحسن في أداء شرطة مصر، وما نتج عنه من تحسن في أحوال المصريين أنفسهم.

وربما يأخذ عليّ البعض، في كتابي عن مصر، عدم الالتفات لنهضتها الصناعية الآنية، ومصانع القطن لديها، وأعمال الغزل والنسيج، وخططها لتوصيل الكهرباء، وكثير من الإنجازات الأخرى.. وجوابي عن هؤلاء أنني أحكي قصة مصر فيما اختبرته شخصيًا. لقد اعتمدت في محتويات الكتاب على مدونات قديمة وتقارير كتبت خلال الفترة من ١٩٠٢ إلى ١٩٤٦م، عندما غادرت الخدمة الحكومية، ولم أتجاوز ذلك.

ملاحظة بشأن النقل الحرفي

اعتمدتُ في النقل الحرفي لبعض الكلمات في هذا الكتاب طريقة نطقها لدى المصريين، خاصة العاملين في الجهات الحكومية.

توماس راسل

الفصل الأول

عندما كنتُ طفلاً

بين مقتنياتي، نسخة من رسم زيتي للوحة فنية لإدوين لاندسير (رسام بريطاني توفي سنة ١٨٧٣م) تصور حفل رماية في بيت العائلة في ووبرن آبي في بيلدفورشاير سنة ١٨٢٨م، وتمثل واجهة رئيسية لجذوري. يبدو الرجل الثاني من اليسار - في اللوحة - مهيبًا بقبعته البيضاء وجواده الأبيض، وهو جدي الأكبر الدوق السادس لبيلدفورد. أما الرجل ذو الشعر المضفر يمين الصورة فهو جدي اللورد تشارلز جيمس فوكس راسل. كذلك فإن الشخص الثالث من اليمين، الذي يبدو ضئيل الجسم هو اللورد جون راسل، رئيس وزراء بريطانيا، الشهير بإصلاحاته.

وكتوثيق لحفل الرماية في تلك الأيام، كانت اللوحة من أهم ممتلكاتي الثمينة، وكُنت دائمًا أتساءل إن كان الرسام لاندسير، الذي كان يقيم في أبي لشهور طويلة في بعض الأحيان، قد تخيل المشهد في اللوحة كفنّان مُبدع، أم أن شخوص اللوحة، بمن فيهم رئيس الوزراء السابق، حملوا بنادق الصيد رافعين صمام الأمان حقيقة!

لقد بدت البنادق بفوهاتها المحمولة من صناعة جوي مانتون، وبدأ ذهن رئيس الوزراء منشغلًا بأمور أخرى، وظهر المشاركون في الحفل بقبعاتهم فوق رؤوسهم. كما ظهر كلب أسود في طليعة المشهد من نوع الجوردون سوتر، أو خليط بين الـ«كوليه» والـ«اللوردشاير»،

وبدا الحارس الذليل ملامسًا قبعته في الجانب الأيسر من اللوحة، وهو ما يعني أنها أقرب إلى الحقيقة.

وكان جدي، الابن الأصغر لدوق بيدفورد، وشقيق جون راسل، فارسًا عظيمًا، وظل هاويًا وممارسًا للصيد بالبندقية والكلاب المدربة حتى بلغ الثمانين من عمره، حينها اعتزل الصيد، لكنه ظل يركب الخيل حتى وفاته في السادسة والثمانين من العمر. وكانت أفكاره عن التمرينات الرياضية لشخص ما - حتى في الثمانينات من عمره - غريبة؛ حيث كان يُفضل ركوب الخيل الصغيرة البالغة ثلاث سنوات أو أربعًا، والمخصصة للصيد، عن التنزُّه بالخيول العتيقة. وفي تصوره أن الخيل العتيقة ألقت حيل التدريب والصيد، بينما الخيول الشابة ستستغرق وقته في تعليمها التقاط عيش الغراب من الغابات. إنني أتذكر صورته كعجوز يرتدي الخيش والقبعة المربعة الرمادية، مُدربًا كلاب صيد الثعالب، وفاحصًا العجول الثمينة في الحقل.

لقد عمل لعدة سنوات شاويشًا ضمن حراس مجلس العموم البريطاني، مقيمًا في برج الساعة، وهو ما جعل والدي هنري تشارلز ينتقل، بعد تربيته في وويرن آبي، إلى مدرسة وستمنستر، ما شكّل محنة قاسية لطفل شبّ في الأرياف. لقد سعى إلى التألف مع ذلك من خلال التردد على النوادي الرياضية لوستمنستر؛ حيث تعلم الملاكمة؛ لذا كانت تلك النوادي من بين مزاراتنا عندما كان يصحبني إليها بعد ذلك بسنوات. والتحق والدي بكلية كامبريدج اللاهوتية؛ حيث تخرج، وهو ما فعلته أنا فيما بعد؛ حيث مارس الرياضة التقليدية ومعه كلابه المشعرة التي

كانت تقف بالمرصاد أمام كل قادم إلى محل شيلابي للحيوانات الأليفة المجاور له.

ومن كامبريدج، ذهب والدي إلى دونكستر للتدريب على العمل الكنسي تحت إشراف الطبيب الشهير فوجهان، حيث عاش هناك أيامًا جميلة. وفي إحدى المرات قال الدكتور فوجهان لتلاميذه إنه سيشرح لهم كيفية التعامل مع المرض، وقال لأبي أن يخرج من الغرفة ويدخل، وسيقوم هو بتمثيل دور المريض نائمًا على إحدى الأرائك، بينما سيدخل والدي كرجل دين ليتحدث معه. ولما كان والدي رجلاً مازحًا فقد دخل ليجد الدكتور فوجهان ممددًا على الأريكة فرفع يده اليمنى بأسف وقال بلكنة حزينة: «أنطوني.. أنطوني.. هل سكرت مرة أخرى؟!».

وبعد أن أنهى والدي فترة التدريب تم تعيينه كاهنًا لفيتزويليم، حيث عاش في وينت وورث في يورك شاير، وهناك عاد إلى الصيد بشكل دوري، وتزوج والدتي ليستقر بالعائلة في ولاتون في نوتنجهام.

وكنّا ستة أبناء وُلدوا في إبراهيمية ولاتون؛ حيث ماتت أمي وأنا في السابعة، ولم يتزوج والدي مرة أخرى، وقام بتربيتنا جميعًا بدعم مربيات جادات، كُنَّ مصدر إزعاج دائم له. وكانت الإبراشية عبارة عن بيت عتيق فسيح وبديع، له حديقة جميلة، وكانت محل افتخار والدي. ولم يكن هذا البيت في الأصل محلاً للإبراشية وإنما قامت كثير من العائلات ببنائه لإقامة عائلة الكاهن. وكان هناك بالمدينة قاعة ولاتون، المملوكة لعائلة والدتي، وهي عبارة عن قصر إيطالي يعود لعهد الملكة إليزابيث، وله حديقة تمتد بمساحة ٨٠٠ متر مربع، تزدان بصفين من أشجار الليمون،

وبحيرته الجميلة. وكان من مشاهير العائلة: فرانسيس وولوغوبي، عالم الفيزياء الذي تُوفي سنة ١٦٧٢ م. وكانت تلك العائلة، إلى جانب عائلة راسل، من كبريات عائلات ولاتون.

وكان جدي لأمي يعيش معظم السنة في بيردسال في يورك شاير، زارعاً أنواعاً غريبة من الأعشاب ليغذي بها خيوله وكلاب الصيد لديه. وامتلك أيضاً غابة للغزلان في روس شاير، وكان نادراً ما يهدر يوماً من أيام الخريف بعيداً عنها. وبعد وفاته حاول شقيق والدي الأصغر الحفاظ على ممتلكاته وعاداته، غير أنه لم يكن يزور قاعة ولاتون سوى مرات محدودة في العام، في الوقت الذي صار والدي فيه كاهناً ومالكاً للأرض، وهو نظام لم يُعد متبعاً فيما بعد في الريف الإنجليزي.

وكأطفال، فقد كان لي أنا وإخوتي حرية السير إلى حدائق ولاتون وغاباتها وبحيرتها، والتنزه واللعب من دون مساءلة من أحد، وكان ممّا يبعث السرور في أنفسنا خروج والدي معنا في المساء، حاملاً حقيبة أدواته ومتبوعاً بنصف دزينة كلاب باحثة عن طعام. وفي إحدى المرات رأيته في إحدى الحدائق بملابسه الرسمية وقبعته ومعه البعض يقومون بدفن الكهنة، وسرعان ما عاودوا الانطلاق طلباً للصيد بعد أن خلع والدي ملابسه الرسمية.

وككاهن جيد، فقد كانت كنيسته ممتلئة دوماً، مثلما كان مخزن لحومه. وكان ملماً بكل شيء، فعلى يديه تعلمنا أسرار صيد السمك، ومسارات سمك الأنقليس المسائية، وكيفية عقد شباك الصيد بالطعم الأحمر لجذب سمك التنش النهري، وطريقة عمل سياج الفخاخ للأرانب، وكيفية استخدام شعر الخيل لمواجهة الفئران. وكان والدي يقول لنا كثيراً:

«الينسون للفئران، والناردين للقطط». لقد كان صيادًا من الطراز الأول واعتاد أن يبطل عمل مصائد الفئران ليالي الأحد حتى لا يقتل أيًا منها في ذلك اليوم. وكان يطبق أفكاره الدينية واقعياً في الحياة اليومية بطرق ساحرة، مثل ضرورة وضع كتاب أو «فازة» إلى جوار الكتاب المقدس، أو إن وجد حشرة بين صفحات الكتاب المقدس، فإنه يلتقطها برفق ويُبْعِدُها من دون أن يقتلها على الأرض. وكان له في الأوقات كلها نزهة بالخيال في الصباح الباكر قبيل الإفطار، وفي بعض الأحيان كان يلهو يوماً مع كلابه المخصصة للصيد.

وكان يهتم بارتداء القفازات.. وأتذكر في إحدى حفلات القرية في الإبراشية أنه منح الفتیان قفازات ملاكمة وأخذ يلاكم الأطفال بمزاح وهو يرتدي روبه ذا الأكمام، عندما طلب رجل غريب لا نعرفه قفازاً ليلاكمه. ولم يكن والدي ليرفض ذلك، لكنه أيقن أنه سيكون أمام شخص يعرف عمله وأن عليه أن يواجه خططه منذ الجولة الأولى. ولما كان يرغب في عدم الخسارة أمام القرية بأكملها، خاصة أن عليه قيادة احتفالاتها في الأحد المقبل؛ لذا فقد جذب خصمه إلى الأسفل ببطء وانحدر به إلى العشب الخافي حيث أسقطه أرضاً على النباتات لينزلق إلى المصرف، وبعدها خرج الرجل بصعوبة إلى المرح الأخضر. وجاء الخادم بكويين من شراب الشعير الخاص بالإبراشية، وأعاد الأب راسل تكرار مهاراته مرة أخرى أمام جماعة المصلين بعد أن حوّل خصمه الملاكم إلى صديق بعد أن كان قادماً للنيل من مكانة راسل.

وكان هناك حقلان أسفل الإبراشية استخدمتهما لممارسة الرياضة، أحدهما كان مكاناً فسيحاً للسناجب والبط، إلى جوار بركة مزدهمة

بسمك الرمح والتنش. وعندما كنت في التاسعة كنت أصطاد الأرناب والبط الوحشي. وللأسف كانت البركة مغلقة على قناة ضيقة، وكانت زنابق الماء وأعشابها تثير وساوس حزينة للصوص المارين. وفي تلك الأثناء كان لدينا كلب ضخمة دنماركي، كنا قد دربناه على مطاردة هؤلاء اللصوص من دون جرحهم. وفي أحد أيام الآحاد، كنا عائدتين من الكنيسة، ورأينا عبر التليسكوب المعلق في واجهة الإبراشية رجلاً يسبح في بركة مارتن المحاطة بأعشاب الوالد ليقع في براثن خطاطيفها. وقال لنا والدي أن نحضر الكلب ونضعه على أهبة الاستعداد، وهكذا كنا نستخدمه دومًا في مثل هذه المناوشات، ليخرج اللص فورًا خوفًا من الكلب حتى يقوم والدي باستدعاء الشرطة، ويمسك بأذن اللص بيده، وفي يده الأخرى مظلته، في مشهد مثير يشهده الطريق إلى الكنيسة.

ومع ذلك كله كان الوالد مسيحيًا متدينًا من الطراز الأول، معروفًا بين الناس في البلدة، ومحبوبًا ومقدرًا منهم. وكان لوالدي شقيق واحد هو جورج ويليام أرسكين راسل، الذي على عكس والدي قضى معظم شبابه في المدينة. وعمل جورج في عدة وظائف حكومية في بريطانيا والهند، فضلًا عن كونه كاتبًا معروفًا.

كُنت في التاسعة من عمري عندما ذهبت إلى مدرسة مستر تابور الخاصة في تشيم بسور؛ حيث تعلمت القليل من دون كتب، لكنني اكتسبت كثيرًا من المعرفة عن الطيور والحشرات والنباتات البرية.. ولم تكن الألعاب المعتادة نقطة قوة لديّ، وفي بعض المرات تعرضت للضرب بالعصا من مستر آرثر تابور بسبب خوفاي من الصراخ عند اصطياذ الخنافس.

ومن تشييم، ذهبت إلى مدرسة هيليري، تحت إشراف مستر إدوارد ليتلتون، وقضيت ست سنوات في بيت «لي باس» تحت رعاية مستر فيننج. وهناك اكتسبت تعليمًا تقليديًا في المدرسة العسكرية الرسمية، وفزت بمباريات الملاكمة للوزن الثقيل، ووجدت متنفسًا واسعًا بسبب محبتي أعشاش الطيور، والتاريخ الطبيعي في الحدائق غير الملوثة هيرتفورد.. وإلى الخلف من المدرسة، امتدت ملاعب كرة القدم بمظلاتها الجميلة، لتفضي إلى مجلس المدينة، وفي فصل الصيف صارت شغلي الشاغل للإيقاع بالآرانب التي تأتي في المساء لتأكل حشائش ملعب كرة القدم. وحتى يتسنى لي نصب الفخاخ في الساعة السابعة مساء، كان عليّ أن أغادر المدرسة في نفس ساعة فتح الأبواب، في السادسة مساء.

في صباح جميل تأخرت، وكان عليّ أن أتلخص من حملي الثقيل، وأتذكر جيدًا قلقي عندما اتخذت مكاني خلف معلم، فشل في ملاحظتي وأنا أحمل اثنين من الأرانب السمينة داخل سلة فرائسي المخفية في جاكيت المدرسة الأسود. وكان يمكننا شراء اللبن والدقيق والبصل من الكانتين، فقمت بطهي الأرانب في فرن المدرسة لأحصل على طبق شهوي ولذيذ.

وكان لا بُدَّ من تغطية وضعي حتى لا أتعرض للعقاب وسنحت لي الفرصة عندما ناقشت مع ضيف سكرتير المدير الحق القانوني لفرضية قيام ولد في المدرسة باصطياد الأرانب من داخل ممتلكات المدرسة. ووجدت الرجل يتجاهل تفاصيل الأمر ووافق بسذاجة على نظريتي، مشيرًا إلى أن قيام أبي بالدفع لي لأصبح عضوًا بالمدرسة يمنحني الحق في المشاركة في الأرانب التي تأكل حشائش ملعب كرة القدم. وامتنالًا

لذلك الرأي، فقد واصلت مغامراتي حتى عرفت ببداية تحرُّيُّهدد المغامرة من جانب أحد الحراس الجدد، الذي يحمل نفورًا تجاه أولاد المدرسة، والذي يستخدم كلبًا ذكيًا مدربًا. وعلى نحو مسافة عدو تبلغ ساعة ونصف الساعة من المدرسة، كانت هناك غابة كبيرة تقع ضمن ممتلكات السير جورج فادول فيليب، الذي صار فيما بعد عمدة لندن. وفي أول عطلة صيفية اكتسبت صداقته بفضل كسفي أعشاش الطيور التي تقتات من حقله بمساعدة خادمه، ما منحني حرية التنزُّه بين أشجار غابته، غير أنني على الرغم من قضائي ساعة أو ساعتين هناك، لم يكن يتسنَّى لي صيد الحمام أو مطاردته.

وكانت تلك الأيام تشهد احتفالات لصيد الطيور مثلما كان يفعل اللورد ديجري مع ضيوفه، غير أن السير في الغابة بالمضارب لم يكن يعجبني كرياضة؛ لأنني مررت يومًا بكومة أغصان ووجدت مئات الطيور التي تم جلبها من سوق حديقة كوفينت ووضعت في أعشاش لتُصبح صيدًا سهلاً.

من هاليري، ذهبت إلى الكلية اللاهوتية بكامبريدج؛ حيث مارست الرياضة البسيطة في فصل الشتاء، كما لعبت الكريكت في الصيف بالقرية، والتحققت بفريق البيجل الخاص بالكلية خلال وقت الصوم، مستمتعا بقيادة عربية الخيل التي يجرها حصانان أو أربعة في أوقات أخرى. وكنت أقضي معظم وقت فراغي مع كلابي وبعوضي وأنا أقود عربية يجرها كلب، لأخلص حقول المزارعين من صفوف الفئران.

في عامي الدراسي الأول، عملت بجهد واجتهاد بالشكل التقليدي، وفي العام الثاني استغرقت كثيرًا في حياتي الجامعية، غير أن ذهني لم يكن

قد رسم بعدُ أي طريق لما سأكون عليه في المستقبل، وكل ما قررته هو أنني لا أريد البقاء في إنجلترا وأن نواياي تدفعني نحو العمل المدني في الهند أو البوليس الهندي، وبهذا التصور ذهبت لقضاء إجازتي الصيفية في قريتي.

وبعد أسبوع أو اثنين، سمعنا أن خالي وخالتي سيزوران بيت ولاتون لزيارة سنوية قصيرة، وكان ذلك وقت توتر بالنسبة لي؛ إذ كان عليّ أن أفعل كل شيء في استطاعتي حتى أستخلص منهما دعوة لقضاء شهر في بيت أسكتلندي في غرب روس شاير، وأعتقد أن ذلك جرى بعد صباح أحد أيام الآحاد عندما كنا نسير عبر حدائق الإبراشية ونطقا كلمتهما الساحرة لدعوتي.

وكانت أبليكروس متميزة للغاية باتساعها بين غابات أسكتلندا، حتى إنني اعتبرتها الغابة النموذجية. وكان من الصعب الدخول إليها بالسيارات؛ لذا كنا نذهب إلى هناك بالقطار السريع من إيفرنس لنصل إلى كيلى على شاطئ الأطلنطي بأسكتلندا، ومن هناك نأخذ سفينة من البواخر التي تذهب إلى ستورن واي في هيريد الجديدة. وبعد ساعة من الإبحار من كيلى تصل إلى أبليكروس حيث تُبطئ السفينة فتهبط بحقائبك في مراكب مصطفة. وللخروج مرة أخرى من أبليكروس فإن عليك أن تحجز الوسيلة ذاتها لتلحق بالباخرة في الساعة الخامسة صباحًا لتتسلق سلم الباخرة في الظلام. وكانت هناك وسيلة واحدة أخرى للخروج عبر القطار من سترات كارون، على بعد ثلاث محطات من كيلى، وكان يمكن الوصول إليها بالجياذ.

وكانت عزبة أبليكروس تمتد لنحو ٨٠ ألف فدان متلاصقة معًا

كقبضة مغلقة تطل على الأطلنطي على جزيرتيه، سكاي وهيريد، في اتجاه أمريكا الشمالية. وكانت هناك مساحة رياضية واسعة وكأنها جزيرة منعزلة مخصصة للرياضة، وكانت غابات أبلكروس تجتذب كثيرًا من الرياضيين بمناظرها البديعة وإطلالها على الأطلنطي.

وعلى مقربة من البيت، كان هناك نهر قصير يمتد نحو البحر، وكانت مياهه تتغير في المساء بفعل المطر فيتعكر لونها، حتى إنك لم تكن ترى سمك السلمون المختبئ بين الصخور. وكنا كأطفال نذهب إلى الشاطئ الشمالي لإحضار الدواجن لمخازن الطعام، فنسير سعداء لنحو تسع ساعات كاملة نلهو خلالها.

وكان طموحي الدائم هو تكرار الحدث، بما يعني فوزي بإوزة أو طير أسود أو سمكة. وكانت سعادي بالغة أن هذه التجربة تكررت معي ثلاث مرات في سنوات مختلفة. كنت أستيقظ في السادسة صباحًا في الظلام، وأتجول قليلاً حول الحقول، ثم أصطاد إوزة أو أي طائر، وأعود إلى البيت للصلاة مع العائلة في الثامنة صباحًا، وأتناول الإفطار سريعًا قبل أن أركب الحصان لمطاردة غزال ما في الغابة وتأخر كثيرًا إن لم أنجح في اصطيادها أو أرجع سريعًا إن حالفني الحظ ونجحت.

في إحدى المرات، بدأ اليوم باصطياد سمكة سلمون تزن عشرة أرطال من بركة قريبة من البيت، وكان عليّ أن أجري بها لنحو نصف ميل حتى ألحق صلاة العائلة، وكان مشهدي مثيرًا لاستغراب الحضور.

وفي مرة أخرى، ضربت كل أرقام القياسية السابقة، كان اليوم صعبًا، ولم يكن مسموحًا فيه بالرياضة، وكان علينا المغادرة في اليوم

التالي. ومن دون أن يعرف أحدٌ قضيت الليل جالسًا على بركة صغيرة
أصطاد بالديدان السمينة التي أحضرتها معي من ولاتون، وظللت
حتى الفجر وفزت بثلاث سمكات تراوت، واثنين من سمك الشار.
وأسفل التل، كان لنا صيد سهل لطبي في وسط النهار، وعدنا مساء
لنجد حشدًا من الوعول سعيًا إلى صيده، ونجحت في إصابة ظبي آخر،
ثم أطلقت النار مرة أخرى ونجحت في قنص إوزة على بعد ٩٠ ياردة،
وعدنا إلى العائلة ومعني حصيلة صيد اليوم، ثلاث سمكات تراوت،
واثنين من سمك الشار، وظبيين، وإوزة.

الفصل الثاني

التدريب المبكر

في أحد أيام شهر سبتمبر ١٩٠١م، كنت مرة أخرى في أبلكروس، وكنت عائداً من التل دون قضاء نهاري المعتاد في صيد سمك من النهر أو محاربة بطة في الحقل، عندما دُعيت لعشاء مبكر لأجد شخصاً جديداً بالنسبة لي يقوم بتدفئة ردائه أمام المدفأة. وقدم الرجل نفسه باعتباره ابن عمي بيرثي ماتشيل، وهو الذي لم أسمع عنه من قبل، وقال إنه عائد تَوَّاً من مصر.

وعلى مدى أسبوعين تالين، رأينا بعضنا البعض مراراً، وحكى لي أنه يعمل مستشاراً لوزارة الداخلية في مصر، وأنه عيَّن في هذا العمل بعد خدمة طويلة في الجيش المصري؛ حيث شارك في حروب الكتيبتين التاسعة والحادية عشرة في السودان. ووجدت حكاياته ورؤاه للحياة والعمل في مصر أشد جاذبية لي وأكثر تلاؤماً مع حماسي الزائد، خاصة أنه قبل رحيله دعاني إلى قضاء عطلة الشتاء المقبل في القاهرة حتى تتسنى لي معرفة طبيعة الحياة التي يحياها المفتشون في وزارة الداخلية، وحتى أحدد، وأنا في نهاية دراستي بكامبريدج، إن كان يمكنه ترشيحي لوظيفة نائب مفتش حال إنهاء دراستي. ولم يأخذ الأمر مني وقتاً لأقرر اقتناص الفرصة الذهبية، لأقرر السفر لقضاء أسبوعين في القاهرة، لكنهما امتدا إلى ستة أسابيع بصحبة بيرثي ماتشيل أينما ذهب.

إنني أتذكر وصولي إلى بورسعيد مع كثير من الملازمين مفعمي

الشجاعة الذين قابلتهم في شركة الملاحة البريطانية. أتذكر بخار السفينة واستغلال طاقتي الزائدة في العبور سريعاً للحاق بالقطار السريع مسبقاً شاحته ومواجهها كدر سائقه وحارسه. في الصباح الباكر خرجت إلى شرفة بيت ماتشيل في الجزيرة لاستقبال ضوء شمس صباح قاهري شتوي، ولأرى لأول مرة النيل، الذي كان مركزاً لسنوات طويلة في حياتي اللاحقة.

وخلال شهر في مصر تعرفت إلى كل شيء، من خلال رحلة استكشاف في الوجه القبلي عبر باخرة ماتشيل الرسمية في النيل، وبعد رحلة صيد للبط في قطا، والرقص واللهو في القاهرة؛ لذا لم يكن عجباً أن أجب بـ«نعم» عندما سألني ماتشيل إن كنت أحب أن أعمل في مصر لبقية حياتي أم لا. وكان كل ما ينبغي عليّ فعله هو النجاح في كامبريدج وتحسين لغتي الفرنسية، حتى وجدت نفسي في النهاية مختاراً للعمل في مصر في أكتوبر ١٩٠٢م.

وسريعا فهمت أن ماتشيل لديه أفكار معينة بشأن شباب الجامعات، لكنه لحسن الحظ كان يصّر أن تكون الحياة بالنسبة لي متماشية مع ميولي؛ لذا كان ينصحني بالعمل الصعب واللهو الكثير، وهو ما فعله بنفسه، ولم أجد صعوبة أن أفعل مثله. لقد كان مؤمناً بضرورة الدقة في كل شيء، وكان يرى أي إهمال أو عدم اهتمام بالعمل أمراً لعينا. أن يمر أمر غير مفهوم من دون سؤال على شخص ما يجعله عرضة للوم شديد من ماتشيل. وكانت من أسوأ الجرائم في نظره أن يصل إلى القول إن شخصا ما غير جيد. أن يقول أحدهم إنه يشعر كأنه ميت يدفعه إلى الرد بغضب بأن هناك فارقا كبيرا بين الشعور بالموت والموت نفسه.

كان واحدا من الدروس الأولى التي يتعين على نائب المفتش أن يكتسبها بنص كلمات ماتشيل نفسها: «الأسلوب الحذر المحترم»، وحتى يتسنى لي اكتساب ذلك تم إبعادي عن رغد العيش في القاهرة لأذهب إلى مستودع خفر السواحل في المكس، غرب الإسكندرية، حتى أتدرّب في الصفوف ويدفع بي إلى ساحة التدريب المحلي مثل أي عسكري مصري ينضم للخدمة. وكان هذا تدريبا ممتازا، خاصة أن إدارة خفر السواحل تمثل إدارة مختلفة عن باقي إدارات الداخلية ويكتسب العامل فيها خبرات لا يكتسبها غيره من الضباط في مختلف الإدارات.

وكان جوردون موريس بك مأمورا المستودع خفر السواحل الذي كان مقره في قلعة المكس، المعروفة بـ«الشفخانة»، وهي قلعة بناها محمد علي باشا في القرن الثامن عشر الميلادي لحماية الإسكندرية. ويحيط بالقلعة خندق عميق وجاف يتخلله جسر خشبي يمتد في منطقة مستنقعات الملح وفوق بحيرة ماريوت والبحر.

وهناك تعرّفت إلى موريس ومساعدته أرمسترونج؛ حيث كان الأول يعيش في سكن الأجانب بالقلعة، بينما يعيش الثاني في منزل ريفي خارجها. ولما كنت تحت عناية أرمسترونج فقد سألتني إن كنت أود أن أرى غرفتي في القلعة، ليصدمني مشهد الغرفة المتسعة الخالية من أي شيء. وكان عليّ أن أذهب إلى الإسكندرية لأحضر سريرا معدنيا، وحوضا صغيرا، ودولابا، وكرسيا، وبعض أدوات النجارة.. وبتلك الأدوات البدائية قضيت ثلاثة شهور سعيدة وممتعة. وتألفت مع حياتي بالقلعة، أسست لعبة صيد يومية وكتبت على الحائط الأبيض قائمة

الصيد التي تتضمن عنكبوتا كبيرا، ودودة متعددة الأرجل.

ولم أتمكن من تنظيم حياتي الغذائية داخل القلعة، وكنت أنا وأرمسترونج نتناول وجباتنا في مطعم يوناني صغير يطل على البحر.

كانت الأسابيع القليلة الأولى جيدة، لكن بعد قدوم الشتاء وهطول المطر باستمرار، كان علينا أن نتدثر في معاطفنا، ونرتعش ونحن جالسان إلى طاولتنا الفردية وعلى رأسينا غطاء من المشمع يقينا المطر المنهمر عبر فجوات السقف الخشبي.

فيما بعد، التحق بالعمل معنا عامل من «جروبي» مهمته إعداد الطعام لنا ليقدم لنا طعاما صحيا ثابتا هو سمك البوري الأحمر.

كانت تسليتنا في تلك الأيام تتمثل في أن نخبر عامل الطهي بمقولات شهيرة منسوبة لكلاسيكيات هوميروس، أو نحصي عدد البعوض الذي نمسك به في مناديلنا، أو أن نتنظر هزات لأسلاكنا التي نمدها عبر الشرفة للأسماك حتى تقع في مصائدنا لتتحول إلى طعام جديد.

ومن وجهة نظر خفر السواحل، فقد كنت مجرد شخص مبتدئ ما زال يجهل الكثير، وأستطيع أن أقول إنني تفوقت على زملاء مدرستي وعرفت كل شيء. غير أن هناك شيئين لم أتعلمهما، أولهما: اللغة العربية، وثانيهما: كلمات المأمور التي ظلت تُقال باللغة التركية، والمعمول بها منذ أيام محمد علي باشا. وكان مرشدي رجلا مصرياً ضخماً لا يعرف كلمة من الإنجليزية، وله صوت غليظ مثل ثور، ولديه قناعة خاصة بأن طريقته في التدريب هي الطريقة المثلث والوحيدة. وباعتباري الوحيد

في ذلك العام في فصل التدريب، فكان عليّ أن أتلقى القدر الأكبر من عواصف هذا الرجل.

في الساعة السابعة من الصباح الأول ارتديت الطربوش، والسترة، والبنطال الخفيف، وخدمت للمرة الأولى ومعني معداتي المشتملة على الحزام الجلدي، وجعبة الخرطوش، ورمح الضفادع، وأخرج وقتها مرشدي صفيحة صابون، وقطعة إسفنج جافة صغيرة، وقفازا. وكان واضحاً أنه يريد مني أن أستخدم الصابون في تنظيف الحزام من دون أن أبتل بالماء، وقلت له بالعربية: «ميّه» بمعنى «ماء»، لكنه أجاب: «مفيش ميّه». وأخذ الرجل قليلاً من الصابون وباستخدام قطعة الإسفنج أراني كيف يمكن تنظيف الحزام جيداً. وكان هذا التدريب في اليوم الأول، واستمر كما هو في باقي الأيام لتنظيف الحزام أو جعبة الخرطوش. وبعد أسبوع جربت عملية التنظيف على سروج حصان حصلت عليه، غير أن المرشد أحضر وقتها مياها وقال لي: «البلل للحزام والمياه للسروج». وهكذا كان لي أن أهين حصاني للخروج كل صباح، وكان ممّا يضايقني أنني أجهزه في الصباح بعد أن يعود مساءً متسخاً من خدمة عمل في الرمال.

وكان من أصعب ما مررتُ به أن أقف أمام فرقة تتكون من خمسين من السودانيين المشاة، كان عليّ أن أقودهم للتدريب، غير أنني نسيت الكلمات التركية التي يجب أن تُقال، وردد المشاة السود هتافاً عالياً، ما دفع المرشد إلى أن يخبرني بالكلمات التركية التي تدعو للاصطفاف، ولم تعجبه طريقتي في ترديدتها، وكرر ضرورة قولها بخشونة وصرامة،

ما جعل أحد العساكر في الفرقة يضحك ليجد عقابا صارما في انتظاره لقيامه بالسخرية من موظف إنجليزي.

وخلال فترة تدريبي، قضيت معظم ليالي الأسبوع في دورية مع مسؤولي خفر السواحل، نسير بمحاذاة الشاطئ في الظلام، نتفقد الحراس، ونرقد على الصخور، ننتظر المهربين لترسية مراكبهم المحملة بمخدر الحشيش. وكانت تلك الأيام مثيرة وطيبة ومختلفة تمامًا عن حياتي الأولى في كامبريدج.

وهكذا، فإن شهوري الثلاثة الأولى في المكس والإسكندرية كانت مُتخمة بالخبرات الجديدة. لقد كنت قلقًا أن أخرج في دورية إلى الصحراء؛ لذا فقد رتبت لذلك مع ضابط ألماني يُدعى جاتينر، كان يعمل مأمورا لمرسى مطروح؛ حيث اتفقنا على اللقاء في محطة العمائد بسكة حديد ماريوت. مفعما بالإثارة أخذت القطار إلى هناك، غير أنني لم أجد جاتينر ولا دورياته. وظللت طول اليوم أفكر في إمكانية قدومه حتى فاتني قطار العودة إلى الإسكندرية، ولما زحف الليل مررت بخيام عربية واستضافني شيخ بلحية كثة، لكنني قررت المبيت في غرفة محطة القطار استشعارا للخطر. وبالفعل بتُّ الليل مترقبا، حتى إنني قضيت الليل من دون راحة، وزارني الكوايس، وأيقظتني مرارا قطة تطارد فئران المحطة، ورأيت رجلا مُسنًا سودانيا يغني أغنية «فئاتان صغيرتان باللون الأزرق»، وعرفت في الصباح أنني كنت أعاني الحمى، وعدت في أول قطار إلى الإسكندرية.

وعندما كنت أتلقي تدريبي مع خفر السواحل في المكس، كان الحديث الشائع بيننا لا يدور حول البيع والشراء أو جاذبية ملاهي

الإسكندرية، إنما يتركز على العمل الرئيس لخفر السواحل، المتمثل في منع التهريب عبر البحر والبر، وبشكل خاص تهريب الحشيش. لقد كان هذا المخدر، وما زال، المخدر المفضل لدى معظم المصريين من الطبقات الدنيا، وفي تلك الأيام كان يتم إنتاجه في اليونان؛ حيث كان يُزرع نبات القنب في مساحات واسعة، وكان المخدر يُستخرج من الزهرات الأنثوية لذلك النبات.

وكانت بعض الكميات تُهرَّب عبر طواقم البواخر الراسية في الإسكندرية وبورسعيد، غير أن الكميات الأكبر كانت تُنزل في مدينة طرابلس الليبية وتُهرَّب عبر الصحراء مع البدو إلى وادي النيل. وكان لدى خفر السواحل فيلق يسمى فيلق الجمل للتصدي للتهريب عبر الصحراء، وكان ضباط ذلك الفيلق وجنوده معرضين للخطر الدائم، وكانت حياتهم بائسة، غير أنهم كانوا يتلقون مكافآت مجزية حال ضبطهم عمليات تهريب. وكانت تُباع كميات الحشيش المضبوطة بواسطة جمارك الإسكندرية مرة أخرى.

وليلة بعد أخرى، صرت مستمتعا بحكايات حروب الصحراء، ومهارة المقتفين، وشجاعة قوات الجبال السودانية، والعائدات الثمينة للمكافآت.

وعلى مدى ليالٍ كثيرة، كنت أختبئ خلف الصخور على الشاطئ انتظارا لرسو المهربين.. وبنهاية عملي في خفر السواحل صار ذهني واعيا بكل ما يتعلق بالحشيش مثل أي ضابط بخفر السواحل.

وبعد التدريب، وقيل تعييني نائب مفتش، قضيت شهرا في العمل

الروتيني بشرطة الإسكندرية، ولهذا الغرض وترشيدا لنفقاتي بدلا من الإقامة بفندق، خُصص لي حمام صغير بقلعة خفر السواحل المسماة «طابية عادا» داخل رصيف الجابري. وكان المكان مزدحما بالفئران التي كانت كل يوم تحرّش في أرضية الغرفة، ولم يكن مفاجئا أن أعرف أن الأبنية الإنجليزية الأخرى تنتشر فيها عدوى التيفود.

وقضيت أيامي في قسم شرطة المنشية، وقسم اللبان، في تلك الأنحاء الشعبية من المدينة الساحلية. وكانت منطقة اللبان تضم بيوت الدعارة المرخصة المسماة «الجنينة»؛ حيث كانت الأجرة المحددة مرتفعة لتصل إلى نحو دولار. كما كانت تضم منطقة كوم بكير، حيث كان من الممكن أن يحدث نزاع عنيف على قرشين. ولم يكن هناك ما يساوي منطقة اللبان في الانحراف الخلقي، والرجس، والفحش. وكنت أوصي كثيرا من القادمين من إنجلترا بحثا عن شفاء نفسي لما يعانونه بالذهاب إلى حوريات اللبان الساحرات.

في يناير ١٩٠٣م صرْتُ مؤهلا تماما للعمل نائب مفتش للداخلية في محافظة البحيرة، تحت إشراف جورج هورنبلور، المعروف بـ«برغي بك». لقد كنت معه لبضعة أيام عندما وصلتنا الأخبار بأن لانج أندرسون، مواطن مقيم في الإسكندرية، تعرض لمهاجمة وقتل عن طريق البدو العرب في منطقة ماريوت بالأمرية، عند ذهابه للتفتيش على بعض الأراضي.

ولما كان أندرسون يعمل في محافظة البحيرة، فقد أرسلني هورنبلور إلى هناك للتحقيق في القضية، فسافرت ليلاً إلى الإسكندرية، وفي الصباح استقللت القطار إلى البحيرة. وهناك وجدت ضابطاً تركياً يتولى التحقيق،

وقضيت معه ثلاثة أيام ومعنا العساكر نحاصر المتهمين العرب. ولم أكن قد أحضرت معي طعاما، فشاركت الضابط التركي طعامه ونحن مقيمان معًا في استراحة الخديوي بمنطقة ماريوت. وكان من سوء الحظ أن يبلغني هورنبلور أن جناب الخديوي سيزور استراحته، وأن علينا استقباله، وبالفعل جئت أنا وهورنبلور وانتظرنا القطار الملكي على المحطة وعندما هبط الخديوي سأل هورنبلور عن تفاصيل القضية، وأبدى انزعاجه من منظري وأنا منبت اللحية ومتسخ الثياب نتيجة حصاري للمتهمين لثلاث ليالٍ. وعندما عدت إلى القاهرة أخبرني بيرثي ماتشيل، مستشار الوزارة، أن الخديوي انتقد، خلال لقائه ذلك الصباح مجلس الوزراء، المفتشين الإنجليز بشكل عام، كما انتقد بشكل خاص المفتشين الاثنين اللذين رأهما في ماريوت، وهما أنا وهورنبلور؛ حيث قال إن أحدهما كان سيئ الأسلوب والآخر سيئ المظهر.

وباعتباري نائب مفتش حديثا في الداخلية، قضيت معظم الوقت في محافظة البحيرة، ولم أكن على اتصال وثيق ودائم بالمستويات العليا للحكومة في القاهرة أو لديّ وقت لأن أعرف الكثير عنها، وذلك لسببين، الأول: أن رئيسي المباشر هورنبلور كان رجلا على معرفة واسعة بكل ما يخص الحكومة المصرية وتفصيلاتها، خاصة أنه كان يتكلم ويكتب العربية، وكان من ذوي الشخصيات التي تشرح كل شيء لمن يعملون تحت رئاسته، وأنا منهم. أما السبب الثاني، فهو: أن بيرثي ماتشيل، ابن عمي ورئيسي، أبدى كثيرا من المودة لي ومنحني غرفة ثابتة في منزله بالجزيرة عندما أזור القاهرة، وكنت أقابل عنده كثيرا من المسؤولين البريطانيين الكبار في مصر، مثل: السير ويليام جارستين، والسير إيلدون جورست، واللورد إدوارد سيسل،

والسير مالكولم مكلورايس، وكثير من الأذرع اليمنى للورد كرومر، المندوب السامي في مصر. ومع التزامي بعادة إغلاق فمي وفتح أذنيّ، فقد كنت على دراية واسعة بكل ما يخص السياسات العليا في تلك الأيام. ولا شك أن ذلك كله كان بالغ الأهمية لرجل في بداية عمله المهني لم يزد عمره على ثلاثة وعشرين عامًا.

إن عملي في مصر ينقسم إلى قسمين مختلفين؛ ففي الفترة من ١٩٠٣ إلى مارس ١٩١١م كنت نائب مفتش، ثم مفتشاً في المحافظات، بينما في الفترة من ١٩١١ إلى ١٩١٣م كنت مساعد حكمدار في الإسكندرية ثم حكمداراً في القاهرة. وتزامن ذلك التقسيم في حياتي العملية مع التغييرات الكبيرة التي صنعها جورست في الشرطة في مصر عندما كان قنصلاً عاماً، مع شيتي بك الذي كان مستشاراً لوزارة الداخلية، وهو ما أفضى في النهاية إلى سحب المفتشين الإنجليز تماماً من الشرطة المصرية سنة ١٩٢٤م.

وقبل أن أستعرض حياتي العملية في المحافظات المصرية، سأحاول أن أقدم عرضاً موجزاً حول الوضع السياسي، والمؤسسة الحكومية المركزية، وشرطة تلك الأيام. أما ما يخص الكفاح المصري من أجل الحكم الدستوري والاستقلال فإن القارئ يمكن أن يتعرف إليه في كتب اللورد كرومر، أو اللورد ملنر أو غيرهما.

أما أنا، فسأخصص الفصل التالي لشرح وجيز حول وضع إنجلترا في مصر عندما التحقْتُ بالخدمة المصرية. وسأسعى إلى عرض طبيعة الحياة في المحافظات كما رأها مفتش في الداخلية، كما سأحاول أن أحكي عن الحياة في المدن كما رأيتهَا أولاً كنائب حكمدار للإسكندرية، وكحكمدار للقاهرة.

الفصل الثالث

نظام الامتيازات

يمكن التعرف إلى الوضع السياسي في مصر في بدايات القرن العشرين من خلال استعارة ما كتبه اللورد لويد في مقدمته لكتابه «مصر في عهد كرومر»؛ يقول الرجل:

«إننا نستطيع أن نقول: إنه في عام ١٩٠٤م، كان الاحتلال البريطاني قد نجح في تحقيق نجاح حاسم في إعادة الانتعاش المالي لمصر، وفي تحقيق إنجازات هندسية كانت ضرورية لرفاهية البلد. ولا شك أن تلك الإدارات التي شهدت نشاطا للمسؤولين البريطانيين كانت تحت سيطرتهم الكاملة، وأنهم انتصروا في صراعهم مع الصعوبات المادية التي واجهوها. إنه لم يكن ضروريا في تلك القطاعات أن يتعاون الناس، وإذا لم يفعل البريطانيون غير كفّ هؤلاء عمّا يسببونه من معوقات، فإن نجاحا كبيرا تحقق. ولا شك أن قطاعات أخرى اجتماعية ودينية لم تشهد ما تحقق من نجاح بسبب وجود مشكلات أكثر تعقيدا من أن تجد حلا.

والآن نسأل إن كان يجب على قوى الاحتلال أن تأخذ على عاتقها السيطرة الكاملة على تلك القطاعات لدفع الناس نحو مستويات سلوك جديدة وعادات حياة حديثة! ونجيب بوضوح: إن ذلك كان سيصير متضاربا تماما مع سياسة الجلاء المبكر، ومضادا للوضع التوجيهي الذي خططته الحكومة البريطانية للتعامل مع دول العالم».

ويوجز هذا الاقتباس حجم التقدم الذي أحدثه الاحتلال البريطاني

لمصر بحلول سنة ١٩٠٤م. لقد حققت إدارات التمويل والأشغال العامة نجاحا معتبرا، غير أن إدارات العدل والتعليم والداخلية أرغمت على كبت طموحات التقدم.

لقد حقق الاحتلال هذه النتائج على الرغم من وجوده خارج الحكم، وعدم كونه جزءا من الحكومة المصرية. كان الموظفون البريطانيون بمثابة خدم لتلك الحكومة، وكان القنصل العام، بحكم القانون، واحدا من كثير من الممثلين المعتمدين للسلطات الأجنبية، غير أن ذلك القنصل كان يمثل جيشا موجودا في البلاد، وكان من نتائج ذلك أن ما يقوله القنصل العام تنفذه الحكومة المصرية، وفي الوقت ذاته فإن ما يقوله خدم الحكومة البريطانيون يكون هو الآخر موضع تنفيذ ما دام متوافقا مع رأي القنصل العام.

على أي حال، كانت الحكومة الرسمية مقسمة إلى سبعة قطاعات موزعة على الوزراء المصريين. كانت هناك وزارة للعدل، وأخرى للتعليم، وواحدة للمالية، وواحدة للأشغال العامة، وواحدة للداخلية، وواحدة للحرب، وأخرى للشؤون الخارجية. وكان مجلس الوزراء بمثابة مجلس استشاري للخديوي ذي السلطات الكاملة وفقا للمراسيم، عدا ما يصدر من السلطان أو ما يتم إقراره بموجب قوانين الامتياز الأجنبية لصالح الأجانب. وفي كل مديرية (محافظة) كان هناك مجلس محلي منتخب باقتراع عام. وكان هناك مجلس تشريعي يضم ثلاثين عضوا، منهم ١٤ عضوا تعيّنهم الحكومة و ١٤ آخرون يتم انتخابهم من خلال المجالس المحلية، والباقي يمثلون المدينتين الأكثر

أهمية، وهما: القاهرة والإسكندرية. كذلك كانت هناك جمعية تشريعية تتكون من ٨٢ عضواً، منهم ستة وزراء، وثلاثون عضواً من المجلس التشريعي وستة وأربعون عضواً منتخباً من الأعيان الذين يدفعون أكثر من ثلاثين جنيهًا ضرائب سنوية. وللحق لم يكن للهيئتين - المجلس التشريعي والجمعية التشريعية - أكثر من إبداء الآراء الاستشارية، ولم تكن لآرائهم أهمية تُذكر. وبالطبع كان ذلك يختلف عن كبار المسؤولين في أوروبا الموجودين في كل إدارة مصرية ولهم تأثير حقيقي فيها.

وكان من ملامح التناقض البادية لدى الحكومة المصرية: ما يُعرف باسم الامتيازات الأجنبية التي سبق أن تحدث عنها باستفاضة اللورد كرومر واللورد ملنر واللورد لويد في مذكراتهم. وتعود تلك الامتيازات إلى القرن التاسع الميلادي، حيث كان الخليفة العباسي هارون الرشيد (٧٨٦ - ٨٠٩م) أول من منح امتيازات للإفرنج، وتلك المزايا استمرت خلال عهود سلاطين الدولة العثمانية في العصور الوسطى، بهدف تشجيع التجارة الخارجية مع تركيا، مع إتاحة حق حرية السفر وحق اللجوء إلى قضاء غير تركي للتجار الأوروبيين في نزاعاتهم. ومع الوقت استُغلت تلك الامتيازات الممنوحة لحماية التجار الأوروبيين ضد الحكام المستبدين لتصبح أعباء لا تُحتمل على الدولة العثمانية والدول التابعة لها، ومن بينها مصر. وهكذا لم يكن متاحاً فرض ضرائب على السلع والبضائع الأجنبية، كما لم يكن ممكناً التحكم في الجرائم المنظمة بواسطة الأوروبيين يعيشون في البلاد حيث كانوا دائماً يحتمون بمحاكمهم القنصلية.

وفي مدينة «كوزمبوليتانية»، مثل الإسكندرية أو القاهرة، كانت كثير من القضايا التي يتم فيها اتهام أجنبي تخضع لمحاكم قنصلية مختلفة.

وبالطبع كان يمكن عمل اتفاقية تتيح للسلطات المصرية استجواب الجميع، غير أن المحاكمة لم تكن متاحة لأجانب بعيداً عن قرارات قناصلهم. وأتذكر جيداً في إحدى القضايا كان المتهم إيطالياً وكان علينا إرساله هو والشاهد إلى أنكونا في إيطاليا للمحاكمة. كذلك كان يتم الطعن على الأحكام الصادرة في المحكمة القنصلية اليونانية في أثينا، والبريطانية في مالطة، وهكذا. ولم يكن من المتاح دخول أي منزل يخص أجنبياً من دون تصريح رسمي من القنصل الخاص به، وفي قضايا اليونانيين لم يكن من الممكن الحصول على التصريح ليلاً؛ لأن القانون اليوناني، حتى في أثينا نفسها، يمنع ذلك.

وهكذا لم يكن غريباً أن تزدھر جرائم الأجانب في ظل تلك الامتيازات، وكان البوليس يشعر بالحسرة عند فك قيود المجرمين الأجانب.

وكانت مؤسسة الشرطة المصرية شبيهة بالشرطة في أي دولة، إلا أن الاختلاف الوحيد بين الشرطة المصرية والإنجليزية كان فيما خص تحديد التهمة؛ إذ كانت مصر تأخذ بالنظام الموجود منذ نابليون، وهو أن تحديد التهم للمتهم يتم من خلال النيابة التابعة لوزارة العدل، وكان على رجل الشرطة أن يبلغ النيابة فور حدوث الجريمة ويبدأ التحقيق، وكان رجل النيابة يقوم إما بفتح تحقيق جديد وإما باستكمال تحقيقات الشرطة. وفي جميع القضايا يتلقى الشرطي الأوامر من رجل النيابة الذي كان، حال اقتناعه بالجريمة، يحوّل الأمر إلى قاضي التحقيقات، وفي حالة عدم كفاية الأدلة يقوم بحفظ التحقيقات.

ولا شك أن هذا النظام المزدوج كان له إيجابيات مثل رقابة أي فعل غير قانوني من جانب الشرطة، غير أن جوانبه السلبية ظهرت في

تعطيل كثير من القضايا، خاصة أن العلاقات بين الشرطة والنيابة في الغالب لم تكن جيدة.

كانت الحياة في الريف في تلك الأيام منفرةً جدًا لموظفي الحكومة القلائل، خاصة في المراكز الصغيرة من دون حياة اجتماعية؛ فلا توجد سينما ولا نوادٍ، ولا علاقات عائلية، ولا شيء يمكن فعله سوى العمل والدسائس.

وهكذا كان الضجر وقلة الراحة في الحياة الريفية من أعظم معوقات إنشاء الخدمة المدنية الجيدة في البلاد.. وعلى سبيل المثال: يقرر رجل شاب من عائلة مرموقة دخول الشرطة، وبعد تخرجه يُعيّن في القاهرة أو الإسكندرية، حيث يعمل هناك عاما أو اثنين، ثم يُنقل مرة واحدة إلى بيئات غير متحضرة في صعيد مصر. وعندما يصبح في سن الزواج، لا تقبل أي عروس من القاهرة من مستواه الاجتماعي العيش في تلك الأنحاء. وإذا كان الزواج حتميا لأسباب عائلية فإن الزوج يبقى في الريف وتبقى العروس مع عائلتها في المدينة، ما يجعل الحياة كثيبة.

وفي السنوات الأربعين الأخيرة، فإن الحياة في مراكز المناطق الريفية تحسّنت وإن كانت هناك بعض الأمور المتشابهة لما شهدته، لكن على أي حال فإن هناك الكثير الذي ينبغي عمله لتحسين الظروف الاجتماعية لحياة الريف، ومن ثمّ تشجيع العناصر الجيدة على الالتحاق بالشرطة والفروع الأخرى للعمل الحكومي.

وكانت مصر، في ذلك الوقت، تتكون من ١٤ مديرية (محافظة)، ولكل واحدة حاكم أو مدير على رأس الإدارة، وهو بمثابة موظف

كبير بوزارة الداخلية، وكانت له صلاحيات واسعة، خاصة في الإدارة المحلية والأمن العام. وتنقسم كل مديرية إلى عدد من المراكز، ولكل مركز ضابط مسؤول يُسمى المأمور، وتحت تصرفه عدد من الشرطين الفرسان والمترجلين. أما رئيس الشرطة على مستوى المديرية فهو الحكمدار الذي يتلقى أوامره من مدير المديرية (المحافظ).

ويتعامل المفتش مع بعض المسؤولين في الوزارة بالقاهرة، وهم في الغالب: المستشار الإنجليزي، ومدير الأمن العام، ومدير شؤون الأفراد. ولم يكن متاحاً لمحقق الاتصال بالوزير إلا إذا كانت له علاقات خاصة مع سكرتارية الوزير. وكان المفتش في الريف يتعامل بشكل يومي مع المدير (المحافظ) ويقدم مقترحاته لمختلف الشؤون، كما كان يكتب إلى رئيسه في القاهرة، الذي كان بمثابة مستشار للوزير. وفي بعض الأحيان كانت الاستشارات المقدمة تصنع أزمات سياسية مثلما جرى يوماً بسبب مقترحات قدمها اللورد كرومر، القنصل العام للخديوي. وهكذا كان حدنا الأعلى هو المستشار الإنجليزي، غير أن تعاملنا اليومي كان مع المدير، وكان نجاحنا يعتمد على القدرة على فهم شخصية المدير. وكنت دائماً أغتاط من السمعة الذائعة ظُلماً عن المفتشين الإنجليز بكونهم سيئي التعامل، يميلون إلى العنف، ويدخلون إلى مكتب المدير يرتدون قبعاتهم ويمسكون في أياديهم الباب، ما يرهب المديرين ويدفعهم إلى كتابة تقارير عكسية طول الوقت عنهم.

وعلى مدى شغلي مفتشاً لثماني سنوات في الريف، عملت مع كثير من المديرين من ذوي الشخصيات المختلفة، كان من بينهم أتراك مسنون كانوا أكثر ميلاً للصمت، وآخرون كهول، وآخرون ضعفاء

الشخصية، وقد كانوا أقرب إلى تنفيذ أي شيء يراه المفتشون الإنجليز. ولم يحدث مرة في تلك السنوات الثماني أن عانيت قلة تهذيب أيٍّ من الموظفين المصريين، وعلى الرغم من وجود اختلافات في الرأي بيننا فإن الاحترام ظل متبادلاً. وأعتقد أن كثيرًا من زملائي المفتشين كانت لهم علاقات طيبة جدًا مع بعض المديرين وبعض الموظفين المصريين في المناطق الريفية التي خدموا فيها.

وهذه هي المؤسسة الحكومية التي اختبرتها وعمرى ثلاثة وعشرون عامًا، ولم يمضِ سوى عامين عملت فيهما نائب مفتش حتى رُقيت إلى مفتش وصار عليّ تقديم النصائح والاستشارات للمدير مثلما كان المستشار الإنجليزي في القاهرة يقدم نصائحه ومقترحاته للوزير المصري.

الفصل الرابع

الفلاحون

يتصور أي دارس لإحصاءات الجرائم في مصر أن مصر دولة متأخرة أمنياً لو قارناها بإنجلترا. ولو كان لا يعرف شيئاً عن البلد، فإنه قد يتصور أن الحياة والممتلكات في مصر غير آمنة، وأن الشرطة والمحاكم غير مؤثرة، لكن مثل هذا التصور يخالف الصواب، وسأشرح لكم لماذا..

يجب أن أبدأ بعرض بعض الأرقام الخاصة بمتوسطات أعداد الجريمة في هذا البلد خلال السنوات الخمس الأخيرة، وسنحدد منها جرائم القتل ومحاولات القتل، لنقسمها على الريف والحضر. وطبقاً لتشريعات نابليون، فإن مخالفات القانون في مصر تنقسم إلى: جنایات، وجُنح، وغرامات طبقاً للآثار المترتبة على كل مخالفة.

إن الجرائم تتفق بشدة مع الجزاءات المفروضة في إنجلترا بالمعاقبة بالإعدام، والأشغال الشاقة المؤبدة، والأشغال الشاقة من ثلاث إلى خمس عشرة سنة، والحبس من ثلاث إلى خمس عشرة سنة. وتشمل تلك الجزاءات جرائم القتل بمختلف صورها: التخريب، الاغتصاب، الخطف، السطو المسلح، وباقي الجرائم الأخرى.

وإذا كان عدد سكان مصر يُقدر سنة ١٩٤٧م بنحو ١٧ مليون شخص، منهم خمسة ملايين في المَدُن و١٢ مليوناً في الريف، فإن المتوسط العام للجرائم سنوياً خلال الفترة من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٤م نحو ٧٩٠٠ جريمة،

منها ١٨٠٠ في المدن الأربع الكبرى: القاهرة، والإسكندرية، والسويس، وبورسعيد، ونحو ٦١٠٠ في باقي المحافظات. ومن بين تلك الجرائم: هناك ٢٩٥٧ جريمة قتل أو شروع في قتل، منها ٢١٢ في المدن الأربع الكبرى، و٢٧٤٥ في باقي المحافظات. والمستخلص من تلك الأرقام أن الجريمة الأكثر انتشارا في الريف هي القتل، سواء نجح أم لم ينجح. ونلاحظ أن ٧٠٪ منها مع سبق الإصرار والترصد، وأن ٨٠٪ منها، خاصة في الريف، بسبب الثأر، وأن ١٨٪ فقط بغرض السرقة. كما تُظهر الأرقام أن جريمة قتل تحدث في الريف كل ثلاث ساعات، وأن ٦٧٪ من جرائم القتل جرت في الليل. وإذا كان الثأر هو الدافع الأول لجرائم القتل في مصر، فإن ذلك يفسر لنا لماذا توجد جرائم كثيرة في مصر، على الرغم من أنها ليست في الحقيقة بلد الجريمة.

ويبدو الفلاح المصري - وقد التقيت أحدهم خلال إحدى جولاتي في قرى مصر وحقولها - شخصا مسالما، يحترم القانون، ويعمل بجدية، ولديه إحساس عظيم بالفكاهة، وآخر شيء يمكن أن تتهمة به هو أن يكون مجرما. وبعد أيام قليلة من الإقامة بالريف يمكن اكتشاف مدى تعقد الشخصية الهادئة المسالمة التي قد تتحول في لمح البصر إلى قاتلة. وإذا كانت السرقة المرتبطة باستخدام العنف والسطو المسلح جريمة شائعة، فإنها كانت تخاص، بالدرجة الكبرى، العرب البدو المقيمين إلى جوار الفلاحين. لقد كان القتل أمرا شائعا، حتى إنه كان بالكاد يلفت النظر، وهو شأن خاص لا يؤثر في المجتمع. إن ثمانين من كل مائة من هؤلاء القتلة هم نتاج عداوات خاصة، كان يمكن في بلدان أخرى تسويتها من خلال المحاكم القانونية، لكن الفلاح المصري كان

الشخص الذي يرتكب جريمة القتل أو يحرض أحداً على القتل بالملاحقة المسالمة ذاتها التي تراه يحملها في الحقل. إنه يتصور نفسه مُضطهداً أو مظلوماً أو منتقص الحق والشرف، هو أو عائلته، ما يدفعه إلى التحول من تابع لطيف إلى قاتل متهور عندما يصبح عدوه بين يديه، أو يعد لمؤامرة لاغتيال عدوه لو كان بعيداً.

إن كثيراً من هؤلاء القتلة هم نتاج للثأر، وهي عادة لا يمكن لأحد التهرب منها. وعلى الرغم من عدم تسببه في الثأر، لكن العرف السائد واستحقاقه للشرف يلزمه بها، ويؤديها وهو مفتخر بذلك. وربما يعود ذلك إلى أن كل شخص يولد يتم تربيته منذ الطفولة على قصص وحكايات الانتقام الخاصة بعنتر بن شداد وأبي زيد الهلالي، ما يجعله مُرحباً بتأدية دور مشابه لهما في المستقبل. وطبقاً للعرف، فإن الثأر يجب أن يتم من خلال وريث الضحية، ولا تُرضى العقوبات الحكومية أحداً، حتى الإعدام نفسه لا يمكن أن يوقف الثأر. وكقريب للقتيل، فإن عليه أن يقتل أقرب شخص للقاتل من عائلته.

إنه من الغريب أن يُقبل الانتقام بالوكالة كعمل مشرف، وأن ينظر للرافض باعتباره جباناً. وفي تصوري، فإنه حتى لو كان صاحب الثأر ليس لديه خبرة في القتل، وربما لم يحمل سلاحاً طول حياته، فإنه من دون بلبلة يجمع مدخراته من الجنيهاً ويكري قاتلاً متخصصاً معروفاً بقدرته على القتل، ليكن للضحية ويُجهز عليها، وهو ما يجعل الشرطة في حيرة للكشف عن الجناة في الجريمة. لقد عرفتُ بعض القضايا التي تم فيها تدريب القاتل المتعمد على كل تفصيلة في الجريمة سلفاً بمشاركة أفراد من الشرطة والنيابة، ما يجعل كل شخص معرض للاستجواب

بعد الجريمة ثابت الموقف في إجاباته.

وإذا كان البعض يبحث عن عذر لعادة الثأر، فإنه يقول إنه أحد أعراف الشرف المستمد من الأعراب، الذي تزخر به كثير من أشعارهم في الغزل والفروسية، وهذا حق، لكن في الواقع هذه العادة لا تتوافق مع مجتمع متحضر، وبشكل ما لم تتمكن حكومة من إبطائها أو حتى التخفيف منها.

وفي الوقت الحاضر، فإنه يُترك للشخص أن يقرر ما يُشكل إهانة تستحق الثأر. وفي الحالات كلها فإن قتل أو اغتصاب أحد من عائلته يتم اعتباره بالقطع مبرراً شرعياً، لكن من الصعب تحميل العقوبة (القتل) كجزاء لكلمة مسيئة، أو سخرية، أو عقاب من موظف، أو حتى ازدراء.

وإذا كان هناك في وقت من الأوقات في معظم العزب الزراعية ناظر يوناني لإدارتها، فإنني أشك أن أحدا منهم موجود الآن؛ فمعظمهم قُتل أو هرب، وحتى النظار المصريون يتعرضون لمخاطر جمة عندما يحاولون إرغام الفلاحين على الانضباط، من خلال عقاب المتمردين أو المتكاسلين، وفي بعض الأحيان يدفعون حياتهم ثمناً لذلك.

وأتصور أن أحد أسوأ الأمور في مصر الحديثة هو غياب مُلاك الأراضي الذين يحيون حياة هادئة مريحة في المدن الكبرى، وقلما يزورون ممتلكاتهم، ويعرفون القليل جداً عن الفلاحين الذين يوظفونهم. إن حياة الريف لم تكن مناسبة لهم، وهكذا لم يبنوا لأنفسهم بيوتاً حديثة في بلدانهم، وهكذا أيضاً لم يتمكنوا من نقل الحياة المريحة التي يعيشونها في المدن إلى الريف، وفي ظني فإن الأمر يتعلق بالخوف من ضعف

الأمن في الريف. وكُنْتُ ذات مرة أتحدث مع أحد الأثرياء المصريين من طبقة الباشاوات، وكان حديثنا يدور حول ندرة عادة القراءة بين المصريين من الطبقة العليا، ووافقتني أنهم يقرؤون صحيفتين أو ثلاثا كل يوم، لكن من يفتحون كتابًا، سواء بالعربية أو بأي لغة أخرى، قليلون جدًا، وقلت إن المقهى أو النادي غير مناسب للقراءة، لكن الحياة ثقيلة جدًا من دون قراءة، ويمكن لأي شخص أن يجلس على مقعد صغير في شرفة منزله بالريف ليقراً مساءً. وقال مُحدثي: هل يمكن أن نجلس بعد العشاء في شرفة وهناك ضوء فوق رؤوسنا من دون أن يُطلق علينا الرصاص؟!!

إن عادة الثأر ستصبح مشكلة أكثر تعقيدا في المستقبل، خاصة أنها بدلا من أن تقل نسبيا خلال السنوات الأربعين الماضية، فقد أخذت منحنا أسوأ، خاصة مع غيرة أبناء القرى بسبب الانتخابات السياسية، ومع وصول آلاف البنادق الحديثة إلى أيدي الفلاحين. وفي سنوات عملي المبكرة في المحافظات، كانت ملكية الأسلحة المسروقة غير معلومة في القرى. وكانت بعض القبائل العربية ورعاة البدو يستخدمون بنادق «ريمنجتون» أو «مارتينى»، غير أن الفلاحين في القرى كانوا يشتركون في صراعاتهم ومشاجراتهم بأدوات بدائية، مثل البلطات والحراب الحديدية. وتدرجيا، تسللت البنادق وأدت هجمات الشرطة للبحث عن الأسلحة إلى أوضاع أسوأ، تمثلت في عدم تسليح القرى المسالمة وتركهم تحت رحمة المجرمين المحترفين الذين يمتلكون بنادق أحدث ويصعب الكشف عن أماكنها.

أما الآن، فإن طموح كل فلاح شاب هو أن يمتلك سلاحا حديثا،

إنجليزي الصنع، وليس بالضرورة لأغراض العدوان، إنما لإظهار خشونته أمام فتيات القرية، وليواجه به قطاع الطرق المحليين، الذين يحملون الأسلحة وبنادق «تومي». لقد تُركت آلاف الأسلحة وملايين الطلقات النارية في أرض المعارك في برقة وليبيا، ما أثرى الأعراب في الصحراء الشرقية، الذين قاموا بتهريب تلك الذخائر إلى فلسطين أو بيعها للفلاحين المصريين، حيث حصل بعضهم على أسلحة ألمانية أو إيطالية ومئات الطلقات بمائة قرش. أما السلاح البريطاني فكان سعره أعلى؛ نظرا لتميزه بعدم صدور ضوء عنه خلال إطلاق النار في الليل، وهو ما قد يحدد هوية القاتل.

على أي حال، فإن محاولات نزع الأسلحة في القرى، التي تم إجراؤها مؤخرا من خلال البحث ورصد المكافآت، فشلت، بل صار طالبو الثأر أفضل تسلحا.

وفي تصوري، فإننا في حاجة إلى نوع من التعليم وتحسين الحياة الاجتماعية للفلاحين حتى يمكن القضاء على فرديتهم. إن الفلاح لا يثق بأحدٍ إلا نفسه، وربما عائلته. وبشكل عام، فإنه يدين بالولاء لقريته، حتى إن القرى نادرا ما تتحد معا، حتى لو تجاوزت يبقى العداء مميتا. ولو تخيل أحد اتحاد فلاحي القرى، ثم المراكز، وحتى المحافظة معاً لأي غرض، فإنه يمكن الإحساس بالقوة التي سيكونون عليها. ولقد رأيت ذلك على نطاق صغير عندما طلب عمال الزراعة في أحد المراكز زيادة أجورهم ورُفض الطلب.. وقتها كانت مياه الري تحدّد بالكمية من خلال الحكومة بنظام تبادلي، حيث تضخ ترعة المركز المياه للقرى لنحو سبعة أو ثمانية أيام، ثم يتوقف ضخ المياه لسبعة أيام أخرى،

وهنا قام الفلاحون، خلال فترة الجفاف، بتكرار مطلب رفع الأجور ورفضوا ري حقول القطن الجافة، ما مثّل نقطة فاصلة لدى أصحاب الأراضي الذين واجهوا خطر خسارة محاصيلهم، وهكذا لم يكن هناك بُدٌّ أمام الحكومة إلا التدخل وتوفير حماية من الشرطة لكسر إضراب العمال وإعادة الأمور إلى نصابها.

أما الآن، فقد تحسنت تجمعات الفلاحين وتطورت، وصار صاحب الأرض معرضاً لخسارة آلاف الجنيهات في القطن حال عدم الاستجابة للعمال. وأعتقد أن اختفاء الفردية لدى الفلاحين هو الكفيل بتطوير العلاقات بين الملاك وقوى العمل. لقد دخل الريف المصري الآن في مرحلة لم يمر بها من قبل؛ ففي بدء عملي، قبل ثلاثين عاماً، كان سكان القرية من الفلاحين المهرة، وحتى معظم الأعيان كانوا أميين. وفي الوقت الحالي تغير الوضع كثيراً؛ إذ تلقى كثير من حدثاء السن قدراً من التعليم، وبعد عودتهم إلى قراهم انحرفوا عن استشارة كبار السن، واعتبروهم جهلاء. وخلال ثلاثين أو أربعين عاماً سيكون أطفال اليوم هم الجيل الأكبر في القرى، وستقل الأمية كثيراً. ويبقى السؤال: هل سيبقى هذا الجيل بالفردية ذاتها التي كان عليها آباؤهم، أم من المحتمل أن يطوروا حياتهم لتصبح أكثر تحضراً ويبدوا قدراً من الثقة بالحكومة لتضبط ثاراتهم وعداءاتهم المقيتة؟

وربما يتحقق قدر من التقدم في مستوى المعيشة الاجتماعية للفلاحين بعد تحسين ظروفهم الصحية. ويمكن القول: إن وزارات الشؤون الاجتماعية في الحكومات الناجحة، كان من أهدافها تحسين الظروف العامة في القرى، من خلال توفير مياه الشرب النظيفة، وإعادة بناء

القرى على نظم حديثة، وإنشاء مراكز خيرية. ولا شك أن تلك البرامج تستغرق وقتاً وأموالاً، وكثيراً ما تتوقف بسبب تغيير الحكومات، لكن يبقى عصباً على الإصلاح عناد الفلاح وعدم القدرة على استيعاب ما تم عمله له. وهكذا يستمر الفلاح ماضياً في طريقه، مُصرّاً على الشرب من مياه الترع حتى لو كانت المياه النظيفة متاحة، ومُفضّلاً النوم مع بقرته في الطين بدلاً من الأكواخ الحديثة، ورافضاً قبول الإرشاد الصحي.

وبقدرٍ مساوٍ من السوء، تبدو الأوضاع المالية الحالية للفلاحين، بعد أن حققت الحرب ثروة عظيمة للتجار والمضاربين في المدن، ما أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار الأطعمة والمواد الأساسية، وأدى ذلك إلى أوضاع أسوأ للفلاحين ممّا كانت عليه من قبل. ويمكن استثناء بعض فلاحي الصعيد من ذلك؛ حيث تأقلم هؤلاء على ترك قراهم خلال موسم الفيضان، حيث تكون حقولهم غارقة في المياه ويعملون مع بعض المقاولين في شق الترع وأعمال أخرى في الدلتا. والآلاف من هؤلاء عملوا خلال الحرب (العالمية الثانية) للعمل مع قوات الحلفاء في تحميل السفن في الموانئ ورصف الطرق وغيرهما من الأعمال. ولما كانوا يحصلون على أجور مُجزية، فقد كانوا يرسلون بعضها إلى قراهم في جرجا وأسيوط لشراء أراضي، وهو ما أسهم في مضاعفة أسعار الأراضي.

وبخلاف هذا الاستثناء، فإن أحوال الفلاحين على مستوى البلد كانت بائسة. إننا يمكن أن نتخيل كيف لأسرة كاملة أن تعيش على دخل يومي لا يتجاوز بضعة قروش، لتوفر لهم بالكاد خبزا مصنوعا من الذرة، والقليل من الجبن، وبعض الخضراوات. ويعتمد كثيرون على ما تنتجه لهم الأرض الزراعية البسيطة التي يزرعونها.

ومن المهم تفسير تدني مستوى الصحة للفلاح، وهو ما يمثل مشهدا تراجيديا مهما. إنه يتضح بشكل رئيسي في انتشار مرضين خطيرين، هما: البلهارسيا والأنكلستوما، اللذان - طبقا للبيانات الرسمية - يصيبان ٨٥٪ من سكان مصر من الذكور، بالإضافة إلى انتشار عدوى الملاريا والبلاجرا، بخلاف معاناة الجميع نقص التغذية. لقد استوطنت البلهارسيا في البلاد على مدى سنوات طويلة، وكانت محصورة في الدلتا، لكنها الآن منتشرة في مصر الوسطى والعليا (الصعيد) بنتائجها البائسة ذاتها على صحة الفلاحين وطبيعتهم.

وقبل أربعين عاما، لم يكن الوباء معروفا في الصعيد، وكان الفلاح الصعيدي فقيرا لكنه يتمتع بصحة جيدة ممثلا العنصر الأفضل للعماله في البلاد. كيف حدث التغير؟ للحصول على إجابة، ينبغي الإشارة إلى التغير في نظام الريف في مصر الوسطى والعليا، الذي تحول خلال أربعين عاما من ري الحياض إلى الري الدائم (الغمر). وحتى عام ١٩٠٢م كان نظام الري الدائم موجودا في مكان واحد في مصر، في سد الدلتا (٢٠ كيلومترا شمال القاهرة)، الذي تم إنشاؤه سنة ١٨٦١م على يد المهندس الفرنسي لينان باشا، الذي استعان به محمد علي باشا، والي مصر، في تطوير الزراعة. وبعد ذلك كانت المياه تغمر عددًا كبيرا من الترع، تتفرع منها شبكة من الترع الصغيرة، لتنتقل الماء طول العام لكامل مساحة الدلتا البالغة خمسة آلاف ميل مربع. وخلال موسم الفيضان يتم فتح الأحواض حتى يتم صرف الفائض من المياه في فرعي دمياط ورشيد لينصرف في البحر. وفي الاتجاه المعاكس لتيار المياه في سد الدلتا، تنقسم الأراضي الزراعية في وادي النيل إلى عدة أحواض

يتم غمرها بالمياه وتُترك حتى تنمو المزروعات، وبعد الحصاد تترك الأرض حتى موسم الفيضان المقبل. وبهذا النظام كانت تتم زراعة نوع واحد من المحاصيل سنويا.

وهكذا كان لا بُدَّ لمشروع سد أسوان أن يرى النور؛ فمن خلال هذا المشروع، كان يتم تخزين المياه الفائضة ويتم غمرها خلال فترة الجفاف لتذهب إلى قناطر أسيوط، وإسنا، ونجع حمادي؛ لتضخ مياهها دائمة من خلال نظام متكامل للترع، يسمح بوصول المياه إلى مناطق كثيرة في الوجه القبلي، وهو ما مكَّن أصحاب الأراضي الزراعية من زراعة أراضيهم طول العام. ولإعادة المياه مرة أخرى بعد استخدامها في الأراضي، تم إنشاء مصارف للمياه تنتهي إلى النهر مرة أخرى أو إلى بعض البحيرات. وكانت الدراسات قد أثبتت أن الانحدار الطبيعي لنحو ٩٠ مترا من أسوان إلى البحر المتوسط ليس كافيا لحمل كميات مياه الري الإضافية؛ ما دفع إلى وضع خطة متكاملة لحمل المياه عبر محطات ضخ بطول البلاد للتغلب على ضعف انحدار المياه في طريقها إلى البحر المتوسط.

وكانت النتيجة الأولى لنظام الري الدائم في مصر الوسطى والعليا، والمحصولة المحزنة، هي عدوى البلهارسيا والأنكلستوما، التي انتقلت عبر المياه من الدلتا التي كانت متوطنة فيها إلى مصر الوسطى والعليا، حيث لم تكن معروفة. وفي ظل نظام الري القديم كانت الأراضي الزراعية في الصعيد تمتلئ بالمياه في الصيف فقط، وكانت حرارة الشمس القاسية قادرة على قتل محاربات البلهارسيا، لكن بعد أن صارت الأرض تُروى طول العام، فقد نجحت البلهارسيا في الانتشار بسرعة في الجنوب محدثة

آثاراً بائسة في قوة العمل والصحة العامة للبلد.

لقد كانت البلهارسيا والأنكلستوما، باعتبارهما مريضين غير مميتين، يوهنان طاقة المريض أو المصاب ويتركانه مصاباً بفقر الدم، هامداً، وفاتراً. وفي رأيي، فإن وسط مصر وجنوبها، في الأزمنة السابقة، أنتجا أفضل عامل يدوي في مصر كلها، وربما في العالم أيضاً. ويمكن التذليل على ذلك بأن مدينة بورسعيد صارت أسرع محطة تموين فحمي في العالم، بسبب اعتمادها على آلاف العمال الصعايدة الذين يعملون بهمة مثل النمل فوق السفن وهم يحمّلون الفحم إلى الحاويات. والآن تم استبدال النفط بالفحم؛ لذا لم يشعر أحد بفقدان قوة العمل العظيمة التي ضربتها البلهارسيا فيما بعد. لكننا نلاحظ التأثير الكبير لكثير من الأعمال الأخرى التي كان العمال الصعايدة يقومون بها بعد انتشار المرض.

وعندما عملت، خلال أيامي الأولى، في مكافحة المخدرات وتعرفت إلى أضرارها، لم أجد لأي منها آثاراً مضرّة مثلما كان للبلهارسيا. وحكى لي الطبيب الراحل علي باشا إبراهيم كيف اكتشف حالة نادرة للبلهارسيا في أسيوط، وقدمها للسلطات باعتبارها أمراً خطيراً، أما الآن فإن أسيوط وباقي محافظات الصعيد تعج بمثل هذه الحالات.

إن تعاطي المخدرات بين الفلاحين في مصر يمثل معدلاً كبيراً من وجهة نظري كنتيجة مباشرة لانتشار هذه الأمراض المضعفة الخطيرة. إن تلك الديدان الماصة، التي تملأ دماء الفلاح، تُفقد قدراته العملية والكثير من فحولته. لقد أصبتُ بالقلق حين حصلت على أرقام رسمية حول حجم التراجع في قوى العمل، الذي يعترف به الجميع، لكنهم لا يتحركون لمواجهة. لقد خطر لي أن الأشخاص الذين لديهم مقارنات

رقمية فعلية هم المقاولون؛ حيث كان الفلاحون يعملون لديهم في فترات الفيضان في شق الترع في الدلتا أو في نقل الأقطان أو غيرهما من الأعمال. ورأيت أن هؤلاء يمكن أن يحددوا لي حجم وساعات عمل الصعايدة في الماضي مقارنةً بالوقت الحالي، وقمتُ بعمل استطلاع لآرائهم من خلال أكبر عشرين مقاولاً منهم. وجاءتني النتائج لتقول إن العامل الصعيدي كان قادراً في الماضي، قبل ثلاثين عاماً، على حفر ستة أمتار مكعبة من الطين في اليوم، والآن فإن سعداء الحظ من المقاولين هم من يجدون من يجفر ثلاثة أمتار مكعبة في اليوم. وهكذا، فإن الطريق الوحيد لدى العمال لتعويض الطاقة المتراجعة، سواء العملية أو حتى الجنسية، تتمثل في البحث عما يُقوِّي عزيمتهم وقدراتهم، وهو ما يدفعهم نحو المنبهات.

لقد كان من المتصور أن آثار البلهارسيا على الإناث تساوي آثارها على الذكور، غير أن ذلك لم يكن صحيحاً. بالطبع كانت نسب الإصابة لدى الذكور أعلى، كذلك فإن تأثيرهم كان أكبر، سواء بدنياً أو جنسياً. ونجحت الحكومة، بوسائلها المختلفة، في وضع صعوبات كثيرة في طريق التجارة المحرمة، ما أدّى إلى ارتفاع الأسعار لما فوق قدرة كثير من الفلاحين. ومع عدم قدرتهم على شراء الحشيش والهروين، فقد لجأ البعض إلى عادة جديدة هي شرب الشاي المغلي. وأندكر، في أحد تقاريري الأولى، أنني أشرت إلى ذلك، غير أن السلطات الصحية ردت عليّ بأن غلي الشاي عدة مرات يؤدي إلى تبخُّر كثير من عناصره الضارة. لكنني أستطيع أن أقول: إن الجميع يعلم أن ما يسميه الفلاحون الشاي الأسود يأخذ كثيراً من أموالهم وصحتهم.

واليوم، يقوم الفلاحون بمزج تبغ سجائرهم بالأوراق الجافة لنبات الهويسياموس الذي ينمو برياً في الوجه القبلي. وهو ما يؤكد أن الرغبة في الحصول على المخدر تبقى ما بقيت أسبابها. وأعتقد أن إعادة صحة الفلاحين لما كانت عليه قبل أربعين عاماً كفيلة باختفاء هذه الرغبة. إن تغيير نظام الري أدى إلى انتشار البلهارسيا والأنكلستوما في جميع أنحاء البلاد، وصاحب ذلك نمو لبعوضة الملاريا، والاثنان معا، في رأيي، وراء تعاطي المخدرات في مصر؛ لذا، فإننا لن نتمكن أبداً من إيقاف تجارة المخدرات ما دامت الرغبة باقية، وستظل كذلك حتى يتم وضع مشاريع عملية للوقاية.

وحتى يتم تحرير الفلاحين من تلك الأمراض، فإنهم سيظلون في وضعهم الحالي من الخمول ورغبتهم الضئيلة وعدم القدرة على التغيير أو التحسُّن. ومحو أسباب الخمول سيجعل الفلاح عنصراً مهماً في حياة بلده أكثر بكثير من مجرد حارث للتربة. لقد تعلم الفلاح مؤخراً كثيراً من الأمور، وإذا استطاع محو فرديته واتحد مع إخوته بهدف واحد سيكون له دور عظيم جداً في المستقبل.

الفصل الخامس

يوم المُفتش

كانت المهمة الرئيسية لمفتش الداخلية أن يعرف قرى المديرية التي عُين فيها، وأن يعرف الفلاحين الذين يعيشون فيها، وكذلك العُمد الذين يحكمونها.

إن تعداد مصر من السكان يبلغ نحو ١٧ مليون شخص، من بينهم ١٢ مليوناً يعيشون في القرى، معتمدين بشكل مباشر أو غير مباشر على الزراعة. وهؤلاء الـ ١٢ مليوناً هم العمود الفقري لمصر. وإذا كانت المساحة الإجمالية لمصر نحو مليون كيلومتر مربع، فإن إجمالي مساحة الأراضي الزراعية لا يتجاوز الـ ٣٢ ألف كيلومتر مربع. وتلك الأراضي الزراعية يمتلك ثلثها ٦٪ من السكان، بحد أدنى لكل فرد خمسة أفدنة، بينما يمتلك الثلث الباقي ٩٤٪ من السكان. وهناك أكثر من مليون ونصف المليون شخص من أصحاب الأراضي يمتلك كل منهم أقل من ثلث فدان، وهو ما يعادل ضعف مساحة ملعب التنس، وبعض هؤلاء يستأجرون أراضي أخرى صغيرة، لكن إلى جانب هؤلاء هناك مليون آخرون لا يمتلكون شيئاً، وهم إما يؤجرون أراضي وإما يعملون بالأجر.

وتتنوّع القرى في الأحجام حسب عدد سكانها الذين يتراوحون بين أربعة آلاف وعشرين ألف شخص، كذلك فإنها تختلف في الشخصية من حيث كونها في الوجه القبلي بطقسه الجاف أم في الدلتا بمناخها الممطر

شتاءً. وتختلف البيوت بالطبيعة حيث تُبنى البيوت الكبيرة في الصعيد من الحجارة المجلوبة من الصحراء المجاورة، بينما تُبنى بيوت الدلتا من الطوب الطيني المجفف بالشمس في جنوبها، وبالطوب المحترق في شمالها.

ويمتلك كبار ملاك الأراضي الآن بيوتاً في القاهرة أو المدن الكبرى، ولو امتلك أحدهم بيتاً في المركز التابع له فإنه لا يقيم في القرية، إنما في منطقة منفصلة تسمى العزبة. وفي القرية يسكن الأثرياء وكبار الشخصيات، وعلى رأسهم العمدة، حاكم القرية، في الناحية البحرية (الشمالية) من القرية للاستمتاع بالهواء المنعش.

والغالب الأعم في القرى أن نرى فيها بعض المباني الحسنة، غير أن معظم البيوت التي يقطنها السكان هي أقل من الكوخ؛ حيث يستريح الفلاح وماشيته ليلاً فيه كماوى. إن البيت، الذي هو بطبيعة الحال محور حياة الأسرة؛ حيث يلتقي أعضاؤها على الطعام، ويجتمعون بعد المغرب للقراءة والحديث، ثم ينامون على أسرّتهم مستهلكين ربع حياتهم، لا علاقة له ببيت الفلاح؛ فالفلاح في مصر جزء من التربة؛ حيث يغادر مع شروق الشمس هو وماشيته نحو الحقل، ولا يعود إلى كوخه حتى غروب الشمس، ومتى يعود فإنه ليس لديه الوقود الكافي لإضاءة البيت، وغالبًا يتناول وجبة العشاء باردة؛ لذا فإن الأسرة تنام سريعاً متمدة على حصر أو على الأرض الجافة في الغرفة الرئيسية، بينما تنام الماشية في فناء المنزل. أما المنازل الأفضل فلديها طابق علوي يصعد إليه سلم خارجي، ويضم غرفتي معيشة وشرفة مسطحة تنام فيها الأسرة صيفاً ويتم فيها تخزين القمح والذرة والأعلاف. وتلتصق المنازل معاً مثل أسنان المشط، بغض النظر عن قلتها أو كبرها، وتفقد أي ترتيبات

صحية باستثناء المسجد. وفي معظم القرى، فإن كل قطرة ماء يتم جلبها من خلال النساء من النهر مباشرة أو من أقرب ترعة.

وعلى رأس هذا المجتمع، يتسّيد العمدة، الذي يعتبر ممثل الحكومة في القرية، وعليه التزامات، لكنه لا يتقاضى عليها راتباً، إنما يتمتع ببعض المزايا، مثل الإعفاء من بعض الضرائب، وعدم إلزام أبنائه بأداء الخدمة العسكرية، بالإضافة إلى بعض المزايا الأخرى. وهناك بعض السلطات الصغيرة الممنوحة له، منها: أن توقيعه أو ختمه ضروري لمنح تعاقدات الفلاحين واتفاقاتهم الصفة القانونية داخل القرية. ومن بعد العمدة هناك ثلاثة شيوخ للبلد كل منهم مسؤول عن حصة من الأراضي. أما شيخ الخفر فهو الذراع اليمنى للعمدة للشؤون الأمنية، الذي يقود ما بين عشرة واثني عشر خفيرا يعملون بالحراسة طول الليل.

أما الشخص التالي في الأهمية في القرية، فهو الصراف أو المحاسب الحكومي، وهو الشخص الذي يعرف جميع ملاك الأراضي، ومسؤول عن تحصيل الضرائب وأي رسوم حكومية أخرى. وفي الوجه القبلي، عندما كان يتم ري الحياض، كان الصراف هو المسؤول عن إعادة قياس مساحات الأراضي بعد جفاف مياه الري، عن طريق عصا طويلة تسمى القصبة كان يحملها معه ويخوض بها أحيانا في الطين الجاف.

كذلك كان لكل قرية حلاق، وهو الممثل لوزارة الصحة العامة المسؤول عن تسجيل المواليد والوفيات، الذي يقوم في بعض الأحيان ببعض الأعمال الطبية على مسؤوليته.

وإذا كانت القرية واقعة على نهر النيل، فإن المراكبي يكتسب أهمية

قصوى، على الرغم من أنه لا يتقاضى راتبا، لكنه يحصل على بعض منتجات القرية من ركابه الذين يقوم بتوصيلهم، ومثله مثل شيخ الجامع، فإنه يحصل على أكبر قدر من المؤن خلال فترة الحصاد؛ حيث يأخذ جوالا من الدقيق من كل صاحب أرض.

وهناك شخصية مهمة، توجد في كثير من القرى وليس كلها، هو عمدة المزارعين، وهو ليس موظفا، لكنه يعتبر الرجل الأكثر حكمة فيما يخص جميع التساؤلات حول الزراعة. ولما كان كثير من الفلاحين أغبياء وغير قادرين على التفكير فإنهم كانوا في حاجة إلى من يفكر لهم وينصحهم بشأن موعد البذر، وموعد الري، وموعد الحصاد، متبعا التقويم القبطي، بما يمثل عنصرا مهما في القرية. وتلك التنظيمات لم تتغير في القرى المصرية منذ العصر البيزنطي إلا في أسمائها فقط.

إن لنظام العمدة عيوبه، لكنه يمثل القاعدة الأساسية في نظام القرية، ومن الصعب جداً أن يتم استبدال نظام آخر به. وكنموذج لذلك مديرية أسيوط في الوجه القبلي، المقسمة إلى سبعة مراكز، ولها ٢٧٠٠ قرية، لكل منها عمدتها. ومن هنا يتضح كيف يمكن أن يكون العمدة هو حجر الزاوية في إدارة حياة الأرياف. ويتم تعيين العمد وإقضاؤهم من خلال لجنة يرأسها مدير المديرية وتضم كلا من وكيل النيابة المحلي، وثلاثة من الأعيان المنتخبين، ومفتش الداخلية؛ لذا فإنه من السهل أن ندرك أن الواجب الرئيسي لمفتش الداخلية هو معرفة كل العمد في مراكزه، حتى يتمكن من دراسة جميع قضايا خرق القانون، وتكون لهم آراء واضحة في تعيين العمد وإبعادهم. وهنا فإن العمدة الجيد يعني إدارة جيدة للقرية، بينما العمدة السيئ يعني الجريمة، والاضطراب، والنزاعات

الدائمة. وحتى يمكن تحصيل تلك المعرفة فإنه ينبغي زيارة كل القرى في المركز على ظهر حصان، لوضع تصور شخصي بشأن كل عمدة.

وأصر مرشدي بيرثي ماتشيل أن نحفظ بكتاب لتاريخ القرى في المديرية وأسجل فيه تاريخ عمدة كل قرية، حتى نترك لأي مفتش جديد معلومات تفصيلية واضحة حال نقلنا. وبشكل شخصي فقد حاولت، كنوع من الإضافة، أن يكون لي رأيي الخاص في شيخ الخفر، والمسؤول في الليل عن حماية القرية وحقوقها.

وتختلف قوة الشرطة في كل مركز طبقاً لمساحته؛ فلو كانت كبيرة فربما يكون هناك عشرة فرسان، والرقم نفسه من الأفراد المترجلين، ويكون هناك نصف العدد في نقاط الشرطة أو في مراكز تجمعها في أماكن نائية عن المركز. ويعمل الأفراد متطوعين لمدة خمس سنوات ويتم اختيارهم من الرجال الذين أنهموا الخدمة العسكرية في الجيش المصري. وفي الغالب فإن هؤلاء الشرطين أميون يحصلون على ثلاثة جنيهات كل شهر. وتتم الاستعانة بالأفراد الفرسان من خيالة الجيش، وهم أكثر ذكاء وقوة من الآخرين. وهكذا، فإن الأفراد المترجلين أقل تأثيراً من الفرسان، وغالباً ما يتم استغلالهم في أمور التحكيم والحراسة والسير ليلاً.

وكان أكبر ابتكار في أعمال الشرطة بالمديريات في عام ١٩٠٦م، عندما أُسست فئة حملة الجمال السودانيين للتعامل مباشرة مع الجرائم الصحراوية وغير الصحراوية، مثل سرقة الماشية، والسطو المسلح الذي زادت معدلاته خاصة في الوجه القبلي. وهذه القوة صارت تدريجياً القوات الأفضل في شرطة الأرياف، خاصة أنها أكثر خشونة من شرطة

الفلاحين، وتمت تنميتها فيما بعد ليصل عددها إلى نحو سبعمائة فرد. وإذا كان من واجبات المفتش الأولى أن يعرف العمدة في مديريته، فإن واجبه الثاني هو النظر في فاعلية الشرطة وقدرتها وتأثيرها في مراكز المديرية. وفي نهاية العام، فإنه ينبغي أن يكتب المفتش تقارير صريحة حول جميع العاملين في الشرطة والموظفين العموميين داخل مراكزهم. وكان من الضروري كذلك معرفة الموظفين الحكوميين في الإدارات الأخرى الذين يعملون في المراكز نفسها. ويمكن القول: إن الإدارة الحكومية كانت معقدة للغاية بسبب العلاقات الأسرية التي تربط بين موظفيها، وهنا فإن دور المفتش الإنجليزي له أهمية قصوى؛ لأن آراءه لا تتأثر بأي تأثيرات من هذا القبيل. وكان للمفتش نقطة قوة أخرى تتمثل في الكتاب الذي يحمله بحكم المنصب، الخاص بتاريخ القرى والعمدة، وكان في بعض الأحيان يعرف أكثر كثيرًا مما يعرفه مدير المديرية نفسه، الذي كان بسبب النقل المتكرر وضيق الوقت بعيدًا عن ذلك. وفي تلك الأيام، كان من حسن حظنا أن الأحزاب السياسية لم تكن قد ظهرت بعد ولم تكن القرى والمديريات قد تورطت في أمور الانتخابات والصراعات الحزبية.

وكان رئيسنا المباشر يسمح لنا باللهو عندما نكون في وقت راحة، لكنه كان صارمًا جدًا في أوقات العمل. وكانت أي محاولات من جانبنا للاستراحة قليلًا في العاصمة عند زيارتها يتم رفضها، وإذا كانت تقاريرنا الأسبوعية تسجل حدثين في المكان نفسه، فإنه يجب علينا تقديم تفسير لذلك. وكنت أقضي كل شهر ٢٤ يومًا في المراكز والقرى ونحو ستة

أيام فقط في القاهرة في غرفة صغيرة في شقة تخص ثلاثة أصدقاء كانوا يسمونها «المأوى».

وكان الصيف في الوجه القبلي صعبا للغاية؛ فلم يكن الناس قد عرفوا الثلج أو المراوح الكهربائية، وكانت الاستراحات الخاصة بنا في المراكز ليس لها من اسمها أي شيء؛ فالمقاعد التي نجلس عليها كانت شديدة السخونة، وكانت نعال أحذيتنا تكاد تذوب من السير في حرارة الطقس. ولم يكن متاحا أن نتقل عبر عربات، إنما عبر الخيول أو الجمال أو الحمير. لقد كانت الاستراحات مثل الأفران في الليل.

وكانت قنا أسوأ مكان في الصيف بدرجات حرارتها المرتفعة التي تزيد على مائة فهرنهايت، وبانتشار الذباب الرملي الذي يسمى بالعربية «آكل السكوت» والذي يخترق أي ناموسية سميكة. وبُنيت الاستراحات من طوب طيني بدائي لتضم داخل حديقة ثلاث غرف أرضية صغيرة، محاطة بسور مرتفع يجعلها بعيدة عن أي موجة نسيم متوقعة. وكانت إحدى طرقنا للنوم في ظل تلك الظروف السيئة أن نتجول مساء على ظهور خيولنا لعدة ساعات حتى يصيبنا التعب ونعود في الواحدة أو الثانية صباحاً لنغسل وجوهنا بالصابون ثم نشرب قليلاً من الويسكي ونغطي أيدينا ببودرة مضادة للبعوض، ونرش السرير الساخن بقليل من الماء ونهجع داخل ناموسية حتى يحف الفراش. وعلى الرغم من ذلك فإننا لم نُصَب بأي ضرر. لقد كنا نستحم في النهر كل يوم ولم تصبنا البلهارسيا، وكنا نأكل الخيار والبطيخ مباشرة من الحقل عندما كنا نعطش، وكنا نسير كثيراً ونعمل بجهد، لكننا كنا ننسى ظروف الصيف

بالشتاءات المعتدلة. لقد كنت محظوظا إلى درجة كبيرة عندما كنت في الوجه القبلي مقيما في إحدى استراحات الشرطة في الضفة الشرقية للنهر وبعيدا عن خط السكة الحديد؛ حيث قضيت أسابيع جميلة هناك. وأتذكر في شتاءات مختلفة جاءت أختي للتنزه وقضاء أسابيع معي بين أسبوط وأسوان، حيث كان الوقت جميلا واستمتعنا بالجمال والخيول وممارسة الرياضة بشكل جيد.

وكان مايتشيل يهتم بشدة بصحة مفتشيه، لاعتبارات كلها تخص العمل. وكانت الحكومة تُهيئ ظروف العمل حتى تصبح مناسبة للمفتشين، ولم يكن مايتشيل يترك أحدا لأكثر من صيفين متتاليين دون أن يقضي عطلة في الوطن. وكان يقول إنه يدفع لنا حتى تبقى أعيننا الإنجليزية نظيفة وحتى نتحمل الطقس المصري الصعب من دون استرخاء. ولمرة أو اثنتين فقد كان يقوم بجولة في المديرية ومعه بعض المفتشين، وكانت ملاحظاته وإرشاداته بمثابة درس صرت أقر الآن بأهميته، ولم أكن لأتسامح مع نفسي إن كنت قد مررت به من دون أن أستفيد. وأعتبر نفسي محظوظا أنني مررت بكل مديرية في مصر بجولاتي كمفتش. وعندما نُقلت إلى الإسكندرية في عام ١٩١٠م كنت قد عملت في جميع نقاط الشرطة من أسوان إلى الإسكندرية بما فيها الواحات الغربية، والصحراء الشرقية والغربية على السواء. وبقيت نقطتان فقط لم أرُزهما أبدا، إحداها في جنوب أبو سمبل في النوبة، والأخرى على شاطئ المتوسط في البرلس؛ لذا ففي العام التالي زرتها معا، ما جعلني الإنجليزي الوحيد الذي أتم رقما قياسيا لم يصل له من قبل إنجليزي أو حتى موظف مصري.

وكانت الحياة في الاستراحات الريفية، على الرغم من ظروفها القاسية، ممتعة ولها جوانبها الإيجابية؛ حيث كنا نلتقي أطباء، ومفتشي صحة، ومفتشي زراعة ورعي. وفي عواصم المديريات، مثل أسيوط وطنطا والزقازيق، كنا نستمتع بضيافة الجاليات الإنجليزية المقيمة، من موظفي الري والسكة الحديد وزوجاتهم. وهكذا يمكن لأي مفتش داخلية أن يلتقط كثيرًا من الكلمات العربية ويتحدث بها بشكل أفضل من غيره من الموظفين الإنجليز في باقي الإدارات. وكنت سعيدًا جدًا في الوجه القبلي أن أشارك في استراحة مع خبير الطب الشرعي الدكتور نولان. وكان الرجل عبقرية في عمله وممتازا في الكشف عن كثير من الجرائم التاريخية. في أحد الأيام كان نولان يجلس مع مأمور قسم ديروط عندما رأى رصاص مسدس في علبة الأقلام. وسأل المأمور عن موعد إطلاق ذلك الرصاص، وقيل له إنه الرصاص الذي أطلقه أحد أبناء الأعيان على نفسه ليتحرر. كانت القضية حزينة ترتبط بقصة حب، وطلب نولان أن يرى المسدس وأحضره له من الدولاب، واكتشف أن الرصاصات الخمس لم تخرج منه؛ لأن قواعد الرصاص موجهة ناحية اليمين بينما المسدس موجه ناحية اليسار. وأعيد التحقيق في القضية وتم اكتشاف أن المنتحر انتحر بالفعل لكن بسلاح آخر، وأن الأسرة سعت إلى وضع السلاح المضبوط لأن الآخر من دون ترخيص.

وفي إحدى المرات، كنت راكبا حصاني وأسير إلى جوار ترعة في الفيوم، ورأيت رجلا أبيض الوجه بملابسه يقف في التربة ويحمل بكفيه الماء ليصبه على ضفتيها، واقتربت أكثر لأكتشف أنه الدكتور نولان يسعى إلى كشف فوارغ طلقات رصاص استخدم في جريمة قتل.

لقد كانت مصر بآلاف القضايا التي شهدتها، من إطلاق رصاص وتسميم وموت مفاجئ، أرضا خصبة للتدريب لأفضل الأطباء الشرعيين، مثل: سيدني سميث، وجليستر، ولوكاس، ونولان.. وكانت بمثابة تدريب بدائي مهم لهم.

وكانت الحياة في الريف متنوعة على الدوام. وفي بعض الأوقات كان علينا أن نتعامل مع أي أمر وارد في الحياة في مصر. وكان منع الجريمة أو توقعها هو عملنا اليومي صباحًا ومساءً، وبالقدر نفسه كان علينا المساعدة وتوجيه أعمال إدارات الحكومة الأخرى. وفي الظروف الصعبة كانت كل إدارة تسعى إلى تنفيذ أوامر المدير وتوجيهاته بمساعدة النظام القائم المكون من المأمور والشرطة والعمد، وبطبيعة الحال من المفتشين. ولو كان فيضان النيل يمثل خطراً فإننا نساعد بالتأكد من وجود ملاحظي الوادي في أماكنهم. وفي أوقات نفشي الكوليرا أو الطاعون فإن مهمتنا تتلخص في إقامة كردونات الحجر الصحي. وحال انتشار دودة القطن نمرُّ على الحقول لمتابعة وجود مجموعات جامعي الدودة في العمل. كما كانت أوبئة الماشية تدفعنا إلى العمل أياماً طويلة مع المفتشين البيطريين في فحص ماشية الفلاحين، فضلاً عن وجودنا في الصحراء عند هبوب الجراد ننظم قوات مكافحته لقتله في المهد. وفي كل يوم كان لدينا الجديد. وإذا أردت أن أوضح لأحدهم نموذجاً من عملي، فإنني كنت آخذه إلى البداري أو أبنوب وأضمن له أن يجد أمامه جريمة قتل أو اثنتين، لا تخطران له على بال، من خلال تجوال ليلي بين القرى، وساعة أو اثنتين من الاسترخاء لمطاردة السمان أو البط البري. إن تصفحُ يومياتي في تلك السنوات يكشف لي عن بعض التفاصيل

مثل رحلتي بالجمل التي استغرقت ٣٦ يومًا في الواحات الغربية سنة ١٩٠٦م. لقد كان جون ويلز، المفتش العام للألغام، مسؤولاً عن الرحلة، وكان معنيًا بالعمل الاستطلاعي الخاص بشركة الواحات الغربية، أما لندسي ييري، من إدارة الري، فقد كان مهتمًا بدراسة المياه الجوفية للواحات، أما أنا فقد كنت أستكشف الأمور الأمنية والظروف الاجتماعية للقرى. وكانت تلك بدايات خبرتي بركوب الجمال. لقد قضينا عشرين يومًا نقطع المسافات بين الواحات بمتوسط حركة أربعة أميال في كل ساعة من عشر ساعات يوميًا، وقضينا الأيام الستة عشر الأخرى نُجري بحوثنا في الواحات الأربعة. والآن يمكن عمل الرحلة نفسها بالسيارة في أقل من ربع الوقت المستغرق. وفي سنة ١٩٠٧م انتشر وباء الطاعون الرئوي في مديرية جرجا، ووجدت وصفًا للدوران حول الحجر الصحي لعمل تطعيمات في القرى الأخرى بصحبة طبيب أسكتلندي يعمل في المركز، وكان يرتدي بالطو أبيض تحول إلى اللون الكاكي من كثرة اختلاطه بالمرضى، وسألته عن الإجراء اللازم للحد من انتشار المرض الخطير، وكانت إجابته المقتضبة أننا يجب أن نحد من حركة الريح بقدر ما نستطيع.

وفي تلك الأيام، كان هناك قضاة إنجليز يقيمون في مدن المديريات، حيث توجد محاكم الجنايات. وفي أسيوط كتبنا أنا والقاضي كلابكوت دليلًا ليستخدامه ضباط البوليس، يتضمن الأسماء الدارجة للجمال والماشية والحمير والخرفان، طبقاً لأعمارهم وألوانهم وأشكال قرونها.. وعملنا كذلك على قياس حساب مسيرة كل نوع من خلال مسافة ربع ميل لتتعرف إلى زمن هروب سارقي الماشية. كذلك فقد اكتشفت ثغرات

في إحصاءات بعض المراكز فيما يخص جرائم القتل بشكل خاص؛ ففي أبنوب، على وجه التحديد، كان هناك مصرف خلفي تحت مركز الشرطة، بينما كان هناك في ديروط منظم ري في ترعة الإبراهيمية بين مركز الشرطة والسكة الحديد، وكانت الجثث القادمة من الجنوب تتراكم في ذلك المكان، ولما كان الفاعل في تلك الجرائم مجهولا، وحتى تبقى سجلات الشرطة نظيفة، كان يتم دفع الجثث لتكمل طريقها بعيدا.

وعندما انتقلت إلى الدلتا في عام ١٩٠٩م قضيت كثيرا من الوقت في فصول الشتاء في التجول حول بحيرات المنزلة والبرلس، التي كانت تغص بالطيور المتوحشة من كل الأنواع والفوز بصيد مدهش، بينما منحتني مديرية الشرقية فرصا رائعة لصيد الغزلان والأرانب البرية مع قبيلة الطحاوية العرب في صحراء الصالحية والتل الكبير. ولاحظت هناك أن آثار معركة التل الكبير ما زالت واضحة كما جرت سنة ١٨٨٢م، حيث رأيت آثار العجلات وبقايا البنادق على الرمال. وأتذكر أنني أخبرت كارتر ويلسون حول ذلك وذكرت له أيضًا أن أبواب مسجد قرية الصالحية مغطاة بتساوير قديمة من قلعة نابليون. وقال لي إنه عندما كان مفتشا للداخلية في تلك المنطقة قبل عدة سنوات رأى عربية نابليون الخاصة التي تم عملها في الطريق بين الصالحية والقنطرة عند غزوه لسوريا سنة ١٧٩٨م. وكان معظم تلك الصحراء رطبة ومالحة من دون رمل، ما أدى إلى انقراض شجيراتها.

وبين نصفَي مصر، كنت أفضل الوجه القبلي على السفلي على الرغم من حرارة الصيف اللاهبة للأول. وبدت لي معظم الدلتا كحديقة خضراء ضخمة من دون ملامح، ومثلها كان الوجه القبلي؛ فقد كان

أشبهه بشريط ضيق على ضفتي نهر النيل وعلى جانبيه الشرقي والغربي
تمتد صحراء كبيرة. وإذا شعر المرء بالملل فإنه يمكنه التوجُّه إلى جزيرة
منعزلة في النهر أو يأخذ جملاً ليمضي ساعة أو اثنتين في الصحراء، حيث
يشعر هناك بالابتعاد لأميال عن القرى الزراعية المزدهمة.

الفصل السادس

قانون الصحراء

في السنوات الأولى لعمل مفتشا في الوجه القبلي، كانت قضايا السرقة والقتل منتشرة بشكل عام بين العرب والفلاحين على السواء، وكان للقبائل العربية، مثل القرى، رئيس هو العمدة الذي يتم تعيينه من الحكومة، والذي من أجل ذلك عليه واجبات كثيرة من دون راتب. وكان لقبيلة كبيرة مثل «المعزة» عمدتان، أحدهما للقرية الكبيرة حمادي، في مديرية المنيا، والثاني للقبيلة نفسها، التي قد ينتشر أفرادها في أي مكان في الصحراء الشرقية من السويس وحتى سد أسوان. وعلى الرغم من كونها فقيرة وغير متعلمة اليوم، فإن قبائل الصحراء الشرقية، مثل الحويطات والمعزة والمطير وبيلي، هي مجرد فروع صغيرة لقبائل عريقة تحمل الأسماء نفسها في سيناء وفلسطين وشبه الجزيرة العربية، ولا تزال تطبق عادات القبائل الأم وتقاليدها؛ حيث يسود القانون البدوي ولا تخضع للقوانين الدستورية للحكومة. وإذا كان التدخل الخارجي مرفوضا، خاصة أن ترك هذه القبائل لعدالتها القبلية أمر جيد، فإن تلك العدالة من الصعب تحقيقها عندما يستقرون على الوادي المنزرع ويتعاملون مع سكان القرى بقانونهم الذي يحكمهم.

ويعتبر أول واجبات عمدة البدو أمام الحكومة أن يحرر تقريراً بكل الجرائم التي تحدث في قبيلته وأن يقبض على المجرمين ويسلمهم إلى سلطات المديرية. ولم تكن القضية أن تؤثر سلطات الوادي في الصحاري

وأن يتم إلزامهم بتطبيق القانون الرسمي عبر تلك المساحات الشاسعة من الأرض، ولم تكن مهمة عمدتهم صعبة، ولكن القضية كانت في استمرار عداءات البدو؛ حيث يتبع القاتل قاتلا، وتستمر سرقة الجمال من قبيلة لأخرى من دون نهاية، ولم تجد الحكومة مساعدة لوقف ذلك. وهكذا، تُرك الأمر للقانون البدوي الذي لم يكن يسمح باستمرار تلك العداءات التي تجعل حياة الصحراء خطرا وغير مريحة للجميع. لكن كثيرًا من العداءات اشتعلت مباشرة من خلال الصراع بين أفكار البدو المأخوذة من القبيلة وأفكار الوادي طبقا للحكومة. وعلى سبيل المثال: كانت تجارة الملح حتى عام ١٩٠٤م تتم من خلال امتياز منحتة الحكومة إلى شركة أجنبية. وكان الملح ضروريا للحياة، وموجودا في عدة أماكن في الصحراء الشرقية. ولدعم حق الامتياز الخاص بشركة الملح، فإن سجون الوجه القبلي امتلأت بالفلاحين والعرب الذين كانت جريمتهم الوحيدة أنهم كانوا يجمعون الملح من الصحراء التي أسكنهم فيها الله.

ولم يكن غريبا أن يتم تسيير دوريات من حرس الحدود عبر الوجه القبلي ليقضوا أوقاتهم يتجولون في أحواض ملح الصحراء ليمنعوا من يعتبرونهم لصوصا. وكان لكل دورية قصاص أثر، كان يتم جلبهم من السودان ويعيشون في الثكنات مع المجندين السودانيين، غير أن المرشدين المحليين كانوا أكثر خبرة، وكانت تتم الاستعانة بهم من خلال العرب أنفسهم.

وطبقا لأعراف البدو، فإن الموظف لدى الحكومة من البدو يتم تجنبه كرد فعل على كونه خادما للحكومة، لكن ذلك يقتصر على فترة

أدائه لعمله فقط. وإذا كان له أن يستمر كمرشد، فإنه سيعمل أقصى ما في وسعه، لكن ذلك لا يعني أن يتحول إلى قصاص أثر أو جاسوس لنقل المعلومات ضد قبيلته أو أن يحصل على نصيب من مكافأة؛ لأنه في تلك الحالة سيكون قد حطّم تقاليد القبيلة ليعرّض نفسه لانتقام القبيلة ورجالها بمجرد تركه الخدمة الحكومية أو حتى قبل ذلك إن أمكن.

ذات مرة، في مديرتي المنيا وأسيوط، وجدنا أن سرقة الماشية صارت سمة عامة في حياة الفلاحين اليومية، وهو ما كان غير مُرضٍ من وجهة نظر الحكومة، خاصة أن بعض القضايا سُجلت في الشرطة من دون التوصل إلى الجناة. وكان السبب في ذلك أن الجناة في تلك القضايا كلها كانوا من العرب، بينما كان المجني عليهم من الفلاحين. وأتصور أن المرء يجب أن يتخيل نفسه فلاحا حتى يتعرف إلى الخوف الشائع لديهم من وجود قليل من البدو الخارجين عن القانون. إنه من الأسهل تخمين وجهة نظر العرب بأن الفلاحين وماشيتهم السمينة خلقهم الرب لهم حتى يتم مد أبناء الصحراء بما ينقصهم من غذاء.

إن الأرض الزراعية في مصر تتكون من شريط ضيق يتراوح عرضه بين عشرة وخمسة عشر فدانا إلى شرق النهر وغربه. وتقع أراضي الفلاحين في منتصف الأراضي الزراعية، بينما يعيش الأعراب على حواف الصحراء، فهؤلاء الأعراب منهم في الغرب تونسيون وطرابلسيون في الأصل، وهم أقل ترحالا ممن هم في الشرق، مثل المعزة والمطير والبيلي، وهم من أصول عربية، ويقضون معظم أوقاتهم في رعاية الأغنام والجمال في الصحراء شبه الجبلية بين نهر النيل والبحر الأحمر.

وكان البدو في الصحراء الشرقية هم الأكثر تورطا في أعمال السرقة

وقطع الطريق وترويع الفلاحين. لقد كانوا يسرقون الماشية من أجل أن يطلبوا فدية تعادل نصف ثمن الماشية المسروقة، والويل للفلاح الأحمق الذي يُبلغ الشرطة بالسرقة. لقد كانت معظم السرقات تجري في فصل الشتاء، حيث تطول الليالي ويمكن قيادة الماشية لمسافات طويلة دون مياه؛ لذا كان الفلاحون يحتجزون ماشيتهم في المراعي بعيداً عن القرى، وكانوا هم أنفسهم ينامون إلى جوارها في الزرايب. لقد كان فصل الشتاء فرصة الأعراب السانحة؛ لذا فقد كانوا يهجمون مسلحين على بعض القرى في الليالي غير القمرية ويستولون على اثنتين أو ثلاثة من المواشي ويسوقونها ناحية الصحراء أو النهر. ومتى وصل اللصوص إلى الصحراء فإنهم يشعرون بالأمان موقنين أنه لن يجزؤ فلاح على الذهاب إليهم هناك خوفاً من الموت عطشا أو التعرض لحيوان وحشي. وهكذا لم يكن على اللص سوى قيادة المواشي المسروقة نحو الصحراء وإرسال رسالة إلى صاحبها تطلب التعويض المالي لإعادة المواشي مرة أخرى.

وكان ذلك ما شهدته بنفسه سنة ١٩٠٦م، وكان عليّ أن أعبّر النهر يوماً ما وأتسلق إلى هضاب عالية شرق الجبانة متتبعا للصوص؛ لأشعر بالتذمّر لأنني بعد ساعة وصلت إلى «درب الحرامية» الذي يمتد عبر الصحراء موازياً للنهر لمئات الأميال من أسبوط وحتى قرية بني حماد في مديرية المنيا؛ حيث تتركز قبيلة المعزة في مواجهة مدينة مطاي. ويتكوّن الطريق من عدة مسارات متوازية يمكن من خلالها اقتفاء آثار الماشية والخيول والتعرّف إليها من آثار الحمير والجمال. وعلى مدى أسابيع تالية عبرت هذا الطريق عبر نقاط مختلفة شرق الوادي ووجدت كثيراً

من الأشياء المهمة. وفي سنة ١٩٠٤م ألغت شركة احتكار الملح اتفاقها مع قوات حرس الحدود لتبقى مناطق الملح في الصحاري دون حراسة ولما كانت شرطة المديرية لا تمتلك سوى الأحصنة فإن الأعراب كانوا قادرين على هزيمتها والهرب بمسروقاتهم إلى أماكن بعيدة غير مأهولة. من هنا بعثت إلى وزارة الداخلية أطلب منهم تكوين فرق شرطة محمولة على جمال وكانت الفرقة الأولى عددها ٢٤ جملاً ورجلاً، وفيما بعد ازدادت أعداد الفرقة وأوكلت إليها مهام أخرى.

واخترت أسبوط مركزاً لبداية الفرقة وبعثت بعضهم للتدريب في المنيا، يقومون بعمل نوبات حراسة عند نهايات الطرق. وكان قصاصو الأثر أهم العناصر التي تمت الاستعانة بها، وقد تم جلبهم من قبيلة البشارية بحمد عراب بالسودان، خاصة أننا لم يكن لدينا ثقة بالأعراب المحليين.. إن أي بشاري يمكنه اقتفاء الأثر، لكن هؤلاء تم اختيارهم باعتبارهم أفضل قصاصي الأثر في قبيلتهم. أما المرشدون فإنه من الضروري اختيارهم من السكان المحليين، ولقد سعدت بالتعاون معهم في أفضل وأسعد أيامي في مصر.

إن أول نوبة استكشاف نظمناها كانت في الخامس من شهر مايو سنة ١٩٠٧م. بدأنا رحلتنا من أبنوب سائرين في طريق اللصوص شمالاً لنحو يوم ونصف اليوم، حتى وصلنا إلى وادي برشا، الذي يصل بين الوادي والصحراء المواجهة لمدينة ملوي. وفي تلك النقطة، كشف حامد، كبير قصاصي الأثر، عن آثار مرور بقرة وحمار، وكان من الواضح أنها حديثة؛ لذا تتبعناها لنحو ثماني ساعات حتى وصلنا إلى قرية تدعى «مطهرا»، وسرنا وراء الآثار حتى وصلنا إلى نقطة تقود مرة أخرى إلى النيل، ومنه

إلى الصحراء. وكان من غير المفيد تتبّع الآثار في الصحراء فأرسلنا أحد رجالنا ليرق تليغرافاً إلى شرطة الشيخ فضل على مبعدة خمسين ميلاً شمالاً للتصدي للصوص الذين استقروا في بني حماد لدى عرب المعزة. وكانت ليلتنا الثانية شنيعة، حتى إنها لا تكاد تُنسى. لقد كنتُ أنا ومساعدتي ماناتشيتين مجهدّين من الحرارة ولم نأكل شيئاً. وأحضرت بطيخة، بجانب بعض البسكويت والشيكولاتة، التي التهمناها سريعاً، إلى جانب مشاركة من ماناتشيتين عبارة عن زجاجة مشروب روسي سيئ، أدت بنا إلى مرض شديد موجه، وزاد ماناتشيتين من شناعة الليلة عندما سار وهو يزق مردداً بأن طائراً غريباً وقف على صدره. وفي الرابعة صباحاً كان الضوء كافياً لتحرك عبر المسارات واضطربنا للخوض في الطين بجِمالنا لنحو إحدى عشرة ساعة، حتى وجدنا أنفسنا في النهاية في منطقة زراعية تقع جنوب بني حماد بنحو ثمانية أميال. وبعد ساعات أقسم ماناتشيتين إنه يرى مداخن مصنع السكر بالشيخ فضل، ولم يكن ذلك سوى هلاوس من آثار المشروب الروسي الدنيء. ومضينا حتى وصلنا إلى الممر الوحيد الذي يقودنا نحو الصحراء لتتلقّى دعم البوليس المحلي لنواصل الطريق للتصدي للصوص، بدلاً من الاستعانة بأيٍّ من مرشدي قبيلة المعزة الذين سيقودونا إلى أي طريق غير الطريق الصحيح الذي ينبغي علينا السير فيه.

وبتتبع آثار الأقدام عبر الحقول، وصل بنا قصاصو الأثر إلى عجل جاموس مربوط معه حزمة برسيم، وهناك قضينا الوقت نحاول حل اللغز لنكتشف بعد وقت أن العجل كان مجرد حيلة من البدو لخداعنا. وسار القصاصون بنا نحو طريق آخر تميزه طاحونة دقيق يصطف أمامها

عشرات الحمير حاملةً أجولة القمح لنشعر جميعًا بالهزيمة في الوصول إلى لصوص الماشية. وهكذا كان قرارنا بضرورة إنشاء دوريات حراسة جديدة.

وكان أول ما فعلته، عندما وصلنا إلى النهر، هو غسل رأسي في النهر وشرب بعض ماء النيل غير النظيف. وطلبنا بعد ذلك مركب صيد وعبرنا النهر إلى مطاي حتى خط السكة الحديد، لنتنظر لمدة ساعة القطار الذاهب إلى المنيا للاستراحة قليلا. وهناك سعدنا باكتشاف بار يوناني ينتج بيرة جيدة من دون ثلج بسعر قرشين ونصف القرش للكأس الواحدة. وشربنا أنا وماناتشيتين عدة كؤوس حتى جاء القطار وركبنا نحو المنيا لنستقر في استراحة الري هناك لنطلب الطعام والشراب من أحد المفتشين الذين لا نعرفهم.

وكانت هناك، في مواجهة مدينة جرجا بالوجه القبلي لمصر، قرية زراعية صغيرة تُدعى «بيت علام». وكنا نرى كل حين بعض الفلاحين يعبرون طريقا صحراويا وهم يحملون القمح والذرة والرمال إلى الواحات، التي لا تنتج تلك المحاصيل. وفي أحد أيام شهر أكتوبر رأينا أربعة قرويين يخرجون ومعهم ستة جمال، وبدؤوا تسلق الممر المؤدي إلى منحدر الوادي. وكان أحد الجمال محملا بأثقال كبيرة ولم يتمكن من الصعود، فخفف الرجال أحماله واضعين نصف الصناديق والأكياس على الأرض، ونقلوا الباقي إلى قمة الطريق. وعند وصولهم عرفنا أحدهم ويُدعى «عودة»، وكان يتعامل مع أحد أبناء بيت علام، واسمه «خليفة»، وهو الذي ينظم عملية سرقة البضائع والسلع وتهريبها إلى الصحراء. وفي اليوم التالي واجهنا «خليفة» وحاصرناه وطلبنا منه أن يستسلم هو ومن معه،

لكنه رفض وتلقى رصاصة في بطنه، وقمنا بتطويقه ومن معه واستعنا بالعمدة لنطارد باقي اللصوص ووصلنا إليه وهو ما زال حيا، لكنه مات في طريق العودة.

وذكرت الشرطة أن الآثار في الرمال بدت واضحة مثل الصور الفوتوغرافية، وبدت آثار أقدام «خليفة» ومن معه واضحة. واستنادا لقصاصي الأثر من البشارية، فقد وصلت فرق الحراسة إلى جبال اللصوص، وعلمنا أن «عودة» ومن معه ذهبوا للعمدة ليلبغوه أن هناك حادث قتل جرى في الصحراء حتى يبرئوا أنفسهم.

وهكذا قبض على الأعراب الثلاثة وبدأنا التحقيق معهم. ووجدنا بندق قديمة في خيام العرب، لكننا لم نجد أثرا لسلاح من الأسلحة التي استخدمت في المعركة معنا. وأخبرنا «خليفة»، قبل موته، بأسماء معاونيه الذين يعسكرون بالقرب من القرية وعددهم أربعة، غير أننا لم نجد سوى ثلاثة فقط، وكان الرابع يدعى «عودة»، لكننا لم نجد أحدا بهذا الاسم في القرية أو حتى في أقارب «خليفة» داخل القرية، وربما كان ذكره يستهدف تضليلنا وهدم أدلة القضية.

وقام رجال النيابة، فيما بعد، باختبار أدلة قصاصي الأثر، وجمعوا نحو عشرين رجلا من بينهم المتهمون، وأمروهم بالسير في الرمال حتى يطابقوا آثار أقدامهم مع آثار اللصوص. وبالفعل تطابقت الآثار مع اللصوص الحقيقيين، وشعر رجال النيابة بالقناعة والرضا عن الأدلة الخاصة باللصوص. وعندما قدمت من القاهرة سمعت أن أهل قرية بيت علام يحضرون لحماية الأعراب الذين قتلوا ماشيتهم وجمعوا مبلغا

من المال لتكليف محامٍ بالدفاع عنهم.

وتجولت بالقرية متنكرا كمفتش زراعي لأستمع من الأهالي لقصص غريبة عن الاتهام الظالم لأصدقائهم من الأعراب بالسرقة. وشعرت بالخيبة وعدت لأسبوط لأستقل جملا ومعى قصاص أثر وأسير في طريق اللصوص نفسه لأتأكد بنفسى. وكان الأمر واضحا بالنسبة لى، حيث يقطن الأعراب إلى جوار القرية وينتظرون الفلاحين وهم يمرون بهاشيتهم ويكمنون لهم قبل أن يفاجئوهم ويقتلوهم. لقد كنا نتبع آثار أقدام الفلاحين حتى تتوقف في مكان قتلهم وتختفي الآثار بعد ذلك. ولقد أراني حامد، قصاص الأثر، ذلك بوضوح. ولما تيقنت من الحقيقة عدت مرة أخرى إلى جرجا، ومررت ببيت «علام»؛ حيث دعانا العمدة إلى تناول القهوة والطعام وإمدادنا بالماء للطريق. وعلى الرغم من عطشنا، فقد أبلغته بضيقى من قريته وأهلها الآلاف الأربعة المذعورين من الأعراب والذين يفعلون كل ما بوسعهم ليشبوا لهم عدم مسؤوليتهم عن مقتل «خليفة». ولعنت قريته مسميا إياها «الحريم» الخاص بالأعراب القتلة، التى لن أدخلها أو أترك جمالى للشرب من مياهها لأنها قرية جبانة.

وعلى الرغم من تميز أدلة القصاصين والقناعة التامة لدى النيابة بالاختبارات التى أجرتها وتم تقديمها إلى المحكمة، فإن القاضي رأى أنه غير قادر على تصديق أدلة قصاصى الأثر لأنه غير مقتنع بإمكانية وجود أثر على الصخور، وهكذا ترك «خليفة» من دون انتقام.

وكان كل فلاح وعربي فى المنطقة يعلم يقينا أن المتهمين مذنبون.

وبعثت لهؤلاء الأعراب الذين بلغ عددهم عشرين شخصا تحذيرا مهيبا، مفاده أن لقاءنا المقبل سيكون بلا محاكمة في الصحراء ومن دون محامين. وفي حقيقة الأمر فقد كان هؤلاء عبارة عن عائلة من قبيلة العوازم الذين يعيشون جنوب إسنا وليس لديهم أعمال في جرجا، ومنحتهم أسبوعا للرحيل أو مقابلتنا مرة أخرى. وبعد شهر بعثتُ فرقةً للبحث عنهم، لكنها لم تجد رجلا منهم.

وبعد هذه القضية، نجحت في إقناع بعض القضاة ورجال النيابة في أسبوط باعتماد قص الأثر من بين الأدلة المعترف بها. لقد قمتُ بدعوتهم إلى الصحراء وراء أسبوط وقمنا بعمل آثار للمارة ودعوتُ قصاصي الأثر من البشارية لتتبعها وكشفها. وكنت محظوظا وقتها لأن حامد، أفضل قصاصي الأثر، كان معي وكان لا يكفي بتوضيح الأثر، إنما يشرح ذلك بكلمات منطقية مفصلة.

وبالنسبة لعرب الصحراء، فإن ذلك كله مبدئي وطبيعي. إن الطفل الصغير يتجول بعيداً عن خيمة والديه، ليتعرّف إلى أثر أقدامهما وجماهم وخرافانهم. وكل يوم من حياته فإنه يزداد ثقة بمعارفه ويزداد ثقة بملاحظاتة. وإذا كنا كأوروبيين نعرف الرجل بوجهه، فإن عرب الصحراء يعرفونه بأثر قدميه؛ لذا فإنهم يقولون: «إن الصحراء لا تكذب أبدا». وحتى يمكن للبعض الإفلات من قص الأثر فإنهم يلجؤون إلى ارتداء الحذاء بالمقلوب، غير أن ذلك لم يكن ليخدع الأعراب الذين كانوا قادرين تماماً، بحساب الوزن، على تحديد الأثر إن كان يخص رجلا أو امرأة أو طفلا. لقد كان عمق الأثر وضغطه كاشفين عن كثير من الأمور مثلما هو الحال في طول الخطوات وأسلوب السير. وعندما يتعلق الأمر

بالتفرقة بين أثر الجمل وأي حيوان آخر، فإن رجل المدينة يتعجب من مهارات العرب وقدراتهم على تحديد الأثر من بين مئات غيره فيما يخص حيوانا ما يتتبعه على الرغم من مرور سنوات على فقدان ذلك الحيوان.

لقد كانوا يقصون حكاية لرجلين أحدهما يُدعى فراج والآخر لبيب، كان كل منهما يعيش مع عائلته وقطيع جماله في الصحراء الشرقية الواسعة. وفي يوم ما رأى فراج آثار لبيب الذي لم يلتقه منذ عدة شهور، فترك جماله وسار خلفها حتى وصل إلى خيام يجلس لبيب في إحداها مع عائلته، لكنه لم يشأ أن يقابله فعاد مرة أخرى إلى مكانه. وفي اليوم التالي وجد لبيب أمامه يريد قتله؛ لأنه لا يعرف ما الذي جاء به في اليوم السابق إلى خيامه حيث توجد زوجته. ولم ير أحدهما الآخر، لكن آثارهما حكّت القصة وقادت أحدهما لقتل الآخر.

إن اختبارات الأثر، التي صارت النيابة والشرطة تُجريانها، كانت تحتاج إلى أشخاص لديهم خبرة جيدة، حتى يحصلوا على نتائج حقيقية. وفي اختبارات قضية بيت علام، فإن النيابة خلعت حذاء «عودة» ووضعت مع أحذية باقي الرجال، وانتهى القصّاص إلى إخراجه ليصبح مناسباً للأثر محل السرقة، وهو ما بدا أمراً غاية في السهولة لدى القصّاص. وبعد عبور حامد، قصاص الأثر، من خلال مركب، بدأ عمله الحقيقي، حيث توجد آثار الأشخاص الثلاثة، ليتتبعها في الصحراء محدداً آثار أقدام رجال الشرطة إلى جوارها، فضلاً عن تحديد آثار أقدام الأوروبيين ورجال النيابة بعد ذلك، وشرح كيف تبدو كل آثار في خط معين، وأوضح كيف خلع أحد الأعراب حذاءه ومنحه فلاحاً ليخرج من دائرة الاشتباه. وحدد حامد كل شيء للنيابة بدقة بارعة أثارت انبهار

الجميع.

ومنذ تلك اللحظة، قررت النيابة الأخذ بأدلة القصاصين وتقديمها للمحاكم مثلما هو الحال في البصمات. وفي أي قضية صعبة صار وجود القصاصين مفيدا للغاية لتيسير عمل المحققين. وفي إحدى قضايا السرقة التي جرت في الأزبكية بمدينة القاهرة، فإن التحقيق الاعتيادي للشرطة لم يصل إلى نتيجة، وحتى عندما جاءت النيابة واستجوبت الخدم فإنها لم تتوصل إلى أي شيء، خاصة أنهم جميعاً أنكروا صعودهم إلى مكان السرقة. ومع ذهول النيابة فقد عادت لتسأل البوليس عن سبب عدم الاستعانة بقصاصي الأثر. وكانت الإجابة السريعة أن طبيعة القضية لم تُعطِ فرصة لقصاصي الأثر للعمل؛ حيث لا يُتوقع وجود آثار أقدم على الأرضية الصلبة أو الأسطح الأسمتية. ولم تقبل النيابة أعذار الشرطة وتم استدعاء قصاص الأثر حامد وطُلب منه حل اللغز. وعلى الرغم من أن الدرجات الحجرية والسجاجيد الفاخرة لم تكن أرضاً معتادة لعمل حامد، فإنه تمكّن من التوصل لأثر قدم مسائية داست على الأرض. وفي اليوم التالي أخذ حامد الخدم الثلاثة معه إلى صحراء العباسية وهناك طلب منهم السير على الرمال، ثم انتهى بأن حدد أحدهم باعتباره السارق. واعترف الخادم بصعوده في تلك الليلة، وهكذا كُشفت القضية.

وعندما كنت مفتشا في قنا سنة ١٩٠٨م، وقع عداء شديد بين قبيلتي المعزة والعبادة، ولم يهتم أحد في الحكومة بشأن ذلك، غير أن الصناعات التعدينية كانت قد بدأت في منطقة البحر الأحمر بالقرب من القصير، وشكت الشركات العاملة هناك تعرّضها للإعاقة بسبب عدم وصول

العمال القادمين من العباددة من قنا؛ إذ يتعرضون لإطلاق النار من قبل المعزة في طريقهم من الوادي إلى البحر الأحمر. وفي التحقيق، توصلتُ إلى أن هناك ثأراً بين القبيلتين على مدى عدة سنوات، وبدأ الأمر بقيام أحد المرشدين والقصاصين من العباددة بمساعدة حرس الحدود في القبض على عدد من المعزة المتورطين في سرقة الملح. وترقبتُ المعزة الفرصة حتى تمكنوا من إطلاق النار على المرشد المنتمي إلى العباددة. وقرر ابن الضحية الانتقام وقام بقتل اثنين من المعزة، وردت المعزة بتفعيل قانون الصحراء باستهداف أي شخص من العباددة يمر أمامهم واستلاب جملة كجائزة. وكان عليّ أن أبحث عن مخرج للمشكلة، ولما كان العرب لا يقبلون أبداً بقوانين الوادي، فقد أرسلت إلى زعيمَي القبيلتين أطلب تحكيم العادات البدوية لإنهاء العداء تماماً من خلال مجلس عرفي يتم عقده في محافظة قنا بعد ستة شهور، وأخبرت كل طرف بأن عليهم الاستعداد لذلك واختيار الممثلين لهما. وبالفعل في الـ ٢٣ من يناير عام ١٩٠٩م، تقابل العدوّان في قنا في مكان محايد وهم يحملون أسلحتهم. ولقد أبهرتني أفكار ومحادثات رجال الصحراء الحاملين لمئات السنين من تاريخ الصحراء في أذهانهم، وهم يحاولون التفاهم طبقاً للدعوة الحكومية، بهدف صيانة دماء الأجيال الشابة في كلتا القبيلتين. وهكذا فإننا لم نشهد على مدى سنوات طويلة أي قبيلة تحاول العبور إلى القبيلة الأخرى.

الغريب أن كلا الطرفين احترام كلمة الصحراء، وبخلاف المحاكم التقليدية فإن هناك عشرات الرجال يتحادثون بلغة يعرفونها ويفهمونها جيداً وبقانون يحترمونه في حضور ممثلين من جميع القبائل في الصحراء

الشرقية من القاهرة وحتى مدينة سواكن، وحتى بعض قبائل الصحراء الغربية، مثل: الجوازي وأولاد علي. لقد تركتهم يختارون موقع المحكمة، وبطبيعة الحال فقد اختاروا صحراء الحافة الشرقية للمدينة، بجوار الجبانة؛ حيث يوجد مقام الشيخ سيد عبد الرحيم، الولي المحلي، المحدد بقارب قديم معلق فوق بعض الأشجار ولا يتم إنزاله إلا مرة كل سنة خلال مولد الولي، حيث يقومون بالطواف به في أنحاء البلاد. وربما يعود هذا القارب المقدس إلى زمن الفراعنة.

وحتى نتمكن من إيواء مجموعات المحاكمة فقد اضطررنا لضرب خيام كبيرة. ومنذ صباح المداولات كان هناك نحو مائتي عربي ينتظرون، وكان بعضهم يحملون صقورا، بينما كان هناك آخرون يجرون كلابا. وشارك البشارية في الجلسات بشعورهم الطويلة المجددة ورماحهم ذات الرؤوس المخفية. وثبتت الأسلحة على حوامل خارج المحكمة وأخذ المراقبون أماكنهم. وحصلنا أنا ومدير المديرية ورئيس المحاكم الوطنية على مقاعد خاصة باعتبارنا ضيوفا، وغير ذلك لم تكن لنا أي أهمية. واستمرت جلسات المحكمة طول اليوم، وذكرت حكايات الدم والمال والممتلكات بالتفصيل، لكن بحلول المساء لم يتم التوصل لقرار. وخلال المساء وفي داخل خيامهم عُقدت لجان أخرى تضم عشرة رجال من كل طرف، وعندما استيقظنا في الصباح أعلن علي مصطفى، عمدة العباددة، تنازله عن قتل المرشد، ووعد مرعي حسب الله، عمدة المعزة، بإجابة أي طلبات أخرى للعبادة. وكان ما تم إحصاؤه وقتها حادثي قتل وعددا كبيرا من الجمال المسروقة، وتم دفع الديات اللازمة وتم تخفيض المطلوب، وكُتبت وثيقة بذلك، بعد تلاوة عدد من آيات

القرآن، وتعانق عمدتا القبيلتين في منتصف المجلس. واستجمعت شجاعتي لألقي كلمة بالعربية غير السليمة دعوت فيها الجانبين إلى احترام قانون الصحراء. وبعد احتفاءات واحتفالات عاد كل إلى مكانه وانطلق البشارية بكلابهم ليعودوا من حيث جاؤوا.

وهذا الصلح الذي أنجز سنة ١٩٠٩م ظل من دون انكسار حتى سنة ١٩١٤م عندما تم إنشاء إدارة الحدود لتعنى بكل ما يخص الصحراء. وكان أول ما فعلوه هو إنشاء محاكم رسمية للبدو، ومنذ ذلك الحين اعتمد القضاء القبائلي ولم يسمح بإثارة عداءات الثأر مرة أخرى.

وكان البدو يشكّلون أقلية صغيرة من سكان مصر، وصار الأثرياء منهم، والذين يمتلكون أراضي واسعة مثل «الملوم» و«المصري» في المنيا، ذوي تأثير كبير وأهمية سياسية قوية، غير أن رجل الصحراء لم يكسب شيئاً، ولم يرحب الوزراء بأي مشكلات إضافية تخص البدو. وبعيدا عن وصمي بمرضى التعرّب، وهو مرض يصيب كثيراً من الإنجليز في الشرق، فإنني انجذبت بقوة لحياة ومشكلات هؤلاء الناس المستقلين، وأصحاب النخوة، والأقوياء، الذين اختلفوا كثيراً عن فقراء الفلاحين في القرى.

إن عادات الصحراء كانت تتعرض للانحيار وتحتفي أساليب الصحراء ولا تحل محلها قواعد بديلة. وفي أحد الأيام كنت أنطلق بفرسي في وادي أسبوط عائدا من رحلة صيد ومعني الشيخ الكبير سليم الطويل، زعيم قبيلة المطير العربية. وهناك وجدنا آثار أقدام عدد من الرجال والجمال، وعرف «سليم» أنها آثار مجموعة من قبيلة «حروبة»، وهي قبيلة صغيرة تعيش على صيد الحيوانات البرية وليس لهم مستقر أساسي. وعندما

وصلنا إلى مكان فسيح ممتد وجدنا علامة على الأرض تخص عرب المطير، قبيلة الشيخ سليم، وشعرت بغضب الشيخ الذي لعن عرب حروبة وفهمت منه أن هؤلاء يدعون انتماءهم لقبيلة المطير، وزاد إعجابي بالرجل عندما رفض إبلاغ الحكومة عن حروبة للحفاظ على شرف زعامة القبيلة مفضلاً معاقبة المخالفين من حروبة بنفسه.

وقتها، كانت حقوق المياه مصونة ويمكن لأي قبيلة أن تحصل على المياه بالاستئذان خلال مرورها بأرض قبيلة أخرى. أما الآن فإن هناك حروباً بين كثير من القبائل وخلافات كثيرة لهذا السبب.

لقد تعرض قانون البدو للانحيار بسبب جمل الشيخ سليم الطويل سنة ١٩٠٦م؛ ففي أبريل من هذا العام، كان أمير ويلز يزور القاهرة وأقيم سباق بدوي على شرفه في نادي الجزيرة الرياضي. وطلب مني المفتش العام إرسال أفضل الخيول والجمال إلى القاهرة للمشاركة في السباق. وجمعت مئات الجمل في أنبوب واخترت من بينها أفضل ثلاثة، وهي جمال تخص الشيخ سليم الطويل، عمدة عرب المطير، وأرسلتها في اليوم نفسه إلى القاهرة عبر طريق الحرامية. وهكذا فقد قطعوا ٢٣٥ ميلاً في أربعة أيام ووصلوا قبل موعد السباق بيوم. وكان الاحتفال عظيماً وجميلاً، وانطلق السباق بمئات الجمل القادمة من مختلف الأنحاء. وجاءني الصبي القائد لجمل الشيخ سليم يطلب مني عصا القيادة لجلب الحظ وتحقيق النصر خلال السباق. وبالفعل استطاع الصبي الراكب أن ينتقل بسرعة من المركز الخامس إلى الأول، وبسرعة بدأ الراكب يرقص بالجمال أمام الأمير والباشاوات الحاضرين، في الوقت الذي تلقيت فيه نظرات عتاب من عرب الطحاوية بالشرقية، أصدقاء القدامى الذين

يتملكون أفضل الجمال والذين لن يتساحوا معي أبدا لأنني جلبت لهم جملا غير معروف من الجنوب لينتزع النصر منهم.

لكن قصتي لم تخص السباق بشكل رئيسي، إنما تخص تاريخ جمل الشيخ سليم؛ فبعد انتهاء السباق عاد «سليم» مرة أخرى إلى محله عن طريق القطار وترك أحد رجاله يقود الجمال الثلاثة عبر الصحراء. وخلال عبوره في «طريق الحرامية»، وعند موقع قبيلة المعزة شرق المنيا، مرض جمل الشيخ سليم الفائز في السباق، وعرضت قبيلة المعزة علاجه، فتركه لهم رجال الشيخ سليم على أن تتم إعادته بعد شفائه. لكن بعد مرور عدة أيام لم تتم إعادة جمل الشيخ سليم وعرف رجاله أن قبيلة المعزة أخذته عوضا عن جمل قديم قالوا إنه سُرق منهم عند قبيلة المطير. وانفطر قلب الشيخ سليم من الحزن؛ لأن جملة كان بمثابة نور عينيه، خاصة أنه رفض بيعه للأمير كمال الدين بأي سعر، والآن بعد أن انتصر على جميع جمال مصر في السباق، فإن هؤلاء الأوغاد من قبيلة المعزة يختطفونه. وجاءني وحكى لي ما حدث وقال إنه لن يبلغ النيابة لأنها لن تفعل له شيئا.

ومر شهر أو اثنان في مفاوضات مع المعزة، وفي يوم جاءني «سليم» في أسيوط، وكان وجهه شاحبا، وطلب مني أن أمارس ضغطي على مدير أسيوط حتى يترك مكانه كعمدة للمطير لمدة شهرين اثنين. ومع علمي بأن «سليم» لم يمرض يوما ما، فقد طلبت منه أن يخبرني بالحقيقة ولا يخدعني وسأساعده وأتدخل لدى مدير المديرية. وهكذا فقد اعترف لي بأنه ليس مريضا ولكنه عرف أن المعزة أرسلوا جملة إلى منطقة البحر الأحمر وأن عليه استعادته بأي شكل ممكن، اعتمادا على شباب القبيلة

الشجعان. وبالفعل أخبرت المدير بأن الشيخ سليم مريض وحصل على إجازة لمدة شهرين. وبعد مرور الشهرين رأيته أكثر نحولا بينما كان سعيدا وسألته عما فعل، فقال إنه اكتشف أن المعزة باعت جملة إلى إحدى القبائل الأخرى في شبه الجزيرة العربية، لكنه سلب في مقابلة من المعزة بضائع ١٨ جملا تخصها.

وعاد الرجل لعمله كعمدة يؤدي واجباته برضا. لقد كان الصديق العزيز الذي يمثل مزيجا من أخلاق العرب الحقيقيين والمخادعين في آن واحد. وكان معي في أول دورية صحراوية، وكنت أستمع إليه ليلا وهو يصلي ويدعو الله أن يمنحنا صيدا سهلا. وكان يسأل الله لي أن أجد صيدا كبيرا في أول رحلة معه سنة ١٩٠٦م، وشاءت ظروفه أن أكرر رحلة الصيد الصحراوية سنة ١٩٢٧م، وبالقرب من أسبوط وجدته كما هو بصوته العميق، ولحيته البيضاء، يدعو الله متمنيا لنا صيدا سهلا وطيبا. ودامت صداقتنا سنوات طويلة ولم تنته إلا بوفاته سنة ١٩٤٤م وهو في السابعة والثمانين من عمره.

وقبل سنوات، وأنا في الجزيرة، أخبرني خادمي أن اثنين من البدو جاءا يسألان عني ومعهما جملان، ونزلت إليهما لأجد صيّا في العاشرة من عمره، ورجلا مسنّا ومعهما جملان جميّلان. وعندما خرجت إليهما جريا تجاهي وهما يلوحان، واكتشفت أن الرجل المسن هو الصبي الصغير الذي كان يقود جملا الشيخ سليم في سباق سنة ١٩٠٦م وأخذ مني العصا ليفوز في السباق. وقال لي إنه عندما كبرت سنه وشعر بقرب الوفاة، فإنه أراد أن يعرف ابنه بي. وقال لي إنه جاء كالعادة على جملة عبر الصحراء وأنه يشكر الله أن وجدني في المكان الذي يعرفه.

واستضيفتهما لليوم التالي ومضينا نحو السباق وأنا على فرسي وهما يركبان الجملين. ثم أرسلتهما مع الحراسة إلى حديقة الحيوان ليجد الصغير لديه عشرات القصص التي يمكن أن يحكيها لأبناء قبيلته. وأعطيت الصغير جنيها، وأخذه والده وقال لي: «لقد ملأت عيني الآن، سأموت سعيدا لأن ابني رآك». وأعطيتهما سرجا للجمل وأوصلتهما حتى نقطة عودتهما مع نحياتي.

أما من شعرت بالخوف منه فكان العجري، كما يسمونه، وهو شخصية معروفة سيئة الطباع، غير أن زيارته النادرة لنا كانت حادثا سعيدا، لقد كان، من دون إخفاء دوافعه، شخصا فطريا له أمل أن يرى مرة أخرى شخصا أعجبه أو أحبه لسنوات طويلة سابقة. وفي عملي المزحم بالقاهرة عاودتني ذكريات سنوات الصحراء وشعرت مرة أخرى بأخوة أبناء الأماكن المتسعة، حيث يمكن للصدقة أن تولد.

وقبل خمسة وعشرين عاما، كانت هناك في أودية الصحراء الشرقية أشجار عتيقة تسمى «الأكاكا»، لها جذوع بسمك قدمين، وهي قد تكون استغرقت مئات السنين لتنمو في التربة الرملية لتلك الأودية الصخرية. لقد كانت هذه الأشجار الضخمة تحمي الرجال من حرارة الطقس وتؤوي جواهرهم، وكانت ممتلكات قبائلية. ومع سقوط قانون القبائل واندلاع الحرب، ارتفع الطلب على الوقود، وقامت قبيلتنا العابدة والمطير بقطع الأشجار وحرقتها للحصول على الفحم وبيعه. وحتى عام ١٩١٦م كانت هناك مجموعة من تلك الأشجار في طريق قنا - القصير، وكانت تمثل مظلة ترحب بالمسافرين عبر الصحاري. وفي يوم ما قطع أحد البدو من العابدة إحدى الأشجار، فقام علي مصطفى،

عمدة أشهاد، أحد أقسام العبادة، بإدانتها ومعاقبته بتغريمه ثلاثين
جملاً طبقاً لقانون البدو.

لقد اختفت الحياة القديمة للأماكن الهادئة سريعاً، وانتهت كثير من
مظاهر الصحراء. والآن وطئت السيارات سطح الصحاري وتركت
آثارها هناك، ولم يجد أيُّ من الناس وقتاً للحديث مع العرب من سكان
الصحراء.

ولحسن حظ الحيوانات البرية، فإنه ما زالت هناك مساحات كبيرة
في الصحراء الشرقية لا يمكن للسيارات أن تمر فيها حيث لم تتلوث
الأرض بالزيت الآسن والبتروول، وحيث من يحب فيها يجب أن يكون
لديه فسحة من الوقت معتمداً على جمل قوي ومرشد موثوق. وربما
تحتفظ تلك الأرض بسماتها وحيواناتها بعيداً عن الإنسان العصري
المتعجل من أجل بهجة الذين يحبون صمت هذه الأودية التي ترجع
إلى ما قبل التاريخ.

الفصل السابع

السطو

كان السطو بشكل ما يمثل ظاهرة عامة في مختلف أنحاء البلاد، لكنه فيما بعد صار شأنا خطيرا عندما يتحد نحو عشرين أو ثلاثين شخصا سينا معا ويروعون منطقة ما. وغالبا ما يكون قائد تلك المجموعات من أنصاف السودانيين، ويسمى «مؤلدا»، وهم هجين يتسم بالقسوة والحدة. وغالبا فإن الأماكن الأكثر تعرضا للسطو، كانت في البلينا ونجع حمادي، شمال الأقصر، ومرة أخرى فقد كان أنصاف السودانيين هم قادة تلك العمليات. وفي سنة ١٩٠٢م، كان لزاما علينا تفعيل طريقة بريتش باشا، مفتش الداخلية الشهير، لمواجهة العصابة الشهيرة التي كان يقودها عبد العاطي، الذي روع أهالي مركز البلينا لسنوات، وأرهب أثرياءها، عدا عائلة بطرس باشا.

وكان قصب السكر هو المستقر الآمن في ذلك الجزء من الوجه القبلي، وكانت هناك أراضٍ واسعة تضم مئات الأفدنة من قصب السكر من دون طريق خلالها. ولما كان القصب ينمو بارتفاع ١٥ قدما، وكان يزرع متداخلا بأعواده الطويلة بما يشكل غابة من الصعب اختراقها، فقد اتخذ عبد العاطي وعصابته ملاذا لهم يغزون منه القرى المحيطة. وأنشأ بريتش باشا قوات شرطة تضم مخبرين وخفرا مهمتهم السير وسط القصب لتتبع اللصوص، وكان هؤلاء يختبئون في أعشاش الحمام الموجودة في تلك المناطق.

لقد كانت أعشاش الحمام مقامة فوق ممتلكات أصحاب الأراضي، الذين كانوا، قبل ظهور الأسمدة الكيماوية، يحققون ثروة ضخمة من صيد آلاف الحمام التي تقع في أعشاشهم يوميا، من خلال ملء الحقول بالفول والعدس، وكذلك بالفلاحين الذين لم يكن مسموحا لهم بالحصول على الحمام.

لقد كانت الأبراج بمزاجها الضيقة وعلوها الشاهق، وبذلك المصائد المقامة داخلها، تمثل هدفا واضحا لعصابات السطو، ووجدها بريتش باشا فرصة سانحة للإيقاع بهم من خلال قواته الجديدة. ومن دون الحاجة للعجلة، فإن القوات المحاصرة اختارت وقت الصيف لتعمل عملها. وهكذا سقط اللصوص كالفئران في المصيدة، عندما قاموا بعمل هجوم ما، حيث تلقوا سيلا من الرصاص من الخفر العامة. ومع نجاح خطة بريتش وسيطرة الشرطة على الوضع، فقد غادر يوما إلى القاهرة لكتابة تقرير ما، وفي تلك الليلة حدث أمر غريب؛ فقد شوهدت سحب من الدخان تنبعث من ثقب قمع الأعشاش، وسريعا اشتعلت النيران فيها، وحاول الرجال اليائسون الهرب، لكنهم تحت نيران الرصاص العشوائي خلفهم، ومع تطاير أسراب من الحمام فوقهم، فإن عبد العاطي وعصابته ماتوا محترقين في النيران.

وساد السلام في تلك المنطقة لعدة سنوات، وتحديدا حتى سنة ١٩٠٧م، عندما أرسلني مستشاري لأكرر الفكرة نفسها في نجع حمادي؛ حيث كانت هناك عصابة جديدة تروع البلاد. وخلال مروري بالمنيا وأسيوط، جمعت فرقة الهجانة السودانية التي تضم ٢٤ رجلا، والتي أسستها العام السابق، وفور الوصول إلى نجع حمادي، تجاهلت تمامًا الشرطة المحلية،

وأمرت الفرقة السودانية ببدء العمل. وكان زعيم العصابة هذه المرة نصف سوداني يدعى «مرسال»، استطاع بتكرار مخاطراته أن يجمع حوله أربعين شقيا محليا. وكانوا يقضون ليلهم في غزو القرى المحيطة ونهبها، ويقضون نهارهم في العريضة والفجور سكرًا وخطفا للنساء. وكنوع من التباهي، لم يكن «مرسال» يحمل سلاحا ويدير أفراد عصابته مستخدماً الكرباج.

وأشاع وصول فرقة المهجانة بعض الطمأنينة في نفوس أهل القرية، وفي اليوم التالي أحضرت فلاحين اختطفها رجال «مرسال» وحبسوها يومين في مزارع القصب، وأطلقوا سراحها بعد دفع فدية. وطلبت عونهما للوصول إلى أماكن حبسهما في مزارع القصب، وعبر الغابة المنيعة كانت الطرق عبارة عن مسارات شبه منفصلة تحاذي ترع الري. وبدا المرشدان الخائفان غير قادرين على دخول مكان حبسهما في القصب، غير أن أعداد الشرطة الكبيرة طمأنتهما، فوصلنا عبر إحدى الترع إلى أحراش تزيد مساحتها على ٩٠٠ فدان. وأرانا المرشد كيف خطط الطريق بواسطة العصابة من خلال فروع القصب لينحني يمينا ويسارا ويمر فوق مصارف المياه. وحدد حامد، قصاص الأثر من قبيلة البشارية، لنا الطريق مع المرشد الخائف، وسرت بعدهما ومعنا رجال الشرطة وممثل النيابة. وألقيت نظرة على وجوه من معي وطريقة حملهم للسلاح، واكتشفت أننا في وضع يمثل خطرا حقيقيا، فأمرتهم أن يخرجوا من القصب ويتنظرونا جميعا. وبعد سير لنحو ربع ساعة، وصلنا في النهاية إلى مكان مفتوح في القصب كان مرقدا لأفراد العصابة، لكنه كان خاليا. وعرفت أنهم غادروا قبل ليلة واحدة بعد أن عرفوا بوصول فرقة المهجانة

إلى نجع حمادي. وكشفت لنا بواقى الطعام وزجاجات الخمر الفارغة عن أن عصابة النهب تعيش في رغد بفضل ترويع واستعباد شيوخ القرية الذين يقومون بأنفسهم بإمدادهم بالطعام.

وكان حصولنا على معلومات بتحركات العصابة صعبا في ظل سيطرة الخوف، ومع خلع مئات الأفدنة، وقتل المختطفين غير المفتدين. وفي يوم ما وصلتنا معلومات أن العصابة تقيم في حقل قصب سكر على مسافة ساعة ركوب من نجع حمادي. ولما كانت الليلة مقمرة فقد أرجأت التحرك إلى ليلة يغيب فيها القمر حتى لا يشعر بنا اللصوص. وكنا واثقين بأن أي شخص يوجد في قصب السكر ليلا فهو بالضرورة مجرم بخلاف النهار الذي يمكن للعامة أن يوجدوا فيه داخل القصب. وكان من حسن الحظ أن مجموعة سياح لشركة توماس كوك كانت ستصل إلى نجع حمادي قريبا، واتفقت مع مسؤول الشركة أن يطلب من الشرطة ثلاثين حمارًا لمجموعة من السياح ترغب في التجول تحت ضوء القمر في الريف المجاور. وفي الليلة التالية وصلت الحمير الثلاثون أمام قسم الشرطة، وتسلسل رجال الهجانة اثنان خلف اثنين ليسحبوا الحمير إلى مكان تجمعنا أمام حقول القصب. ومع اتخاذ الرجال أماكنهم جمعت خفر القرية والقرى المجاورة لأشكال بهم خط دفاع ثانيا خلف قوات الهجانة. لقد كان هؤلاء الخفر خائفين، لكن كان اعتمادنا الأساسي على الهجانة الأشداء. وكان كل فرد من الهجانة يضع في يمينه كرباجا، ويحمل في ذراعه اليسرى سكينًا، ويلف حول وسطه حبلًا، ويضع بين أسنانه خرطوشا جاهزا لأن يضعه في بندقيته فور تلقي الأوامر.

وفي لحظة سمعت صوت هسهسة في القصب وتصورت أن أمامي

أحد اللصوص، وأبصرت شبها تحت ضوء القمر فقفزت عليه فجأة، وأسقطته أرضاً لاكتشف أنه أحد الخفراء الخائفين الذين خرجوا عن الصف. وعلى الرغم من أن النتيجة في تلك الليلة كانت محبطة، فقد تحرك السودانيون بسرعة عندما وجدوا مجموعة من الخيام العربية أمامهم وفي لحظات كان جميع أفراد العصابة مربوطين أمامي ويتلقون لسعات من الكرباج.

ولم يمر على الواقعة بضعة أسابيع حتى انسحبت كل عصابات السطو المماثلة من المنطقة، حتى إن بعضهم رحل إلى مديرية البحيرة، قرب الإسكندرية. ومع كسر شوكة عصابة «مرسال»، نجحنا في تجميع أدلة كافية ضده وضد ١٥ من رجاله لإدانتهم بعقوبات الحبس والأشغال الشاقة لمئات السنين.

أما المطراوي الشهير في البحيرة، فقد كان نموذجاً آخر. لقد كان بدوياً من أصول طرابلسية، وكان على رأس ما نسميه الآن عصابات السلب. وكان معظم الأشرار من مديرية البحيرة من العناصر البدوية؛ لذا فقد قام كثير من ملاك الأراضي بتوظيف خفر من القبائل البدوية المحلية لحماية ممتلكاتهم. وقد نظم المطراوي الأمور بحيث إن أراد أحد حماية أمواله، عليه أن يلجأ إليه للحصول على خفر، أما الذين يجلبون خفراً حكوميين فإنهم يختارون بذلك المشكلات. وهكذا، فإن مَنْ فاز بحماية المطراوي لا يمكن لأحد أن يقترب من ماشيته أو مبانيه، حتى لو لم يكن لديه خفير يحرس أرضه، فربما تقف خيمة فارغة من الناس، كدليل حماية للمطراوي. وقد قابلت مرة فتاة بالغة من العمر اثني عشر عاماً تقيم خيمتها في إحدى الأراضي بأبي حمص وقالت لي إنها من خفراء المطراوي.

وفي عام ١٩١٠م، أسست الحكومة في جميع مديريات مصر لجنا لمكافحة السطو، وقد أصدرت أحكاماً بالنفي إلى معسكر إقامة جبرية في الواحات الخارجة لمئات العناصر السيئة بالمديريات. ولم يكن الأمر يعتمد على أدلة قانونية، إنما كان ينظر بعين الاعتبار إلى السمعة العالية للبعض في السطو المسلح. وعندما واجهت لجنة مكافحة في البحيرة المطراوي لم يتقدم أحد بأي دليل ضده. وحققنا خطوة جيدة عندما وجدنا في حسابات شركات الأراضي الأوروبية الكبرى على مدى عدة سنوات مئات الجنيهاً دفعت إتاوات لعصابة المطراوي. وأسهم غرور المطراوي في سقوطه؛ حيث تم استدعاؤه من خلال شرطة دمنهور، وتعامل ببذاءة معهم ووصل به الاختيال إلى أن يعتدي على البوليس نفسه، ليصدر عليه حكم بالسجن لبرهة، وعندما حل موعد الإفراج عنه، علم كل بدوي في البحيرة أن المطراوي تعرض للاعتداء خلال سجنه، وهو ما اعتبروه بمثابة مذلة له، وهكذا فقد خرج من السجن شخصاً آخر محطم النفس، وحصل فيما بعد على حكم آخر بالسجن خمس سنوات في معسكر الخارجة، حيث مات هناك.

وشاء لي القدر أن أتعرض شخصياً لمواجهة مع أحد العناصر نصف السودانية التي تمتهن عملاً مشابهاً تروّع من خلاله الأهالي؛ ففي أحد أيام أبريل سنة ١٩٠٩م، ذهبت إلى تحقيق في مركز شرطة القليوبية، وهناك دخل أحد الرجال وقدم معلومات حول قرية تبعد عنا نصف ساعة يسيطر عليها شخص يُدعى علي فرحات، مُوَلَّد (نصف سوداني)، هرب من سجن طرة بعد الحكم عليه في قضية قتل. وكان مأمور مركز الشرطة غير موجود؛ لذا فإن نائبه قرر التحرك، وقام بتجهيز عساكره،

بحيث تتحرك مجموعة بملابس بسيطة يحملون بنادق، ومعهم مرشد ليحدد لهم بيته، بينما كنا نتابع خلفه في قوة ترتدي زيا رسميا وتتكون من نصف دسته فرسان.

بعد نصف ساعة سيرا نحو القرية، لم نجد سوى مجموعة الشرطة ذات الملابس البسيطة محصورة عند مدخل القرية بسبب اختفاء المرشد المصاحب لهم الذي خذلته شجاعته فتوجه ناحية مخبأ فرحات. وأبلغنا البعض باسم صاحب المنزل الذي يختبئ فيه فرحات، وقام طفل صغير بريء بإرشادنا إلى الطريق الضيق الذي يقودنا إليه من خارج القرية، بعد منحه قرشين كنوع من التشجيع. وأخذت مكاني على حصاني عند بداية الطريق، حيث كنت قادرا على رؤية ما يفعله رجال الشرطة في الناحية الأخرى، وفي الوقت نفسه، كنت قادرا على مشاهدة الحافة الجنوبية للقرية.

وتمكّنت من رؤية رجال الشرطة يقفون أمام أحد الأبواب للطرق عليه، طالبين ممن هم بالداخل فتح الباب، عندما سقط من السطح أمامي، على بعد ياردتين من أنف حصاني، قرد أفريقي كبير، ولم يكن سوى فرحات الذي شاهدت صورته من قبل. لقد كان يرتدي قميصا قصيرا من الكتان ويحمل في يمينه بندقية. ومع صيحتي تجاهه ليقف، أدار عينه ناحيتي ليلقي عليّ نظرة سريعة ويواصل بعدها الركض. كنت راكبا حصانا عسكريا، ممسكا ببندقية «مارتيني ميت فورد»، غير أنني لم أُرِد أن أجازف بإطلاق النار خوفا من إصابة أي من الفلاحين الجالسين في ناحية القرية، وقمت بمطاردته بفارق لم يزد على خمس عشرة ياردة، هاتفا بأني سأطلق عليه الرصاص إن لم يتوقف ويرفع

يديه، ثم لاحظت أمامي بيتا في الناحية اليمنى وكان عليّ اللحاق به قبل أن يصل إليه، وبالفعل توقف عند أحد الأركان ولحق بنا شرطي ليضع بندقيته في رأس المطارد، ثم وصلت فرقة الشرطة ذات الملابس البسيطة، وأطلق أحدهم بحمق أو بقصد رصاصة على خصر فرحات ليقع بعدها على الأرض، مثل غوريلا، جريحا. ولم تمر لحظات حتى قام بعض نسوة القرية بإلقاء أنفسهن على فرحات لتقطع جسده على الرغم من أن أهالي القرية تركوه شهورا يعيث فيها فسادا. وقال لي فرحات فيما بعد إنه شرب كثيرا طول الليل والنهار، وهو ما جعله غير قادر على إطلاق الرصاص عليّ كما أراد.

وكما يقول المثل العربي: «عندما تسقط البقرة تكثر سكاكينها»، وصل أحد خفر القرية ليأخذ نصيبه في الانتصار ويضرب جسد فرحات، ولم أجد بُدًا من تخليصه من أيديهم وإعلان القبض عليه رسميا هو ورجاله. وقمت بعدها بإرساله محاطا بعدد من العساكر إلى مستشفى قلوب، على بُعد ١٥ ميلا، ليستخرج الأطباء الرصاص من جسده، ويمضي بعدها سائرا على قدميه نحو سجن طرة ليقضى خمسة عشر عاما سجنا ويموت بعدها. لقد كانت قصة هروبه السابقة من السجن مثيرة، حيث عمل في محطة ضخ مياه على ضفة النيل، وتعرّف إلى امرأة سودانية من بين السكان المحيطين، وبمساعدها حصل على بعض حبوب التاتورا، التي كانت تُستخدم مخدّرا لتخفيف آلام الضحايا. وهكذا فقد طحن تلك الحبوب ودسها في طعام الحرس ليناموا جميعا ويتمكّن هو من الهرب سباحة عبر النيل ويعود مرة أخرى إلى القليوبية لينتقم ممن قدم دليلا ضده ويقتله.

الفصل الثامن

كلاب الشرطة

لم تجرّب الشرطة المصرية حتى سنة ١٩٣٦م أي طريقة عُرضت عليها للتحكّم في الجريمة كنوع من المساعدة للتغلب على صعوبات تواجه التحقيقات في الجرائم، خاصة مع إحجام العامة عن تقديم أدلة ضد اللصوص والقتلة. وكانت الشرطة الفلسطينية، لعدة سنوات، قد دربت واستخدمت كلاب «الدوبرمان»، المجلوبة من جنوب أفريقيا، ووجدوها موهوبة بأنوفها المدهشة وذكاؤها الحاد، لكنها كانت في الوقت ذاته متوترة جداً ومزاجية، وهو ما كان يدفع إلى ضرورة تخصيص «كونستابل» بريطاني لكل كلب.

وكان لدينا في مدرسة الشرطة بالقاهرة ضابط شاب مصري يُدعى «ألفي»، قضى كثيراً من سنوات دراسته متخصصاً في أعمال الكلاب بإنجلترا وألمانيا. وكان ألفي محظوظاً في اكتشاف كلب استثنائي يشبه الذئب يُدعى «كابتن هول»، على اسم أول مالك له. وهكذا فقد تم إنشاء بيت للكلاب من الفصيلة ذاتها، وتم تدريب بعض رجال الشرطة المصريين ليصبحوا مروضين لتلك الكلاب. وفي وقت ما صار لدى بيت الكلاب ستة كلاب مدربين بشكل جيد، وعلى الرغم من تقدمها الكبير فإن أيها لم يصل إلى مستوى الكلب هول. وأصابته حمى وبائية، بعد عام أو اثنين، الكلاب فقتلت معظمها بما فيها هول. وبهذه الخبرات المكتسبة فقد قامت مدرسة البوليس بإعادة إنشاء بيت الكلاب وأعيد

تدريب عدد من الكلاب من الدرجة الأولى، لكن لم يصل أي منها إلى مستوى هول.

وهذا الكلب بلغ من العمر ثلاث سنوات عندما أخذناه ولم يكن أبواه مدرّبين. وفي سنة ١٩٣٨م استخدم الكلب هول فيما لا يقل عن ١٧٠ قضية وجريمة جرت في هذه السنة. وفي ٣٢ قضية من تلك القضايا اعترف المجرم الذي اكتشفه الكلب بجريمته، وفي ٢٤ قضية اعترف المجرم الذي حدد الكلب آثاره وأنكر ارتكاب الجريمة، وفي ٥٨ قضية أنكر الفاعل الذي حدد الكلب آثاره وجريمته، غير أن التحقيقات والأدلة أثبتت كذبه وصدق الكلب. وهكذا صار واضحا لدينا قوة الكلب وبراعته وقدرته على التحمل؛ لذا فقد قررنا الحفاظ عليه للقضايا الأكثر أهمية. وكانت أصعب سنوات عمل الكلب هي تلك التي قضاها وسط الفلاحين وأحدثت آثارا قوية وجيدة. لقد كان مجرد ظهوره في كثير من القضايا وسيره على مسرح الجريمة سببا مباشرا في قيام الشخص المذنب بالمسارعة بالاعتراف بالجريمة قبل أن يكشف عنه الكلب. وكان هول هو الموظف الأشهر لدى البوليس في البلد وكان له جمهور كبير يضم المئات، يتجمعون لمشاهدة اكتشافه المجرمين المثيرين للخوف، الذين يستأسدون على الناس.

إن حكايات قضاياها المتنوعة كثيرة ولافتة، ومن بينها قدرته على تتبع رائحة ما لعدة أيام، حتى السير على طريق أسفلتي، حيث يمكن للسيارات أن تمر لعدة ساعات بعد انبعاث الرائحة. وكانت من أهم قضاياها بالنسبة لي أنه قادنا إلى ضبط وإحضار ثلاثة عرب قاموا بقتل الشكاري الخاص بي (مساعد الصيد) الذي كان يعمل معي في بعض رحلات الصيد.

وأتذكر تلك الحكاية التي جرت وقائعها في الفيوم، وتقع جنوب
أهرام الجيزة على مبعدة ساعة ونصف الساعة بالسيارة، وإلى اليمين
منها تقع بحيرة قارون، وهي بحيرة صغيرة بقيت من مساحة واسعة
كانت في الماضي تغطي ١٧٠٠ كيلومتر مربع من الأرض، وهي الآن
أرض خصبة.. وكانت الفيوم هي الأفضل لأي راغب في ممارسة رياضة
حقيقية؛ نظرا لاعتدال طقسها وقربها من القاهرة؛ لذا فقد توجهتُ
إليها في أحد أيام شهر يناير وبصحبتي زوجتي لقضاء أيام عطلة عيد
الأضحى في استراحة الري بمدينة سيلا. وكانت الاستراحة مقامة
على أرض صحراوية في الناحية الشرقية من الأرض الزراعية، ومنها
كان يمكن لأي شخص أن يصل بالسيارة إلى أي مكان في المديرية في
أقل من ساعة زمن. وهناك كان اليوم يبدأ صباحًا بتجول هادئ في
الصحراء المشمسة، وبعد الظهر يبدأ الصيد في الأحراش المجاورة، ثم
نهج للراحة وتناول الشاي ونقرأ حتى موعد العشاء، وهكذا نقضي
يومًا صحيا ينتهي بموسيقى جميلة.

وفي تلك الرحلة، اتفقت مسبقا مع الشكاري المفضل لديّ، وهو
رجل مسن يدعى «جودة»، وكان يعرف كل منطقة صيد في المديرية،
وكان هو نفسه قناصا ماهرا من الطراز الأول، ويحب القنص بحثا عن
سعادته الشخصية، لا طلبا للربح.. وقررنا في الليل أن نقضي النهار
كله في الصيد بالتجول بالسيارة عبر المديرية من ناحيتها الغربية، حيث
توجد مزارع وأحراش وبحيرات غاصة بالحيوانات، كما يوجد أيضًا
معبد مدينة «ماضي»، الخاص بالبطالة، على بعد أربعة كيلومترات من
الصحراء الغربية لقرية عزبة كاشف. وكانت هذه القرية مزدحمة بكثير

من العرب الخطرين من ذوي الأصول الطرابلسية. وبحلول الساعة الثانية عشرة والنصف ظهرا أخذت نحو عشرين صيدا وتوجهت بالسيارة، ومعى زوجتي، نحو المعبد، ولما كان جودة لا يحب زيارة الآثار، فقد قرر التجول في أحد الأحراش في الجنوب. واتفقنا أن نقابله في تلك الأحراش الجنوبية في الساعة الثانية ظهرا. وكان معنا أحد الأعراب الذي حياَ جودة كصديق يُدعى عبد الستار، وقد طلبت منه أن يصحبنا في عزبة كاشف، وسألته عن مكان نأكل فيه فاقترح علينا إحدى حدائق شيخ القرية، وقبلنا الدعوة لتناول الغداء. وبعد الغداء سرنا نحو الأحراش الجنوبية، لكننا لم نجد جودة. ومضينا أنا وعبد الستار لأضيف بعض الفرائس التي تمكنتُ من صيدها إلى حقيقتي، ثم عدنا مرة أخرى إلى عزبة كاشف في الساعة الثالثة، لكننا لم نجد أيضًا أي أخبار عن جودة. وتخيلنا أنه مشى أبعد ما أراد ونسي موعدنا. وهكذا تركنا رسالة مع شيخ العزبة وتحركنا نحو سيلا مرة أخرى.

وفي اليوم التالي، تلقينا عبر الهاتف خبرا مفاده أن جودة لم يعد إلى بيته في قرية أطسا، وهو ما كان غريبًا، حتى إن عائلته ذكرت أن ذلك لم يحدث من قبل، وأنه لم يَبِتْ أبدًا بعيدًا عن بيته.

وفي يوم الثلاثاء، اتصلت مرارا بنقطة شرطة أطسا سائلا عن جودة، لكن الإجابة ظلت تتكرر بأنه لم يعد هناك جديد. وفي المساء جاء سائقي ومعه مخبر محلي وأخبراني أنه من المحتمل أن يكون جودة قد قُتل، وأن الشرطة المحلية في أطسا تبحث في القرى العربية المجاورة التي كنا نصطاد فيها عن خيط يقودنا نحوه. وكنت في البداية متشككا في الشائعة، لكنني بعد ذلك شعرت أن الأمر حقيقي وقررت أن أهتم بالقضية

بنفسي. وتوجهنا في يوم الخميس إلى أطسا، حيث أرسلت محضرا إلى النيابة بالواقعة، وانتقلت مع شرطة أطسا إلى عزبة كاشف، وانتظرت قيام الشرطة المحلية بإجرائها، وبالفعل استعانت بالقصاصين، لكنهم لم يعرفوا من أين يمكنهم البدء بقص الأثر. وتذكرت زوجتي أنها رأتنا بالمنظار في الجانب البعيد من الأحراش، وجرى جودة نحو طير سقط برصاص القنص، وهكذا حددنا بداية الأثر. وسيرا عليه وجدنا فوارغ بندقية جودة على الشاطئ قرب البحيرة، ما أثبت أنه كان قريبا من القرية. وللأسف فإنني لم أتابع باقي التحقيقات لارتباطي بعشاء عمل بالقاهرة، غير أنني طلبت موافاتي بأي نتائج يتم التوصل إليها. ويبدو أن الشرطة المحلية بعد مغادرتي لم تتخذ أي إجراءات خاصة وعادت إلى أقرب محطة شرطة لتستكمل التحقيق، وهكذا قامت قوات الهجانة باستجواب البعض والبحث على مدى نصف ميل غرب القرية، وهناك وجدوا آثار ثلاثة رجال وحمار يتجهون إلى الغرب في ناحية مدينة «ماضي»، لكن لم تكن الآثار على الطريق المعتاد في الصحراء. وخلص قصاص الأثر من البشارية، بالغريزة المدهشة لرجل الصحراء، إلى أن الآثار ترجح أن أحد الرجال الثلاثة كان أعرج في قدمه اليسرى، وأن الحمار كان مثقلا بالأحمال. وبعد أربعة كيلومترات كشف الأثر عن أن أحد الرجال الثلاثة انتحى جانبا في طريق آخر وأنه حاول حفر الأرض. وإلى الغرب من مدينة «ماضي» لم نجد آثارا أخرى لأناس أكملوا طريقهم. وبعد أربعة كيلومترات أخرى توقفت الآثار، وأخبرتنا الآثار على الرمال أن أثقال الحمار تم إنزالها على الأرض ومُحلت إلى نقطة معينة حيث كشفت الآثار عن حملها بالأيدي.

ومع الحفر لبضع دقائق، ظهر جسد جودة العاري مدفوناً على عمق متر في رمال الصحراء. وقام أحد جنود المهجانة السودانيين بالركض نحو أقرب قرية واتصل تليفونيا ليقدّم الأخبار إلى محطة الشرطة، وكان رد الشرطة هو إعلان إحضار الكلب هول في صباح اليوم التالي، على أن تقوم قوات المهجانة بحراسة جسد الضحية وقبره.

لقد قصد الجناة من دفن الجسد عارياً الاحتراز من أن يؤدي دفنه بملابسه إلى التعرف على شخصيته بعد التهام السباع والضباع لجثته. وفي واقع الأمر فقد وجدنا الملابس مدفونة بعيداً عن جثته بنحو خمسين متراً. وأقامت قوات المهجانة حراستها في ليلة مظلمة تحت الرياح الباردة الشمالية الغربية. وأخبرني قصاص الأثر البشاري، فيما بعد، كيف كانت الذئاب تعوي حولهم طول الليل طلباً للقبر المفتوح، وكيف استمروا في تبادل الحراسة حتى الصباح، عندئذ عادت الذئاب إلى جحورها.

وفي صباح اليوم التالي، وصل رجال الشرطة إلى الموقع ومعهم كلب البوليس الشهير هول ومعه مرؤّضه. وكشفت التحقيقات عن أن جودة تعارك قبل عام مع بعض العرب في المنطقة ذاتها على بعض حقوق الصيد. لقد كانت الحوادث الغربية للصحراء يتم تركها لهجرات الطيور في الشتاء، وقام جودة بطرد العرب من الحقائق، وهكذا اكتسب عداوتهم، وحصلت الشرطة على أسماء هؤلاء العرب من عائلته وتم ضبطهم وإحضارهم إلى موقع القبر.

وبلغ نبأ العثور على الجثة أهل جودة وتجمّع عدد منهم أمام مركز الشرطة، وحتى يتم اتخاذ الإجراءات الصحيحة لدى النيابة، فقد قامت بتكوين طابور عرض من عشرين شخصاً، من بينهم العربان الثلاثة

الذين تحوم حولهم الشبهات؛ لتظهر آثارهم على الرمال، وقام قصاص الأثر بالفعل بإخراج العربان الثلاثة، وبينهم الشخص الأعرج الذي أخبرنا عنه.. وجاء دور الكلب هول، وأعيد تشكيل طابور العرض مرة أخرى، وسحب المروّض الكلب في البداية نحو القبر المكتشف ليمر على أثر الشخص الأول ثم تم تمريره أمام طابور العرض بادئا بناحية اليمين، ليسير ببطء أمام الطابور ويدور من نهايته ليسير خلفه ثم يتجه مباشرة إلى أحد العربان ويجذبه من حباله لاعتقا إياه بلسانه.

ومرة أخرى، تكرر السيناريو مع صاحب الأثر رقم ٢ عند القبر، وبالفعل سار بطيئا ثم أمسك بالرجل، ولم يبق سوى الرجل الثالث، وبالفعل كان الأعرجي ذو العرج في القدم اليسرى؛ حيث أمسك بجلبابه.

وبعد شهادة الأقارب، واكتشاف قصّاص الأثر، وتعرّف الكلب، انهار الرجل الأعرج وقدم اعترافه، وطلب مروّض الكلب تكرار الاختبار، لكن النيابة رفضت وأبدت اقتناعا بالأدلة وانتظرت الحصول على اعترافات المتهم.

وانعقد مجلس الشرطة في الأرض الزراعية مع قصّاص الأثر لتتبّع طريق عودة الحمار، الذي استغرق خمسة أيام. ولأول خمسة كيلومترات كانت الأرض ناعمة وظهر الأثر واضحا عليها، وبعد ذلك فإن آثار الرمال تذهب إلى منطقة صخرية؛ لذا فقد أحضر الكلب هول مرة أخرى، وتتبع الكلب آخر مكان شوهد فيه أثر الحمار ليمضي بمسافة ميل نحو قرية عزبة كاشف ليرقد على الأرض في منطقة خاصة بالرعي. وقام الكلب مرة أخرى وأخذ يدور في القرية مقتربا من أبواب المنازل واحدا تلو الآخر، حتى توقف تماما أمام أحدها وأخذ ينبج بشدة.

وبالفعل اتضح أن البيت يخص الرجل الأعرج، ووُجد الحمار بالداخل ووُجدت حصيرة استُخدمت في خنق جودة. وهكذا لم يجد الرجل الأعرج بُدًّا من الانهيار والاعتراف بمساعدته للآخرين في حمل جسد الضحية، لكنه أنكر أن يكون له دور في القتل.

وكانت تلك القضية مهمة من عدة وجوه، أولها: الجرأة الشديدة لهؤلاء العربان في القيام بجريمة قتل بالنهار لرجل يعمل بصحبة مسؤول شرطي كبير مثلي. لقد بدا لنا الأمر أننا عند توجُّهنا نحو المعبد، فقد أعطى عبد الستار عباته إلى جودة وطلب منه أن يضعها في بيته في القرية. وذهب جودة إلى القرية لذلك الغرض والتقى المتهمين على الطريق، حيث دعوه إلى تناول القهوة في بيتهم. ومن دون حذر دخل معهم، وبسرعة تم خنقه، ولم نكن نعلم في الوقت نفسه ونحن جالسون نتناول الغداء في بيت شيخ القرية أن جسد صديقنا المخنوق يرقد في بيت على بُعد خمسين ياردة من مكاننا. كذلك فقد كانت طريقة القتل لافتة؛ لأن العربان عادة ما يقتلون بالرصاص، بينما يقتل الفلاحون باستخدام السكين أو النبوت. ولم يكن الخنق وسيلة معتادة، لكن يبدو أنهم لجؤوا إليها لتجنب ضجيج إطلاق الرصاص. وربما ما يعد صادما لكثيرين ممن خبروا أحوال الشرق، هو سوء استخدام فكرة الضيافة العربية. لقد كان جودة ضيفا، وأنا كنت ضيفا، وقام المضيف بخنق الضيف. لقد كان سكان حافة الصحراء من هذا الجزء من الفيوم خشنين ومتمردين، وكان القتل شائعا لديهم، وكانت الشرطة المحلية تخاف منهم. وكان أحد تفسيرات خروج هؤلاء عن عادات العرب أنهم لم يكونوا عربانا خالصين، وإنما هم في الأصل من العناصر البربرية،

المختلطة بدماء الفلاحين والمستويات الدنيا من السلوك.

لقد كان قصُّ الأثر نموذجًا جيدًا من القدر العظيم للقصاصين العاملين في الشرطة من جانب البشارية؛ ففي كثير من الأحيان، استطاع رجال الصحراء هؤلاء، اعتمادًا على الآثار الباقية على الأرض، تخمين ما فعله شخص ما وإثبات ذلك عمليًا.

وبلا شك، فقد كان بطل القضية الكلب هول، وكانت كفاءة أنفه محل تقدير. وفي هذه القضية فإن الخدع التي تعامل معها جرت وقائعها قبل أربعة أيام ونصف اليوم، وجرت في صحراء حجرية جافة، في ظل طقس مشمس مع رياح شمالية غربية. وظهر ذكاؤه الحاد خلال طابور العرض؛ حيث نجح في الاحتفاظ برائحة رجله الخاص، ومحو تلك الرائحة من عقله وشم رائحة أخرى، وذلك لثلاث مرات خلال دقائق معدودات. وكان على الشرطة أن تبعد كل شخص يقوم بتحديدده من الجناة خارج طابور العرض. واتضح قوة حاسة الشم لديه في طريقه لنحو نصف ميل لتحديد البيت الذي جرت فيه عملية القتل. كذلك ينبغي ذكر أن الحمار كان يؤخذ كل يوم من البيت الذي جرى فيه القتل ليسير في شارع القرية نفسه ويعمل في الحقول ويترك آثارا جديدة كل يوم فوق الآثار القديمة. وعلى الرغم من ذلك، فإن الكلب تتبع الرائحة القديمة ورفض تركها إلى الرائحة الأحدث للحيوان نفسه. وانتهى الكلب إلى التوصل إلى أدلة لقضية كانت تشكّل لغزا للجميع لاختلافها عن مئات القضايا الأخرى. وكل الشكر للكلب هول على ضبط الجناة الثلاثة وحصولهم على حكم بالسجن مدى الحياة.

وجرت قضية أخرى لافتة شارك فيها الكلب هول في مديرية الشرقية؛ حيث تعرضت سيدة قروية في مركز فاقوس لهجوم من لصين مجهولين سرقا مصوغاتها الذهبية وهي تسير في الطريق. وعندما جرت الحادثة، وكان الشرطي إبراهيم عبد الله، مروّض الكلب هول، المقيم في القاهرة من قرية السيدة نفسها، التي استغاثت به، وكانت السيدة قد خطفت حافظة جلدية من واحد من اللصوص، وفور هروبا بغنيمتهما ذهبت إلى قسم الشرطة الأقرب وحررت محضرا بالواقعة وقدمت الحافظة الجلدية وأخبرت رجل الشرطة أنه إن لم يتمكن من ضبط اللصين فإن الكلب هول سيفعل.

وكان أول شيء وُجد في المحفظة بطاقة انتخابية تحمل اسم رجل، تم إحضاره من قرية مجاورة، فأنكر امتلاكه المحفظة، وذكر أن بطاقته الانتخابية فقدت منه قبل أربعة شهور. وكشف الفحص التالي لمحتويات الحافظة عن وجود لفافتين صغيرتين من الصوف، الأولى تحتوي على خصلة من الشعر، والثانية تضم أظافر مقصوفة، وهي في الغالب أحجبة محبة. وهنا تقرر إرسال الكلب هول والشرطي المسؤول عنه إبراهيم عبد الله، الذي طلب إعفاءه من المهمة عندما علم أن الواقعة جرت في قريته، وقام بإرسال مساعده بدلا منه. وقامت الشرطة بجمع كثير من العناصر الإجرامية المعروفة في الأنحاء وضمّنتهم الرجل صاحب البطاقة الانتخابية في طابور عرض أمام الكلب. وبهدوء وسرعة سار الكلب أمام الصف الأول للرجال، ثم مشى خلفهم راسيا نظرة تشع ذكاء على وجهه، ثم مرّ مرّة أخرى وتوقف ناشبا أظافره في كتف الرجل صاحب البطاقة الانتخابية. وحتى يتأكد مدربه، فقد أخذه بعيدا قليلا

ثم عاد به، فأصر الكلب على اختياره وهجم على ضحيته بشراسة أكبر. وطلب الشرطي بعد ذلك التعامل مع أحجبة الشعر والأظافر. وقام شيخ القرية بجمع عدد من الفتيات المشكوك في علاقتهن بالشخص المتهم، حيث كان من المعتاد لأي فتاة تحب شخصا أن تمنحه بعض شعرها وأظافرها كحصن محبة. ولما كان الشخص المتهم بشوش الوجه وكثير المرور في الأنحاء المجاورة، فقد أحضر شيخ القرية ست فتيات وأجلسهن على الأرض، وشم هول رائحة تذكارات الحب ومر أمام الفتيات ليشم شعورهن بعناية حتى توصل إلى الفتاة صاحبة الشعر، التي سرعان ما اعترفت بأنها قدمت شعرها وأظافرها إلى الشخص المتهم بناء على وعده لها بالزواج وأنها رأت الحافظة لديه ووضع فيها الحجاب قبل أربعة أشهر.

وأسفر الكشف عن اللص الأول، بطبيعة الحال، عن اكتشاف زميله الذي كان معروفاً بنشاطه الإجرامي في المنطقة، ثم تم الكشف عن عدد من اللصوص المعروفين بارتكاب جرائم عنف وجرائم أخرى كثيرة. وحملت هذه القضية ملاحظتين خاصتين، الأولى: أن الحجاب المحتوي على شعر الفتاة ظل في الحافظة نحو أربعة شهور. لقد كان داخل الحافظة ولم يخرج، لكن من اللافت أنه بعد مرور هذا الوقت كله، فإن الكلب ظل قادراً على شم الرائحة والتعرف إلى الفتاة من خلاله. أما الملاحظة الأخرى في القضية فتمثلت في السرعة التي دفعت عقل الفتاة القروية لتبرير وجود بعض أشياءها في حوزة السارق خلال محاكمة بطلها كلب بوليسي.

لقد كان ذلك الكلب البوليسي قادراً على التعامل مع البلاغات

الكاذبة بنفس جدية التعامل مع البلاغات الحقيقية.. فيوما ما، تلقى مركز شرطة في دلتا مصر بلاغا بتعرُّض ساعي بريد في إحدى القرى لهجوم من مجموعة لصوص انقضوا عليه من أحد الحقول وضربوه وقاموا بسرقة ثم تركوه مصابا على جانب الطريق حيث عُثر عليه.. جمعت الشرطة كل العناصر المجرمة في المنطقة، غير أن ساعي البريد فشل في التعرُّف إلى أيٍّ من اللصوص المعتدين. وتم إرسال تليغراف لإحضار الكلب هول ومروّضه، وحدد المعتدى عليه آثار المعتدين ومكان هجومهم عليه من حقل القصب. وشم الكلب رائحة آثار الأقدام وأخذ إلى طابور العناصر الإجرامية، لكنه لم يدُر حوله كثيرا؛ إذ سرعان ما عاد إلى الرجل المعتدى عليه وأمسك بمعطفه رافضا أن يتركه حتى فقد وعيه من الخوف، فتمت إفاقته برش الماء على وجهه.

ومع فتح التحقيق مرة أخرى، اعترف ساعي البريد المعتدى عليه بأنه اختلق الواقعة، وأن آثار الأقدام تخصه هو وأنه تصنّع واقعة السرقة حتى يقنع إدارة البريد بالموافقة على طلب نقله إلى مكان آخر، خاصة أنه مدينٌ لكثيرين في تلك المنطقة. وكانت درجة اختلاق القصة ركيكة، حتى إن ملابسه وطربوشه عندما وُجد كانت نظيفة من دون طين، على الرغم من أنه ذكر تعرُّضه للاعتداء داخل الحقل، وانطلت القصة مع ذلك على الشرطة، لكنها لم تنطلِ على هول.

الفصل التاسع

الصحاري

تبلغ المساحة الإجمالية للمملكة المصرية نحو مليون كيلومتر مربع، منها نحو ١٠٪ مساحة منزوعة، بينما تضم المساحة الباقية ثلاث صحراوات قاحلة.

وتقع الصحراء الغربية، أو الليبية، إلى الغرب من وادي النيل بنحو خمسمائة ميل حتى حدود برقة، مع استثناء الشريط الساحلي وست واحات مأهولة، كُبراهها واحة سيوة، وهذه الصحراء كلها خالية من المعيشة والرعي. أما الصحراء الشرقية، أو النوبية، فتقع بين وادي النيل والبحر الأحمر من القاهرة وحتى أسوان، وتتكون من عدة أودية صخرية وسلسلة جبال ترتفع لآلاف الأقدام عن سطح البحر الأحمر لتكون حدا فاصلا ينحدر تدريجياً لمئات الأميال حتى وادي النيل.

وتأخذ صحراء سيناء شكل مثلث معكوس، نصفه مسطح والنصف الآخر جبلي، ويقع نصفها الجنوبي بين خليجي السويس والعقبة، بينما يطل نصفها الجنوبي على البحر المتوسط.

ومن وجهة نظر صياد، فإن الصحاري تنقسم إلى: صحارٍ تعيش فيها حيوانات، وأخرى من دون حيوانات، وهو ما يعتمد على مستوى هطول الأمطار، وما ينتج عنها من رعي.

وباعتباري رجلاً رياضياً، فإنني أستطيع استبعاد الصحراء الغربية من

مسمى الصحارى لعدة أسباب؛ فعلى الرغم من أنها قبل مئات السنين شهدت أمطارًا أكثر غزارة، فإنه كان هناك رعي واسع وكانت هناك غزلان، ومهابة، ونعام في المساحات الشمالية منها. ومع التآكل التدريجي للصحراء وتطور وسائل النقل وبدء الحرب، انخفضت أعداد الحيوانات في الصحراء الغربية إلى عدد ضئيل جدًا، خاصة غزالة الدوركاس، وأعداد نادرة من غزلان اللودرز، وزيارات موسمية من الخراف البرية القادمة من الواحات الجنوبية في العوينات، بينما توجد في الجنوب الغربي من الإسكندرية، على بعد مائتي ميل، عند جرف منخفض القطارة، مأوى بعض أزواج الفهود والغزلان المنعزلة التي تعيش على النباتات البرية. لقد ظلت تلك الحيوانات حاضرة حتى تدفقت آلاف القوات العسكرية إلى المنطقة بسياراتها وأسلحتها وجوعها.

ومثلت صحراء سيناء، بطبيعتها الجبلية في النصف الجنوبي منها، مكانًا مثاليًا للصيد لأولئك الرياضيين القادرين على تسلق جبال يزيد ارتفاعها على سبعة آلاف قدم، والنوم فوق قممتها أو تحت سفحها وقنص الحيوانات على مبعدة ٤٠ ياردة. وهناك إتاوة مالية صارت الآن واجبة في زمن الحرب يتم دفعها إلى العربان المحليين الذين يولدون كصيادين ماهرين ويحمل كل منهم بندقية مسروقة وذخيرة كما يشاء.

وبالنسبة لي، فقد كانت الصحراء الشرقية هي الأكثر جذبًا، ومنحتني أفضل لحظات الرياضة والمغامرة.. وهذه الصحراء النوبية، كما قلت، هي المساحة بين النيل والبحر الأحمر، بطول يبلغ ستمائة ميل من السويس حتى الحدود السودانية، وبعمق متوسط يبلغ نحو ١٣٥ ميلًا، يتسع إلى أقصى مدى له عند أسوان ليصل إلى ٣٥٠ ميلًا. وتبدو أهم معالمها في

مساحات جبلية تقع على بعد ٢٥ ميلاً من شاطئ البحر الأحمر وتتجاوز قممها ٥ آلاف قدم عند جبل دخان، وجبل «أبو حربة» و ٦٤٠٠ قدم عند جبل قطار، و ٧٢٢٠ قدمًا عند جبل شايب. وهذه السلسلة المنكسرة من الجبال تكون الحد الفاصل الذي يسرب أمطارها النادرة لنحو ٢٥ ميلاً شرقاً حتى البحر الأحمر، وغرباً لنحو ١٣٠ ميلاً ناحية الغرب حتى وادي النيل. ويمكن القول: إن الأمطار في العصور البدائية كانت قوية لدرجة شق الأودية العميقة مثل وادي قنا، الذي يقع في الجلالة الشمالية على بعد مائة ميل شرق المنيا، ليصل إلى النيل على مبعده ١٥٠ ميلاً جنوب غربي قنا. ولمئات الأميال فإن تلك الأنهار الجافة انتهت تمامًا في الصحراء الرملية لتترك إلى الغرب جرفا بارتفاع ١٢٠٠ قدم. وبدورانك حول الجرف، وهو ما لا يمكن فعله إلا على الأقدام، فإنك ستجد نفسك على تل تبدأ عنده الأودية الكبيرة التي تصرف مياهها غربا وجنوبا في النيل، وحيث أخبرنا الجيولوجيون فإن النيل في العصور المبكرة كان يسير فيما نسميه الآن الصحراء الغربية.

وتحولت هذه الأودية والروافد، خلال سنوات كثيرة، إلى فيضانات موسمية نتيجة بعض الأمطار الشتوية العاصفة، وكان بعضها يصل إلى نهر النيل، أما الأغلب فكان يجف في الرمال الضامئة عند وصلاتها المنخفضة. ونشأت خميلة صحراوية دائمة عند قيعان الوادي، التي اعتمدت على ضخ المياه لسنة واحدة، وربما من دون مياه للسنوات السبع التالية، ما جعلها مكانًا جيدًا لرعي الخراف والوعول. وتلك الشجيرات تبقى حية طول سنوات الجفاف اعتمادا على كميات الثلج الكبيرة التي تتساقط بكثافة في الليل حتى خلال فصل الصيف.

قبل أربعين عامًا أو أكثر، عندما عرفت صحراء أسبوط الشرقية، كان سقوط الأمطار في الشتاء كافيا لمعيشة قطعان كثيرة من الخراف البرية وأعداد قليلة من الوعول. وكان الصيادون أنفسهم قليلين جدًا. وعندما جاءت شتاءات جافة لنحو خمس سنوات من دون أمطار، ثم هلّ عام ممطر، تلاه خمس سنوات أخرى من دون أمطار، فقد انتهت الخراف. ولقد شهدنا ذروة الخير سنة ١٩٣٠م عندما أهلّ علينا شتاء ممطر تكرر لعامين تالين، ما أطال عمر بقاء حيوانات الصحراء.

وبعد أيام قليلة من انقضاء الفيضان، كانت الضفاف الطينية لجانبي الوادي تأخذ اللون الأخضر مثل بذور الربيع، وبعد شهر واحد تزهر الصحراء مثل الورد، بشجيرات وارفة للسبانخ البرية بورودها القرمزية، والفجل البري بزهره شاحب اللون، وجذره الساخن الذي تحبه الخراف، والأعشاب الصفراء التي يُحَضَّر منها الشاي البدوي، فضلًا عن النبات الوبري، وكميات من الأشياء التي يسميها علماء النبات «عوابر»، تخرج كلها من باطن الأرض وتتحوّل إلى زهر، ثم تأخذ دورتها في الحياة وتبذر حبوبها قبل فصل الصيف الحار. كذلك فإن الشجيرات العتيقة الراسخة تخضر وتنتعش، وبعضها يذبل ورده وأوراقه، بينما تفتتح شجيرات أخرى استعدادًا للصيف المقبل، ولكل كائن مشربه، والكل سعيد.

ويعيش البدو وجماهم ووعولهم اعتمادًا على هذه الثروة الزراعية طلبًا للأمن عند قمم الأودية؛ حيث يوجد طعام قد لا يكفي الجمال لكنه جيد بالنسبة لأصحابها. وتعاذل تلك السنوات الخضراء خسائر السنوات الجافة، حين تصبح النعاج عاقرة ويأخذ العربان إتاوة كبيرة على السماح لأصحاب المواشي بالشرب من عيون المياه الباقية، وتستمر

الحياة اعتماداً على المراعي الجديدة، وتنجب كل نعجة توأمين، وتنتظر إن هطلت الأمطار مبكراً في الشتاء، فإنها تنجب مرة ثانية في العام نفسه. لقد غيّرت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م) كثيراً من الأشياء؛ فالعربان المحليون تحولوا إلى الصيد سعياً إلى الريح، وقطعوا أشجاراً تتجاوز أعمارها مئات السنين وأحرقوها للحصول على فحم لبيعوه في الوادي؛ لذا، فقد أوصيت الحكومة بزيادة دوريات الهجانة في الوجه القبلي وتشكيل قوات حماية خاصة لردع العرب مثل «حروبة» الذين قاموا، خلال صيف واحد، بصيد مائة وعل عند إحدى عيون المياه الباقية.

وكانت عادة الخراف والوعول في السنوات العادية أن تهبط نحو الأودية خلال الليل لتأكل ثم تعود لترقد في النهار في الصحراء في أمان بعيداً عن العربان والجمال الراعية، وكان الصيادون يرون أن أفضل الأماكن هي تلك التي شهدت هطول أمطار في العام السابق مباشرة. وكم تختلف الصحراء تحت هذه الظروف من مكان لآخر! إن الحياة تمضي بسرعة وصخب، وكل شجرة لديها زهرها، وهناك نحل وفرشات تتحرك بنشاط، وهناك كائنات أخرى تعيش في الوادي مثل السحالي والفئران الصحراوية، بينما تنتشر الأحاديث والصلوات والأطعمة في كل مكان. إن العيش هناك يسر؛ فلديك أرض مستوية نظيفة، ولا توجد مخاوف، ولديك صحبة جيدة، وفرصة لممارسة رياضة الصيد. وفي أماكن أخرى في البلد نفسه، فإن أوقات الجفاف تكون محبطة، وكل نقطة مياه يتم تخزينها بعناية، ولا توجد مراعي خضراء للجمال، وتعتمد رحلة الصيد كلها على القدرة على التعايش بعيداً عن منابع الماء لعشرة أيام على الأقل.

ومع كل هذه الأشكال الصعبة للصيد، فإنني أشك في وجود أي شيء يمكنه هزيمة تيس الصيد في هذه الصحراء النوبية؛ فالسيارات لا يمكن استخدامها، وباستثناء الجمل وقدميك فإنك غير مؤهل للسير. وهناك ثلاث ضرورات في مثل هذه الرحلات، هي: الماء، والمرشدون، وقصاصو الأثر.. وقبل القيام برحلة الصيد، يتم إرسال مستكشف عربي ليدور في المكان قبلها بشهر ليحدد مكان المياه وخطة الصيد ويكتب تقريراً يُقدَّم إلى الصياد. وإذا كانت رحلتك المخطط لها ستجرى في عام أخضر، فإنك تستطيع أن تحدد أماكن تجمعات مياه دائمة قادرة على الاحتفاظ بالمياه حتى تتمكن الجمال من الشرب بيسر. أما إذا كانت الرحلة ستتم في عام جفاف، فإن عليك أن تجهز ما تحتاج إليه من مياه للجمال طول الرحلة، على أن تحدد فترة الصيد بألا تتجاوز عشرة أيام أو أن ترسل الجمال إلى مكان مياه دائمة للشرب مثل بئر شيطان. أما الأهمية التالية فتُمنح للمرشدين؛ فهؤلاء يجب أن يكونوا من العرب المحليين الذين يعرفون الأودية ويستطيعون أن يحملوك من وادٍ إلى آخر؛ ففي بعض الأحيان تواجه ليالي باردة جداً بعد نهارات ساخنة مشمسة. وهؤلاء المرشدون نادرون، وطول حياتي لم أعرف سوى ثلاثة منهم يمكن الاعتماد عليهم. إنه من الحمق أن يتعامل البعض مع الصحراء باستهانة، فأنت قد تنزلق خلال الرحلة وتنكسر قدمك، ويتأخر الطبيب حتى يصل إلى الصحراء؛ لذا فإن وجود كميات مناسبة من الطعام والماء والدواء أمرٌ لازم.

وإذا كانت لديك المياه الكافية والمرشدون الجيدون، فأنت تحتاج أيضاً إلى قصاص أثر متميز. وإذا كان العرب جميعاً قادرين على ذلك،

فإن هناك فروقاً فردية كثيرة، وليس أفضل من قصاصي الأثر البشاري الذين استعنا بهم في الشرطة؛ فهؤلاء لديهم خبرات عظيمة اكتسبوها من البشارية السودانيين، وهؤلاء متميزون جدًا في هذا العمل.

وخلال الرحلة فإن السرعة ضرورية، والأفضل أن تنجح في الصيد خلال النهار. ويمكن لقصاصي الأثر أن يحددوا خطوط سير الوعول، ويستطيعوا تتبعها. إن قصاص الأثر هو الشخص الأكثر أهمية في فريق عملك، وكثير من القصاصين لا يعرفون أن يشرحوا ما يفعلونه، لكن حامد، كبير القصاصين الذي ظل معي طول رحلتي، استطاع أن يجعل الأثر يتكلم، وغالبًا ما كان يوضح لي كيف تفكر الحيوانات بخصوص صيادها.

لقد مرّ بي حدثٌ في هذا الشأن يومًا ما عندما كنت في الصحراء الغربية في دورية حراسة ولم يكن في ذهني أي شيء، لقد أثارني حامد عندما أشار إلى آثار ضَبٍّ كبير يصل طوله إلى ثلاث أقدام، كان يبحث عن طعامه. واستعرض حامد تفاصيل حركة ذلك الضب ولم تمر لحظات حتى ظهر ذلك الضب بشكله التماسحي باحثًا عن طعامه، وتحرك بسرعة على الأرض. وبعد لحظات أراني حامد كيف تحولت آثاره إلى شكل كف بشرية، موضحًا أن ذلك يعني أن نسرًا اصطاده وأطعمه لأبنائه الصغار، وهو ما رأيته بالفعل فيها بعدُ. وهكذا عرفنا ما يردده العرب دومًا بأن الصحراء لا تكذب.

ومع ضمان الماء والمرشدين، وحسن كفاءة قصاصي الأثر، والجمال والكلاب الجيدة، فإنك تنغمس في صحراء البحر بنفسٍ مفعمة بالأمل

والصحة والاستعداد للسير لعشر ساعات في اليوم طلباً لزوجين من القرون طولهما ٤٠ بوصة.

إن الصيد ممتع في حد ذاته؛ فالأرض شاسعة، والفريسة صغيرة، والأودية ملتوية وتلتف كل بضعة مئات من الياردات، واستكشاف كل مساحة من الوادي بالمنظر المكبر يعد إهداراً للوقت. وكنا في الأوقات الأولى نجد الفريسة ترقد فوق الصخور فوقنا بخمسائة قدم، حتى إن العرب أنفسهم لا يستطيعون رؤيتها وهي تتحرك. كذلك فإنك لن تستطيع أن تستخدم المنظار المكبر وأنت تركب فوق جمل لأنه لا يقف ثابتاً مثل الحصان، ويحرك رقبتة، ما يجعل المراقبة بالمنظار مستحيلة، كما أن الصعود إلى ظهر الجمل يؤدي إلى ضجة كفيلة بهروب الفريسة حتى لو كانت على بعد ميل. وبالطبع فإن المراقبة لا تساوي شيئاً إن كنت تسافر فوق القمم بين الأودية الكبيرة، حيث قد تبحث لنحو شهر ولا تجد أي كائن حي؛ لذا فقد كانت الطريقة الوحيدة والمثلى هي اقتفاء الأثر. لقد كانت الفرائس تتغذى في الليل وتغادر عند الصباح نحو قمم المرتفعات. وكان على الصياد أن يتحرك في النهار، كل واحد يركب ظهر الجمل حتى يزيل تبيُّس الليل، ويمضي مع قصاص الأثر سائرين في خط السير بالوادي بعناية مختبرين للأرض بحثاً عن آثار الليلة السابقة. ولو وجدت الفرائس في الأراضي المجاورة، فإنها ستكون في الأودية، حيث ستجد الآثار، وعندما تجدها فإن عليك أن تقرر إن كانت تلك حديثة بما يكفي أم لا، وحجمها يستحق تتبعهم أم لا.

وربما تقضي ساعة أو أكثر وأنت تتبع آثار أقدام من شجرة إلى أخرى؛ حيث كانوا جميعاً يراعون قبل عدة ساعات. وعند الوصول إلى

محلهم تبدأ الوعول والخراف في ترك الوادي مع الفجر بحثا عن أماكن
آمنة فوق القمم. وفي تلك اللحظة تقول وداعا لركوب الجمل، وتهبط
منه ببندقيتك ومنظارك وطعامك وشرابك الكافي لنحو يوم، وتعطي
أوامر للمرشد ليعتني بالجمال وتتجه إلى هدفك مرتديا حذاء خفيفا،
متتبعا الآثار. وفي بعض الأحيان النادرة، عندما يحالفك الحظ، بعد
عدة ساعات من العدو بأقصى سرعة ممكنة، ستقترب أكثر من الآثار
ليستقبل أنفك الريح، ويغمر الندى الرصاص معك.. هنا، عليك أن
تتحلى بالحكمة وتترك الملاحقة لرجالك وتمشي على أطراف أصابعك
موجهًا عينيك إلى فوهة بندقيتك مستعدًا لإطلاق النار. وتذكر أن
الصمت القاتل للصحرَاء يجعل حركة أي حجر صغير مسموعة عبر
مسافة ميل. وإذا كنت محظوظا بشدة فاختطف لمحة من حيوانك المطارد
وهو يمشي واصنع ما تشاء. لو كنت في أي رحلة صيد أخرى فإن
اهتمامك الأول سيكون بالريح، أما في الصحراء فما دمت قد بدأت
المطاردة تحت رحمة الفرصة السانحة، فقد تنحرف المطاردة عن الطريق
تبعاً للمراعي، وعندما تقترب بما يكفي من فريستك فإن عليك تحمّل
الريح في وجهك حتى لا تسارع الفريسة إلى الهرب بعد ساعات من
الجهد. ولهذا السبب تحديداً فإنني عنيت بأن أجلب من العرب معي
كلبي صيد من كلاهم، وهو ما كان يجنبني خسارة ساعات الجهد بهروب
الوعول. وهناك جانب آخر من المخاطرة عندما تنجرح الفريسة؛ لأن
فرصتك الوحيدة أن تطلق عليها الرصاص خلال هروبها، وهنا فإن
الكلب الجيد سيلحق بسرعة بالفريسة الجريحة ليمنع ابتعادها لتموت
ببطء. وقد تعلمت بسرعة فيما بعد ألا أترك الكلاب تجري طليقة مثلاً

تفعل العرب؛ لأنها في بعض الأحيان قد تقتل إناث الفرائس أو أبناءها الصغار؛ لذا فقد كنت أقودها بشكل سليم ناحية الحيوان المطارد عندما ينزلق وأطلقها من دون أطواق فقط عندما أصيب فريسة ولا أتمكّن من اللحاق بها.

لقد كانت الكلاب في حد ذاتها دراسة شائقة، تختلف في المهارات والشخصية، تبدو متوحشة في اللقاء الأول بالرجل الأبيض ثم تصبح تدريجياً مروّضة حتى تصل إلى مرحلة الصداقة عندما تنبح كلبة أمام خيمتي. وتلك الكلاب كانت فصيلة مهجنة من الكلاب السلوقية والشتلاند، لونها كريمي رملي، ولها أظافر حادة، وأقدام عجبية، وأنوف جيدة، ولديها سرعة هائلة ولياقة؛ حيث يمكنها القفز يُسرّ عبر الأودية. وكان العرب عندما يقيمون كلابهم فإنهم كانوا يجوّعونهم حتى يصبحوا أكثر شراسة، وإن فقدوها، فإنهم يتركونها لتعود وحدها أو تموت. ولقد عرفت مرة عربياً حزيناً على كلبه، وهو رجل مسن من عرب المعزة، اسمه «فراج»، كان لديه كلبٌ يُدعى «غنيمي»، اشتهر بمطاردة الفرائس، لكن فقدانه قدرته على تتبّع رائحة فرائس سيده أصاب «فراج» بالكآبة الشديدة.

وكانت بئر شيطان، التي لم تخلُ قط من المياه العذبة، هي بؤرة رحلاتي، وأحد أكثر الأماكن رومانسية في هذه الصحراء.. إنها الثقب الوحيد الدائم للمياه في المساحة الشاسعة الجذباء لمئات الأميال شمالاً، وشرقاً، وجنوباً. وجيولوجياً فقد كانت بئر شيطان عبارة عن تصدّع في باطن الأرض بالوادي. وإذا مشيت في هذا الوادي الصخري من حيث بدأ حتى الشمال، تصل إلى مسار ضيق على الأرض الصخرية ثم تهبط بك

لنحو ٧٠ قدما حتى ترى الماء. ويتسع هذا التصدع لنحو عشر ياردات ثم يصل في الجنوب إلى ٤٥ ياردة، بمتوسط عمق للمياه يبلغ عشرين قدما. ومن دون شك فقد تشكل عمق خزان المياه في العصور البدائية نتيجة الأمطار العاصفة التي سالت عليه من الصحاري المرتفعة وقطعت طريقها فوق الصخور الناعمة. ومن القمة وحتى أسفل، تصل المياه عبر درجات صخرية تبلغ ٩٠ درجة لتنتهي في الجنوب عند عين المياه، ليتسع الوادي بعد ذلك لنحو مائتي قدم منحدرًا حتى يصل بعد ساعتين إلى وادي قصب الرئيسي الذي يتعد عن وادي النيل نحو خمس ساعات. ويمكن للجمال أن تشرب في بئر شيطان؛ حيث يتم جلبها إلى الوادي المنخفض من خلال وادي قصب، لكنها كانت تعود من الطريق نفسه، حيث لا يوجد طريق آخر. وإذا وصل أحد من الناحية الشمالية فإن المياه كان يتم جلبها من خلال تسلق الرجال إلى أسفل الدرج ليملؤوا جراب المياه بالمياه ويحملوه على ظهور الجمال، أو من خلال حبال يصل طولها إلى نحو ٤٠ قدما، وهي ما لم يكن العرب يمتلكونه. وكانت كمية المياه في بئر شيطان تختلف من وقت لآخر طبقًا لحجم الأمطار، ولم تكن هناك علاقة لذلك بفيضان النيل وجفافه. وفي واحدة من زياراتي هناك أخبروني أنه لم يحدث فيضان في الوادي لنحو سبع سنوات، وبعد قياس العمق بحبل طويل وصل طوله إلى مائة قدم، اكتشفنا أن هناك ٤٦ ألف جالون مياه عذبة نظيفة مخزنة في هذا الصدع المهم. ولم يُعرف أبدًا عنه أنه تعرض لأي جفاف، وحتى بعد سبع سنوات بلا أمطار، فإن المياه قلّت لكنها لم تنته بقيت من دون تبخر.

وكما يمكن أن نتخيل من هذا الوصف، فإن مثل هذه المياه الدائمة

كانت مهمة جداً للإنسان والرعي في هذه الصحراء، وكانت هناك عيون مياه أخرى في أماكن متنوعة بأحجام مختلفة، واعتمدت جميعاً على مدى بُعد المياه عن شمس الصيف، لكن لم تكن أيٌّ منها دائمة، ولم يكن أيٌّ منها عذبة ونظيفة مثل مياه بئر شيطان.

وكانت بئر شيطان ومنطقة قريبة منها، تسمى شيطان الصغرى، هما مكاني المفضل لصيد الوعول. وإذا كانت معظم حيوانات الصحراء يمكنها أن تغرف ألسنتها في المياه لفترة خلال الرعي، فإن الوعول بشكل خاص تحتاج إلى مياه حقيقية كافية على الأقل كل خمسة عشر يوماً، وهو ما يعني أنها يجب أن تزور إحدى عيون المياه، وكانت سخونة الطقس تدفعها دفعا إلى الحصول على مياه، وكان العرب المحيطون ينتظرون حتى يوليو أو أغسطس عندما تصبح الصحراء لاهبة ويعتبرونها الفرصة الأمثل لعطش الوعول ووجودها عند عيون المياه.

لقد كانت طريقة الصيادين هنا بدائية وفطرية، لكنها كانت فاعلة؛ حيث يتم اختيار إحدى عيون المياه ويتم إنشاء حائط صخري جاف حولها لمنع الوعول من الوصول إلى الماء. وبعد بضعة أيام تحتشد الوعول في التلال المجاورة، حيث تشم رائحتها لكنها لا تستطيع الوصول إليها. وهنا فإن الصياد يصنع فتحة بين الصخور ويضع فيها فخاخه. ويتكون كل فخ من ثلاثة أجزاء، في البداية يقوم الصياد بحفر ثقب في منتصف الفتحة التي صنعها، ويضع فيها علبه مثل علب السجائر، وفيها يضع خواتم شوكية بطول يبلغ سبع بوصات، وتصنع النساء تلك الخواتم من جريد النخل ويحطّنها معاً ليصنعن منها طوقاً يدور ويضيق تدريجياً.

وتؤخذ نحو ثمانين إلى مائة خيوط شوكية بطول ثلاث بوصات من النخل الأفضل، وتغرس في حافة الطوق الجلدي من خلال مثقب، وتُدفع الخيوط لتكون خاتماً حاد السنون.

وإلى جوار هذا الفخ، يضع الصياد أنشودة سميكة مصنوعة من شعر الخراف الناعم وتثبت بسلك نحاسي طويل إلى صخرة مجاورة.. ولما كانت كثير من الصخور المجاورة لعيون المياه لديها ثقب مائية مثل الإسفنج، فمن خلالها يتم ربط الأسلاك والخيوط النحاسية، ويقوم الصياد بعد ذلك بتغطية شريكه بفضلات جمال جافة ويرش عليها بعض نثرات الرمال المضيئة. وعندما يضع الصياد اثنين أو ثلاثة من شراكه بهذه الطريقة يغادر إلى أرض مسكونة على بُعد ساعات و ينتظر بعض الوقت.. وخلال يوم أو اثنين تتلاشى رائحة يد الصياد ويدفع العطش الشديد الوعول إلى أن تتجه يائسة نحو الفتحات في الحائط وتخطو داخلها لتقع في شرك الصيادين. وهنا فإن إتيان عمل الشرك يلعب دوراً كبيراً في إتمام عملية الصيد. فإذا كان الشرك يتكون فقط من أنشودة الشعر، فإن الحيوان سيدخل فيها ثم يسحب قدمه دون أن يجري وينزلق، وهنا فإن الخاتم الشائك يلعب دوراً؛ فوجوده تحت الأنشودة يجعل الوعل غير قادر على سحب قدمه التي يطوقها خاتم البوصات الست عند كاحله، وكلما مد قدمه ورفسها ليخلص نفسه فإنه يشد وثاق الأنشودة حوله ويحدد مصيره.

لقد كانت هذه الطريقة للصيد تستهدف الربح؛ لذا فإنهم لم يكونوا يستخدمون القنص بالرصاص؛ لأن اللحم لن يبقى سليماً، وكان هدفهم أن يأخذوا الوعول حية إلى الوادي لبيعوا الواحد منها بجنيه أو أكثر

للأثرياء. وفي إحدى المرات وجدنا معسكر الصيادين عند شيطان الصغرى؛ حيث وجدنا ستة مرابط تفصل بينها فواصل صخرية، أمامها حشائش لإطعام الوعول المقتنصة قبل أن تبدأ رحلة ثلاثة أيام نحو الوادي ليتم بيعها.. وعندما جلست في أحد المرباط وجدت لديهم زوجين من الغمامات عرفت فيما بعد أنهم يقومون بتعمية الوعول المأسورة بها حتى لا تحاول الركض في الطريق. وباعتباري صيادا، فإنني لم أحمل أي إعجاب أو تعاطف مع هؤلاء الصيادين الصحراويين، لكن الإتاوة التي يحصلون عليها كانت هائلة، وقد فعلت كل شيء أستطيع فعله حتى أوقف هذا النوع من القنص من خلال دوريات حرس الحدود وإرسالهم خلال الصيف بشكل متقطع إلى أماكن المياه، حيث يمكن معرفة هؤلاء الصيادين بسهولة من خلال آثار أقدامهم. وهذه الكمائن البدوية المسماة الكمائن الدائرية من النماذج المتميزة للفخاخ التي رسمها المصريون القدماء على جدران قبورهم، وما زالت تُستخدم حتى الآن بشكل واسع في شرق أفريقيا. إن شيئا لم يتغير على الرغم من مرور آلاف السنين، وظلت هذه الطريقة هي الأمثل للصيد.

وما يثير الاهتمام بشأن القنص أنه باستثناء الوعول، فإنه لم يكن يتم قنص أي حيوانات أخرى بجوار الماء. إنني لم أر أبدا آثار غزلان أو خراف عند المياه، ولقد عرفت من الصيادين أنها لا تأتي إلى عيون الماء؛ لذا فإنها لم تسقط أبدا في الفخاخ. لقد كان يتم قنص الغزلان في الأودية المفتوحة الواسعة من خلال وضع فخاخ أصغر في أماكن تجمعها.. ومثلها مثل الكلاب، فإنها تشم رائحة الأماكن من خلال فضلات الغزلان فتتجه إليها، كذلك بالنسبة للخراف؛ فقد كانت الطريقة الوحيدة لصيدها

هي المطاردة باستخدام الكلاب السلوقية المهجنة، وهي جميعاً طرق سهلة أسهمت في اختفاء تلك الحيوانات المذهلة.

في إحدى المرات، اصطاد حامد، كبير القصاصين عندي، نوعاً نادراً من الوعول كان موجوداً في جبال البشارية، وتحديدًا في جبل ألبا، شمال مدينة سواكن.. وهنا، فإن مثل هذه الوعول تسافر عبر مدقات محددة في الجبال، وهناك يتمكن الصيادون من نصب فخاخهم، ولما كانت تلك الطرق صخرية فإنه لم يكن ممكناً استخدام فخاخ الخواتم السلوكية كما لم يكن ممكناً قيادة كلاب خلفها؛ لذا فقد كان يتم عمل فخاخ رباعية العصي وتوضع بين الصخور لتعمل عند الاهتزاز الأول. ولو وضع وعلاً قدمه في الأنشودة فإنه تكفيه الخطوة الأولى حتى يلتصق بالعصا، وحتى لو تمكن من الركض فإنه يركض ويبن رجليه الفخ الرباعي، فيحاول الهرب بجنون نحو الجبال حتى ينزل على الصخور ويقف مرة أخرى، ويعتمد الأمر بعد ذلك على براعة الصياد، خاصة أن الأرض هنا صخرية ولا توجد آثار أقدام عليها يمكن تتبع الفريسة بناء عليها. وما يحدث هو أن الفخاخ تعتمد على عصي مصنوعة من شجر يسمى «دادا»، يتميز بقشرة سميكة وعطر خفيف.. وبمجرد هروب الوعل بالعصا المربوطة في كعبه، فإنها تحتك ببعض الصخور وتترك آثارها، كما أن الصياد يمكنه التعرف إلى الوقت الذي مرّت فيه الوعول اعتماداً على رائحة تلك العصا المستخدمة في الفخاخ.

لقد كانت الصحراء الشرقية هي التي شهدت خبرتي الأولى في القنص؛ حيث قنصت وبراً صغيراً غريب الشكل (حيوان ثديي يشبه الأرنب البري)، وغالباً فإن هذا الحيوان، الذي ذكره الإنجيل ويشبه

الخنزير الزراعي، هو من فصيلة حيوان آخر يُدعى «سيد قشطة» يعيش في المستعمرات في شقوق المنحدرات، حيث ينبت شجر السنط، الذي يتغذى عليه. وفي بعض الأحيان عند التجوّل في بعض أركان الوادي يمكن مشاهدة اثنين أو ثلاثة منها تسقط بفضل شجرة شوكية يقذفها بها خفير يقوم بالحراسة هنا أو هناك. ولم يكن أحد يحب صيده بالرصاص، لكننا كنا قلقين من إمكانية صيد بعضها أحياء لئتم وضعها في حديقة الحيوانات بالقاهرة. وفي مرتين استطعنا فعل ذلك، عندما تركنا جمالنا وحاصرناها بين الصخور وألقينا عليها شباكاً من الجلد حتى نحتمي أنفسنا من أسنانها الحادة. ولم يكن العرب يحبون التحرش بها، خاصة أنهم كانوا يبيعون فضلاتها لاستخدامها أسمدة لمزارع البطيخ في الوادي. وفي إحدى المستعمرات القديمة، كان يتم نزع الفضلات، التي كانت تتجمّع في الشقوق بين الصخور، بشوكة حديدية ليتم استخدامها كوقود. ومع العادة الهمجية لقطع الأشجار في تلك المناطق لاستخدامها كفحم فقد اختفت مثل هذه الكائنات من المنطقة تماماً.

لقد حصلت خبراتي الأولى لهذه الصحراء في سنة ١٩٠٦م عندما انطلقت بدوريتي الجديدة إلى بئر شيطان، ٥٠ ميلاً شرق مدينة سوهاج، وعندما وصلنا إلى عين الماء رأيت رجلاً عربياً قاسي النظرات له ابتسامة عصبية يرتدي ملابس متسخة، وقدم نفسه لنا باسم ناصر حسب الله، من قبيلة العبابدة، يعمل بالرعي والصيد عن طريق فخاخ العصي الأربعة. لقد أدهشني كتاب ذكي، وسرعان ما تحوّل حديثنا إلى الطيور والبراري في الصحراء، وبشكل خاص عن وجود الوعول والخراف البرية التي أخبروني عنها في تلك المناطق. وبعد سقي جمالنا، تطوّع ناصر لإرشادنا في

طريق العودة إلى أسيوط، وفي الطريق أشار لي إلى آثار الوعول والخراف والوبر، وأثار ذلك حب المغامرة لديّ، فوعدت ناصر أن أحصل له على وظيفة مرشد حكومي إن تمكّن من مساعدتي في رحلة صيد بعد شهرين خلال عطلة عيد الأضحى لأصطاد وعليّن.

وهكذا، ففي أحد صباحات شهر ديسمبر، عبرت النيل عند سوهاج لأبدأ رحلتي إلى الصحراء الشرقية، وأخذت معي اثنين، كان أحدهما حامد، كبير قصاصي الأثر، والآخر ناصر، المرشد الصحراوي، ورتبت طعامي وشرابي ونومي في العراء، وفي اليوم الثاني رأيت وعلا صغيرا وقتلته، وفي اليوم الثالث، وبفضل الكلاب السلوقية معي أصبت وعليّن وخروفا صغيرا من مسافة ثمانٍ وثلاثين وتسع وثلاثين ياردة، وفي اليوم الرابع أصبت خروفا آخر، ثم عدت إلى أسيوط في اليوم السادس.

والآن، أنظر إلى الواقعة بعد أربعين عاما قمت خلالها بعمل عشر رحلات صيد، وأرى عند النظر إلى النتائج كم كنتُ محظوظا كصياد مبتدئ.. لقد قضيت بعدها ثلاثة أسابيع في عمل لم أطلق فيه رصاصة واحدة مثلما فعلت في تلك الرحلة.

وعلى أي حال، فقد حصل ناصر على وظيفته الموعودة واصطحبته معي في كثير من رحلاتي فيما بعد. وعلى الرغم من أنه كان كسولا بالطبيعة، فإنه تحوّل بعد العمل إلى شخص آخر أشبه بمعجزة إنسانية؛ فقد كان يمتلك قدرات رهيبية في التعرف إلى الاتجاهات، سواء في الليل أو النهار، ومن المستحيل أن يُنْهَكَ أو يملّ، ويردد عشرات القصص والأغاني، ما يجعله صاحباً مرحباً به في الجلسات المسائية حول النيران.

لقد حكى لنا وقتها حكايات عن وحيد القرن والزهرة الذهبية التي تنمو في الصحراء وتحبها الوعول.. وبلا شك، فإن أحدا لم ير الزهرة الذهبية التي حكى عنها ناصر، إلا أنك لو اخترت الأسنان الأمامية لوعل صغير، ستجد أنها مغطاة بلون ذهبي، ناتج عن زهرٍ يحمل اللون نفسه، وكان اللون واضحًا بشدة، غير أن التفسير العلمي للموضوع أن اللون الذهبي نتاج ترسبات تسببها مياه الصحراء. وكان من الغريب، بعد عودتي من هذه الرحلة، أن أجد في الحقل ترديدا لأسطورة الوعول والزهر الذهبي على لسان صياد قادم من كشمير.

في تلك الأيام، كان أفضل المشاركين معي في رحلات الصيد جورج بورنيت استيوارت، الذي كان يعمل مفتشا في المالية في المديرية، وشاركني شقة مع آخرين عندما كنا في القاهرة، واتفقنا معًا اتفاقًا شخصيًا أن نحفظ بمعلوماتنا عن الوعول لأنفسنا ولا نخبر أحداً أبداً عن تفاصيل أي مكان نذهب إليه خلال الصيد. وبطبيعة الوقت، صارت تلك المعلومات معروفة، على الرغم من أننا كنا نتحدث بتمويه عن بُعد المسافة إلى تلال البحر الأحمر وعدم إمكانية وصول أي شخص إلى هناك. وقد قمنا معًا بأربع رحلات صيد، محققين نجاحات متباينة. وفي يوم ما اصطحبت معي رونالد جراهام، من الوكالة البريطانية (الذي صار فيما بعد سفيراً في إيطاليا)، والذي لم يسأحني أبداً في إفلات خروف جيد قام بإصابته، لكنه فرّ منه مرة أخرى.

وطول تلك السنوات، فإن الآخرين الذين تمكّنوا من اصطيد وعول في الصحراء كانوا ثلاث مجموعات من الموظفين البريطانيين من الأصدقاء الذين أرشدتهم وأرسلت بصحبتهم مجموعة من فرق الهجانة، ونجح

أحدهم في العودة ومعه قرنا وعل جميل بطول ٤٥ بوصة.

وكانت أطول رحلاتي وأصعبها في سنة ١٩٢٠م مع دو جلاس بيكر؛ حيث قضينا معاً ٢١ يوماً نستجدي الخراف والوعول المراوغة، وفي النهاية فزنا بقرن خروف بطول ١٨ بوصة. وكانت آخر رحلاتي سنة ١٩٢٧م مع بيلي هين (وهو الآن رئيس شرطة جلوسيستشاير) وجاسبر بلانت (الذي صار فيما بعد ملحقا عسكريا في أثينا). وكان الملمح الأبرز للرحلة هو درجة تحمّل جمالنا الخمسة؛ فلقد حسبنا موعد شرب الجمال خلال الرحلة عند نقطة معينة توجد لديها عين ماء، وعندما وصلنا إليها وجدناها جافة. وبدأ أننا سنقطع رحلتنا، لكننا قررنا بعد ذلك أن نقضي الأيام السبعة التالية سيرا على الأقدام، واحتفظنا بخمسة جمال معنا لحمل الطعام والماء والتجهيزات، وقررنا إرسال باقي الجمال إلى النهر طلباً للمياه ولنحضر لنا بعض التجهيزات الإضافية.. وطبقاً للخطة، فقد قابلتنا الجمال المحملة في اليوم السابع، ومعها التجهيزات الإضافية، لكنها لم تكن كافية لمنح مياه كثيرة للجمال الخمسة التي بقيت معنا. وكل ما استطعنا توفيره لها هو ملء دلو مياه لكل واحد منها، وتحملت هذه الحيوانات حتى أنهينا رحلتنا وعدنا مرة أخرى إلى أسيوط. وكان اثنان من الجمال الخمسة يخضان البدو، بينما كان ثلاثة منها جمالا حكومية بشرية. وقد تحملت الجمال الثلاثة الحكومية ثمانية عشر يوماً من دون مياه، وتحمل الجمالان الآخران ٢٢ يوماً باستثناء ملء الدلو الذي وصل إلينا في اليوم السابع كما ذكرت، وذلك على الرغم من أننا كنا نسير كل يوم ولا تقابلنا مراعي.

وسريعا، بعد معرفتي الأولى بالريف الأسيوطي والحيوانات البرية

فيه، سمعت أنني أغرتُ خلال صيدي على قطعة أرض كانت تعتبر محل صيد خاص للأمير كمال الدين حسين، نجل السلطان حسين كامل، وأنتي أثرت غضبه بمغامرات الصيد.. لقد كانت لديّ أفكارٍ الخاصة بشأن حقوق الطريق في الصحراء؛ لذا فقد بقيت على أفعالي من دون اهتمام، حتى التقيت، في أحد الأيام، الأمير نفسه في القاهرة في بيت السير ألكسندر بايرد، بالمطرية؛ حيث قدمت له خبراتي في مجال الصيد، ووجدت أن مظهره يشي بسوء السلوك، وبالفعل أرسل لي يدعوني إلى قصره، وتحدث منتقداً بعض سلوكيات الشرطة، وظللت عنده لنحو ساعة أتناول القهوة والسجائر وأشاهد جوائزه الرياضية وإنجازاته القياسية في الصحراء. وعلمت أن له مرعى وعول يخصه في الصحراء الشرقية ليس بعيداً عن القاهرة؛ حيث يقوم بقنص كثير من القطعان الجيدة، وقد خططت للقيام بزيارة له، لكنني في الواقع لم أفعل حتى وفاته سنة ١٩٣٢ م.

كان وادي الرشراش واحداً من مئات الأودية الصخرية القائمة في الصحراء الشرقية، وعندما تهطل الأمطار النادرة كانت المياه تتسرب منه إلى وادي النيل. وللوصول إلى الوادي كان عليك استخدام السيارة لنحو ٤٠ ميلاً جنوب القاهرة بإزاء الضفة الشرقية للنهر، حتى نصل إلى قرية إيساف، وعندها نتجه شرقاً نحو تلال الصحراء الشرقية لندخل إلى وادي الرشراش ونصل إلى قمته بعد عشرين ميلاً أخرى.

لقد كان الأمير كمال الدين صيادا عظيماً قبل أن يحصل على الإمارة، وأحب خلوة الصحاري وأنفق وقتاً ومالاً وفيرين في استكشاف ورسم خرائط لها والصيد فيها.. لقد لاحظ، خلال رحلاته الكثيرة في الصحراء

الشرقية، وجود انحدار في وادي الرشراش، حيث زرع العرب المحليون من المعزة بعض النخيل، فضلاً عن وجود علامات أخرى دالة على خصوبة الأرض. وأغرى الأمير عرب المعزة أن يسلموا هذه المنطقة له وحفر بئراً بعمق عشرة أمتار حتى وصل إلى القاع الصخري للوادي، وأنشأ استراحة من غرفة واحدة، ووضع طلمبة مياه بجوارها وزرع نصف فدان من أشجار السنط والخضراوات.. وعلى بعد مائتي ياردة، أقام حوضاً على منحدر الوادي وأوصله بماسورة إلى البئر ليصبح مصب شرب للوعول. وحول تلك المساحة، قام تدريجياً بالسيطرة على مئات الأميال المربعة من الأراضي المحيطة ووضع عليها ستة حراس ألبان جلبهم مباشرة من هناك، ولا يتكلم أيُّ منهم العربية ويعملون خدماً للأمير لهم مهمة وحيدة هي التعامل مع أي عرب يحاولون الاقتراب من المكان.

ولنحو عشرين عاماً اعتبر الأمير ذلك المرعى قرة عينه؛ لذا فلم يدعُ أحداً لزيارته سوى بعض الضيوف المهمين، ومنهم ابن عمه الأمير يوسف كمال. وعندما مات الأمير سنة ١٩٣٢م، اكتشفتُ أي أهمية كان عليها المرعى، حتى إن التقاليد التي وضعها له استمرت من دون اختراق لعشرين عاماً. ولقد استعنت بعد ذلك بالملك فؤاد الذي أمر أن يبقى كل شيء كما كان من قبل ليستمر المرعى تحت إدارة قوات حرس الحدود. وبعد شهر قررنا أنا والكولونيل هالتون، المسؤول عن إدارة قوات الحدود، زيارة الوادي، ووصلنا بسيارتنا الفورد بعد أربع ساعات إلى حديقة الأمير، كما كان الأعراب يسمونها. كانت الوعول تذهب إلى الحفر والأخاديد في أكتوبر في ظل استمرار حرارة الطقس،

ويبلغ الظمأ منها مبلغه. وفي ذلك الوقت، كان قد مر على الصحراء خمس سنوات من دون مطر، وعرفنا من الحرس الألبان أننا سنرى تجمعات من الحيوانات السائرة مئات الأميال طلبًا للمياه بالقرب من الجنة الصغيرة التي يقتصر وجود الماء عليها، فضلًا عن المرمى والأمان.

لقد كنت مهتمًا بتصوير رؤوس القطعان وأرسلت أمرًا إلى الحراس قبل ثلاثة أيام من وصولنا ليمنعوا الحيوانات من المياه لحين وصولنا. وعند وصولنا في الرابعة مساءً وجدنا الحراس قد قاموا بإنشاء حائط صخري على بُعد ثلاثين ياردة من حوض المياه، حتى إننا زحفنا لنجد المياه في الظل من فوق سبعمائة قدم ارتفاعًا في الغرب، واستطعنا رؤية عدد من الوعول تصعد المنحدر الشرقي آتية من عند الصخور التي كانت تختبئ فيها خلال حرارة الصيف، وطلبت من المصور تأجيل عمله حتى الصباح، وأمرت أحد الرجال بحراسة عيون المياه طول الليل ليمنع الوعول من الشراب حتى لا تغادر في الظلام.

كان العشاء في الهواء الطلق في ظل رياح باردة وصمت مطبق بعد سخونة الطقس في القاهرة مُبهجًا، وفور الانتهاء منه نظرنا إلى عيون الماء بالمناظير والكشافات الكهربائية، وبدأ التل الشرقي مفعمًا بالحياة، حيث كانت الوعول تقف منتظرة السماح لها بالدخول إلى الماء. ربما يشعر البعض أننا تعاملنا بتوحُّش إذ منعناها الماء، لكننا لو كنا سمحنا لها بالشرب خلال الليل، فإنها ستهرب جميعًا وستبتعد قبل أن نجد الفرصة لتصويرها، ولم يكن بقاؤها لساعات أخرى في عطش يمثل ضررًا على حياتها.. وهكذا، رقدنا على الأرض بجوار حوض المياه واستمعنا إلى الأصوات المريبة لليل، خاصة المواء الحزين لصغار الوعول.

وفجأة انبعث صغير مجلجل من نعجة مفزوعة من صلصلة الحجارة نتيجة تحرك مفاجئ لأحد الوعول المسنة فوقنا. وعندئذ أضأت كشافي الكهربائي، وبدا المشهد مبهرًا وعجيبًا، حيث أضاء شعاع الكشاف عيون الوعول المنتظرة، ومع توجيه الكشاف إلى ظل ليلى، ظهر وعل عجوز يرقد خلف آخر، وتحول بصره ناحية المرعى فور سطوع الضوء وظهر في عينيه ضوء فوسفوري. إن تأثير مشهد التل المرصع بكل هذه الحيوانات النشطة مثل الديدان أعلى من أن يوصف ويبقى كومضة رائعة لا تنمحي من الرأس أبدًا. تتبعت شعاع الكشاف على العيون العارية والوجوه الصخرية المصبوغة بلون الضوء لأجدها شبيهة بمشهد تلال صقلية عندما تشاهدها من البحر ليلاً. وبعد ذلك يكشف لك المنظار عن التفاصيل ويوضح الأجساد الفردية بظلالها راقدة فوق الصخور البيضاء وعيونها منفتحة نحونا.

ورقدنا نتهامس على أسرتنا، ومع ضوء النهار قمنا مسرعين لمشهد المشهد نفسه مرة أخرى، ولم يكن الضوء كافيًا للتصوير؛ إذ يبدو النهار مشرقًا أكثر بعد ساعة أخرى. ودخلنا إلى مكان مستتر بحلول الساعة السادسة والنصف صباحًا وانتظرنا نصف ساعة جمع خلاله أحد الحراس مجموعة حصي لمنع الحيوانات من الاندفاع في الماء. وفي الساعة السابعة بدا الضوء مريضًا لاكتشاف الماء والبدء بتصوير الفيلم، خاصة أن قتلا حقيقيا يجب تسجيله بدأ بين كبشين على بُعد مائة ياردة من التل. كانت قرونها متحفزة ووقف كلاهما على ركبتيه، وكان عليّ أن أثبت عدسة التليسكوب، وأحضرت مجموعة أفلام لتركيبها قبل المعركة.. ومع وصول رائحة الماء إلى أنوفها، فقدت النعاج وصغارها أي خوف وجرت بسرعة نحو مشاربها.

وقمت بالزحف بهدوء من مكمني وأخذت حامل التصوير إلى الوادي على بعد ١٥ ياردة من الماء، ثم بدأ اجتياح الوعول، وبالأسفل جاءت الكباش واحدًا تلو الآخر، ونظر كل حيوان نظرات متقدة حوله، ليجلس بعدها ويشرب. ومن مكاني على بُعد بضع ياردات شاهدت كل حركة بدءًا من هبوط الحيوانات حتى وقوفها على الماء واستغراقها في الشرب. كان كلُّ منها يمد أنفه في الماء لنحو دقيقة فيفقد أي شعور بالخوف، وتمتلئ البطون ويعود قويًا. وجذبني كبش جميل على بُعد عشر ياردات مني، فقامت بتصويره بكاميرتي الـ«كوداك»، وبلا خوف استمر في شرب الماء وظلت عيناه الصفراوان تنظران إليّ. وتدرجيًّا، تغيّر المزاج العام والمشهد؛ فعندما امتلأت بطون الحيوانات، وترطبت حناجرها، ارتفعت معنويات الوعول، ولعب بعضها معًا بقرونه، كما بدت السعادة على الصغار التي لعبت بجوار أمهاتها اللاتي اتجهن إلى إطعامها من المرعى.

وأسفل التل جاء اثنان، وثلاثة في كل مرة، حتى احتوى المشهد الواحد على أكثر من خمسين وعلاً، ثم جاءت الكباش الكبيرة، لتبدأ الوعول في المغادرة؛ حيث أخذ كل واحد طريقه نحو الأرض المرتفعة. وخارج حديقة الأمير، يعود الحيوان برياً مرة أخرى، وإذا رأى أي آثار لرجل على بُعد ميل، أو سمع قعقة حجر، أو هديل إبل، يغادر مسرعاً. وبيعض الحظ السعيد يفوز الحيوان بالأمان خلال ترحاله بين التلال ليقضي فصل الشتاء وحيداً باحثاً عن مرعى وماء موسمي، تاركاً زوجاته يعتنين بأنفسهن ليلدن صغارهن في شهر مارس.

وباقتراب الصيف من الخريف تقوده فطرته للبحث عن قرين،

ويبدأ رحلته السنوية، وربما تبقى في ذاكرته الحياة الآمنة التي عرفها في وادي الرشراش، وقد يستغرق عشرة أيام أو عشرين يومًا ليصل إلى هناك. وقد يشعر الحيوان خلال الرحلة بالخطر، لكنه ما إن يصل إلى هناك يعرف أنه على موعد مع السلام، والأمن، والماء، والمراعي، والإناث.. إنه لا يشعر بأي خوف من الإنسان في الرشراش؛ فعلى الرغم من وجود رجال سيئين مثل أي مكان، ببغالهم، وجمالهم، وسياراتهم، وأشياءهم المزعجة، لكن في الرشراش لا يؤدي أيهم الحيوان. إنها أرض السلام والفيض.. ولو فكرت بشكل بشري لعرفت حجم المتعة الناتجة من مشهد قطع الحيوانات البرية وهي تسير منهكة وعطشى لتصل إلى مجرى الماء في حديقة الأمير. وإلى الأسفل منها توجد طبقات من النخيل وشجر السنط، ويوجد رجال يسرون وجمال ترعى وطاحونة رياح تدور، لكن الحيوان يعرف أن هذا كله جزء من الرشراش، حيث لا يتعرض لأذى.

لقد حكى لي يعقوب، قائد الحرس الألبان في حديقة الأمير، الذي خدم هناك نحو عشرين عامًا، أن الأمير رأى في يوم ما وعلا يعرج، فقام بقنصه، وعندما جرى تابعه البدوي نحو الفريسة ليزبحها صاح في الأمير بأنه أصاب وعلا مسنا شاردا يعرفه حق المعرفة، وعندما استفسر منه الأمير عن ذلك أخبره بأن سنابك الفريسة ملتوية بشكل نادر، وأنه طارده قبل سنوات في جنوب الجلالة وأطلق الرصاص على حوافره فهرب وحاول البدو صيده وفشلوا، وظلت قصته متداولة لسنوات حتى ظن الناس أنه اختفى تمامًا، ليظهر بعد زمن في حديقة الأمير وهو يعرج بسبب الطلقة القديمة.

إن أسراباً من الطير تمضي مئات الأميال كل يوم من منطقة جنوب
الجلالة نحو وادي الرشراش، لكن ذكر الوعل لا يستغل قدمه في العودة
مرة أخرى لصديقاته من الإناث في وادي الرشراش.

الفصل العاشر

حياة الأفاعي

لعبت رحلات الصحراء جانباً مهماً في حياتي في تلك السنوات. كنت كلما انتهيت من رحلة فكرت في إمكانية تكرارها في العام التالي. وعلى الرغم من اعتبارها التزاماً مهماً، فإنه كان صعباً توفير الوقت اللازم لها. لقد كانت تكلفنا كثيراً من المال، وكنا نضطر إلى إلغائها إن جاءنا عمل مهم في اللحظة الأخيرة، غير أن الحياة في المديرية كانت تتضمن ألعاباً أخرى يمكن الاستمتاع بها خلال يوم العمل العادي. واحدة من هذه الألعاب كانت اصطيد الأفاعي، وكان لا بُدَّ لواحدٍ عاش مثلي لتلك الفترات الطويلة في الوجه القبلي أن يقابل حاوي الأفاعي إما خلال ممارسته لعبته في القرى وتنظيف المنازل من الثعابين وإما خلال إمتاع السياح في الأقصر بعرض خاص لمهاراته في هذا الشأن. ولقد عرفت موسى، أشهر حاوٍ للأفاعي في الأقصر، ونظمت له زيارة إلى القاهرة خلال الحرب العالمية الأولى؛ حيث قضينا أسبوعاً نصطاد فيه الثعابين الموجودة في الأحرار المتاخمة للقاهرة. وفيما بعدُ تعرفت إلى خبير ماهر في ترويض الأفاعي، اسمه الحاج أحمد، يقطن بالقاهرة، وكنت على مدى سنوات طويلة، وحتى وفاته، أصرطحه معي بسيارتي إلى أماكن من اختياري حتى أتعلم منه أسرار فنونه.

لقد كان صيد الأفاعي يُمارَس في القاهرة بنفس إمكانية ممارسته في أي مديرية أخرى، وكان يساعدني رجل إنجليزي يدعى «بين»،

كان يكتب لـ «إيجبشيان جازيت» تحت توقيع «فلوكر»، وقد نشر سنة ١٩١٩م كتابا عنوانه «الأفاعي المصرية وحواتها».

وكان فلوكر مفتشا في شركة الأسواق المصرية، ولما كان في وظيفته فقد سافر لعدة سنوات في ربوع البلاد. وفيما بعد انضم إلى شرطة القاهرة للعمل «كونستابل» وصار تحت قيادتي، وكان فلوكر تابعا لافتا، له عقل محب للاستطلاع، ولديه دراية جيدة بالعربية العامية، ويجب صيد السمك، ويمتلك معرفة غير معتادة بالسحر الأسود الذي يمارسه المصريون، ويضم كتابه وصفا وسردا لخبراته الشخصية مع الثعابين وحواتها، ومشاركاته الجزئية في نقاشات مع هذه المهنة العجيبة وضدها. وبعد قراءة كتابه مرة أخرى بعد عدة سنوات، لا أجدني مختلفا معه في الرأي.. وما يبدو مريحا لي أن فلوكر وُلد كمحقق، لكنه تميَّز بامتلاكه وقتا متاحا أكبر ليختبر أمورا لا يمكنني اختبارها. وفي الحقيقة فإنني لم أختلف معه في أيٍّ من ملاحظاته بشأن ترويض الأفاعي على الرغم من أن كلاً منا تلقى خبراته منفصلاً عن الآخر. ولقد ساعدته - كما ذكر - في نشر كتابه بإعطائه بعض الصور الفوتوغرافية للحاج أحمد وهو يمسك بيديه «كوبرا» طولها خمس أقدام في أحد الحقول في الجيزة.

إن أول الأسئلة التي تُسأل عندما يدور الحديث عن حواة الأفاعي هو إن كان ذلك حقيقيا أم لا، وإجابتي عن السؤال أن هذا السحر حقيقي ووهمي معاً، وأن ذلك يعتمد على ما هو مطلوب من هؤلاء السحرة وطبيعة المصاحب لهم قبل طلب خدمتهم. لقد رأيت أعدادا قياسية من الثعابين أمسكها هؤلاء الرجال في ظروف تجعل الاحتيال غير ممكن، بينما شككت في أوقات أخرى، بل كنت متيقنا من الغش.

إن فهم هؤلاء الرجال صعب للغاية؛ لأنهم متخصصون في حرفة لها جانب شبه ديني؛ حيث يدعون أن لديهم عهداً ألا يمنحوا أي علم إلا لمن هم معهم. لقد اقترح البعض لي أن أمارس بعض الحيل خلال قيام السحرة بممارسة ألاعيبهم أمام العامة حتى أكشف أنهم مخادعون، لكنني كنت دوماً أرفض ذلك، باعتباره فعلاً غير مشرف لشخص في مكائتي لمحاربة رجل في معيشته حتى لو كان ما يفعله غير حقيقي، فإنه كان على أي حال حاوياً مبهرًا للمشاهدين.

قبل الذهاب بعيداً، فإن علينا أن نوضح ما تعنيه كلمة «استجلاب الأفعى» ونقرر إن كان ذلك المصطلح صحيحاً أم لا.. إن الاستجلاب يعني الفاعلية بشيء طيب، وعند تقديمه إلى الأفاعي، فإن ذلك يقتضي أن يؤثر حاوي الأفاعي في الثعبان، حتى إنه يغادر مكمنه ويخرج استجابة لدعوة الحاوي. ومن خبرتي الخاصة، وبناء على ملاحظتي الآخرين، فإنني لا أومن أن كل من يسمون حواة الأفاعي ينادونها. وفي إحدى المرات سألت الحاج أحمد هذا السؤال بشكل مباشر، وإن كان بالفعل قادراً على استدعاء الثعبان، وكانت إجابته أنه لا هو ولا غيره يمكنه فعل ذلك، وأن الذي يدعي ذلك كاذب. وشرح أنه يستطيع أن يحدد مكان الثعبان على مسافة بضع ياردات عن طريق الرائحة، ومن خلال التصفير له يجعله يفح وتنبعث منه رائحة قوية، وبالتدريب لقوة الإرادة والشدو فإنه يمكنه أن يفتن الثعبان ويظل مأخوذاً حتى يبدو وتظهر عيناه في النهاية.

وسأحاول اختبار كل ادعاء مثل هذا منفصلاً، إن أي شخص لديه ثعبان أليف يعلم أن له رائحة لاذعة مميزة تبقى في بعض الأحيان

في الأيدي حتى بعد غسلها، كما أن أي جحر أو مكان في الأحراش يسكنه ثعبان له رائحة نفاذة هي رائحة جسده، فلم تتشك في قدرة مروّض الأفاعي على أن يشم رائحة ثعبان سام لا شيء سوى أننا لا نستطيع أن نفعل ذلك؟! ولا شك أن الناس البدائيين لديهم حاسة شم أفضل منا نحن آكلي اللحم، مدخني السجائر، شاربي الخمر.. وهؤلاء البدائيون احتفظوا بتلك القدرات بينما فقدناها نحن. لقد رأيت في بعض الأحيان الحاج أحمد وهو يفتش في إحدى الحدائق الواسعة أو يبحث في أحد المصارف، وكان وقتها يتوقف أحياناً ويدور مرة إلى اتجاه الريح ويتشم، مثل كلب، عند نقطة معينة؛ حيث يجد ثعباناً. وطبقاً لكلامه، فإن إنشاده قد يجعل الثعبان يقف ويفرح، وأعتقد أن ذلك، حسب علمي، منطقي؛ إذ إن لتنفس الثعبان رائحة مميزة مثل جسده. إنه من المستصعب أن يكون هؤلاء الرجال قادرين على الإحساس بوجود الثعابين بجوارهم مثلما يقول بعض الناس إنهم قادرون على الشعور بوجود قط غير مرئي في غرفة ما. لقد كنت أصطاد في أحد الأيام ومعني الحاج أحمد، بجوار أحد مباني الزراعة القديمة في الجيزة، وبمجرد أن فتحت باب غرفة الكهرباء سار إلى جانبي، وقال فجأة إن هناك ثعباناً في مكان ما بهذه الغرفة، ثم أشار بعد ذلك إلى خزانة خشبية لها غطاء مكسور، وقام بفتحها وألقى بعض أسلاك الكهرباء القديمة وحقيبة قديمة وبعض المخلفات ثم مديده وأخرج ثعباناً.

إن بعض المعرفة الخاصة بعبادات الثعابين ضرورية. بدايةً، فإن بيئات الثعابين يكون خلال الشهور الباردة، حيث ترقد في جحورها لعدة شهور من دون غذاء، ومن ثمّ، فإنه ليس معقولاً أن نتوقع لحاوي

أفاعي أن يجد ثعباناً في الشتاء، إلا إن كان ذلك الشتاء دافئاً؛ فعندئذ يترك الثعبان مكمنه ويبحث عن طعامه تاركاً آثاره وراءه. ويكشف الجلد المنسلخ عن أماكن تغيير الثعابين جلدها الشتوي، وتدل الآثار على الرمال على موعد مرور الثعبان بالضبط. وعلى المرء أيضاً أن يعرف أنواع الثعابين الموجودة في البلد؛ فالكوبرا، على سبيل المثال، يتغذى على الفئران؛ لذا فإنه غالباً ما يكون إلى جوار الماء والمصارف التي تعيش فيها الفئران. أما الأفعى القرناء فتعيش في الأراضي الرملية والحجرية على حافة الصحراء، حيث توجد السحالي والخنفس. من هنا، فلو أخرج لك حاوي الأفاعي كوبرا من الصحراء أو أفعى قرناء من الحديقة فإن عليك أن تستخلص أن ذلك مخادع.

ومن بين ٢٧ نوعاً مختلفاً من الثعابين المصرية، فإنك قد تجد أنواعاً إلى جوار الحداثق، مثل ثعبان كليفورد (الأرقم)، والثعبان الأفريقي الجميل (أبو صوير)، والثعبان الوردي (الأزورد)، وهذه جميعاً غير سامة. وبالقرب من الماء في الحقول والمزارع توجد الكوبرا (ناشر حاج) والثعبان السجادي النادر (الغريبة)، وكلاهما من الثعابين شديدة السمية. ويشيع في المناطق الصحراوية ثعبان الحية القرناء، وجوفلان بواء الرملي (الدساس)، وهو أول الثعابين في درجة السمية، وثانيها خطورة.

وتكشف عملية تشريح جميع الثعابين عن أنها تفتقد وجود آذان، سواء أكانت مرئية أم خفية، ما يعني أن التراتيل التي يطلقها الحواة لا يمكن للثعبان أن يسمعها، وهو ما يعني عدم قدرته على التأثير فيها، لكن البعض يرى أن الثعابين قد لا تسمع، لكن ذلك لا يعني أنها لا تتأثر بالاهتزازات الصوتية. إن الحواة الهنود يستخدمون مزمارة بدلاً

من التراتيل التي يتلوها الحواة المصريون، وذلك التذبذب الموسيقي عند هؤلاء يدفع الثعبان إلى أن يفح وينكشف. وهكذا يستطيعون الإمساك بالثعابين الخطيرة، وهو ما رأيته بوضوح قبل سنوات في نادي الجزيرة الرياضي عندما تم اكتشاف كوبرا ضخمة بواسطة لاعبي جولف كانوا يبحثون عن كرة ضائعة في حديقة مواجهة لبيت القائد العام للقوات البريطانية. عندها قمنا بإرسال صبي صغير إلى فندق الجزيرة بالاس وعاد ومعه حاوي أفاعي هندي، سرعان ما اتكأ على قدميه وأخرج الثعبان بيديه.

تجربة أخرى بشأن نظرية رائحة الثعابين كنت طرفا فيها عندما فكرنا، في أحد الأيام، في عمل مقلب ما في الحاج أحمد، حاوي الأفاعي؛ لقد طلبت منه تغمية عينيه لأضع أحد الثعابين التي قمنا بإمساكها في مكان ما وسط الحشائش، ونظر إن كان قادرا على تحديد مكانه أم لا. ورفض الحاج أحمد قائلا إنه اختبار غير عادل، وأتصور أنه كان محقا؛ لأن الثعبان بعيد عن مكانه المعتاد ولن ينبعث منه الحد الأدنى من الرائحة التي تكشف عنه، ولن يبقى حتى يكتشفه الحاوي. وفي رأيي أن وجهة نظر الحاوي كانت بديهية؛ إنه يعرف ما يبحث عنه، وأين يبحث، ومتى، لقد تدرب على ذلك، فإنه قادر على إخراج الثعبان ذي العينين السوداوين من بين الحشائش حيث يرقد من دون حراك عند مدخل حجره. بعد برهة حاول الحاج أحمد أن يريني رأس ثعبان قبل اصطياده، لكنني لم أستطع أبدا رؤيته.

وبتلقائية، إذا استطاع حاوي أفاعي أن يحدد مكان ثعبان في مخبأ ما، فإنه يرى رأسه وعينه.. وعليه، فإن عليه أن يحدد مكان ذيله حتى يمكنه

اصطياده بشكل مثالي، مستخدمًا عصاه في توجيه الكوبرا وتحريكها وهي تزحف عبر الحشائش، ويدفعها إلى التوقف والوقوف أمامه مستعدة لضربه. وبعد إثارة الثعبان بضع دقائق، يقوم الحايوي بوضع عصاه على عنق الثعبان ويضغط عليه في الأرض، ثم ينقل العصا بعد ذلك إلى يده اليسرى ويمسك بيمينه رأس الثعبان بين إبهامه وسبابته ويعتصر فكليه المفتوحين، ثم يجعل الثعبان يعض معطفه ليصب سموه كقطرات صفراء.

في يوم ما، كان الحديث في حديقة النادي يدور عن حواة الأفاعي، وكنت أحكي بعض مواقف الحاج أحمد، عندما قال لي أحد أعضاء النادي، واسمه «دراي»، أنه يتحدثني بأن يثبت أن جميع حواة الأفاعي مخادعون، بمن فيهم الحاج أحمد نفسه، وتصاعد النقاش، وراهنني «دراي» على خمسة جنيهات أن يكشف الحاج أحمد إن سنحت له الفرصة ورآه. ووافقت، وبعد عدة أيام اخترت لجنة تحكيم من شباب النادي تجمعوا في الخارج عند بولاق الدكرور في حديقة قصر «دراي»، وأحضرت الحاج أحمد بسيارتي.

وكان أول شيء يجب عمله هو تفتيش الحاج أحمد بشكل مهذب، خاصة أنه كانت هناك سيدات كثيرات في المكان، وجرى ذلك من خلال لجنة التحكيم الحيادية؛ حيث تأكدوا من عدم وجود أي شيء في ثيابه. وجاء بعد ذلك الدور على حقيبة الحايوي الجلدية، التي تحتوي عادة على كوبرا وديعة غير ضارة تم كسر فكيتها، ويمكن وضع أي ثعبان إلى جوارها. وقامت لجنة التحكيم بتفتيش الحقيبة والتأكد أنها لا تحوي أي ثعبان. وقلت للحاج أحمد أن يُخرج الكوبرا الأليفة، ووضعت

يدي داخل الحقيقة لأفعل ذلك، لكنه أمسك يدي أمام اللجنة لمنعي، فاعترضت عليه مشيراً إلى أن فعله قد يثير شك لجنة التحكيم ويدفعهم إلى الاعتقاد أن لديه ما يخفيه. وقال إنه يخاف أن تتعرض يدي للتسمم؛ لأن الحقيقة ملوثة بالداخل وقد تلمس أصابعي بعض أسنان الثعبان المكسورة الموجودة في قاع الحقيقة.

قمت بقلب الحقيقة أمام اللجنة وتأكدوا تماماً من خلوها. وسألت «دراي» أن يخبرني بالضبط كيف سيقوم بكشف الحاج أحمد لنا، فأجاب بأننا سنلاحظ عندما يبدأ الحاج أحمد اكتشاف الثعبان، موضحاً أنه يثبت ذراعه اليسرى تماماً طول سيره نحو مكن الثعبان الذي حدده، وأنه لن يسمح أبداً لأحد أن يقف بين ذراعه اليسرى ومخبط الثعبان. وأوضح أن الحاج أحمد يحمل ثعباناً ويخفيه في ذراعه اليسرى، متأهباً لنقله إلى الجحر المحدد بسرعة خاطفة ليخرجه بعد ذلك؛ لذا فقد طلب أن يربط ذراع الحاج أحمد اليسرى ويطلب منه أن يكتشف الثعبان. لكن ذلك لم يعجبني؛ نظراً لفظاظة الأسلوب، فضلاً عن وجود خطر على الحاج أحمد نفسه، وقررت الانسحاب من الرهان ودفع قيمته. بعد ذلك، اتفقنا على استكمال العرض لندع الرجل يؤدي عمله من دون تدخل إجباري. وأخذ الرجل يجوب الحديقة وأخرج ثلاثة أو أربعة ثعابين معتادة غير سامة أو خفيفة السمية، مع استنكارات صاخبة من الحضور كذبت شكوك «دراي». ولاحظت أن الحاج أحمد صار عصبياً عندما فوجئ بالتدخل في عمله وسط الحديقة، وشق جلابه، مثرثراً بسخرية ليقول إنه لن يعمل مرة أخرى بعد أن قال عنه مستر «دراي» إنه مخادع وكاذب. لقد كان الحاج أحمد غاضباً بالفعل، وقد

أخذ مني بعض الوقت حتى أهدئه مرة أخرى، رابثًا على كتفه، ومصلحًا جلبابه حتى أستحبه على إكمال صيد الثعابين. واستأنفنا العمل مرة أخرى وحمل أحد الأشخاص الحقيبة الجلدية على بُعد عشرين ياردة من الحاج أحمد لتجنب أي شكوك في الأمر. وخلال سيرنا فتشنا جحرا خلف آخر لكننا لم نجد أي علامات تدل على وجود ثعابين. ثم تركنا الحديقة ومعنا الصيد ذاهبين إلى قصر «دراي» لنحو ربع ساعة بحثنا خلالها لكن بلا جدوى. وأوضح له أن الأمور صارت صعبة وأنه لو فشل فإن ذلك قد يدفع اللجنة إلى تكرار الرهان ومضاعفته. وهنا تضرع الحاج أحمد إلى الله وقال «إلهي، أرسل لي ثعبانًا». وظل يكررها وهو غاضب، بينما كان بعض أعضاء لجنة التحكيم يتسممون شماتة في خسارتنا، ووصلت إلى درجة الشعور التام باليأس حتى رأيت في ظهر بيت «دراي» بعض زهريات الورد، إلى جانب مخلفات، ونظرت إلى الحاج أحمد، فانتظر قليلاً قبل أن يهتف أن هناك ثعبانًا في هذا المكان. ثم قال: «تعال يا باشا، يوجد اثنان هنا». وشمر الرجل كفه الأيمن وجرى عشر ياردات حتى انفصل عنا وتمكنتُ من رؤية خزانة مطبخ حديدية، وبسرعة البرق مد الحاج أحمد يده إلى باب الخزانة الصديء ليخرج ثعبانين في حيازته. وفي زهو لَوَّح بهما في الهواء ثم عض رأسي الثعبانين وألقاهما تحت قدمي «دراي». وهذه اللقطة غير معتادة مِمَّن يعملون حواة أفاعي؛ حيث يرفضون دومًا قتل الثعابين الأسيرة.

وتصورت أن هذا الاختبار أقنع «دراي»، لكن ذلك لم يحدث، وأوضح أنه يرغب في تكراره في أي يوم في الصحراء، مشيرًا إلى أنه ينبغي على الحاج أحمد أن يحدد مكان حية قرناء، وأنه سيقوم بالتقاطها

معه حتى يتأكد أنه لم يضعها بعد كسر أسنانها. وأخبرت الحاج أحمد بذلك، فوافق لكن بشرط أن يُمنح شهادة موقعة من القضاء بأنه غير مسؤول عن وفاة «دراي». وقال الحاج أحمد أيضًا إننا يمكن أن نقيده من عند خصره ونربط ذراعه اليسرى إلى جانبه وإنه يمكن أن يأسر قرناء أو أي ثعبان آخر بيده اليمنى فقط، غير أن لجنة التحكيم لم تقبل الاختبار، خاصة أنه يحمل خطورة على كل منهما: «دراي» والحاج أحمد.

إن أحد أفضل أماكن الصيد لديّ في القاهرة كانت ضفاف الترع التي تمضي شمالاً وجنوباً في حدائق حي المعادي. في جنوب المدينة كانت ضفاف الترع مغطاة بخوص متشابك سميك نجيلي يناسب الكوبرا. ومرة في إحدى السنوات، خلال مؤتمر طبي دولي، اصطحبت ثلاثة أساتذة أسكتلنديين متخصصين في الطب في رحلة صيد أفاع، وبالفعل كان معنا الحاج أحمد في إحدى مغامراته ليصطاد اثنتين من الكوبرا، وسبعة ثعابين أخرى. وعلى الرغم من طبيعة الأسكتلنديين في الشك، فإن هؤلاء الأطباء اقتنعوا بصدق العرض.

ومرة أخرى، كان لدينا ملتقى في القصر الوردي المخرب في طريق القاهرة - السويس الصحراوي. وهذا القصر بُني سنة ١٨٥٠م بواسطة عباس الأول، وهو الآن مخرب تمامًا ويضم غرفاً وأحواضاً نصف ممتلئة بحطام الأبنية الحجرية والرمال، ليكون بذلك بيتاً مثالياً لنوعيات مختلفة من ثعابين مختلفة، تتغذى على الفئران والسحالي. وهناك، اصطحبت الحاج أحمد وطلبت منه ألا يترك السيارة حتى ننتهي من غدائنا، لكنني لمحتة بعد وهلة يتفقد البقايا المحطمة بحثاً عن أفاع بجوار الأطلال. وفي طريق القاهرة - السويس الصحراوي، توجد عدة أبراج تعود

إلى فترة محمد علي في القرن الثامن عشر، ومعظم تلك الأبراج تهدم، ولم يبق سوى أجزاء من ثلاثة أبراج، بُني الأول منها على الجدار الخارجي لشكناات عسكرية في العباسية، بينما ما زال البرجان الثاني والثالث معروفين كعلامات على بُعد ثمانية وأربعة عشر كيلومترا في الطريق إلى السويس. وإلى جوار هذا البرج الثالث وجدت خمسة نماذج لثعابين نادرة تسمى الكوبرا السوداء أو ثعابين «ولترنيسيا»، نسبة إلى الدكتور والتر إينيس، مدير مدرسة الطب المصرية الذي كان أول من وجدها في مصر. ولم نجد أي نماذج أخرى على الرغم من أنني عرفت أنهم وجدوا مثلها في العراق وشبه الجزيرة العربية. وهذا الثعبان جميل الشكل، له لون غامق ويبلغ طوله نحو خمس أقدام، لكن ليس لديه الرأس المقنع الخاص بالكوبرا الشائعة، وتعيش الأنواع السوداء من ذلك الثعبان على بُعد عدة أميال في الصحراء بما يناقض جميع قوانين الحماية اللونية، فضلاً عن ندرتها، كما أننا وجدناها جميعاً إلى جوار البرج الثالث، ما يؤكد أن أحد حواة الأفاعي القادمين من الحج في الأراضي المقدسة جلبها معه ثم هربت منه في المساء عند عسكرته خلال عودته.

ومن الثعابين الأكثر سمية في مصر: ثعبان القرناء، وهذا النوع الجميل نادر أيضاً وغالباً ما يوجد حصرياً في مديرية الفيوم جنوب غربي القاهرة. وكاد أحد هذه الثعابين يكلف الحاج أحمد حياته؛ حيث حكى لي يوماً، عندما كان يجلس في حديقة منزلي في القاهرة، القصة كاملة. لقد فقدت حديقة الحيوانات بالقاهرة نماذج ثعبان «الغريبة»، وكلفت الحاج أحمد باصطياد نماذج جديدة. وذهب إلى قرية الروضة في الفيوم ليحدد مكان اثنين منها، واستطاع أن يصطاد الأول بسهولة،

لكنه تعرّض للعض في إبهامه عندما أمسك بالثعبان الثاني. ولعلمه أن الثعبان مميت بطبيعته، فقد جرى الحاج أحمد إلى نقطة شرطة الروضة ليتجه مباشرة إلى ضابط الشرطة ويده ملتصقة برجله وأخبره أنه تعرّض لعضة ثعبان سام وأن عليه أن يسرع بإحضار طبيب. وكنت قد أعطيت الحاج أحمد «كارنيه» يحمل صورته وتعريفًا وتوصية مني بالمساعدة؛ لذا فقد قام الضابط فورًا واتصل بالمستشفى في الفيوم، وخلال ساعة زمن تم فتح إبهام الحاج أحمد وتم منحه المضاد للسّم. وبعد أربعة وعشرين يومًا من العلاج في المستشفى استرد عافيته بصعوبة. وقال لي طبيبه فيما بعد إنه من النادر جدًّا لهؤلاء الرفاعية أن يبقوا على قيد الحياة حال تسممهم. وعندما حكى لي الحاج أحمد القصة سألته كيف وصل به الإهمال أن يترك إصبعه للثعبان ليعضها، فقال لي إنه كان منشغل البال وهو يمسك بالثعبان حزنا على وفاة ابنه الصغير الذي ولدته زوجته قبل أيام.

ومات الحاج أحمد بعد عام أو اثنين من تلك الواقعة مثل معظم الرفاعية، نتيجة عضّة من الكوبرا. لقد كان عمله الرئيسي جمع الثعابين لحديقة الحيوان، أو لشركة في الإسكندرية تقوم بتصدير الثعابين حيّة إلى إيطاليا للاستخدامات العلمية. وكان يتقاضى جنيها عن كل كوبرا ويدور في جميع أنحاء البلاد بحثًا عن النماذج النادرة السامة.

لقد كان حواة الثعابين الذين يعملون في السياحة دومًا يمحون ضرر أي ثعابين سامة يمسكون بها من خلال كسر أنيابها السامة، ويتم ذلك من خلال وضع أنياب الثعبان في قطعة من القماش وشدها بعنف، ما يجعل الثعبان غير قادر على العض ويأكل طعامه من دون أسنان ويبقى

حيًا فقط لبضعة أسابيع. وإذا أراد المشتري الحفاظ على حياة الثعبان، فإن عليه التأكد من أن أسنانه لم تنكسر تمامًا. ولو قام رجل مثل الحاج أحمد باصطياد كوبرا فيجب عليه أن ينزع سمومها، ويتم ذلك من خلال وضع قماش أو حبل في فمها لتعضها ويسيل السم على الأنياب حتى ينفذ. ويومًا ما فعل الحاج أحمد ذلك من دون اهتمام كافٍ بالتخلص من السم كله، وبإهمال ونسيان لم يتمم عملية تطعيم أسنان الكوبرا بشكل جيد، ما جعلها تعضه عضه مميتة.

وكنت قادرًا على تعرّف بعض الجوانب من حياة الحاج أحمد من خلال حسن بك الرفاعي، وهو واحد من أصدقائي القلائل من المصريين، وكان قد تعلم في أكسفورد، وقرر بعد عودته خدمة بلده من خلال منصب العمدة في قريته، وقد خدم الرجل في الجيش البريطاني خلال حرب ١٩١٤م تحت قيادة صديقي جاسبر بلانت، الذي كان مهتمًا مثلي بعلوم الثعبان.

وكما ذكرت من قبل، فإن كل حواة الثعابين ينتمون إلى الطريقة الرفاعية، التي لديها قواعد خاصة وتراويل وأذكار معينة مقصورة على أتباعها. ولأن حسن بك الرفاعي يحمل اسم الرفاعية، فقد نجح في إقناع الحاج أحمد بانتمائه للطريقة وحثه على تعليمه بعض أسرار المهنة، لكن للأسف فإن الحاج أحمد تُوفي قبل أن نتعرف إلى كثير من الجوانب الخفية في هذا المجال.

وعلى أي حال، فقد عرفنا سيرة الحاج أحمد كالتالي: لقد وُلد في أسرة فقيرة تعمل بالزراعة في قرية صغيرة تابعة لمركز بليس، حيث مات والده وهو طفل مراهق، وتزوج والدته نجار القرية الذي أساء معاملته؛

لذا فضّل أحمد التجوال في الحقول والإمساك بالحيوانات للتعرف إلى تجارة والده.. وفي أحد الموالد في بليس، تعرّف الصبي إلى الشيخ البيومي، المشعوذ العجيب حاوي الثعابين، وأعجبه حياة المغامرات التي يحياها، وفضّلها على مهنة التجارة التي كان يعمل بها والده، وهكذا هرب من البيت وانضم إلى الشيخ البيومي، الذي أخذه معه إلى القاهرة؛ حيث كان يقطن إلى جوار القلعة، وعلى مدى سنوات شاركه الصغير أعباءه وحيله للإمساك بالثعابين من بين الصخور والمقابر المهجورة في تلال المقطم. وفي تلك الأثناء لاحظ أحمد معلمه في عمله، لكنه لم يسمح له أبداً بلمس ثعبان إلا بعد خلع أسنانه. وبعد محاولات إقناع وبأمل تزوّج أحمد بابتته، وافق الشيخ على تعليمه الطريقة الرفاعية ودخل في طقوسها وأغوارها التي لا يمكن لأحد أن يصبح خبيراً بالثعابين وآمناً من شرها من دون ذلك. لقد كانت قواعد التدريب الأولية للمريد تعتمد على التقشف، والوسطية، وإطعام الذات، واضعاً نفسه تحت رعاية شيخه ودافعاً إليه ما يكسبه، لتمتد فترة الإعداد لسبعة أيام يحوز بعدها ثقة الشيخ الكاملة، وتتم إجازته في ليلة مكتملة القمر. ويعقب ذلك صيام شهر، وتعفف جنسي، وخلال نقل الطريقة تكرر بعض آيات القرآن، ويتم عمل تعاويذ للوقاية من الأرواح الشريرة وترويض الحيوانات والزواحف. وعلى مدى الأيام السبعة لا يأكل المريد سوى الخضراوات واللبن. وفي الوقت نفسه، يتم عمل تحصين داخلي من خلال مضاد للسم يُدعى «ترياقاً»، وآخر خارجي يسمى «بلسماً»، وهاتان الكلمتان ترجعان إلى اليونانية واللاتينية، وتعنيان مضاداً للسم ومرهماً مطبياً، وقد تحولتا إلى اللغة العربية في أوقات

مبكرة. ويتكوّن الترياق من لعاب الكوبرا وعصير حجري وتوابل حارة؛ حيث يتم خلطها معًا وتركها لنحو ٤٨ ساعة في إناء مصنوع من قرن الخريت. أما البلسم فيُصنع من لعاب الكوبرا، ودهون الثعابين، وزيت النخيل، والزيت الفواح، والتوابل الحارة. وهذه المكونات تُخلط جيدًا معًا لتكون مرهمًا يتم دهن جسم المريد به. ويتم أخذ جرعة من الترياق كل يوم بعد صلاة الفجر، وتتم زيادتها بشكل تدريجي كل يوم من الأيام السبعة. أما البلسم فيأتي الشيخ كل يوم ليدهن به جسم المريد كل ليلة من الليالي السبع، ويتلو بعض الأذكار ليمنح المريد بعض الدعم الروحي. ومتى صار الرفاعي مؤهلًا لأداء عمله، فإن عليه كل عام أن يختلي بنفسه لمدة شهر مكررا هذه الطقوس نفسها ليجدد القوة الروحية والمقاومة الفيزيائية.

وطبقًا لما رأيته، فإن حاوي الثعابين يعتقد قوته أمام الثعابين، وأنا أيضًا أتصور أنه يمتلك تلك القوة بالفعل. ويمكن رؤية المقدرة العصبية للحاوي في التعامل مع ثعبان خطير يُبسر من خلال تبدّل صوته من الأمر المباشر إلى الهسيس، وبعد انتهاء الصراع يبدو صوت الرجل مختنقا من كثرة الإجهاد.

وأوضحت لي معرفتي الشخصية ومعلومات الرفاعي بك أن مقتضيات حاوي الثعابين الناجح هي ثقته الكاملة بقوته أمام الثعابين، والنظرة الثاقبة لاكتشاف عيني الثعبان ورؤيتهما، وقدرة عالية على الشم والتعرّف إلى واحد من آخر عبر الشم، إلى جانب سرعة اليد والقدرة على شل حركة الثعبان السام بأصابع اليد الواحدة. فضلًا عن القدرة على المحاكاة. لقد ذكر هؤلاء الرجال أن أنثى الثعبان لها نداء خافت

للذكر خلال فصل التزاوج، ومن خلال إصدار صوت مشابه له فإنه يمكن إجبار الثعبان الذكر أن يُخرج رأسه من جحره.

وأتصور أن حرز حاوي الثعابين، الذي أشرت إليه، هو جزء من عمله قبل الانضمام إلى الطريقة، وربما يمنحه ذلك بعض الثقة، ويلقى إعجاب الجمهور، لكن بلا شك فإنه لا يستخدمه عندما يقوم باصطياد ثعبان للأغراض التجارية. وكما كتب «فلوكر» عن ذلك الحرز: إنه من المستحيل استنساخ كلمات الحرز القوية وفهم معاني ذلك الشعر العربي إلا لأولئك الذين يفهمون العربية جيداً، فهم وحدهم القادرون على تخيل الأوامر والتعليقات المكررة عبر ذلك الحرز.

وطبقاً لما ترجمه «فلوكر» لنصوص الحرز تقول كلماته: سأظهر لك إذا تشققت الأرض وسقطت عليك.. إذا كنت غريباً ثقفت بك، لكن لو كنت صاحب المكان فلا تؤذني، بحق الله وأسمائه، وبحق موسى، كلیم الله، أستحلفك أن تخرج من الباب، وأنت آمن بحق سيدنا سليمان، حاكم الإنس والجان، وحاكم الحيات المخيفة، والأبراص السريعة.. اهبط بسلام واخرج فأنت آمن.

وهكذا يمكن أن يبهر الحاوي جمهوره بدرجة كبيرة. وقد حاولت مرة وهو يقرأ كلماته ويحرك يديه أن أثبت لنفسي تصوراً ما، بالتركيز على حركة يده اليسرى حتى لا يحتال بإخراج ثعبان منها، لكن عينيّ رنتا بعيداً رغماً عني وتبعتا حركة يديه بطاعة غريبة.

ولمّا كان معظم الناس لديهم نفور طبيعي من الثعابين، وذلك نتاج طبيعي لحكمة سابقة تقول إن الثعبان الوحيد المأمون هو الثعبان الميت؛

لذا فإنه من الصعب حتى بالنسبة لثعابين الحشائش غير السامة عندما تقع في أيدي مَنْ يجهلونها أن يمسكوا بها. وأنا شخصياً شعرت بضيق وأنا ألمس ثعباناً أكثر كثيراً من لمس أي نوع آخر من الزواحف؛ لذا فقد تعجبت في إحدى المرات إن كنت قد ارتكبت خطأ ما. وخلال صيف طويل في سنوات الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨م) اتصلت بي أميرة مصرية وطلبت مني إحضار الحاج أحمد إلى منزلها في شبرا؛ حيث رأى أحد الخدم كوبرا على السلم الخلفي للمنزل وأصيب بهلع. وكان منزلها يقع في منطقة زراعية وسط حديقة كبيرة على بُعد قليل من قصر الأمير عزيز حسن، وهو القصر الذي بُني على حافة النهر وتهدم بعد وفاته. وتحول جزء من الحديقة إلى ملاذ لكثير من الطيور والحيوانات البرية، وقد اكتشفت وكرا للثعالب والإوز التي تعيش في غابة من البامبو وتحفي فيها صغارها.

وكان اليوم حاراً، وفي ضيافة الأميرة أحضرت بعض الأصدقاء ليشهدوا صيد الثعبان ولقضاء وقت طيب بعيداً عن حرارة القاهرة. وكالعادة لم أخبر الحاج أحمد عن مقصدنا وطلبت منه أن يوافينا عند بيتي. وقضينا ساعة في ذلك المساء في تفتيش القصر المهدم وحوله لنلتقط خمسة أو ستة ثعابين صغيرة، لكننا لم نعثر على أي ثعبان ضخم. ثم، بناء على طلب الأميرة، قُمنّا بالبحث عن الكوبرا عند باب المطبخ، وبالفعل وجدنا الثعبان الأرقم الذي أحدث ذلك الفزع. ولمعرفتي بعدم سُميته أخذته من الحاج أحمد ورفعته في يدي، لكنه قام بعضّي في معصمي. وقلت بمسح الدم وتنظيف علامته واعتبرت الأمر منتهياً. وفي طريق العودة للمنزل زارني وساوس إن كنت متأكداً تماماً من كون الثعبان

غير سام أم لا . ثم سألت نفسي عن ذلك الألم المتصاعد في معصمي ،
حتى إن يدي اليسرى أمسكت بيدي اليمنى وكأنها تسممت . وقارنت
بين الذراعين ولاحظت أن اليمنى أغلظ قليلاً وشعرت بعدم الراحة .
ومع الوقت وصلنا إلى بيت الأميرة وشعرت وقتها بالمرض الشديد .
وكان ما أريده هو مشروباً قوياً ليعيد لي الحيوية ، لكن الأدب منعني من
أن أقاطع شرح الأميرة لكنوز البيت وتحفه التركية . وحتى لا يلاحظ
أحد حالتي العصبية دخنت سيجارة خلف أخرى حتى سألتنا الأميرة
في النهاية إن كان أحدها يرغب في تناول مشروب ما ، وبعد خمس دقائق
جاءت زجاجة الويسكي ومعها شاهدت عددًا من أكبر البهلوانات .
لقد صب لي الخادم وتركته يصب وأشرب كثيرًا حتى شعرت بالترنُّح
وببعض الحمى تصيب جسدي .

الفصل الحادي عشر

الغجر

دراسة أخرى مهمة نجحتُ في تحصيلها من خلال عملي في المديرية
كانت عن الغجر. إنني على علم بما كُتب في هذا الشأن وكنت محظوظاً
أن أحصل على نسخة من العمل النادر للسير ريتشارد بورتون: «اليهود
والغجر والإسلام».

في السنوات المبكرة لحياته المثيرة، كان بورتون تابعاً لجيش بومباي،
وسكن في السند، وصار فيما بعد القنصل البريطاني في دمشق. وطول
ذلك الوقت، وخلال رحلاته في أفريقيا وأمريكا الجنوبية وأوروبا،
كان يجمع كل المواد الخاصة بالغجر، مستهدفاً أن يدمجها معاً يوماً ما
في هيئة كتاب. وهذا العمل لم يتم أبداً وظل على هيئة ملاحظات حتى
كتبه ونشره ويلكنز في سنة ١٨٩٨ م.

واستقى بورتون بعضاً من أعمال المستشرقين مثل فون كريمر، الذي
نشر سنة ١٨٦٠ م دراساته عن القبائل المختلفة للغجر في مصر، وقدم
معاني لبضع مئات من الكلمات المستخدمة في لهجة كل قبيلة. وكان
بورتون مقتنعاً أن جميع الغجر على مستوى العالم لهم أصل واحد في
الهند، وأن الاختلاف في اللهجات نشأ بسبب رحلاتهم وهجراتهم
الطويلة عبر مختلف البلدان. وقد كتب الكابتن نيو بولد، المشرف على
دراسات بورتون في الهند: «إنني، بعد طول تجوال في أنحاء الهند، مقتنع
تماماً أن هؤلاء الغجر المنتشرين في أوروبا وآسيا وشمال أفريقيا خرجوا

من ضفاف هذا النهر القديم». وذهب بورتون إلى ما هو أبعد عندما قال إن جميع قبائل الغجر انبثقت من قبيلة سندهي الموجودة في وادي الهندوس.

لقد تخصص فون كارمر في غجر مصر، وكانت لديه حصيلة من الكلمات التي تعلمها بعد أن جمعها من الغجر «النوار» في سوريا، والغجر «الغوازي» في مصر، المعروفين عند الفلاحين بالكلمة العامة «الغجر». إن هؤلاء البشر الغرباء يسمون أنفسهم «الحلبين»، في إشارة إلى مدينة حلب في سوريا باعتبارها موطنًا لأصلهم، لكن كثيرًا من كلماتهم التي ما زالت مستعملة ترجع إلى أصول هندوسية وفارسية، وباقي مفردات لهجاتهم تتكوّن من كلمات عربية محرّفة ومعدّلة لتجعلهم غير مألوفين للمستمع العادي. لقد كان صادمًا لي بشكل لافت أنني لم ألتق مصريًا أبدًا يعرف كلمة واحدة من لغة الغجر. وأتذكر أنني شاهدت بنفسني اثنين من الغجر متهمين في إحدى قضايا السرقة، ويتحدثان معًا أمام ضابط الشرطة دون أن يتمكن الضابط من فهم كلمة واحدة.

وأينما سافرت في أوروبا، وفي الشرق، ستجد غجرًا من كل نوع، معروفين بأسماء متنوعة، ولهم عادات ومظاهر ومهن متشابهة، ولا شك أن لغتهم كانت مميزة وعامة لجميع فروع الغجر، لكن الأمر تغير كثيرًا في مصر واستبدلت باللغة ملاحنة من العربية في شكل غير معتاد. إنهم يلعبون دورًا مهمًا، كسمكرين، ونساجي سلال، وبيطرين، كما يمثلون خطرًا على القرى كسارقي دجاج، بينما تجذب نسائهم أبناء أرباب البيوت أمام الأبواب الأمامية بعرض مجوهرات رخيصة للبيع، ولعب الورق، وضرب الودع للمزارع، وينثرن بعض الشعير ليسرقن

من الخلف دجاج الأسرة. إنهم متشابهون في الطباع في جميع أنحاء العالم، لكنهم يختلفون في الوطن؛ لذا فليس غريباً أن تتلقى ردّاً عنيفاً عند أي تعامل حاد مع أيهم، حتى في أوروبا نفسها. وعندما تعبر إلى أفريقيا أو آسيا ستجد معظم نساء الغجر يبعن أنفسهن لكبار القوم بينما يتنحى الزوج الخانع جانباً أو يلعب دور القواد لزوجه.

وقبل ثمانين عاماً، كان للغوازي أهمية كبيرة في مصر.. لقد عاشوا في حي خاص إلى جوار القلعة، وأخرجوا أفضل الراقصات للبلد، وبعضهن تزوجن من عائلات مصرية، وأعرف إحدى الغوازي تزوجت من أحد عمد مركز أجا، ما جعلها إحدى أهم النساء في المدينة، حيث حكمت البلدة بيد من حديد وأثبتت قدرة حادة على القيادة أشد من قدرة زوجها.

وذكر بورتون، الذي قد يكون لديه دماء غجرية في أصوله، أن «الميزة البارزة لعين الغجري هي قدرتها على التدقيق في شيء ما مخفي عنك والتحول من التدقيق الثابت إلى ما يتجاوز حدقة العين». وذكر أيضاً: «عندما تنظر عينه نحوك، فإنها تحترق، ثم تحرق بعيداً، وكأنها ترى شيئاً ما خلفك». والغريب أن الناس الذين يعرفون بورتون جيداً لاحظوا دائماً تلك السمة في عينيه هو نفسه.

ولا شك أن أموراً كثيرة تغيرت في مصر منذ كتب بورتون دراسته، لكنه ما زال من السهل حتى الآن معرفة الغجري من البدوي أو الفلاح. ولقد قابت في بعض الأحيان بعض هؤلاء الغجر في الوجه القبلي لمصر؛ حيث كان بعضهم مثنين لسعر كنوز مخبوءة، وكان آخرون مسوقين لعملات مغشوشة. وكان أحد المواقف الطريفة أنهم دبروا اعتداء على

قروي تتبع ريش دجاجة المسروق حتى خيمة تخص الغجر، وأعطوا اللصوص علامة صوتية.

وفي يناير ١٩٠٩م، كان من سوء حظي أنني تعرضت لضربة شمس في أسوان، ما دفعني للبقاء شهراً في القاهرة، ثم جعل رئيسي يقرر نقلي بعد ذلك إلى الدلتا. وأدى رحيلي إلى حرمانني من فرص نادرة لدراسة وقائع في حياة مجموعة من الغجر كانوا لافتين للانتباه في أسيوط. وبمجرد قيام هذا الحشد من الغجر بالترحال داخل المديرية، انتشر وباء مميت للمواشي، وتم حظر ذبح المواشي ذات القرون. وتحرك الجمع إلى الشمال، بجماهم وخرفانهم وشياهم وحميرهم، وبقوا في كل قرية لبضعة أيام ليأرسوا أنشطتهم المعتادة. ولسبب ما جرت مشاجرة بين ذلك الحشد، أدت إلى انقسام الغجر إلى فريقين، وبدلاً من حسم صراعهم بالعنف فقد أقع المنافسون أنفسهم بتحدي كل فريق للآخر بلعبة خداع وخداع مضاد. ومثل لاعبي البوكر فإن رئيس كل فريق صرح بأنه أفضل من الآخر. وبدأت المسابقة بقول أحدهما: أربعة جمال، ليسارع رئيس الفريق «أ» إلى ذبح الجمال الأربعة، ويرد رئيس الفريق «ب» بعمل مماثل، حتى تم الانتهاء من الجمال، ثم تم التحول بعد ذلك إلى الحمير والشاء والخرفان حتى اضطرت الشرطة في النهاية إلى التدخل، في الوقت الذي تابع فيه الفلاحون تلك المذابح للحصول على لحوم الذبائح التي ليس بمقدورهم الحصول عليها في ظروف أخرى.

ووصل الحلبية إلى قرية الزرابي، غرب «أبو تيج»، وأثاروا البلبلية فيها؛ لذا قمنا بإرسال قوة من الشرطة لمحاصرتهم وإحضارهم إلى «أبو تيج» للمثول أمام مقر الحكومة في أسيوط. كانت مواشيهم قد

نفدت ورأى كل فريق منافسه كحفنة من النقود وسادت حالة عظيمة من الفوضى مع إلقاء الأموال على ضفاف الترعة كلما انهزموا. واقتيد الحشد المتنافر مخفوراً إلى أسبوط عن طريق الشرطة في وجود مدير المديرية الذي أُبلغ بالموقف حتى يقوم بإنهاء الخصومة وعقد الصلح، وقدمت الوعود، وسريعاً أُخلفت واستمر إلقاء النقود في المياه، ما دفع السلطات إلى التعامل بقسوة مع هؤلاء الغجر. في اليوم التالي، سأل وفودُ لأوباشٍ بملابس رثة عن المدير وسمح لهم بالدخول، وقام أحدهم بوضع حقيبة جلدية على طاولة المدير، وشرح بأن الحقيبة وما تحتويه هما ثمن الصلح، ولم يطلب إيصالاً ولم يوضح كيف يمكن استعمال المال، وببساطة ترك المال على الطاولة، وحيّاناً بعمق وغادر.

وفي واقع الأمر، احتوت الحقيبة على ٤٠٠ قطعة ذهبية، وضعها ثلة من الشحاذين وغادروا على الرغم من أن أحداً لم يكن يصدق أن يمتلك أحد هؤلاء ٤٠٠ قرش. ووفاءً لتعهدهم تحركت جماعة الغجر بسلام شمالاً، مارين من قرية إلى أخرى، وبلا شك قاموا بتعويض ما دفعوه ثمناً للصلح على حساب الفلاحين البسطاء.

ومرة أخرى، التقيتهم مصادفةً في منطقة الدلتا في أجا والسنبلاوين، وحينها كنت قد عرفت بعض الكلمات الخاصة بلهجتهم من كتاب السير ريتشارد بورتون. وتقديرًا لمكانتي الوظيفية كضابط حكومي، ترددت كثيرًا أن يراني البعض عند خيامهم، لكن كانت لي أحاديث كثيرة معهم ومع زوجاتهم. لقد كانت لنسائهم جاذبية وقحة، وتحت ذريعة التسؤل أو قراءة الحظ كُنَّ يُحسِنَّ استغلال أعينهن السوداء الفاتنة. وفي إحدى المرات تفوقت فتاة في الوقاحة عندما عرضت عليَّ شراء

رضيعها، واندعشت كثيراً عندما أخبرتها بلغة العجر أن لديّ اكتفاء من الأبناء.

لقد كان التأثير عليهم باستخدام كلماتهم نفسها بالغ الأهمية، لقد كانوا يصابون بصمت المندعش، ثم يبدون فضولاً خفياً، يهمسون وفي النهاية يقدمون الدعوة لتشريفهم وقبول ضيافتهم في خيامهم، التي أنا الآن نادم على رفضها باستحياء.

الفصل الثاني عشر

الإسكندرية

في عام ١٩١١م، وقيل زواجي، أصبح مقعد نائب حكمدار الإسكندرية شاغرا، وتقدمت للوظيفة ونجحت لأتولى المسؤولية في مارس من ذلك العام. وكانت حياة زوجين في سكن حكومي بمدينة تعتبر مميزة كثيرًا مقارنة بالآخرين الذين يعملون مفتشين للداخلية في المديرية. وبعد ثماني سنوات من حياة عجيبة في المديرية المصرية، قدمت إلى عالم مختلف كثيرًا؛ فالإسكندرية بأرصفتها السفن، وبورصتها، وصناعة الأقطان الكبيرة فيها تعد مركزًا تجاريًا (مانشستر مصر)، بينما تبقى القاهرة دومًا مقرًا للحكم. كانت القاهرة، بقلعتها وآثارها القديمة الساحرة، مدينة شرقية، بينما كانت للإسكندرية بعض السمات الغربية المتبقية من أصولها الإغريقية، ما يجعلها تبهر القادم الجديد بعض الشيء، كميناء ناشط ومركز تجارة. وعندما تقود سيارتك في منطقة الميناء، ربما تعتقد أنك تسير في مارسيليا أو نابولي، خاصة عندما ترى الشوارع المبلطة غاصّة بالعربات وفائرة بعمال الميناء من جميع الفئات والأجناس. وتبدو شخصية وسط المدينة بشوارعها ومبانيها الجميلة أوروبية تمامًا، ومنه تنتقل إلى الحي اليوناني الذي يضم البيوت الفخمة للملوك القطن. وإن سرت على طريق الكورنيش بعيدًا نحو الشرق ستقابلك فيلات وحدائق كثيرة حتى تصل إلى القصر الملكي في المنتزه.

عندما ذهبت إلى الإسكندرية منذ خمسة وثلاثين عامًا، كانت الحياة الاجتماعية هناك منقسمة إلى عنصرين أساسيين: عنصر صلب يمثل

التجار القدامى البريطانيين، الذين صاروا أمراء الشرق، ومليونيرات اليونانيين بمنازلهم الفخمة، ونساءهم ذوات الملابس الباريسية. وكانت الإيطالية هي لغة المحلات وخدم البيوت الكبيرة، وكان من يتكلم العربية يعتبر قروياً.

وكان تنظيم الشرطة في المدن يختلف كثيراً عنه في المديرية؛ فقد كانت كل مدينة تحت إدارة حاكم مصري يتبع مدير المديرية، لكن الشرطة كانت تحت قيادة حكمدار إنجليزي ومعهم مجموعة من المرؤوسين الإنجليز. وكان حكمداري في الإسكندرية هو اللواء هوبكنسون باشا، الذي أقام هو وزوجته الرائعة بيتاً كبيراً بحديقة كبيرة في مركز مدينة الإسكندرية.

وخلال عملي لسنتين في شرطة الإسكندرية، عاشرت أحداثاً كثيرة، منها مثلاً: مرور موكب المحمل الشريف نحو الميناء لإرساله إلى مكة، وهو ما أثار في العام الماضي فوضى عظيمة. وكان هوبكنسون باشا قد غادر لقضاء العطلة الصيفية في الوطن، وحلّت مكانه باعتباري نائباً. وفي ذلك العام، ١٩١١م، كان السكان المسلمون غاضبين بشدة بسبب الحرب الإيطالية - التركية في طرابلس، وكنتيجة لذلك أصبح وضع المستعمرات الأوروبية متوتراً. وفي يوم ما قامت صحيفة عربية بنشر الأخبار (التي اتضح زيفها فيما بعد) حول أن الأتراك استعادوا مدينة طرابلس مرة أخرى من أيدي الطليان. وكانت الإسكندرية مشهورة منذ الحقبة الرومانية بعصيانها الغوغائي؛ لذا فبمجرد انتشار الأخبار عبر المدينة مثل النار في الهشيم، بدأت مظاهرات العامة في أحياء الميناء تنتشر بسرعة إلى جميع العمال بالمدينة. وفي الغالب، قبل أن نعرف بالأمر

تدفقت حشود تضم بضعة آلاف من الناس نحو الشوارع متجهة إلى مركز المدينة والحي الأوروبي. وكانت أفضل قواي هي القوات الراكبة، وقد ظلت حتى المساء تحاول تفرقة المظاهرات. وكان مزاج الحشد فرحاً أكثر منه عدوانياً، غير أن الخطر أطل برأسه عندما وصلت المظاهرات إلى حي الهماميل الذي كان معظم سكانه من العاهرات الأوروبيات، وقوادهن اليونانيين؛ لذا فقد نزلت بنفسي في محاولة للسيطرة على الجموع عندما سمعت صوت رصاصة أو اثنتين. وخلال بضع دقائق انهمر الرصاص على الرصيف من أسلحة يونانية أطل بها السكان عبر شرفاتهم، ولم أجد مكاناً آمناً حتى استدعيت رجالي بملابسهم المدنية الأوروبية ووضعتهم أمام المنازل لإيقاف إطلاق الرصاص العشوائي. لقد كان ذلك مثلاً فادحاً لاحتقار الامتيازات، فقد كنت أرى الشرطة المصرية تحاول التعامل مع هؤلاء الحثالة؛ حيث كان كل شخص منهم يحمل في يده اليمنى بندقيته وفي اليسرى أوراق جنسيته، مستعداً لإعلان حصانته ضد عمل الشرطة المصرية إن تعارض معه.

لقد هُشمت مصابيح الشوارع ونوافذ المحلات في حي المنشية، ووصلت المظاهرة إلى الميدان المركزي للمدينة أمام البورصة، لكنها وجدت فرقتي الراكبة فتراجعت إلى الشوارع الجانبية. ولاحظت أن أحد المقاهي الخاصة أطلق النار على الشرطة مع بلاطات مكسورة من الرخام من طاولات المقهى نثرها الرصاص المنهمر، فقممت باستدعاء إنجرام بك، رجلي الثاني، حتى يجمع قوى كافية للسيطرة، وبالفعل عبرنا الميدان وهجمنا على العدو. ووجدت نفسي مواجهاً لشخص سوداني ضخم مسلح بكسر الطاولات الرخامية وأرقدته أرضاً ثم

أخرجته بعد أن تعرض باطن فخذي لجرح عظيم.

وبعد أيام قليلة، هدأت الأوضاع وعادت الشرطة إلى عملها المعتاد بعد وأد الفتنة، وعاد السرور المعتاد إليّ أنا ضابط الشرطة الشاب من خلال مغامراتي في أحياء المجتمع السفلي للمدينة. وكان البومباشي إنجرام رئيسًا لإدارة تحقيقات الجرائم (المباحث الجنائية) وكان مخبره الخاص إيطالي الجنسية ويدعى جيوفاني، وكانت لديهما خبرة جيدة في التجسس، وقضيت معهما ليالي مغامرات كثيرة مليئة بشن هجمات على أوكار القمار، وكشف تزيف العملات، وأشكال أخرى من الجريمة. وكان جيوفاني سريع الملاحظة، لديه خيال جيد، حتى وهو يتعامل مع الرعاع أو يتصارع، مثلما رأيته مرة في عراك مع مهرّب مسلح؛ حيث تدرجاً معاً في بالوعة. وكان من طرائف حسن الأداء لـجيوفاني أنه في ليلةٍ ما تحصّن مجنون مسلح في شقة بالطابق الثاني حتى لا يُقبض عليه، ومن خلال ثقب الباب الأمامي تمكّنت الشرطة من رؤية الرجل المجنون جالساً على مقعد مواجه للباب وفي كل يد مسدس جاهز لإصابة أول رجل بوليس يدفعه حظه إلى أن يدخل مبكراً. في البداية كانت المحاولة الأولى تتمثل في أن يتم الدخول إليه عبر النافذة من خلال الشارع، غير أن زاوية النافذة كانت حادة لدرجة يصعب معها التيقن من النجاح في الوصول إليه قبل إطلاق النار؛ لذا فقد جرت التحضيرات للاقتحام عبر الباب، لكن جيوفاني تسلّق عدة درجات نحو الشقة الأعلى واكتشف أن زجاج كوة الباب غير موجود، وفجأة وقبل أن يكتشف أحدٌ ما يفعله، قام جيوفاني بالانزلاق عبر الكوة الفارغة فوق الباب ليسقط مباشرة على الرجل المسلح، ويأخذ منه سلاحه ويسيطر عليه معتقاً

الجميع بمن فيهم القائد المنوط به قيادة الهجوم.

في ذلك الوقت، كان يتم تهريب كميات كبيرة من الحشيش من اليونان، سواء عبر البحر أو عبر الشاطئ، وكانت مهمة ضبطه مسؤولية خفر السواحل ولم تكن من اختصاصنا حتى تدخل إلى المدينة. وفي إحدى المرات وصلت إلينا معلومات مبكرة لم نقدمها إلى خفر السواحل، آمليين أن ينجح الفريق في السيطرة عليها وتسقط في أيدينا لنحصل على مكافأة سخية من الحكومة.

وكان هناك شخص يُدعى عبد القادر الجيلاني، يعد أحد أكبر المهربين في ذلك الوقت، عرفنا يومًا أنه أغرق كميات كبيرة من الحشيش في حقائب مضادة للمياه بجوار الشاطئ. وقرر إنجرام عدم إخبار أحد بالمعلومة، بمن فيهم مساعده جيوفاني، وعلى مدار عدة ليالٍ كنت أنا وهو نراقب الشاطئ على أمل أن يقوم الجيلاني وعصابته بالتحرك لنقل الحشيش. وفي الليلة الثانية، أو الثالثة، رأى إنجرام عربات عبد القادر خاوية قرب الشاطئ تسير ناحية الساحل وتعود بسرعة، لكن عينه الخبيرة رأت أن آثار العربات خفيفة، ما يعني أنها غير محملة، وأن الرجل يُجري محاولاته أملًا أننا لو كنا نراقبه، فإننا سنجد العربات خاوية.

وبعد ليلتين كنت قد أويت إلى فراشي عندما وصلني رسول إنجرام يدعوني للقدوم سريعًا، فوضعت معطفاً فوق بيجامتي وذهبت لأشاهد مشهداً جميلاً. رأيت عصابة عبد القادر وهي تسحب سبعمائة كيلوجرام من الحشيش من الشاطئ إلى إسطبلات منزل كبير مجاور لمنزل محافظ المدينة. ارتدى إنجرام مثل العربان وأخذ يتابع العملية من فوق الشاطئ، لكنه فوجئ بأن هناك بحارا يونانيا على الجانب الآخر يراقب المشهد.

وبعد أن تيقنَّا أن الفريق اكتمل ودخل إلى مكان الإخفاء، جمع إنجرام رجاله وقمنا بالقبض على رجال العصابة كلهم. أما ما أثار استغرابنا وقتها فهو أن نرى البحار اليوناني ومعه مجموعة من الرجال يقتربون بشدة من الناحية الأخرى، وعندها اكتشفنا أن ذلك البحار ذا الملابس اليونانية لم يكن سوى جيو فاني ورجاله، الذي تشكك في تحركات إنجرام ليشارك في العملية في دقائقها الأخيرة. وكان حظنا جيداً، فبجانب ضبط الـ ٧٠٠ كيلو جرام من الحشيش فقد وصلنا في اللحظة نفسها عندما كان عبد القادر يدفع ثمن واحدة من كبريات كميات المخدرات التي هربها، وكان القبض عليه ورجاله أحد دواعي فخرنا.

ومثل هذه الضبطيات لم تكن تأتي إلى طريقنا كثيراً، لكن مداهمة أوكار تعاطي الحشيش يمكن أن تتم أي ليلة عندما يكون لدينا وقت لصيد مثل هذه الفئران. لقد كان الخطر الحقيقي في ذلك ضئيلاً؛ لأن القبضات كانت تُستخدم بدلاً من إطلاق النار، لكن في بعض الأحيان كان الطعن بالسكاكين أو مخاطر كسر الرقبة عند السقوط من الأسطح في الظلام قد يمنح بعض المتعة للمطاردة.

في عام ١٩١٢م، أُرسلتُ من حكمدارية الإسكندرية لتولي مسؤولية مواجهة عمليات التهريب من الإسكندرية إلى مرسى مطروح خلال الحرب التركية - الإيطالية في طرابلس. وقضينا أنا وزوجتي أسابيع كثيرة نعيش في استراحات خفر السواحل، وأحياناً إلى جوار إسطبلات الخيل بطول امتداد الساحل؛ حيث كانت الزهور المتوحشة تبدو في الشتاء كمعجزة من الجمال، وكان الغالب على عملي هو عمل دوريات الجمال، ولهذا أحضرت جملي الشهير «أبو رصاص».

لقد كان أحد أيام الحظ لديّ في سنة ١٩٠٧م عندما التقيت روبن باول من قوات استطلاع السودان؛ حيث كان قادما من الجنوب ويرغب في بيع جملة الأصيل «أبو رصاص». وهذا الجمل قدم من صحراء البيدا بجوار الشلال الرابع في السودان وله ذرية كبيرة تشارك في السباقات طويلة المسافات. لقد كان الأيرلندي باول هو الوحيد القادر على إقناع المالك الأصلي ليشاركة جملا بهذه السلالة. وحصل «أبو رصاص» على اسمه بسبب تعرضه لمحاولات قنص من درويش أطلق عليه رصاصه لأسره من دون أن يتمكن من ذلك ليترك به فتقًا ما زال ظاهرًا في بطنه مثل كرة التنس.

وحتى بلغ عامه الثالث، لم يُربط «أبو رصاص» قط، وكان يجري طليقا وسط باقي جمال القبيلة. وتابعته يومًا ما مجموعة من اللصوص واكتشفوا مميزاته وخططوا لصيده. وبمتابعة عاداته عرفوا أنه يتم اصطحابه مع باقي الجمال كل بضعة أيام إلى عين مياه في الوادي الضيق الصخري، واعتبروا تلك هي الفرصة السانحة لصيده.. وبالتجسس عن بُعد، رأوا الجمال يومًا ما تدخل الوادي لتشرب، واتجه فارسان بسرعة، تبعهما آخران ثم آخران، وعندما انتهت الجمال من الشرب التفت حولها اللصوص، لكن «أبو رصاص» اخترقهم وجرى مسرعًا على خلاف باقي الجمال، ولم يجد مطارده إلا أن يطلق عليه رصاصة من بندقيته في معدته ليضاعف الجمل من سرعته ويربح حريته. وظل «أبو رصاص» حرًا حتى خسر مالكة الأصلي في الفصل التالي وهو يلعب لعبة الدلالة مقابل قطع من الإناث.

ولم أكن على يقين من صدق قائمة قدرات الجمل التي ذكرها روبن،

لكن الأمر استدعى مني تجربة ركوب لأجد أن قدراته على عبور الحواجز لا يمكن تجاوزها. وكقاعدة عامة، فإن الجمال لا تقفز دائماً، وهي غالباً ما ترفض حتى محاولة القفز، وبعضها يمكن أن يقفز بعد تدريبات شاقة بقدمين فقط، لكن «أبو رصاص» كان يقفز كحصان. لقد كانت مدرستي الرئيسية التي علّمتها فيها هي حافة الصحراء الرملية في أسبوط خلف المقابر؛ ففيها زرع الفلاحون عددًا كبيرًا من الأشجار المسماة النبق، وحتى يحموها من التهام الخراف فقد بنوا حولها حوائط بطول أربع أقدام من الطوب الطيني، ووضعوا فوقها فروع شجر جافة بارتفاع ١٢ بوصة. وكنت آخذ «أبو رصاص» ليقفز فوق تلك الحوائط خلال ركضه، وأسهم ذلك في تأهيله، وكانت القفزة مناسبة لي أيضًا كي تؤهلني لركوبه، وكان الجمل يحصل على مكافأته من ثمر شجر النبق. ويومًا ما كنا في دورية في إحدى القرى، وبدأ بعض الفلاحين يسخرون من مُهر حامد، قصاص الأثر البشاري، بسبب شعره الكثيف، وعندما لاحقناهم لتأديبهم اتخذوا مكنمًا في جُرن محاط بجذوع أشجار ميتة ضخمة. ولبلمسة من كعبي انطلق «أبو رصاص» كصياد ليسقط على قمة ركام قمح، بينما اندهش الرجل المذنب لما جرى ونظر بعيدًا غير مصدق.

وبعد أن ركبته وتملكته بشهرين ذهبت به لأول مرة لزيارة القاهرة لأول التقاء له مع الحضارة ووضعت في الإدارة البيطرية بالمدينة. ووقتها كنت أسكن مشارفًا مع اثنين في شقة في طريق جانبي قريب من وسط المدينة. وبعد يوم من وصولي قلت لحامد، قصاص الأثر البشاري، أن يُحضر الجمل إلى شقتي، ومنها ركبته حتى نادي الجزيرة الرياضي. وفي

تلك الأيام كان هناك سباق حواجز لأسبجة طبيعية إلى جانب المكان واخترت أحدها لتجربة قفزة «أبو رصاص» أمام مدرج لأتعرّف إليه كمتسابق حقيقي. لقد طارت أقدامه الأربع معًا كواحد من الطيور من دون تردد، وعند الهبوط كان مستقيمًا في ركضه. وفرحًا بذلك الأداء المذهل، ركبته مرة أخرى حتى البيت وأخبرت حامد أن يحضره مرة أخرى في المساء. ومرة أخرى كررنا أنا و«أبو رصاص» العرض أمام جمهور معتبر وعدنا معًا بسعادة أكبر. وعندما عبرت كوبري قصر النيل، شعرت أننا فهمنا بعضنا البعض، فقمتم بحل اللجام وأمرتته أن يذهب إلى البيت. وجلست بعناية وقداي تتقاطعان على عنقه من دون أن تلمسا رأس اللجام وأخذني «أبو رصاص» بهرولته الخفيفة، وبتراقص السرجين الأسود والأحمر بحقائبهما فوق ظهره، ليمر أمام الثكنات، ثم فندق سوفاتيل، ليصل إلى شارع قصر النيل، حتى وصل إلى الشارع الجانبى قبيل البنك الأهلى.. وهنا، ومن دون أي توجيه مني، استدار ناحية اليمين، وبعد أربعين ياردة استدار يسارًا نحو شارعى، وأمام باب بيتي وقف تمامًا من دون أن أنطق كلمة «قف». وهبط إلى الأسفلت لأنزل منه، وكان هذا عملًا مبهرًا من جمل صحراوي في محيط غريب عليه لمدينة حديثة. وكما قال حامد فإن «أبو رصاص» كان أكثر حكمة من كثير من الرجال. وهكذا فقد سمع الفنان الشهير توم براون بعروضي في نادي الجزيرة، فاستحثني على تكرارها مرة أخرى حتى يتسنى له التقاط بعض الصور. وهذا ما فعلته من دون أي إصابة، على الرغم من أن ارتفاع حجم الحشائش في أرض السباق كان يمثل بالنسبة لي خطورةً ما. واستنبط الفنان براون إحدى لوحاته من الصور وقد ظهرت كلوحة كاملة في كتاب الدراما المصورة.

ومن وقتها وصاعداً وأنا أركب «أبو رصاص» في جميع دورياتي الصحراوية، وكأنه شخصية عظيمة وإنسان طيب. وقد لحقه البلوغ وهو معي في الصحراء الغربية في شهر أبريل. وكنت أركبه يوماً ما على بُعد عشرة أو خمسة عشر ميلاً من الضبعة في رحلة لصيد نماذج لقنبرات نادرة تحتاج إليها حديقة الحيوان. ولقد وجدتها بالفعل وقنصتها وحملت الطيور بيدي اليمنى وجذبت باليد اليسرى سلسلة الجمل ليبرك وأتمكن من ركوبه لأجد صوتاً (ووف) مثل صوت الدب ليهجم عليّ ويضربني بقدمه اليسرى، ولحسن الحظ فقد أفلتت أنيابه ذراعي لتغرس في الجاكت والقميص. وبالقوة الهائلة التي يمتلكها جمل في رقبة دفعني من قدمي لأرتفع عن الأرض ارتفاع رجل لأسقط إلى الأرض ثم ضربني ببطنه. وصحت بالأعرابي ليضرب الحيوان ببندقته، لكن قبل أن يفعل ضربته أنا بقبضتي اليمنى في أنفه، وعلى الفور تركني. كانت يدي قد بدأت تتحسن قليلاً من عضه ذلك الزنجي في ليلة شغب في ميدان المنشية بالإسكندرية، والآن للمرة الثانية فإن عقلات أصابعي قطعت بين أسنان الجمل وسقط خاتمي الموقع عليه.

وبحقن من «أبو رصاص»، وفي ظل تقيده بسرجه، منحته لساعات حارقة بالكرباج كإهانة لم يعانها من قبل، وأمضينا عشرة أميال في وقت قياسي. وكان حامد ينتظرنى عند الضبعة، وعندما أخبرته بالقصة وضع اللوم كله عليّ. وأشار إلى أن الجمل وقت بلوغه لا يكون مسؤولاً عن أفعاله، وأنني كنت مخطئاً عندما راقبته بعناية عند ركوبي؛ لذلك أخبرته أن عليه أن يأخذ الجمل ليعاقبه بالذهاب به إلى مغارة والعودة مرة أخرى في اليوم التالي، ومغارة هي إحدى الواحات ذات البحيرات

الراكدة على مبعدة ٧٥ ميلاً، حيث تسافر الغربان في جنوب شرقي الضبعة، حيث لديّ فرقة هجانة سودانية واجبها أن تمنع حرب جِمال المهريين على المياه هناك.

في السابعة من صباح اليوم التالي، سبقني حامد ومعه الجمل بمفردهما، وكان يحمل على ظهره حقائب قصب السكر إلى قوة شرطة حامية مغارة، وفي المساء التالي عاد حامد ومعه «أبورصاص» الطائع بعد أن قطعاً ١٥٠ ميلاً من الصحراء القاحلة في ١٨ ساعة ركوباً. وحكى حامد كيف بدأ بعد وصوله تفريغ حقائب الجمل، عندما رأى السودانيون قطرات من البودرة البيضاء تنسكب من بعض الحقائب، سائلين: «لماذا تحضر لنا دقيقاً؟ إن لدينا كميات كبيرة منه. إن ما نحتاج إليه بالفعل هو السكر». لقد كان من الصعب ركوب الجمال في تلك المناطق الوعرة، ولا شك أن السفر السريع لنحو ٧٥ ميلاً في طريق المغارة أدى إلى طحن عيدان القصب وتحويلها إلى مسحوق سكر.

وركبت «أبورصاص» في حملتي في طرابلس، وبعد أن التحقت بشرطة القاهرة في عام ١٩١٢م ضممته إلى قوات أسيوط وظللت أستخدمه كلما خرجت في رحلة صيد في الصحراء الشرقية. وكانت آخر مرة ركبته فيها في فبراير ١٩١٩م عندما خرجت في دورية نحو واحة دنقلة، غرب أسوان، وبعد عودتي استقلت آخر قطار ذاهب إلى القاهرة قبل أن تندلع ثورات شهر مارس، وبعد ذلك قمت ببيعه إلى أحد أعيان كفر الزيات بعد أن صار غير قادر على العمل بعد أن خمدت عافيته. لقد لاحظت ذلك تدريجياً بعد أن بلغ عمره اثنين وعشرين عاماً. وكان أقدم وأفضل جمل عرفته في حياتي. لقد كان حسن الطلعة، له رأس صلب كرأس

الأسد، وكان ملكًا بين الجمال. وفي الدوريات كان أقل تكلفة للقيادة من غيره، وكان يرفض بصلف أن يقوده أي جمل آخر، فكان يتقدم بخطى ثابتة نحو قرى مجهولة من دون أن يلتفت إلى الخلف. وكان لا يتألف سريعًا مع غيره من الجمال عند الحشائش، لكنه لم يكن ليؤذيهم أبدًا. وكان قادرًا بمجرد هز سنامه على تحقيق الانضباط بين الجميع.

لقد كان أفضل جمل في سلالته، عرفناه خلصة، وبعد أن فزت به لم أجعله يخدم في الأراضي الزراعية لأن ذلك يعكر مزاجه. وفي إحدى الدوريات قرب أسوان كان حامد يمتطيه، وكان ذلك يوم الجمعة، وفكر حامد عند المرور بالقرب من مسجد بصره أن يؤدي صلاة الجمعة، وترك الجمل بين أقرانه، واستغل مرشد الدورية نذير حسب الله، وجعل ناقته تغوي «أبورصاص» راغبًا في أن تنجب جملًا حسن السلالة.

في تلك الأثناء انشغلت بمشكلات كثيرة بدأت بتحركات الأتراك في ليبيا التي لم تلبث أن اعتدت على الحدود المصرية واستولت على حمولات مئات الجمال من السلاح والذخيرة التي وصلت إلى الشاطئ بترتيب خفر السواحل وحمايتهم. وذهب المهربون إلى طرابلس مخفوريين بالقوات التركية بعد أن تجنبوا فرقة جمال مصرية ووصلوا سالمين إلى طرابلس. وسريعًا بعد ذلك تواترت أنباء أن بعض العرب السنوسية يستعدون للإغارة على مصر وسرقة خطوط السكة الحديد في فوكا. وحتى يمكن التعامل مع ذلك، قامت وزارة الداخلية بجمع كل فرق الجمال من المديريات وحشدتها جميعًا في الضبعة عند بداية خط السكة الحديد الضيق. وتم تكليفي بمتابعة تجمّع الجمال الكبير بالقرب من شاطئ الضبعة، وقضينا أنا وحامد يومًا ممتعًا في ملاحظة مئات القطعان

من الجمال ومتابعتها. وكان من الغريب أن أشهد على غير العادة كثيرًا من العرب يعملون في حقل كبير بنشاط غريب، ما دفعني للريبة.

وبعد مشاهدة طويلة وتفكير عميق، قررت العودة بدورية جمال قوية للتحقيق. لقد بدا كل شيء أمامي طبيعيًا، وظهر كل شخص موجود منغمسًا في عمل دؤوب مثل بذر ودرس الشعير وقص وفرم التبن، لكننا عندما استكشفنا أكوام البذور والتبن، وجدنا تحتها زكائب مخبأة جاهزة للحمل على ظهور الجمال، لقد كانت الجمال وسروجها معدة لحمل كميات من الأسلحة كانت لا تزال في البحر وفي طريقها إلى طرابلس. وهكذا قمنا بمصادرة الجمال، البالغ عددها نحو ٤٠٠ جمل، وعلمنا فيما بعد أن شحنات الأسلحة تم تغيير مسارها.

لقد شهد ذلك اليوم مشادة كبيرة بين الكابتن هيبارد، مسؤول وزارة الداخلية، وناظر محطة الضبعة. كان هيبارد قد وصل بصحبة فرق الجمال إلى الضبعة؛ حيث كان من المفترض أن يقوم بنقل الجمال إلى فوكا عن طريق السكة الحديد. وطلب هيبارد من ناظر المحطة عربات إضافية وقاطرة على خط السكة الحديد الضيق، لكنه أخبره بأنه لا توجد عربات في اللحظة. ولما كانت اللغة العربية لهيبارد بطيئة وكان سريع الغضب، واعتقد خلال نقاشه مع مدير المحطة أنه يسخر منه ويسبه، فقام بصفعه فوق وجهه صفعة قاسية. وكان ما نسيه، أو لم يعرفه هيبارد، هو أن خط سكة حديد ماريوت هو ملكية خاصة للخديوي، وجميع العاملين فيه هم خدام الخديوي ولا يعملون في الحكومة المصرية. وفي اليوم التالي كان هناك إيقاف قانوني، وطلبت مني القاهرة إجراء تحقيق. وبدلي ناظر المحطة نموذجًا لتابع جيد ولم أستطع أن ألومه للشعور بالضيق.

وكان هيبارد هو الآخر لديه ما يقوله له، موضحًا أنه كان يعمل تحت ضغط وكان عليه أن يوصل قواته بكل سرعة ممكنة. وسعيت إلى كسب وقت على أكثر ما أستطيع، فقممت بنقل هيبارد وأُخّرت إرسال تقريرى إلى أقصى مدى ممكن، غير أننا في تلك الأثناء علمنا أن اللورد كتشنر كان متضايقًا بشدة مما حدث وأصر على رفق هيبارد.

وبعد أيام قليلة، جاء الخديوي من الإسكندرية في قطاره الخاص ليتفقد دائرة ماريوت، وعندما أبطأ القطار عند رصيف المحطة لاحظ الركب صفوفًا من العساكر تقف كتشريفة تضم جنودًا بريطانيين طوال القامة، ونصف دزينة فرقة هجانة، وإلى جوارهم نافخ بوق، وهم يرددون تحية الخديوي. ووقف الخديوي ونادى الضابط المسؤول أمامه وسأله: مَنْ هيبارد؟ فرد الضابط بأنه هو الكابتن هيبارد الذي صفع وجه ناظر المحطة، وأن اللورد كتشنر يريد رفقده وأنه يستغيث به لحمايته. وسعد الخديوي بشدة أن يتم الاستنجاد به ضد صاحب القوة الكبيرة كتشنر، الذي يمكن له أن يسوي تمامًا خلاف الكابتن هيبارد وناظر المحطة ما دام ذلك قد جرى في ممتلكاته.

وكان هيبارد أحد الضباط الأكفاء في خفر السواحل وكان يقود فرقة من السودانيين الذين لا يحبون شيئًا مثل الملابس العسكرية، بجانب ذلك فقد كان ضحية ربو مزمن كان يدفعه في حالات الضرورة إلى استخدام رشاش أنف موسّع للشعب الهوائية، واشتهر الرجل أيضًا في حرب الفحم وكان له مفاخر كثيرة في خفر السواحل.

وبالطبع لا يمكن أن يخلو عملي في تلك الفترة في الصحراء الغربية من النقد الذاتي؛ فبجانب الحرب المضادة للتهديب من الإسكندرية إلى

مرسى مطروح، فقد كنت أيضًا معيّنًا في مكتب جوازات الإسكندرية ومسؤولًا عن منح «الفيزا» لكل من يرغب في دخول طرابلس عبر الأراضي المصرية. وكانت مصر حيادية تجاه الحرب، لكن لا بُدَّ أن نأخذ في الاعتبار أن هناك تعاطفًا شعبيًا مصريًا تجاه الأتراك بسبب الدين. وكانت التعليمات مطاطة ولا توجد جزاءات قانونية لمن يتم القبض عليهم من أشخاص يحاولون التسلل إلى طرابلس من دون تصريح رسمي. لقد أُلقت قواتي القبض على مصري، ضابط بخفر السواحل، يحاول التسلل ثلاث مرات مختلفة لينضم إلى القوات التركية. وكضابط مسؤول عن الجوازات، فقد لاحظت سريعًا أن كثيرًا ممن يسمون المستعمرين والتجار يتقدمون للحصول على تأشيرة طرابلس، وهم في الحقيقة جنود يعملون لتركيا بشكل غير رسمي. ولما لم يكن لديّ فعليًا دليلٌ على وظائفهم الحقيقية وليس لديّ تعليمات محددة بشأنهم فقد سعت إلى محو الشك والسماح لهم بالعبور. وفي أحد الأيام كان هناك ستة قدموا أنفسهم كمزارعين وجزارين، وناديتهم فجأة بالتركية فانتبهوا وقفزوا من النافذة هارين. وفي اليوم التالي جاء أحد تابعيهم وقال إنه حلاق، فسألته: أين أدواتك؟ فاخترق عذرًا بقوله إنه تركها بالخارج، وخرج وعاد بعد ثلاثة أرباع ساعة ومعه شفرة وقطعة صابون وفرشة حلاقة وفوطة. ووقعت له تأشيرة الدخول كحلاق، وبعد ثلاثة أسابيع تلقيت ظرفًا مغلقًا بالختم السري تضمّن خطابًا من اللورد كتشنر يطلب إجابة عن تقرير مكتوب ضدي من الكولونيل سنو، قائد قوات خفر السواحل في الجهة المقابلة.

وذكر التقرير أن الكولونيل سنو لاحظ أن راسل بك، المسؤول

في مكتب جوازات الإسكندرية، يبدو شديد السلبية في أداء واجباته ويسمح للمقاتلين بالمرور تحت أسماء وظيفية كاذبة. وعلى سبيل المثال فإن أحد الذين حصلوا على توقيع المرور رجل ادعى أنه حلاق، وشك الكولونيل سنو فيه وطلب منه أن يخلق لأحد خفر السواحل، لكنه جرح الرجل في وجهه، ما أكد بوضوح أن الرجل ليس حلاقاً، إنما هو مقاتل تركي. وكان ممّا قمت بكتابته في الرد إلى اللورد كتشنر أنه ليس عليه التأكد من كون الرجل حلاقاً أم لا، وأن الكولونيل سنو أثبت أن الرجل ليس حلاقاً، لكنه لم يثبت أن الرجل مقاتل تركي، فربما كان الرجل خبازاً. وكان ذلك ما عرفته عن سنو الذي لم أقابله أبداً حتى عرفت بمقتله على أيدي السنوسيين سنة ١٩١٤م.

الفصل الثالث عشر

القاهرة

في سنة ١٩١٣م، وبعد عامين من العمل مساعدًا لحكمدار الإسكندرية تحت رئاسة هوبكنسين باشا، نُقلت إلى القاهرة في المنصب نفسه للعمل تحت رئاسة هارفي باشا. وقبل سرد حياتي في القاهرة، أعتقد أن هذا المكان هو الذي يقدم صورة عامة للشرطة المصرية وقيمتها كحارس للقانون، وخطط تطويرها.

لقد كانت هناك نماذج مختلفة للشرطة في دول العالم المختلفة؛ ففي بعض البلدان تعمل الشرطة خدمًا وموظفين لدى العامة، بينما في بلدان أخرى يعتبرون أنفسهم سادة العامة. في الأولى تحصل الشرطة على الدعم الكامل والمساعدة من المواطنين، بينما في الأخرى فإن العامة يخافون الشرطة ويتجنبونها. في الماضي كان الأمر يختلف كثيرًا في مدن مصر؛ حيث نجد الطبقات العليا تتجاهل الشرطة، بينما الطبقات الدنيا تخاف منها. أما الآن فإن جميع الطبقات تنظر إلى الشرطة باعتبارها وسيلة مساعدة وتنتظر خدمات مؤثرة منهم.

إن مصر، قبل سنوات، كانت تستخدم الوسائل والأدوات الأرخص لقوات الشرطة لديها. لقد كان يتم اختيار عساكر الشرطة الراكبين والمترجلين من العساكر الاحتياطية. وكان كل مصري خاضعًا للتجنيد في الخدمة العسكرية إلى مدة قد تصل إلى عشر سنين قبل أن يتم إقرار البدلية للإعفاء، المقدرة بـ ٢٠ جنيهاً.

وكانت الخدمة العسكرية غير محبوبة، وكل شخص - باستثناء الأكثر فقرًا في الفلاحين - يحرص على تجميع المبلغ الصغير حتى يتجنب الخدمة كجندي. وكان كل جندي يقوم بإنهاء السنوات الخمس المجند فيها، يتم ترحيله إلى القوات الاحتياطية، وهو ما يدفعهم إلى التطوع في الشرطة؛ لذا فإن معظم عساكر الشرطة كانوا من الطبقات الأكثر فقرًا وجهلاً في المجتمع. وكان من مزايا ذلك النظام للحكومة أن مجند الشرطة يتسم بمستوى عالٍ من الانضباط والقوة البدنية التي يحوزها خلال سنوات التجنيد الخمس. أما الآن فإنه لا يتم قبول أحد في الشرطة إلا المتعلمين، وهو ما يمثل تقدمًا كبيرًا مقارنة بالماضي. كذلك فقد تم تكوين كوادر من «الكونستابلات» (أمناء الشرطة) يركبون خيولًا، وهؤلاء شباب حاصلون على شهادات تعليمية متوسطة يقضون سنتين في مدرسة البوليس ليعينوا في رتبة معينة أقل من رتبة ضابط، مع إمكانية الترقية فيما بعد إلى رتبة ضابط، ولقد حلَّ هؤلاء محل «الكونستابلات» الأوروبيين الذين تم تعيينهم في الشرطة المصرية مبكرًا في قطاع المرور. وبشكل عام، فإن هؤلاء «الكونستابلات» المصريين مثلوا قصة نجاح، لكنهم لا يمكن مقارنتهم بدنيًا وانضباطًا بالمجندين الآخرين.

وإلى جانب قوات الشرطة المتطوعة، فقد كانت هناك بالقاهرة قوات تقدَّر بنحو ١٥٠٠ عسكري مجند، وهم الذين يقضون سنوات خدمتهم الخمس الأولى في الشرطة بدلًا من الجيش، وهؤلاء يتم توظيفهم حراسًا على ممتلكات الحكومة، وفي السجون والمحاكم، كما يتم استخدامهم كقوات مقاتلة في حالة وقوع أي تمرد. ومع تدهور مستوى الصحة

في القرى، فإن هذه القوة، على الرغم من أهميتها، لم تُعد لديها القدرة على القتال بشكل جيد مثلما كانت عليه قبل عشرين عامًا مضت. وكانت الفرقة الراكبة لشرطة القاهرة محل فخر، وتكونت من ٢٨٠ فارسًا مصريًا يخدمون خدمة طويلة في الشرطة. وكانوا يستخدمون خيولًا عربية قادمة من سوريا، كانت تظهر قدراتها في الشوارع خلال المظاهرات، فضلًا عن ذكائها ومهارتها في السباقات. وفي سنة ١٩٣٤م، كان لي شرف مصاحبة ٢٤ منها في لندن؛ حيث شاركت في عروض أولمبية للخيول بحضور الملك جورج الخامس في قصر باكنجهام.

ومع الأخذ في الاعتبار أن الشرطة دائمًا قابلة للشراء، فإن مستوى الشرف في الشرطة المصرية كان عاليًا للغاية، وهو ما أرجعه إلى عادات القرية التي تربى فيها رجال الشرطة قبل أن يحملوها معهم إلى المدن.

إن الحياة الاجتماعية في القرى لها عُرف عام فيما يخص السلوك اليومي؛ لذا فلم نجد يومًا فلاحًا يذهب إلى مركز الشرطة ليشتكي أن جاره غازل زوجته أو أن حمارَ شخصٍ ما أكل محصوله. لو فعل ذلك، فإن الشخص المتهم سيتعرّض للتوقيع على «كمبالة على بياض» من ضابط المخفر المسؤول. وهنا يمكن القول إن حياة الريف كان لها قانون حاكم غير مكتوب وغير رسمي؛ حيث كانت هناك أمور كثيرة معلوم بالضرورة حرمة فعلها، وتلك الأشياء يسميها الفلاح «عيبًا»، أي أنها عار. أما بالنسبة لرجل المدينة فإن الأمور كلها تخضع للحسابات الدقيقة إن كان عليه فعلها من عدمه.

إنني أخشى أن أقول إن مستوى الشرف الذي كان منتشرًا بين رجال الشرطة في مختلف المدن قد تقوَّض الآن بسبب ضعف الأجور؛

لأنه لم يعد ممكناً لشرطي متزوّج أن يعيش على الراتب الذي يتلقاه اليوم. في الماضي كان رجل الشرطة من القادرين بين أهالي قريته، أما الآن فإن قريته أكثر سوءاً منه، ولا يمكن ادخار شيء.

في سنة ١٩٣٤م، أجرت وزارة الشؤون الاجتماعية، بناء على طلبي، استطلاع رأي تفصيليًّا حول ظروف معيشة ٤٠٠ من رجال الشرطة المتزوجين في القاهرة. وحملت نتيجة هذا الاستطلاع أكثر ممّا ذكرته بشأن الظروف الاقتصادية البائسة للشرطة. ولا شك أن ذلك يؤيد، بقوة، مطالباتي المتكررة بضرورة وضع نظام يوفر الإسكان المجاني في المساكن الحكومية، والعلاج المجاني، وتسهيلات التعليم لأسر رجال الشرطة، مع ضرورة دفع رواتب مجزية لهم.

وفيما يتعلق بمستوى كفاءة شرطة المدن المصرية، فعلى الرغم من قلة الرجال وقلة العربات، فإن عمل الشرطة في المدن الرئيسية الكبرى - القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والسويس - كان على درجة جيدة تتناسب مع طبقة الجرائم الشائعة الموجودة الآن. والمعروف أن أساليب المجرمين دائماً تتطوّر؛ لذا فمن البديهي أن يسبق تطوّر مهارات الشرطة مهارات المجرمين، وهنا فإننا يجب أن نتذكّر أن التحقيقات والتحرّيات المهمة في مصر تُجرى تحت إشراف النيابة. وتعتمد كفاءة محقق النيابة على مستوى عالٍ من التدريب، وكذلك الحال بالنسبة للطب الشرعي. إن الأمر لا يقتصر على تطوير المعدات العلمية المستخدمة فقط، إنها تحسين عمل الشرطة بشكل جيد فيما يتعلق بظروف الضباط والعاملين، وبما يشجع طبقة أفضل من المصريين على الالتحاق بالخدمة. لقد كان مستوى

عمل الشرطة في المديرية أدنى منه في المدن، وذلك لعدة أسباب؛ فمثلاً كانت التحقيقات مع المجرمين في القرى صعبة للغاية؛ لأن الفلاحين لا يتعاونون في تقديم أدلة ضد المجرمين خوفاً من انتقامهم، كذلك فقد كانت هناك مشكلة أخرى عابرة تخص العدد الكبير من البنادق التي وصلت إلى أيدي الفلاحين والعرب.

وكأثر للزيادة في معدلات الجريمة، من دون زيادة مماثلة في مستوى الشرطة وعددها، فإن النيابة كانت تضطر إلى إرجاء كثير من القضايا طويلاً قبل تحويلها إلى المحكمة، ما أدى إلى نشوء دائرة من الفاسدين، وهنا فإن الشرطة تشكو من أن القانون لم يعد رادعاً بعد أن صار عليهم الانتظار شهوياً، بل وأحياناً سنوات حتى يصدر حكم نهائي، بينما يشكو القضاة من غمرهم بالأعمال. وفي بعض الأحيان يتم إعداد القضايا بشكل جيد قبل تحويلها إلى القضاء، لكن يطول وقت الفصل فيها، حتى إن الشهود ينسون شهاداتهم ويقدمون أدلة غير واقعية.

إنني أرى أن الظروف غير المرضية هي النتيجة الحتمية لانشغال الحكومات المتتالية بالصراع الوطني للاستقلال. إن الانشغال بالإصلاح الاجتماعي والأمن العام في الريف يتيح مكاناً عظيماً للأحزاب والسياسة المصريين بحيث تتحد أفضل العقول في البلد من أجل ذلك. والآن بعد هدوء المعركة الوطنية، فإنني أستغرب عدم اهتمام الوزارات المختلفة بتركيز إمكاناتها وميزانياتها لتحقيق إصلاح داخلي، وأعتقد أن ذلك ضروري للغاية، وهو وحده الذي سيُصلح تربة مصر غير الخصبة، القابلة لتهديد الشيوعية، التي صارت مع الأيام أكثر خطورة.

وعودةً لانتقالي إلى القاهرة، فقد كان ذلك ترقية لي، باعتبار أن

حكممدار القاهرة هو رئيس حكممدار الإسكندرية. لقد كانت شرطة القاهرة في ذلك الوقت تُدار من خلال ليو هارفي باشا، وهو أسكتلندي عجوز وشجاع حارب ملازمًا أول في مهام تمشيط التل الكبير سنة ١٨٨٣م تحت قيادة بيكر باشا، وأدارا معًا شرطة القاهرة والإسكندرية منذ سنة ١٨٨٨م.

وسريعًا وجدت أن عملي مساعدًا للحكممدار هارفي باشا في موضع أقل أهمية مما كنت عليه تحت قيادة هوبكنسون باشا في الإسكندرية. لقد كانت لي مهام محددة تضمنت تحقيق انضباط الأفراد وإجراء التفتيش عليهم جميعًا بما فيهم القوات الراكبة، وخفر الشركات، والمطافئ.. غير أن أي شيء مهم ظل تحت يد هارفي باشا، واكتشفت أنني صرت ضابطًا غير مهم.

لقد كان من أكثر الضباط الذين يحوزون ثقة هارفي باشا: رجل شامي مدني يدير مكتب البوليس السياسي. وعندما أحيل برثي ميتشيل إلى التقاعد وقبل عودته إلى إنجلترا، حذّرتني من أن أتخذ أي موقف مضاد لهذا الرجل.

وسريعًا فقد وجدت هارفي ضابطًا حازمًا يمثل المدرسة القديمة؛ حيث يتعامل دائمًا مع قضايا التفتيش بنفسه؛ حيث كان الضباط يتم إحضارهم أمامه من خلال مدير البوليس السياسي وليس من خلالي كما كنت أتوقع. وفي بعض الأحيان كان يأتي إليّ ضابط يواجه مشكلة ما متوسلاً كي أستمع لدفاعه؛ لأنه عرف أن المدير سنّ السكين ضده. وكانت لديّ أعمال أقوم بها كمساعد للحكممدار، لكنني أضطر في النهاية للتعامل معه، وكان يتعامل بأدب ويمنحني أحيانًا سيجارًا غاليًا،

واكتشفت مع الوقت أنه رجل جدير بثقة هارفي؛ لذا فلم أحاول أبداً التدخل في أعماله السياسية.

ولم أكن أعرف أنني خلال ثلاث سنوات سأتورط في معركة حتى الموت مع هذا الرجل في واحدة من أهم قضايا الفساد التي حدثت في مصر، وهي قضية اقتنع هو فيها أنه سيكون آمناً، معتقداً أنه محصّن، وأن متهمه، كما قال في المحكمة، «مخرف وغير مسؤول».

كانت الحكومة في السنوات الأولى للحرب العالمية الأولى مستنفرة بشدة تجاه التأثير التركي الشكلي في أنحاء البلاد، وفي سنة ١٩١٦م تم القبض على كل الأتراك والمتعاطفين معهم ونفيهم إلى مالطة. وكان هارفي باشا يُعتبر المتخصص الأول في هذه القضايا في البلاد، وكان أي قرار يتخذه يتم تنفيذه من دون استفسار أو مراجعة. وفي هذه الأمور كلها كان مدير البوليس السياسي هو يده اليمنى، وكانت قوته في البلاد معروفة ومعتبرة، وكان الجميع يخافونه ويعملون له حساباً، وعلى الرغم من النمو الكبير في فسادهم لم يكن لأحد أن يتجاسر على الإبلاغ عنه.

لقد كان من المستحيل إثبات كيفية حصوله على الرشاوى خلال خدمته، لكنها بلا شك كانت كميات كبيرة من الأموال، وكان أسلوبه يعتمد على تلقي الرشاوى بالعملات المعدنية وليس البنكنوت حتى لا يمكن لأحد أن يتتبعها، وكان دخله متنوعاً وهائلاً، ويبدأ من إمدادات من الدواجن والخضراوات من السوق إلى إتاوة على الضباط للحصول على الترقية. وكانت الحرب، بلا شك، هي التي فتحت له فرص الحصول على كميات ضخمة جداً من الأموال، وعلى الرغم من أن مصر دولة فقيرة، فإنه كان فيها عدد كبير من الأغنياء.. وإلى جوار هؤلاء في

المدن، فقد كان هناك في الريف عدد آخر من الأثرياء، لديهم ممتلكات كبيرة، وتعليم بسيط. وكان هؤلاء في الغالب هم من استغلهم المدير في تكوين ثرواته. لقد كانت عقوبة الإدانة كمتعاطف مع تركيا هي النفي إلى مالطة، وهي عقوبة كافية لدفع الضحايا لجمع أموال لسدادها للرجل والإفلات من النفي. إنني أتذكر عندما كنت أشاهده في حديقة الأزبكية في تجمُّع كبير بين الأشجار يحضره مئات النبلاء والأعيان بالمدن والقرى، وكان يسير وسط هؤلاء ومعه قط ناعم، وفي بعض الأحيان يمد أطراف أصابعه ليصافح أيدي بعض القرويين الأغنياء الممدودة، وله نظرة جزَّار نحو ذبيحته، تُوحى بوزن هذا الحيوان السمين وقدره. وكنت أنا وأحد أصدقائي نشاهده كثيرًا ونراه وهو يحتسب كمّ الأموال التي يجمعها من هؤلاء الضحايا.

لقد تعجبتُ كيف احتملتُ هذه الأيام باعتباري نائبًا للحكمدار من دون التورط في مشاجرة مع رئيسي بشأن القضايا التي يقررها هذا الشخص، وكيف يخضع ضباط الشرطة ظلمًا لتوجيهات هذا الرجل، الذي يقوم بالقبض السياسي على الأغنياء في مختلف أنحاء البلاد.. لقد تعرفتُ إلى كثير من هؤلاء الناس عندما كنت أخدم في الريف، وبعضهم جاء إليّ مستنجدًا، ولكن بلا فائدة؛ فكل ما كنت أفعله هو أن أظهر قدرًا من الصداقة المصطنعة للمدير وأنتظر تطوُّر الأمور.

وفي سنة ١٩١٦م، جرت حادثة دفعتني إلى التفكير العميق في أمر هذا الرجل. لقد كان لهذا المدير مخبر مساعد في شرطة القاهرة يُدعى محمد محمود، برتبة «بومباشي»، وعندما عدتُ إلى منزلي رأيت لفافة موضوعة على طاولة الصلاة باسم زوجتي، وعندما فتحتها وجدتُ

- مع استغرابي - زوجًا من الأقرات من الألباس، وكانت زوجتي في الإسكندرية.. وبعد عودتها، عقب مرور يومين، انتظرت حتى تفتاحني في موضوع اللفافة، لكنها أنكرت أي معرفة بها، وسألت الخادم عَمَن أتى بها فأجابني أنها جاءت بأمر محمد محمود. ولما كنت أعرف أن محمد محمود هو الذراع اليمنى لمدير البوليس السياسي فقد ثار فضولي.. وفي تلك الليلة ذهبت إلى عشاء مع السير رونالد جراهام (الذي صار فيما بعد مستشارًا لوزارة الداخلية) وكانت معه زوجته فأريتها المجوهرات، وفي الصباح استدعيت محمد محمود وطلبت منه تفسيرًا للأمر فقال إنه علم أن زوجتي كانت تبحث في الأسواق عن قرط ذهبي فقلت له إنه تعرّض لتضليل. وكانت تلك حادثة صغيرة لكنها تركت لديّ علامات تعجب.

وفي شهر أكتوبر من العام نفسه، وردت إليّ معلومات، عبر قنوات غير مباشرة، أن أحد ضباط الشرطة من المصريين من منطقة الخليفة قد رهن مجوهرات زوجته حتى يحصل على أربعين جنيهًا طلبها منه المدير سالف الذكر كثمن لتوصية له عند هارفي باشا. وحصلت على ما يؤكد الرهن وبعض التفاصيل الأخرى وأبلغت الضابط المذكور بالأمر، واتفقت معه أن أعفيه من الجزاء بشرط أن يطلب من المدير أمواله مرة أخرى حتى يمنحني فرصة لضبطها عند الإعادة، مستهدفًا إثبات الفساد عليه.. وبعد أيام قليلة أخبرني أنه كنتيجة لإصراره فقد قام محمد محمود - عبر وسيط - بإعادة المال بناءً على أوامر المدير من دون تحديد موعد والوقوع في الشرك مثلما خططتُ. وتراجعت خيبة أملي عندما أخبرني أن حربي، مرسال محمد محمود، أعاد ٣٩ جنيهًا

وأصر على الحصول على نصيبه (جنيه). وهنا رأيت أن الفرصة ما زالت سانحة، وكلفت الضابط أن يُبدي تدمره إلى آخر مدى، مصرًا على إعادة المبلغ كله بما فيه الجنيه، وأن يعلمني بالوقت المفترض لذلك. لقد عاش الضابط وقتًا صعبًا مع العصاة، لكنه أخبرني أنه حصل على موافقة بإعادة الجنيه له مرة أخرى من خلال ضابط معين في قسم شرطة عابدين، وأرسلت طالبًا مساعدة المخبر الإنجليزي الخاص بي (البومباشي تايل)، واتفقت معه عبر الهاتف أن العملية ستم عبر مكتبه، وأحضرنا الضابط وقمنا بتفتيشه لنؤكد أن جيوبه فارغة من أي جنيهات، وسجلنا ذلك رسميًا، وبعثنا به في تاكسي ومعه البومباشي تايل بقرب قسم شرطة عابدين، وقام تايل بإنزاله ليرى الوسيط بعد عشرين دقيقة يتوجه إليه، ثم أحضرهما معًا حيث كنت أنتظر وقمنا بإخراج الجنيه من جيبه.

في الصباح التالي، كان لي لقاء غير طيب وصعب للغاية مع الحكمدار؛ لقد قال لي إنني صغير وبلا خبرات وإن مثل هذه الأمور شائعة، وإنني يجب ألا أفعل شيئًا وأنسى الافتراءات على المدير الذي يثق به تمامًا، والذي بسبب طبيعة عمله له أعداء كثير يأملون في الإضرار به. وأجبت بأنني مقتنع تمامًا بما توصلت إليه من حقائق، وأصر على الحصول على إذن لإتمام خطتي لإثبات فساد ذلك المدير.

كانت خطتي كالآتي: استدعاء ضابط عابدين لنطلب منه تفسير قيامه بدفع جنيه إلى ضابط الخليفة في الليلة الماضية. وبعد ذلك القبض على مرسل المدير، المسمى حربي، ثم الاتفاق مع شركة التليفونات بعد ذلك على تسجيل أي مكالمات بين المدير وزوجته في بيتهما. بالطبع

رفض الحكمدار في البداية السماح بأي خطة، لكنه أمام إصراري سمح لي بكتابة ذلك كله في تقرير بخط يدي وأخذه وأبقى التحقيق سرّياً. وبعد الاتفاق على توقيت التسجيل مع شركة التليفونات أمرت بإرسال ضابط قسم عابدين إلى مكتب تايل. وهناك وجدني في انتظاره وسألته عن سبب قيامه بمنح ضابط قسم الخليفة جنيهاً في الساعة السابعة من الليلة السابقة، فلاذ الرجل بالصمت التام وأخذ العرق يتصبب من وجهه، وحذرتة من الإنكار وأبلغته أن الفرصة الوحيدة المتاحة له هي أن يقول لي الحقيقة، وتشبّث الضابط بالطاولة ثم تكلم بصعوبة، وفي النهاية حصلت منه على اعتراف شبه رسمي بأنه رسول بين ضابط الخليفة، حربي، وزوجة المدير، في دفع الأربعين جنيهاً وإعادتها مرة أخرى. وبعد هنيهة وجدناه في حالة انهيار تام، وتركته للاستجواب وعدت إلى مكنتي الخاص وأخبرت هارفي بالأمر، فكلفني باستدعاء محمد محمود واستجوابه.

طال التحقيق مع حربي ومحمد محمود والآخرين لعدة ساعات، وحصلنا من مدير مكتب التليفونات المركزي على تقرير بنص تسجيله المكتوب لمحادثة جرت بين زوجة المدير في منزلها والمدير في مكتبه، وأتذكر منها الآتي:

هي: لقد قبضوا على عسكري المراسلة حربي.

هو: راسل ورجاله قد يستجوبونك.. أنكري كل شيء.

هي: لقد طلبتُ محمد محمود ليأتي وأراه.

هو: لقد تم تحذير راسل.. أعتقد أنه سيبعد.

هي: ماذا عن حربي؟ هو رجل طيب، أنت تعرف، وأبدًا لن يخوننا..
لقد قال إنه سيبقى على ولاء دائم لنا.

هو: لا تحدثيني مرة أخرى.. انتظري حتى أعود إلى البيت.

هي: لا تتأخر، قل لهم إنك مريض.

وكتبتُ إلى المدير أخبره أن يرسل زوجته إليَّ في مكنتي فرد عليَّ أنها ليست على ما يُرام من هول الصدمة، وسألني إن كان من الممكن أن أخذ إفادتها في منزلها، لكنني رفضت الطلب وقلت له إن أحب أن يأتي معها فإنه يمكنه ذلك.. لقد كنت أعلم أنني على موعد صعب مع سيدة استثنائية وذكية؛ لذا فقد أخذت مكان طبيب الشرطة في أسفل البناء لأستنشق في غرفته روائح الأملاح والبراندي. وقمت بعد ذلك بدعوتها إلى مكنتي مع البومباشي تايل كشاها. وحاول زوجها مُصرًّا أن يكون معها، لكنني وجَّهته كي ينتظر دوره في غرفة ثانية وتركت عسكري المراسلة الخاص به أمام الباب مع تعليمات بآلا يتركه يغادر الغرفة. في البداية، نجحت من خلال أسئلة بدائية أن أجعلها تقرأ أنها كانت بمفردها في المنزل طول الصباح، ومن هناك اتصلت بزوها عدة مرات بواسطة التليفون، وبعدها انتقلت معها إلى ما دار في محادثاتها التليفونية كما هو مدوّن وطلبت تفسيرًا لذلك. وجاء تخطيطها في الردود تمامًا كما توقعتُ؛ فمن التردد الحذر سعت إلى الإفلات من خلال تكرار عباراتها، ثم حاولت بعد ذلك استخدام سحرها ومفاتها الأثوية التي كانت تحوزها بحق، قائلة إنني سيد نبيل وإنها سيدة ضعيفة لا تدري ما قالته. أما حركتها التالية فكانت الاستلقاء بتضرُّع على ذراعي بينما خطفت بيدها الأخرى أوراق التحقيق، ما

دفعني إلى استدعاء العسكري الخاص بي، وفتحت الباب المطل على الممر لأجد زوجها واقفاً خلفه على الرغم من أوامري بأن يبقى جالساً بعيداً حتى لا يستمع استجوابي لزوجته. وأعدته مرة أخرى إلى غرفته، وأتممت التحقيق مع السيدة بقدر ما أستطيع، لكنها رفضت التوقيع على إفادتها، فصرفتها إلى منزلها، وأحضرت المدير من غرفته، وفوجئت بالسيدة تعود من على الدرجات لتمسك بذراع زوجها وتقول له: «لقد استمعوا إلينا في التليفون.. لقد سألني راسل بك أسئلة لم أعرف كيف أجيب عنها». لقد لعب التليفون دوراً مهماً في هذه القضية، لكن ذلك اقتضى مسلسل إقناع لمدير التليفونات الأرمني بأنه هو وعائلته سيقون آمنين مجتنبين انتقام المسؤولين الكبار.

ومرت عدة أيام عانيت فيها الضغط والقلق؛ حيث أخذت الإفادات، من دون مساعدة كاتب، محافظاً على قرار هارفي باشا بالسرية التامة، من عدة ضباط اضطروا للدفع للرجل طلباً للحصول على ترقية. كما استجوبت كذلك عدداً من أعيان الريف ليؤكدوا كثيراً ممّا قاله الضباط بشأن دفعهم أموالاً ضخمة للمدير للحصول على الحماية السياسية. وعلى مدار ذلك الوقت، ظل المدير في مكتبه من دون نزع سلطاته، ولم يستغرق الأمر مني سوى مشوار واحد أو اثنين لأعرف أن البوليس السري بالقاهرة يراقبني.

وبعد ليلة، أخبرني أحد أثرياء الأقاليم، الذين تطوعوا للشهادة ضد الرجل، أنه تعرض لمراقبة وتتبع بعد خروجه من عندي، وتعرض للاستجواب بشأن ما قاله لي. وفي الليلة التالية صنعتُ فخاً، وأرسلت شاهداً وخلفه بعض رجالي، وبقيت في مكثبي لحظات عندما عادوا لي

ومعهم الصيد الثمين، الذي كان واحداً من المخبرين العامين، يحاول استجواب شاهدي، وكان تصرفي معه غير طيب.. وفي اليوم التالي، حصل الضابط المناوب على اعتراف من المخبر بأن ما فعله تم بأوامر من مدير البوليس السياسي. ونشرت بعد ذلك تحذيراً من أن أي محاولات لتضليلي أو التعرض لشهودي ستواجه بحزم شديد، وهكذا فقد قررت أن أكون مسؤولاً عن التحقيق حتى تتوصل السلطات للحقيقة ويتم إعفاء المدير من الخدمة.

وفيما بعد حُوِّلَت القضية إلى النيابة للتحقيق، وعلى مدى أسابيع طويلة كنت مقطوعاً للتحقيقات مع القاضي العمومي وسبعة محامين مسؤولين عن القاهرة. واعتمد التقرير بشكل رئيسي على إفادتي المكتوبة بخط يدي، وعلى الإجراء المصري الذي لم يُسمح لي بتدوينه في أي ورق رسمي، وكان عليّ أن أدلي بشهادتي من الذاكرة. لقد كان ذلك مُرهقاً بشدة، لكن كان لديّ الدافع المنطقي الذي يجعلني أصر على اتهامي، خاصة أنه كان باللغة الإنجليزية، وهو ما جعل لديّ متسعاً من الوقت أن أفكر في إجاباتي، خلال الفترة المستغرقة في ترجمة الأسئلة من العربية إلى الإنجليزية، على الرغم من فهمي اللغة العربية. وبقيت تحت نيران الاختبار لعدة أيام بمجموع ساعات وصل إلى ٢٦ ساعة، لنتهي تماماً في الساعة العاشرة من مساء ليلة الكريسماس. لقد صارت القضية ساخنة وجاهزة تماماً، وسعدت للغاية أن يخبرني السير ويليام برينت، المستشار القضائي، في اليوم التالي، أنه اعتبر أدلتي راسخة وأن القضية صارت الآن مثبتة تماماً، وهنأني الرجل على الإعداد الجيد للقضية وإصراري على تصعيد القضية على الرغم من ظروفها الصعبة. وكما قال، فإن قوة

قضيتي تكمن في صدقها التام الذي يجعلها منيعة. ولما انتهى دوري في النيابة أخذت إجازة ثلاثة أسابيع وسافرت أنا وزوجتي وصديق لرحلة صيد في الصحراء الشرقية. ومع السير في الهواء الطلق لعشر ساعات يوميًا تخلّصت من الشعور بالتوتر الذي عشت في الشهر السابق. وبعد ثلاثة أسابيع عدت إلى أسبوط ليخبرني الحكمदार أن المدير المذكور وزوجته تم القبض عليهما وحُبسَا على ذمة القضية.

وبعد تسعة أشهر حوّلَت القضية إلى المحكمة الجنائية، وكان لا بُدَّ لي أن أدخل في الموضوع مرة أخرى، ما جعل الصداق يعاودني. ولعب رجالي الشرطيون دورًا مهمًا في الإدلاء بشهاداتهم، ما دفع المحكمة إلى الاقتناع بثبوت الفساد على المتهم، وأصدرت عليه حكمًا بالسجن لمدة خمس سنوات، وعلى زوجته بالحبس لمدة سنة واحدة. وخلال المحاكمة ظهرت حكاية القرط الذهبي كمحاولة لإثباتي عن موقفي؛ حيث أوعز المتهم لمحمد محمود للقول إنني رفضت الهدية لأنني اعتبرت المجوهرات قليلة القيمة. لقد كان إشهار هذا الفساد التام لرجلٍ كان موضع ثقة رئيسي في العمل هارفي باشا، أمرًا قاسيًا جدًّا عليه.

بعد عامين ونصف العام من الواقعة، وخلال الأيام السوداء لتمرّد ١٩١٩م، كنت في حاجة ماسة لولاء وثقة رجال الشرطة المهديين، وكانت الواقعة محل نبلي ذلك الولاء، بعد أن أصبحت في مارس ١٩١٨م حكمدارًا للقاهرة خلفًا للمتقاعد هارفي باشا.

لم يكن عمل الشرطة بالكامل مقصورًا على مواجهة الجرائم، خاصة

في مدينة مثل القاهرة؛ فقد كان هناك معارف ومتطفلون يطلبون خدمات كثيرة، وكان كثيرون يأتون طلباً للمساعدة، خاصة خلال الحريين، ومن هؤلاء من ارتبط بعلاقة صداقة طويلة معي.

وأذكر، في سنة ١٩١٤م، أنني كنت أهم بدخول مكنتي عندما لاحظت وجود شخص عربي يقف أمام ساحة مبنى الشرطة، وتحدثت معه لتبدأ صداقة طويلة معه ومع أسرته، بما تمثل واحدة من أهم ذكرياتي في هذا البلد، وعرفت أنه واحد من عناصر البشارية الذين يعود أصلهم إلى واحة جالو في طرابلس، وهو تاجر معروف للعاج وريش النعام وجلده. وفيما بعد حرب ١٩١٤م، كانت تلك العائلة تجلب بضائعها من أفريقيا الوسطى إلى القاهرة ليشتريها أكبر مشترٍ للعاج، وهو الألماني هاسل باتش، وغالباً ما كانت العائلة تجلب العاج من منطقة بحيرة تشاد. وكان هؤلاء يطلقون قافلتهم من جالو؛ حيث يسلك التجار طريقهم ببطء عبر الصحراء من جغبوب وسيوة حتى يصلوا إلى واحة الفرافرة ويعبروا النيل عند كرداسة قرب أهرامات الجيزة. وعندما تصل القافلة ويتم تفريغ العاج، يشتري البشارية الملابس والشاي وباقي المؤن، وبمجرد استراحة الجمال، يتم تحميل البضائع مرة أخرى لتبدأ طريق العودة.

وخلال شتاء ١٩١٤م، بدأت قوافلهم رحلتها من أفريقيا الفرنسية، وبعد عدة شهور وصلوا إلى واحة الفرافرة ليجدوا هناك أن العالم كله في حالة حرب، وأن القوات البريطانية تحتل الواحات الغربية - الخارجة والداخلية والفرافرة والبحرية - وبعد تعطيلهم لفترة بواسطة السلطات الرسمية قرروا دفع بضائعهم من العاج هناك والذهاب إلى القاهرة

لمعرفة ما جرى في سوق العاج. وبعد ذلك تركت القوات البريطانية منطقة الواحات لتحتلها السنوسية، وظل العاج مدفونًا هناك حتى سنة ١٩١٦م عندما انسحب السنوسية مرة أخرى. وخلال تلك الفترة أقام البشارية في القاهرة وليس لديهم نقد كافٍ لسداد ثمن العاج، الأمر الذي على أي حال أصبح في زمن الحرب غير مطلوب ولا يهم أحدًا. ولسوء حظهم، فإن التاجر الألماني هاسل باتش، الذي طالما ساعدهم، تم اعتقاله بواسطة البريطانيين. وهكذا وجد البشارية أنفسهم من دون أصدقاء وفي أحوال بائسة. وكان هذا سبب قدوم عبد الله البشاري إلى دائرة الشرطة ليعرف إن كان من الممكن لأحد مساعدته أو التعاطف معه. وشعرت بالاهتمام لأمره وبحث عمّا يمكن أن أفعله له. لقد كان لدينا في ذلك الوقت مؤسسة لتقديم التمويل للأشخاص الذين أضرروا بسبب الحرب، ونجحت في أن أجلب للبشاري ورجاله مساعدات بقروش قليلة كل يوم. لقد كان ذلك بالنسبة للأمرء الأثرياء أمرًا يسيرًا، لكنه بالنسبة للبشارية كان أمرًا عظيمًا لأنه يمنعهم من الجوع ويسهل لهم الإقامة في إحدى القرى القريبة من الأهرامات؛ حيث استقروا هناك لقراءة ثلاث سنوات. وبعد إعادة احتلال البريطانيين للواحات سنة ١٩١٦م عاد البشارية إلى بضائعهم المدفونة وجلبوها إلى القاهرة، حيث قاموا ببيعها بأقل من سعرها السابق. وفي سنة ١٩١٧م تم افتتاح خطوط السكة الحديد بالسودان وصار بإمكان التجار السفر ليعود البشارية إلى الخرطوم عبر القطار ومنها يعودون إلى بلدانهم الأصلية. وخلال إقامتهم الجبرية في مصر، رأيت عبد الله البشاري وشقيقه إبراهيم، وهما يعملان أعمالًا غير محبة لهما لتمكنهما من المعيشة..

وعلى مدى سنوات لاحقة، استمر البشارية في رحلتهم المعتادة سنوياً إلى مصر، وكان أول اتصال لهم، فور وصولهم، مع مكتبي، ثم يأتون لتناول القهوة معي ومعهم هدايا تذكارية تحمل تقديراً وتبجيلاً، مثل مصنوعات جلدية من كانوا، أو رمح من مرزيك.. وفي إحدى المرات حزمة من ريش النعام الوحشي، التي كانوا يعتذرون معها أن يبيّتهم الصحراوية لا تنتج غير هذه الأشياء. وعلمت فيما بعد أن تلك الأشياء كانت على درجة عالية من الجودة، على الرغم من أنها ليست بالجودة ذاتها لمنتجات كيب تاون، وكانت من آخر هدايا البشارية مروحة من ريش النعام لزوجتي، وأخرى قدمناها لإحدى قريباتي في حفل زفافها. وعلى الرغم من قلة تمدّن هؤلاء فقد كانوا يرسلون لي خلال الكريسماس كل عام برقيات تهنئة يتمنون فيها لي أطيب الأمانى ويذكرونني بنبل أخلاقهم.

بعد عام أو اثنين، كنت راكباً مع زوجتي وأحد الأصدقاء عبر الصحراء، شمال الأهرامات، عندما رأيت مجموعة من الجمال تبرك على الرمال تحت شجر النخيل. ومن بعيد عرفت أن الناس غرباء وأنه يجب عليّ الذهاب لمعرفة مَنْ هم.. وبالفعل، كانوا قافلة جديدة قادمة من الغرب، وكانت جماهم هزيلة ووجوهها شاحبة ومتعبة لكثرة أحمالها. قمت بتحيّتهم وتحدثت معهم بطريقتهم، لكنهم ردوا ببرود وعدم اكتراث، حتى سألتهم عن عبد الله البشاري وشقيقه إبراهيم فتغيرت وجوههم تماماً واقتربوا مني ليستمعوا إلى ذلك المتحدث الغريب، ثم التفوا مبتهجين حول خيولنا وأمسكوا بلجامها مرحبين وطالبن أن نشرّفهم بالاستضافة، ولم يمر وقت حتى جلبوا هدايا من ريش النعام

والعاج للسيدات معنا، وظللنا معهم حتى غروب الشمس وقمنا لنغادر ولم يعرف أيهم من أنا ومنعهم أديهم الجرم من السؤال، لكنهم استحسنوا حديثي كرجل إنجليزي يعرف من شؤونهم الكثير. وفجأة أبدى أحدهم ذكاءً واسعاً عندما شكرني على شرف الزيارة وطلب معرفة عنواني ليرد لي الزيارة مرة أخرى، وأجبتهم بأنني سأكون سعيداً إن شرفوني في أي وقت في مديرية الشرطة، لأستمع لأحدهم يقول بصوت عالٍ: هل أنت «راسك»؟ وأخبرته أن النطق الصحيح لاسمي هو «راسل» وليس «راسك» وأنني حكمدار شرطة القاهرة، لأتلقى أعظم وأفضل تحية؛ حيث تردد اسمي عبر أنحاء المعسكر، ليقوم كل رجل موجود بالقدم ومصافحتي. بالطبع لم أكن قد التقيت أيهم من قبل، لكن كلهم كانوا يعرفونني من حكايات زمن الحرب التي رويت لهم من أقاربهم من البشارية. وفي الصباح التالي تحول مكتبي لمكان عظيم بزيارة هؤلاء النبلاء الصحراويين المتحلين بالكرامة والأخلاق الكريمة.

ولم يمر عام على ذلك المشهد حتى عاد إبراهيم مرة أخرى.. كان الاحتلال الإيطالي للشاطئ الطرابلسي قد زاد من صعوبات انتقال البشارية سنوياً، لكنهم على الرغم من ذلك كانوا يصرون على القدوم فوق جماهم المثقلة بالأحمال.. وفي أول مرة يأتي إلى القاهرة اتصل بي في مكتبي، ثم زارني في بيتي ومعه الشيخ عبد الله كحال، وكيله التجاري في الموسكي، وبعد أن باع بضائعه في مريوط، جاءني مرة أخرى وكان لديه طلبان: لقد قرر العودة إلى السودان بالقطار، وطلب مني خدمة هي أن يأخذ معه خلال رحلته إلى هناك سلاحاً للحماية الشخصية. وعلى ذلك أجبته أن يبيع الأسلحة في القاهرة محظور وأنه لا يستطيع

الحصول على سلاح إلا إذا كان مهرباً. وجاء رده الصريح بأن لديه سلاحاً بالفعل، وعندما سألته: أين هو؟ أجاب بأنه مدفون منذ يومين غرب الأهرامات. وكان طلبه أن يحصل على إذن من إدارة الحدود ليتمكن من العبور بالسلاح عبر الصحراء. وأخبرته أنني سأفعل كل ما في وسعي لمساعدته، وفي الوقت نفسه أعطيته ورقة لشرطة الأهرامات للسماح له بجلب مسدسه.

وبعد أيام، اتصل بي أحد ضباطي في المنيا وقال إن أحد العرب ذا النظرات المريبة قدم ومعه بندقية ومئات اللفات من الطلقات ومعه أوراق مكتوبة بخطي، سائلاً عما يجب أن يفعله مع السلاح. وأجبت بأن يقوم بلف البندقية في صوف ويرسلها لي في الإدارة لاختبارها، لأكتشف أنها إيطالية الصنع صدئة، لكنها صالحة للاستخدام. وبسبب انشغالي تركت البندقية في أحد أركان مكتبي وانهمكت في بعض الأعمال. وفي اليوم التالي تلقيت زيارة غير متوقعة من وزير إيطالي للتباحث بشأن أمر يخص تجارة المخدرات، وكان يتحدث معي وانتباهي ملتفت تماماً إلى السلاح الإيطالي الذي تم الاستيلاء عليه في إحدى الحروب في ليبيا. وبعد انتهاء محادثتنا أوصلت الوزير إلى الباب وألقيت نظرة على السلاح المذكور. وبعد يوم جاءني إبراهيم وسألني إن كنت قد أنهيت له التصريح الخاص بالسلاح، فقلت له إنني كدت أتعرض لأزمة دبلوماسية بسبب السلاح.

وكما أتذكر فقد أخذ إبراهيم سلاحه إلى بيته، ونسيت الأمر لنحو عام حتى قال لي مدير مكتبي إن هناك زيارة من عربي من الصحراء الغربية. وعندما التقيته أخبرني شاب لطيف أنه ابن صديقي إبراهيم،

وحكيت معه متذكرًا قصة السلاح الإيطالي وما كاد يسببه لي.. ولعام أو أكثر ظل البشارية يواصلون رحلاتهم عبر الصحراء، غير أن تركيز الطليان على ضبط الحدود جعل الرحلة أصعب كثيرًا حتى صار من المستحيل عبور الجبال المحملة بالبضائع. وكان الجد ذو الثمانين عامًا آخر من هرب من جالو قبل الاحتلال الإيطالي، وخلال زيارته الأخيرة لي أهداني أحد موروثات عائلته جيلًا بعد آخر، بندقية قديمة بإطار ذهبي وفضي، ربما تعود لوالده أو جده.. وبعد عام أو آخر جاء ابني جون المتخرج في كامبريدج للإقامة معنا وذهبنا معًا للقاء الرجل الكبير الذي أهدى ابني بندقية شبيهة وقبلتها كهدية زواج له. وإلى الآن ما زال الحفيد يدير تجارة كبرى تصل إلى أفريقيا الفرنسية عبر الصحراء من الواحات الداخلة، لتستغرق الرحلة ٧٠ يومًا يموت خلالها عشرات الجمال من التعب والإرهاق.

الفصل الرابع عشر

المجتمع السفلي للقاهرة

قبل بضع سنوات من الآن، كان هناك مقصدان سياحيان مهمان في القاهرة، هما: وش البركة، والوسعة. ويرجع الأول منهما، وش البركة، تاريخياً إلى الوقت الذي كانت فيه حديقة الأزبكية الحالية بحيرة، وهي التي حصلت على اسمها من الأمير المملوكي أذربك؛ ففي تلك الأيام كان للأمرء المماليك قصورهم حول حافة البحيرة الممتلئة بالزهور التي كانت تجف شتاء عند جفاف النيل فتتم زراعتها مؤقتاً. وفي القرن الثامن عشر، كانت وش البركة شارع كلوت بك، والمساحة المواجهة لشارع الموسكي تمثل جميعاً الحي الأوروبي، بفنادقه وقناصله، وكان الزوار يأتون من الإسكندرية في مراكب ليهبطوا في ميناء بولاق على النيل ثم يسيرون عبر حقول الفول وحدائق الفاكهة حتى يصلوا إلى فنادق حي الأزبكية. وفيما بعدُ فقدت وش البركة قدرها وصارت حي العاهرات الأوروبيات، وظلت كذلك حتى سنة ١٩٢٤م عندما أغلقت الحكومة دور البغاء وأعادت إلى المنطقة احترامها.

لقد حدث خلال السنوات الأخيرة تغير عظيم لم تشهده القاهرة خلال خمسين عاماً؛ ففي أحد الأيام كنا نراجع ملفات قديمة في دائرة الشرطة عندما وجدنا خطاباً وقعه فينويك باشا، الحكمدار، سنة ١٨٩٤م. وكان الخطاب موجَّهاً إلى مأمور شرطة منطقة الأزبكية ومحرمًا كالتالي: «إنني ألفت انتباهك إلى وجود قطعان ضالة من الخنازير في شوارع

الأزبكية، وقد جاءت في الأصل من أعشاش المخلفات بجوار قصر النيل. استدع مالك تلك الخنازير واطلب منه السيطرة عليها ومنعها من السير وإلا تتعرض للمصادرة، خاصة أن هناك أقاويل إنها شوهدت تأكل طفلًا ميتًا في شارع كلوت بك».

وكانت وش البركة، عند التحاقي بشرطة القاهرة، أكثر صيتا من الوسعة، باعتبارها منطقة دعارة، على الرغم من أنها لم تكن مرخصة رسميًا. وكان سكان هذه المنطقة في ذلك الوقت من النساء الأوروبيات الحاصلات على رخصة ممارسة البغاء، باستثناء البريطانيات اللاتي حظرت السلطات منحهن تلك الرخصة في مصر. وكانت معظم النساء من الطبقة الثالثة، وهن اللاتي لا يقدرن على عمل، ومر معظمهن بتجارب ما في بومباي والشرق الأقصى، لكنهن صرن غير قادرات على العيش في الغرفة الواحدة لمنطقة الوسعة التي كانت الحي المرخص رسميًا للعاهرات للطبقات الدنيا. وكانت النساء الموجودات في الوسعة، من المصريات والنوبيات والسودانيات، قد اجتهدن في إدارة تجارتهن تحت الإشراف الصحي الحكومي. وقبل ثلاثين عامًا، كان السياح يقومون بنزهة عبر طرق ضيقة تتخللها حفر بمثابة أعشاش صغيرة تضم الغواني وتلقى حراسة العساكر المرتدين زياً موحدًا.

وحتى سنة ١٩١٦م، كان لمنطقة الوسعة ملكها الخاص، وهو رجل نوبي سمين يُدعى إبراهيم الغربي، الذي كان يرى كل مساء جالسًا واضعًا ساقًا فوق أخرى على إحدى الدكك الخشبية أمام أحد منازلهم في شارع عبد الخالق. وكان يرتدي ملابس نسائية وغطاء شعر، ويجلس صامتًا كصنم أسود، وفي بعض الأحيان يرفع يداً مثقلة بالمجوهرات

لأحد المارة ليقبلها بإعجاب، أو يمنح أحد خدمه أوامر صامتة. لقد كان لهذا الرجل نفوذ عجيب في هذا البلد، وذلك النفوذ لم يقتصر فقط على عالم البغاء، إنما تعداه إلى عالم السياسة ومجتمع الصفوة. لقد كان شراء النساء وبيعهن كسلعة في القاهرة وباقي المحافظات لا يتمان من دون إذن هذا «الغربي» ورأيه.

وفي سنة ١٩١٦م، وعندما كانت المدينة مزدحمة بآلاف القوات والجنود البريطانيين، قرر هارفي باشا اتخاذ إجراءات حاسمة لتنظيف المناطق المتخمة بالعاهرات والعلمان المخثين، الذين يتشرون هناك من دون تراخيص رسمية، وتضمنت الإجراءات الصادرة بموجب القانون العسكري إقامة معسكر إيواء في الحلمية لاحتجاز كل فتاة منحلّة تقع في أيدينا. وخلال ليلتين احتجزنا نحو مائة فتاة، لكنني لاحظت أن نساء الغربي ليس من بينهم. لقد كان هارفي باشا رجلاً من نوعية من لا يعمل حساباً لنفوذ وقوة أي شخص حتى لو كان إبراهيم الغربي. وفي اليوم التالي سألته براءة إن كان الغربي مستثنى من الإجراءات، وفوجئت بأنه لم يسمع عنه أبداً أو عن مملكته الشهيرة. وأصدر قراره بالقبض عليه وإحضاره إلى مكتبه، وأن أقوم أنا بذلك ومتابعة ما يحدث. وبالفعل نفذنا الأمر، وبعد نصف ساعة جاء ضابط ومعه في يده شخص أسود ضخّم، يرتدي رداء أبيض، وفي يديه وقدميه أساور ذهبية تشخلل خلال سيره في الممر، وتبعتهم إلى مكتب هارفي باشا، وللحظة خشيت أن أكون قد عكّرت مزاج رئيسي الذي انفجر مثل لغم أرضي، متسائلاً ما معنى الجحيم إن لم يكن إحضار هذا المخنث الغليظ إلى مكانه، أمراً بسرعة إيداعه في معسكر الحلمية بجوار فتياته.

ولعلمي أن لدى «الغربي» آلاف الجنيهاات والذهب في بيته بالوسعة فقد أمرت بوضع حارس عليه. وبعد ليلة أو اثنتين كنت أقوم بتحريات قريبة، ووجدت إحدى فتياته فسألته عن السبب الذي يمنع الغربي من الجلوس مثلما هو معتاد لاستقبال زبائنه، فأجابت بثقة بأنه ذهب إلى بلدته لأموار تجارية ملحة وأنه طلب من الحكومة حراسة ممتلكاته خلال غيابه. وقضى «الغربي» عامًا في معسكر الحلمية ثم عاد مرة أخرى إلى بلدته. وبعد عدة سنوات حوكم مرة أخرى وأدين لأعماله الإجرامية وصدر ضده حكم بالسجن لمدة خمس سنوات، ومات خلال حبسه. لقد كان ذلك من ثلاثين عامًا، لكنني أتذكر فيما بعد أنني كنت مسافرًا في السودان ومررت خلال رحلتي من حلفا إلى أسوان بقرية عرفت أن اسمها وادي العرب، وهي التي جاء منها «الغربي». إن إزاحته لم تكن مُرضية لمهنة البغاء في مصر؛ لأنه كان محبوبًا من نسائه وحازمًا معهن. ومع خلع ملكهن، بحثت العاهرات عن شخص آخر لحمايتهن، وهو ما يحدث معهن في جميع دول العالم.

لقد كان الأمر مشابهًا في وش البركة، وربما أسوأ بالنسبة للنساء الأجنبية وقواديهن الأجانب والمحتمين بقوانين الامتيازات الأجنبية. وكان القانون المصري يسمح بعمل القواد، لكن القوادين الأجانب كانوا يخافون من الخضوع له على الرغم من أن الدعارة مسموح بها قانونًا؛ لذا فقد كانوا يصرون على الخضوع لقوانين بلادهم عبر القنصليات الأجنبية. وهكذا كان الاتجار بالبشر يتم بشكل منظم في مكاتبهم في كثير من الموانئ والمدن الأوروبية، وفشلت كل محاولات شرطتنا في

ضبطها بسبب رفض النساء تقديم شكاوى ضدهم خوفاً من التشويه أو الإيذاء.

وحتى أؤدي عملي على أكمل وجه، فقد كنت أركز على تتبع قضايا تعاطي الحشيش، ولعب القمار، وهي قضايا ليست كبيرة مثلما هو الحال في الإسكندرية، لكنني وجدت ضالتي بالتعاون مع شرطي محترف هو البومباشي جون فيليس، من شرطة الألبانية، وتابعه المخبر الإيطالي جوليانو سانتو. لقد شهدت أحياء بولاق والألبانية عملياتنا المفضلة، وكان سكان تلك المناطق من عناصر عنيقة قادمة من الصعيد، وبعض القوادين، فضلاً عن بعض الأجانب.

لقد كانت الامتيازات الأجنبية تعوقنا، خاصة عند التعامل مع دور البغاء غير المرخصة التي يمتلكها الأجانب. إن أحد بيوت البغاء الشهيرة، التي تقع في حي البومباشي نفسه، لم نستطع أنا ورجالي الاقتراب منها بسبب التغيير الدائم لجنسية القوادة؛ وذلك لأن الشرطة لم يكن في إمكانها دخول بيت أجنبي من دون إذن وحضور القنصل الخاص بذلك الأجنبي أو من يمثله. وأتذكر أننا عندما وصلنا إلى هذا البيت ومعنا مندوب القنصل الفرنسي للتفتيش على الرخصة لدى القوادة الفرنسية التي تدير البيت، انفتحت شراة الباب وسمعت صوتاً أجشاً يقول لنا إن مدام يوفانا باعت البيت إلى مدام جيتيلي الإيطالية، التي من دون وجود قنصلها لا نستطيع الدخول إلى البيت. وفي الأسبوع التالي ذهبنا إلى البيت ومعنا مندوب القنصل الإيطالي لنقابل تغييراً جديداً في جنسية مديرة الدار. وقمتُ، من خلال مأمور القسم، في إحدى المرات بسبع محاولات غير فيها مندوبي القناصل حتى تتمكن

في النهاية من إنفاذ القانون وهزيمة العاهرات. كما أتذكر أحد الأوغاد الآخرين وكان رجلاً فرنسيًا من أصل جزائري يعمل تاجر مخدرات، وقد نجح لفترة طويلة في الإفلات منا حتى تمكنا في النهاية، بمساعدة مندوب القنصل الفرنسي، من مدهمته ليلاً وبث الخوف فيه حتى إنه قفز من فوق سطح مخزن الحشيش الخاص به وانكسرت ساقه، وبعدها كان يجلس أمام بابه ممدداً ساقه المجبرة، بينما كانت زوجته في الداخل تباشر العمل بدلاً منه.

ولا أنسى إحدى الليالي التي ضبطنا فيها صالة قمار كبيرة في شارع عماد الدين؛ ففي هذه المرة كنا قد درسنا المكان جيداً من خلال إرسال مخبرين للعب هناك حتى عرفوا خطة أصحاب المكان لمواجهة أي هجوم محتمل من الشرطة. لقد كانوا يضعون أحد عناصرهم في الشارع الرئيسي أمام المبنى، بينما كان هناك رجل آخر يقف في المدخل الأرضي للمبنى وجواره جرس كهربائي يصل بالصالة التي كانت تبدو من الخارج مصنعاً، كذلك فإن الشقة كانت مغلقة من الداخل بترباس كبير يتكوّن من مزلاجين، كما كان الباب مزوداً بعين سحرية، وعلمنا أيضاً أن صاحب الصالة على اتصال مباشر بقنصل بلاده الذي يقطن على مقربة من المكان. وظل هذا المكان يثير همي لفترة طويلة حتى وضعت خطة لمدهمته تعتمد على توقيت بعينه. وفي الليلة المحددة استعنت بستة مجندين إنجليز ليتسكعوا في الشارع كما لو كانوا سكارى. وفي ساعة الصفر بالضبط افعلوا مشاجرة بينهم، وجعلوا الشارع تحت سيطرتهم. وفي الوقت نفسه حدث أمران آخران: انطلقت سيارة بوكس كما لو كانت تؤدي واجبها المعتاد في شارع الملكة نازلي (شارع رمسيس الآن) ومنه غيرت

مسارها فجأة مستهدفة الشقة الموجودة في عماد الدين وعلى متنها قوات شرطة مسلحة بالفؤوس والعتلات واقتحمت باب المدخل الرئيسي ومنه صعدت على الدرج نحو باب الشقة، وبالتزامن رفعت سيارةً مطافئ سُلِّمها نحو نوافذ الشقة وخلال ثوانٍ صعد عدد من الجنود إلى داخل شرفة الشقة لينطلقوا داخلها. وكنت أنا مع مجموعة الصاعدين على الدرجات ووجدنا أنفسنا معطلين على الرغم من الشواكيش والعتلات التي يحملها الرجال، حتى تمكّنّا بعد حين من كسر شراعة الباب وفتح الترابيس لندلف للدخل. كانت غرفة القمار واسعة وجلس فيها نحو أربعين أو خمسين رجلًا شقيًّا على طاولة البار، وأمامهم وقف رجال المطافئ المسلحون بالفؤوس، لكننا لم نجد أي أثر لطاولة الروليت، وكل ما كان موجودًا هو طاولة للعب الكوتشينة وأوراق تضم حسابات. لم يكن هناك أثر أو دليل لوجود منافسة قمار، وفشنا المكان لنحو ساعة كاملة واختبرنا الأبواب والحوائط من دون أن نصل إلى شيء حتى لاحظ مساعدني هاري أرثر أن الضلفة اليسرى لأحد أبواب الغرف وهمية، وبعد طرقات عليها اكتشفنا أنها مكونة من إطار حديدي يُفْضِي إلى تجويف داخلي في الحائط، وهناك وجدنا طاولة الروليت مغلفة بصوف قطني. ويبدو أنهم أخفوها بعد سماعهم إنذار الهجوم، لكنهم لم يتمكنوا من وضعها بشكل صحيح. وهكذا عدنا إلى غرفة القمار حاملين الطاولة المذكورة التي كلفتهم ٥٠ جنيهًا لصنعها و٩٠ جنيهًا لإخفائها. لقد كان إثبات تهمة لعب القمار في زمن الامتيازات أمرًا بالغ الصعوبة، لكننا عملنا على ذلك من خلال تحقيقات مكثفة واستكشاف كل قطعة أثاث في الشقة وشعرنا في النهاية أننا نجحنا في

الانتصار على أصحاب الصالة وقنصليتهم المانعة.

وفي إحدى الليالي، وجدنا رجلًا يهوديًا، يُدعى مورتز سبيجل، مقتولًا في بيته بالقرب من وش البركة. ولم يكن القتل شائعًا في هذه الأحياء، لكن الجريمة لم تُثّر أحدًا؛ لأن الجميع كان يعرف أن سبيجل متورط في تجارة الرقيق الأبيض، التي لا تعني صراعات وخلافات رجالها العالم الخارجي. أما بالنسبة للشرطة، فعلى أي حال، إن القتل هو القتل، وحتى يمكن الكشف عن الفاعل كان ينبغي اتخاذ أساليب احترازية. ووجدنا أن الشريك الأقرب لسبيجل في التجارة نفسها هو البلغاري اليهودي سندينيكو، المعروف باسم يانكو. ولم نفلح في العثور على هذا الشخص، واتضح أنه غادر البلاد.. وبالاعتياد وزّعنا صوره وبياناته على جميع النقاط مع مراقبة البريد الخاص بزوجه التي تركها من دون اعتذار، وبعد شهرين وصلت رسالة قادمة من الخارج وعليها طابع بريد مدينة مكسيكو سيتي مرسله إلى عنوان يانكو في القاهرة، ووجدنا أنها من يانكو نفسه يسأل عن أخبار زوجته ومعه شرح لكيفية تراسلها معه عبر باريس إلى مكسيكو سيتي تحت اسم دوبروفتسيكي. وقمنا بإرسال برقية إلى رئيس شرطة مكسيكو سيتي نخبره أن يانكو يستخدم اسم دوبروفتسيكي وأنه يتلقى رسائل عبر البريد بهذا الاسم.

ومرت أسابيع من دون أخبار حتى تلقينا في أحد الأيام برقية من رئيس شرطة مكسيكو سيتي ذكر فيها أنه قام بالقبض على يانكو، وأنه يضعه تحت تصرفنا. وواجهتنا مشكلة تمثلت في عدم وجود اتفاقية تبادل متهمين بين مصر والمكسيك، لكنني قررت إرسال مندوب شرطة هذه

المسافة كلها حتى يُحضر القاتل وأعلّم باقي التجار السريين درسًا لا يُنسى، وأبرقت إلى شرطة المكسيك أن تحتجز الرجل لحين وصول مندوبي، وهو كونستابل فرنسي جزائري يجيد التحدث بالإسبانية، يُدعى كوهين، وكونستابل إنجليزي آخر اسمه كروفت.

وبعد أسبوع، غادر كوهين وكرافت القاهرة، محمّلين بخطاب توصية من وزارة الخارجية المصرية، وبكل خطاب ممكن لتيسير مهمتهما. ومروا بباريس، حيث تأكدًا من القنصل المكسيكي هناك من قيام يانكو باستخراج «فيزا» من القنصلية المكسيكية تحت اسم دوبروفتسيكي وبجواز سفر أوكراني مزوّر.

ووصل الكونستابلان إلى مكسيكو سيتي، وفي أول لقاء لهما مع مدير تحقيقات الشرطة، نجحوا في كسب وده؛ حيث منحه كوهين ٥٠٠ سيجارة مصرية وبعض محافظ النقود، المدون عليها «القدس ١٩١٦م»، وبعد ذلك فتح موضوع مهمته. وقد استقبلت شرطة مكسيكو سيتي الأمر باهتمام بالغ، وأكد رئيسها أنه على الرغم من رغبتهم في التعاون فإن هناك صعوبات كثيرة تواجههم تتمثل في أن الأمر موجود في المحكمة وهناك ثلاثة محامين يدافعون عن المتهم، وعلى أرض الواقع فهو غير متهم بأي جرم على أراضي المكسيك، ولا توجد اتفاقية تبادل مجرمين بين مصر والمكسيك.

وبعد أسبوع، أكد مدير الشرطة المكسيكي احتمال قيام المحاكم بالإفراج عن يانكو، وأنه يجب البحث عن سبب آخر لإعادة القبض عليه وتسليمه لكوهين ليبحر به. وكان كوهين في ذلك الوقت يعاني

نقص المال، ما جعله يشعر أنه من المستحيل أن يتمكن من حجز تذكرة سفر درجة ثانية لهما ومعهما سجينهما في أي باخرة مبحرة من مكسيكو سيتي خلال وقت معقول.

وبالفعل، تم الإفراج عن يانكو، وعلى الفور تمت إعادة القبض عليه مرة أخرى من خلال الشرطة التي حاولت التحوط هذه المرة فأخفت مكان حبسه وأخبرت الشرطة كوهين أنها لن تستطيع الاستمرار في ذلك لفترة أطول وأن عليه المغادرة ومعه سجينه سريعاً. وبالفعل نجح كوهين في إيجاد تذاكر سفر على مركب ألماني يغادر من فيرا كروز إلى بيلموت، وكتب كوهين إليّ تقريراً قال فيه:

«لقد بقيت أماننا أكبر مشكلة، وهي كيفية مرور السجين من سلطات الهجرة في فيرا كروز، وهو ما قال لي عنه المدير إنه لا يمكنه مساعدتنا وإننا يجب أن نعتمد على سرعة بديتنا. وكانت مساعدته لنا تتمثل في مغادرتنا مكسيكو سيتي وأنه سيقوم بإرسال المتهم في سيارة سريعة في حوزة اثنين من رجاله ليلحق بالقطار في محطة بمنتصف الطريق تُدعى تيسبا. وغادرنا كما هو متفق، وبالفعل لحق بنا العميلان والمتهم في محطة تيسبا. وكنت أفكر أن أقدم لسلطات الهجرة المكسيكية خطاب وزارة الخارجية المصرية لتسهيل مهمتنا، على أمل أن يوافقوا، على الرغم من عدم وجود اتفاق تبادل مجرمين بين البلدين، لكن مدير الشرطة المكسيكية أصر على أن يحتفظ بالخطاب معه، ما جعلنا نغادر من دون أي خطابات رسمية توضح طبيعة مهمتنا أو تؤمن لنا احتجازنا للسجين أو تؤكد أنه متهم بالقتل في القاهرة. وفور وصولنا إلى فيرا كروز قررت ترك الكونستابل كروفت مع عملاء الشرطة والمتهم،

بينما ذهبت لقبطان المركب للاتفاق معه بشأن اصطحاب السجين. وبعد أن قدمت له خطاب توصية من القنصل الألماني في مكسيكو سيتي شرحت له كل الصعوبات التي أواجهها، ووافق القبطان على إخلاء واحدة من غرف التخزين، وهي التي يمكن أن نستخدمها لحبس السجين، لكنه لن يتمكن من تجهيز ذلك قبل الصباح التالي. وهكذا كان لا بُدَّ من أن نبقى ومعنا السجين في أحد الفنادق؛ لذا فقد غادرنا عملاء الشرطة المكسيكية عائدين إلى مكسيكو سيتي، ومضى كل شيء كما أردنا.. وفي الصباح التالي، أخذنا طريقنا إلى الباخرة وحاولنا تسليق سُلم السفينة، لكن شرطة الجمارك أوقفنا وأخبرتنا أننا يجب أولاً أن نختم جوازات السفر من إدارة الهجرة، وهو ما كنت أحاول تجنبه. وقررت المجازفة وأخذت السجين من دون قيود معي وذهبنا إلى إدارة الجوازات وملأت الأوراق الخاصة بنا وحصلت بسهولة على التأشيرات على جوازات السفر، ثم ذهبنا بعد ذلك إلى السفينة ووضعنا المتهم في غرفة التخزين وتنفسنا الصعداء. وتلاشى تفاؤلنا سريعاً في منتصف اليوم عندما طاف الضابط ستوارت أنحاء الباخرة ليخبر الجميع بضرورة الذهاب إلى مكتب رئيس إدارة الهجرة حتى يتأكد من أسماء المغادرين على متن المركب. وعندما دَوَّنت اسم السجين في قائمة ركاب السفينة لم أدوِّنه باسم سندينيكو أو حتى دوبروفيتسكي، لكنني وضعت اسماً آخرَ وهمياً هو إبراهيم ميشلام، وذهبت أنا وكروفت وأكدنا اسمينا وعدنا مرة أخرى قلقين ننتظر تحرك المركب.. وبعد دقائق قليلة أخبرونا أن رئيس إدارة الهجرة أتى وطلب رؤيتي، وعندما قابلته وضع إصبعه على اسم ميشلام في قائمته وسألني: أين هو؟ فأخبرته أنه موجود على متن المركب، آمن وسليم، فالتفت إلى ضابط المركب

وقال إنه يريد رؤية ميشلام، فأخبره أنه سجين وأنه مقيّد. وسألني بعد ذلك عن سبب تقييده وأخبرته بالسبب لأتلقى أمرًا حازمًا بضرورة الإفراج عن السجين؛ لأنه لا توجد قوانين طوارئ في المكسيك. وهنا قررت أن فرصتي الوحيدة هي الدفع بكل قواي والتصرف بقوة ما أمكنتني ذلك، فقلت له إنني لا أستطيع أن أعرف إن كان عليه التعامل مع رئيس الحكومة المكسيكية نفسه أم مع وزير الخارجية، وهنا فقد سألني إن كان معي أي أوراق رسمية من السلطات المكسيكية تخص تسلّم السجين. وبالفعل قدمت له ظرفًا مغلقًا وأنا أقول: نعم معي، لكنها ليست لك، إنما مرسلة إلى وزارة خارجية المملكة المصرية وليس بإمكاننا فتحها أبدًا. وأضفت قائلاً: إن رغبت في كسر القواعد والتحقق من الوثيقة بنفسك فإن عليك أن تمنحني توقيعك بأنك فعلت ذلك على مسؤوليتك، وعلى أي حال فإنني أقول لك إنه ليس من حقك اتخاذ ذلك الإجراء. فقال الضابط إنه يريد إحضار السجين أمامه ثم التحدث تليفونياً إلى وزير الشؤون الخارجية في المكسيك ليعرف إن كان ما قلته له حقيقياً أم لا. وحاولت كسب بعض الوقت فطلبت مشروباً له ولثمانية تابعين معه تضمّنوا أطباء، وممرضين، وكتبة وغيرهم. وقلت له: قبل المغادرة إلى مصر حاولنا جمع معلومات عن المكسيك والمكسيكيين، لكنني رفضت وقلت إن كل ما يمكن جمعه ليس لصالح المكسيك. وفي الحقيقة فإنني ومستر كروفت كنا نرفض أداء مهمتنا في المكسيك لأننا كنا نتصور أنها خطيرة للغاية، لكننا قررنا في النهاية المجازفة والإبحار. وفي المركب سألنا بعض الركاب عن المكسيكيين وأعطونا انطباعات سلبية، لكننا عندما جئنا وجدنا المكسيكيين أناساً متحضرين ويهتمون بالعدل ولديهم حكومة قوية ومنظمة؛ لذا فإنني

أستحثك يا سيدي أن تتركنا نغادر من دون تعطيل بانطباعاتنا الجديدة الطيبة بشأن المكسيك والمكسيكيين، وليس بالانطباعات القديمة التي حملناها قبل خروجنا من مصر.

وبعد دور ثانٍ من الشراب دق جرس الغداء ودعوت كل شخص أمامي إلى الغداء كضيوف للحكومة المصرية، متعجباً في داخلي كيف سأتمكن من دفع الفاتورة. وجلسنا جميعاً معاً للغداء، وطبقاً لتقاليد البلاد فقد وزعت الخمر والشمبانيا.

وبعد قليل، بعث لي قبطان المركب بضرورة إنهاء الأمر؛ لأنه يجب أن يتحرك في الساعة الثانية مساءً بالضبط. وفي نهاية الغداء المتميز صافحني رئيس مكتب الهجرة وقال لي إننا أصدقاء ورفقاء وإنه قرر تركنا نغادر في سلام مع تمنياته لنا بسلامة الوصول، وأجبتُه بأن المستقبل المبهر في انتظار جمهورية المكسيك نتيجة البروباجندا التي سنقيمها ونشرها في أوروبا وفي الشرق بشأن عظمة المكسيك. وعانقني الرجل وقال لي: دعني أرك مرة أخرى في المكسيك، وأجبتُه آملاً أن أراه يوماً ما في مصر؛ لأن الجبال لا تتلاقى مع الجبال، لكن الرجال يتلاقون مع الرجال، وغادرنا الرجل.

ومع تحرك المركب في الساعة الثانية، ظل رئيس مكتب الهجرة يلوح لنا قائلاً بالإسبانية: وداعاً. وأرسل لي قبطان المركب وهناً على نجاحنا وأعطى أوامره بأن تكلفه الغداء والشراب لهؤلاء الأشخاص ستقوم الشركة بدفعها».

ووصل الكونستابلان كوهين وكروفت بسجينهما إلى بلموث.

وعند وصولهم إلى لندن استقبلهم نائب رئيس شرطة اسكوتلانديارد نورمام كيندال وهنأهما بالقبض على رجلهما في المكسيك. وعندما سأله عن التفاصيل قال كوهين إنه لا يمكنه تقديم تفاصيل إلا بعد أن يعود بسجينه إلى مصر، وأرسل اسكوتلانديارد معهم رجلًا إلى دوفر وإلى شرطة باريس لتيسير إجراءاتهم والتحوط اللازم لحين مغادرتهم إلى مرسيليا، ومنها أبحرا مع سجينهما إلى مصر. وكان يجب للرحلة أن تتم في هدوء كما خطط لها كوهين الذي طلب تذكرة سفر بالدرجة الثالثة، لكن الشرطة الفرنسية منحته تذاكر سفر بالدرجة الثانية.

ووصل القاتل إلى مصر وحوكم أمام محكمة الجنايات وتلقّى حكمًا بالسجن مدى الحياة. ومثلت هذه القضية ضربة موجعة لسوق تجارة الرقيق في مصر؛ حيث عرفوا أنه يمكن القبض على القاتل بعد سبعة أشهر والإتيان به من مسافة بعيدة مثل مكسيكو سيتي. وظلت الصدمة لدى العالم السفلي للجريمة حية بآثارها لفترة طويلة.

الفصل الخامس عشر

قانون الفوضى

هذا الكتاب لا يمكن أن يكتمل من دون الإشارة إلى الاضطرابات الداخلية التي نجحت تمامًا بعد الحرب العالمية الأولى، والتي بسبب نزاهة مكتبي لعبت دورًا مسؤولًا وغير مقبول فيها. وعندما أقول غير مقبول فإن ذلك لأن رجل الشرطة دائمًا يقف في صف القانون والأوامر، بعد أن يتعاطف مع تحرك المصريين بقوة. لقد جرت هذه الاضطرابات نتيجة تجمع عدة أسباب تضمنت: تأجيج الحركة الوطنية بقيادة سعد باشا زغلول، البطل الوطني الذي عومل بطريقة غير حسنة من بريطانيا الخارجة من الحرب مدثرة بمخاوف كثيرة، وتزامن ذلك مع سوء أحوال الفلاحين الذي سأسرّحه لاحقًا.

إن معرفة أحداث تلك الفترة لازمة وضرورية للفهم السليم للصعوبات التي واجهت الحكومة المصرية من وقت لآخر.



كان صعبًا للغاية على الفلاح في القرى المصرية خلال الحرب العالمية الأولى أن يعرف ما كان يحدث خارج مصر.. لقد تمت طمأنته من البريطانيين بأنهم أخذوا على عاتقهم التكفل بالحرب وأنهم لن يطلبوا من المصريين مساعدة. وكان كل ما طلبوه منهم هو ألا يساعدوا أعداءهم، وكان تفهم ذلك سهلًا.

وبعد أن اشتعلت الحرب، وجد الفلاح نفسه مُطالبًا بأمر أكثر وأكثر مما كان يتصور لأسباب لم يتقبلها. في البداية طُلب منه التطوُّع في العمل إلى جوار القوات (الذي كان مهمًّا لدى الجنرال موراي في حربته بفلسطين)، وعندما رفض المصريون، تم إجبارهم من خلال العمدة والمأمور وجرى إبعاد الفلاح عن أسرته وضد رغبته ليذهب إلى مكان صعب وخطر، وبعد ذلك أُجبر على تقديم حماره وجمله اللذين كان ينقل عليهما ما ينتجه إلى القوات المحاربة. وحقيقةً، فقد كان هناك في البداية سعر عادل ومحدد من قِبَل الجيش للمواشي، لكن مع الوقت كان وصول الثمن للفلاح لا بُدَّ أن يكون ناقصًا. وفي الحالات كلها فإنه لا يمكن لمال أن يعوِّض للفلاح خسارة حيواناته؛ لذا زاد استيائوه من البريطانيين حتى وصل إلى ذروة الاشتعال عندما صودرت محاصيله ومزروعاته. ومن وجهة النظر العسكرية فإن هذه الأمور كلها كانت ضرورية، لكن الخطأ كان دومًا في أسلوب تطبيقها.

لقد كان الفلاح دائمًا يثق بالمفتشين البريطانيين للخدمة المدنية؛ لشعوره بأن معاملتهم معه عادلة، لكنه بعد الحرب العالمية الأولى وجد أن معظم المفتشين منشغلون بواجبات خاصة، وأن أمره تُرك للعمدة والشرطة المحلية، الذين كانوا على العكس يتم حثهم على المزيد من الأنشطة بواسطة مديريهم. لقد كانت القاهرة تطلب من هؤلاء المديرين تلبية جميع الطلبات العسكرية، وحتى يؤمّنوا أنفسهم فقد كانوا يرمون بكل اللوم على البريطانيين، حتى إن الفلاحين والطبقات العاملة في بداية سنة ١٩١٩م اشتعلوا حقًا ضد السلطات البريطانية. وفي تقديري، فإن الأمر كان يحتاج إلى صدمة نسيم لإطفاء الجذوة المشتعلة.

إن أي شخص يعرف الشرق يدرك كيف يمكن للجموع أن تشتعل، وكيف يمكن للغضب الهستيري أن ينتشر بينها خلال بضع دقائق، خاصة إذا أثير أي موضوع ديني. وكان يمكن من خلال تجمع أفراد عاقلين أن يتحوّل حشد ما إلى جمع موحد، صلب، متقبل لأي عنف ومحقق لنتائج رعاء.

في فبراير ١٩١٩م، لم أكن قد غادرت البلاد لنحو خمس سنوات، وإن كنت قد قمتُ ببعض الرحلات المحلية في الصحراء بالجمال من أسوان إلى واحة كركور في الصحراء الغربية، وتبعها برحلة أخرى في النهر في مركب شرطي صغير متجهًا نحو «أبو سمبل»، مع زوجتي ومعنا والتر روبرت، مفتش الداخلية بتلك المنطقة. وخلال عودتنا إلى أسوان قصدنا الإبحار شمالًا نحو الأقصر، غير أن المركب غرس في منطقة طينية، ما استلزم سرعة العودة إلى القاهرة، لنصل يوم ٧ مارس فنجد البلاد تغلي بالاضطراب السياسي بسبب رفض السلطات البريطانية طلب الزعيم الوطني سعد باشا زغلول زيارة لندن حتى يطلب استقلال مصر. وفي اليوم التالي، الثامن من مارس، تم إعلان قانون الطوارئ البريطاني وتم القبض على زغلول وأتباعه ونفيهم إلى جزيرة مالطة. وهذه في نظري كانت الشرارة الأولى التي أشعلت الثورة. وبحلول الاثنين، العاشر من مارس، جرت أحداث عظيمة؛ لقد بدأ الأمر بمظاهرات الطلبة، لكن خلال وقت قصير فإن شغب الغوغاء قد خرّب عربات الترام، ولبات الإضاءة، وتم قذف الأوروبيين والجنود البريطانيين بالحجارة.

وعند ذكر الطلبة، فإنه ينبغي التفرقة بين طلبة المدارس الحكومية وطلبة الأزهر؛ لقد كان عدد طلبة المدارس الحكومية في هذا الوقت يبلغ

عشرات الآلاف في القاهرة، ويتنوع بين أطفال صغار في سن العاشرة والثانية عشرة، وحتى شباب الجامعات من عمر ١٨ و١٩ عامًا. أما الأزهيون فقد كانوا يدرسون دروسًا دينية في جامعة الأزهر التي تعد أشهر مركز لتعليم الدين الإسلامي في العالم. وكان عدد هؤلاء يقدر بنحو عشرين ألفًا قبل الحرب العالمية الأولى، لكن في سنة ١٩١٩م هبط الرقم إلى نحو عشرة آلاف أو أقل، والسبب في ذلك كان تراجع عدد المسافرين من الهند والبلدان الأخرى بسبب ظروف الحرب، الذين كانوا يأتون للدراسة في الأزهر، وكانت كل عائلة ريفية تسعى إلى إلحاق أحد أبنائها بالأزهر، خاصة أن ذلك كان يُعفي الابن من الخدمة العسكرية، فضلًا عن ضمان توفير مآكل له. وكان طلبة الأزهر في ذلك الوقت يمثلون حشدًا ثائرًا على استعداد دائم للتذمر أمام أي شأن قد يعتبرونه ذا جانب ديني؛ لذا فإنهم لم يكونوا في الغالب مندمجين مع طلبة المدارس الحكومية، لكنهم خلال هذه الأحداث تحديداً تحالفوا معهم.

وحتى تلك الأثناء، فقد بذلت كل ما بوسعي لضبط الاضطرابات بالتعاون مع الشرطة المصرية من خلال قوة صغيرة تحت إمرتي، لكن لم تلبث الأوضاع أن تطورت بسرعة، ما جعلها تخرج عن السيطرة. وفي يوم الثلاثاء، الحادي عشر من مارس، في الساعة الثامنة والنصف صباحًا، اضطررت لطلب النجدة من السلطات العسكرية البريطانية. وكنا قد شهدنا في اليوم السابق يومًا سيئًا عندما تصدت الشرطة لمظاهرة كبيرة بالقرب من قصر عابدين، ونجحت قواتي الراكبة في إبعاد المظاهرة نحو شارع ضيق لكن من دون أن نلاحظ فقد قام المتظاهرون بشق حفرة كبيرة على الطريق وسقطت فيها القوات بخيولها ودمرت أشياء

كثيرة وأصيب ١٦ رجلاً بجراح خطيرة. وخلال هذين اليومين كان هناك ضحايا في جميع أحياء المدينة، لكن التركيز كله كان ناحية جامع الأزهر، ما شكّل مشكلة معقّدة لنا، وكان الحل الوحيد هو عزل المسجد بكردونات من الجيش المصري، لكن بعد حين صار واضحاً أن قوات الجيش لن تواجه هؤلاء الطلبة الدينين؛ لذا فقد عدنا مرة أخرى لتكليف الشرطة بحفظ الأمن.

وبعد ثلاثة أيام من الاضطرابات، سلّم الجنرال واطسون، قائد القوات البريطانية بالقاهرة، الأمر إلى الجنرال موريس، ومنذ ذلك الحين قضيتُ نصف وقتي في مكتبه والنصف الآخر في مكتبي. وكان الجنرال موريس في وضع غاية في الصعوبة، مع انتشار الشغب واتساع نطاق الفوضى إلى جميع أنحاء البلاد. في الوقت ذاته كان لدينا آلاف من الجنود في قناة السويس يستعدون للعودة إلى الوطن بعد سنوات من الحرب، وكان معسكر قواتنا في الشرق مليئاً بالجنود، لكنهم لم يكونوا تحت قيادة القاهرة، واستغرق الأمر وقتاً للحصول على تصريح بالاستعانة بهم من القيادة العليا الموجودة في مدينة خان يونس. لقد كان إجمالي عدد القوات التي تعمل تحت إمرة الجنرال موريس نحو ٩٠٠ جندي، وكان عليه بهذه القوة الصغيرة في القاهرة أن يؤمّن كباري نهر النيل ومشروعات المياه والغاز، فضلاً عن نقاط استراتيجية أخرى، وفي الوقت نفسه فإن عليه توفير عناصر قادرة على التعامل مع مثيري الشغب.

وكانت هناك قوة صغيرة في الزمالك بالقرب من منزلي، وبقيت من دون سلاح لأربع ليالٍ، وكانوا يقبعون في المنازل المجاورة للقراءة بعيداً

عن روتين العمل، وانشغل الخدم الخاص بي في أعمالهم الروتينية، لكن الخوف انتابهم بعد أيام عندما أخبرنا الجنائي أن الاعتصامات تتسع وأن هناك خطرًا قادمًا بعد أن حدث هجوم ليلي على بعض البيوت، دبره غوغاء قادمون من قرية إمبابة في الجانب الآخر من النهر.

لقد نجحنا، بالمهارة وسرعة التصرف وبواسطة قوات صغيرة تحت إمرة الجنرال موريس، في حفظ السيطرة على المدينة لحين وصول القوات الإضافية، وكان من حظنا أن الجهاز السري للثورة المصرية لم يعرف بوجودنا.

في الوقت ذاته، كانت الأمور تسير بصورة سيئة خارج القاهرة؛ لقد وُزعت منشورات الطلبة من القاهرة إلى جميع أنحاء البلاد لتتشر قصصًا غير صحيحة بالمرّة حول إطلاق القوات البريطانية الرصاص على الناس في العاصمة.. وفي طنطا، حدثت اضطرابات خطيرة بعد مظاهرات صاحبة بالقرب من مسجد السيد البدوي الشهير، ما دفع القوات البريطانية إلى الانسحاب من المدينة لحين وصول القوات الإضافية، وتلا ذلك قيام الثوار بنشر الفوضى وكسر خطوط السكة الحديد وتخريب الممتلكات العامة.. وفي قليوب، قام الأهالي بمهاجمة قطار قادم من الإسكندرية وكان على متنه عدد من الركاب الأجانب، وتم ضرب عسكري إنجليزي حتى الموت، كما تم قتل أوروبيين آخرين.. وأنقذت شجاعة ضابط إنجليزي لم يكن مسلحًا كثيرًا من ركاب القطار من الموت؛ إذ أخذ مسدس طبيب هندي، وأجبر سائق القطار على ألا يتوقف في المحطة.

وبالتزامن، جرت في الصعيد، جنوب القاهرة، عدة عمليات اغتيال

لإنجليز يستقلون قطارات؛ حيث كان الثوار يصطادون ضحاياهم عبر السكة الحديد. إن أحد أصدقائي، ويدعى ديك جريفس، ويعمل مفتشاً للداخلية في الفيوم، وكان قادمًا إلى القاهرة بالقطار ولم يكن يعرف شيئًا عن الأحداث، وكانت معه طبيبة أمريكية، حكى لي أنه عندما وصل قطاره إلى مدينة الواسطى رأى الثوار على الرصيف، وكانوا لا يبالون بالدماء ويقومون بالاستيلاء على أموال ضحاياهم. وقرر جريفس الاختباء، فقفز من باب خلفي ومعه الطبيبة واختبأ في غرفة عمال السكة الحديد، ومنها شاهدوا الثوار يمكسون بأجنبي وزوجته ويضربونها حتى الموت، وتوالت عليهما المشاهد الدامية المفزعة حتى وصلت الشرطة بعد حين وأنقذتهما.

ووقتها، تم تدمير جميع خطوط الهاتف والتليغراف في الوجه القبلي حتى الأقصر جنوبًا، وكان السبيل الوحيد لمعرفة القاهرة ما يحدث في الصعيد عن طريق الخرطوم وبورسودان. وظلت التقارير الواردة إلينا تخبرنا بأن كثيرًا من محطات السكة الحديد تم إحراقها، كما تم تدمير كثير من الممتلكات العامة والخاصة، بما فيها الجسور وخطوط السكة الحديد والتليغراف. ولقد كنت قلقًا على بعض الموظفين والسيدات المقيمين في الأقصر، وكانت إحداهن ابنة عم زوجتي، وحكت لنا كيف استقلت القطار الأخير المتجه شمالًا وتوقفت في بني سويف في الصباح الباكر ثم أنزلت من القطار بواسطة جنود الاحتلال الإنجليزي بعد أن عرفوا أن خط السكة الحديد التقليدي الواصل إلى القاهرة تم تدميره، وتم إبقاؤها مع بعض الأجانب في استراحة الحكومة هناك، حيث قام بحمايتهم على مدى ثلاثة أيام نحو ٦٠ عسكريًا هنديًا، وقد تحسنت

معنوياتهم بعد الحركة الشجاعة للقاضي ماك بارت؛ حيث قاد سيارة عبر الصحراء في الليل إلى الفيوم وأحضر لهم بندقية أوتوماتيكية من نقطة عسكرية أخرى تخص الهنود. لقد كانوا محظوظين في قدرتهم على رعاية قطع من الغنم وإطعامهم حين وصول قوات إنقاذ من القاهرة.

وكان أحد أيام الاثنين هو واحدًا من أسوأ أيامي في القاهرة، وأذكره تحديدًا، وهو يوم ١٧ مارس، بعد قرار نفي سعد زغلول وباقي الزعماء، وخلال هذا اليوم كنا نحاصر الجامع الأزهر بقوات شرطية لمنع الطلبة من الخروج للتظاهر، وفي الساعة التاسعة صباحًا جاء عدد من مشايخ الأزهر إلى نقطة القيادة البريطانية حيث كنت أعمل، طالبين السماح للطلبة بعمل مظاهرة سلمية تجوب المدينة، ورفض المدير بتائنًا وأخبرت المشايخ أن يرجعوا سريعًا في سيارتي إلى الأزهر ويقوموا بمنع الطلبة من الخروج، وأجابوا بأنهم سيفعلون ما بوسعهم، لكن ما كان مثيرًا للخوف هو أن تحرك المتظاهرين بدأ بالفعل، متجهين إلى ميدان عابدين أمام القصر الملكي. وعلى الفور أخذت سيارة واتجهت إلى ميدان عابدين، وفي الوقت نفسه وصل الشيوخ في سيارتي وقالوا بغضب إنهم لم يعودوا قادرين على السيطرة على الطلبة، الذين تأجج حماسهم، وأصرروا على مواصلة مظاهراتهم عبر أنحاء المدينة. وخلال حوارنا كان ميدان عابدين قد امتلأ، ورأيت أن أي محاولة لإيقاف المظاهرة بالقوة ستؤدي إلى مذبحة دموية قد يترتب عليها تمرد كامل سكان المدينة.. وبناء على ذلك، فقد كان التعامل مع المظاهرة محدودًا للغاية، وتصوّرت أنها ستفرق بنفسها إن سُمح لها بالمرور، وأخبرت قائد القوات العسكرية أنني سأكون مسؤولًا، لكن عليه أن يسمح للمظاهرة بالمرور من دون اعتراض،

ودخلت إلى سيارتي ومعى بعض شيوخ الأزهر وخرجنا بعيداً عن ميدان عابدين تاركين نحو عشرين ألف متظاهر يقفون فيه. لقد حرصوا على إبلاغ جميع الوكالات الأجنبية احتجاجهم على القبض على «زغلول»، وذهبوا إلى طلب مساندة المفوضية الأمريكية، التي كانت قريبة من الإدارة البريطانية في قصر الدوبارة.

وخلال تجوالنا في القاهرة، تدفق آلاف أخرى من الطلاب إلى قلب المظاهرة، التي ملأت الشوارع بالكامل، حتى وقفنا لنحو خمسين دقيقة من دون تحرك. لقد كان الأمر مفزعاً نتيجة الأعداد غير المسبوقة للمتظاهرين، وسريعاً انزلق الشيوخ في قاع سيارتي طالبين مني ألا أتركهم. ورأيت أنه على الرغم من أن المتظاهرين سلميون، فإنه إن تم اعتراضهم، سيفقدون على الفور تعقلهم وسيحولون إلى غوغاء قابلين لأي شيء ومعرضين للمبادرة بالهجوم في أي لحظة.

وبعد مغادرة المفوضية الأمريكية، والابتعاد عن مقر السلطات البريطانية، أخذت المظاهرة طريقها مرة أخرى نحو وسط المدينة، وكان كل شيء على ما يُرام، حتى أفزعني فجأة مشاهدة بعض القوات الأسترالية تتقدم نحونا من أحد الشوارع الجانبية. وكان هؤلاء يرتدون القمصان والسر اويل القصيرة، وكانوا يحملون بأيديهم عصي الهوكي، ما أنبأني أننا على وشك كارثة. وأوقفت السيارة وهبطت منها، لكن المشايخ ألحوا عليّ ألا أتركهم، فوعدتهم ألا أفعل وقلت لهم إنني سأحضر فقط كوب ماء من أي من المقاهي القريبة. وقبل وصول الأستراليين إلى المظاهرة بعشرين ياردة ذهبت إليهم وأخبرتهم ألا يتصرفوا بحماقة تدفع إلى المزيد من الفوضى. وفي تلك اللحظة ظهر مجند إنجليزي ومعه

سلاح ظاهر على الرغم من العتمة، وصرخ بأنهم قتلوا صديقه وأنه سيثأر له. وعندما وضع سلاحه في وضع التصويب، نجحت في دفعه بعيداً لتطيش رصاصته في الهواء بدلاً من ضرب المظاهرة، ولم يُصَب أي شخص بسوء. وقمت بتسليمه إلى الثكنات لإبعاده عن أي مشكلات وحث جميع الجنود على التحرك من المكان بقولي لهم أن يلاقوني عند حديقة الأزبكية، وهناك شرحت لهم بعض أساليب المواجهة السلمية. وعدت مرة ثانية إلى سيارتي لأتابع التطور الدرامي للأحداث.

لقد كان لديّ شعور تطفلي بضرورة تتبّع المظاهرة عبر شوارع القاهرة. لم يكن الأزهريون يريدون مشكلات وكان شيوخهم يأتون إليّ ليسألوني إن كنت راضياً بسلمية الطلبة، وكنت أجيبهم برضاي ما داموا ملتزمين بالأوامر، وكنت أضمن لهم عدم إطلاق الرصاص من قِبل القوات البريطانية. وفكرت أنني أشبه بقائد أوركسترا يقود تلك المظاهرة الخطرة. وكانت الساعة الخامسة والرابع عندما أعدتُ الأزهرية مرة أخرى في سيارتي إلى الأزهر بعد أن اصطحبتهم معي في العاشرة صباحاً.

وكان الدرس المستفاد أنه في ظل الظروف المشابهة، فإنه لا ينبغي أبداً السماح لأي مظاهرة بالسير في المستقبل.

لقد كان هناك خطر واضح على مجموعات الجنود الصغيرة عند تحرّكها في مختلف أنحاء البلاد في تلك الأثناء؛ لذا فقد أمرناهم بحمل السلاح، وتسبّب تأخر إصلاح خطوط الاتصالات في عدم تقدير الحجم الحقيقي لعنف الثورة.. ومن دون شك، فقد مثّل ذلك فرصة لعنف الأفراد أن يتسع ويتحول إلى تمرد يحتاج إلى تدخل عظيم. وعلى مدى

عدة أيام بعد المظاهرة الكبرى أوقفنا أعمالنا معلقين الكردون الأمني على الأزهر لتتابع حوادث متفرقة جرت في المدينة. وحتى ذلك الوقت لم تتعامل الشرطة بإطلاق الرصاص على المتظاهرين، واكتفت بالتعامل مع مَنْ يقومون بإلقاء الحجارة بالعصي، وظلت قوات البوليس ترتدي الطرابيش التي لا تحمي الرأس من الحجارة؛ لذا فقد قمت بمدّهم بخوذات خاصة بالجيش البريطاني، إلى جانب مصدات معدنية تُحمّل باليد اليسرى. وكانت كل فرقة شرطة مدعّمة بقوات مسلحة ببنادق وحِراب.

وفي يوم من الأيام، تلقّيت إدارة القوات البريطانية معلومات بالتخطيط لتمرّد واسع في اليوم التالي، وبدأتُ إعداد الخطط تبعاً لذلك، وأكدت لهم أنني لم أتلق أي معلومات وأني على ثقة بأن شيئاً لن يحدث. وعلى أي حال، فإن تأكيددي لم يكن ليوَقف استعدادات السلطات البريطانية. وفي تلك الأثناء فكرت أن تحديد دورنا يمنع أي تمرد محتمل، وطبعت منشورًا يُلزم الشرطة باستخدام الحِراب بدلاً من العصي. وكان لنا في الوقت ذاته نقطتان للشرطة، كل واحدة تضم خمسين رجلاً قويًا بالقرب من الأزهر. في الصباح الباكر ثار فضول العامة برؤيتهم موكبًا قادمًا من شارع الموسكي يتكوّن من عربة محاطة بمجموعة من الشرطين الراكبين وهم يحملون في أيديهم سيوفًا ويجرّون خلفهم ماكينة قطع الأحجار. وعند وصولهم إلى قسم شرطة الجمالية، كانت قاطعة الأحجار موضوعة في الميدان أمام القسم وبها مشاعل، ونحو خمسين حربة مغروسة فيها كإبر بينما تظهر الحواف كشفرات. وبعد حين تحرك الموكب إلى الدرب الأحمر ليتكرر المشهد، وكانت النتيجة كما وعدت الجيش بأنه لن يجرؤ

طالب أزهرى على عبور الشارع في هذا اليوم.

وفي يوم الأحد ٣٠ مارس، سمعنا أن اللورد اللنبي عُيِّن قائدًا أعلى وأنه سيصل في الثلاثاء الأول من أبريل. ووقتها كان الاستقرار قد عاد مرة أخرى إلى مدن الدلتا، إلا أن مصر العليا والوسطى ظلت في حالة اضطراب، وأدى الجنون الثوري إلى إحداث دمار كبير في الاقتصاد. وتم تدمير السكة الحديد في الوجه القبلي في عدة أماكن، حتى صارت المواصلات مستحيلة لعدة شهور. وكان من نتاج ذلك أن محصول البصل ظل موجودًا في الأرض إلى أن تعفن. كما تعرض محصول القطن إلى الجفاف بسبب صعوبة الري وعدم وجود نقل من القاهرة وإليها. ونظرًا لدمار السكة الحديد، اضطرت السلطات البريطانية إلى إرسال قواتها الإضافية إلى الصعيد عبر النهر في البواخر. وفي نهاية هذه الفوضى المجنونة اقترح المتمردون أنهم قطعوا حناجرهم هباء من أجل ساسة غير مسؤولين، ظنوا أنهم بإحداث بعض الاضطراب في البلاد فإنهم سيجبرون البريطانيين على الاستجابة لمطالبهم. إنني أتذكر عندما كانت الثورة عارمة أن ديك ويلسلي، مفتش الداخلية، كان يتحاور بشأن الأمر مع شيخ مسن في المنوفية. وكان ويلسلي مقيمًا في إنجلترا خلال الثورة، وعندما عاد سأل صديقه المسن كيف تصرف قريته خلال الاضطرابات، فرفع الشيخ يده إلى السماء مقسمًا بالله إن أحدًا من بلدته لم يتحرك أو يترك عمله مثلما حدث في القرى الأخرى. وكان ويلسلي يعتقد أن الشيخ تظاهر مع مَنْ تظاهروا، وربما كانت لديه معلومات مؤكدة حول ذلك؛ لذا فقد استمر في الضغط على الرجل إلى أن قال في النهاية إنه لا يستطيع أن يكذب على صديق قديم، واعترف بعد وعد

بالكتمان أن القرية بكاملها أصابها الجنون وأنه جُن مثل أهلها لدرجة أنه خلع عباءته وأخذ يرقص فوق إحدى العربات بميدان القرية الرئيسي. ويومًا ما أو أكثر بعد عودة اللورد اللنبي، استدعاني الجنرال بولفين، القائد العام، وسلمني أوامر مكتوبة استنادًا إلى القانون العسكري باحتلال الجامع الأزهر. وشرحت له أن قوات الشرطة المتاحة لديّ تتكون من مائتي مصري وأن الهجوم على الأزهر يتطلب إطلاقًا كثيفًا للرصاص، وهو ما لا يرضاه رجال الشرطة المصريون، ما يعرّض الأمر للفشل. وغضب القائد بحدة واعتبرني عاصيًا للأوامر فأجبتني سأرفع الأمر إلى اللورد اللنبي ليفصل فيه. وبالفعل اجتمعت مع اللنبي وأخبرته أن إغلاق الأزهر يعني تحويل ثمانية أو عشرة آلاف طالب جائع إلى شوارع القاهرة في أسوأ لحظة ممكنة. وقال لي اللنبي إنه عرف من استخباراته أن عدد الطلبة بالجامع الأزهر يبلغ ثمانمائة فقط، ورددت بأن هؤلاء الثمانمائة هم مَنْ ينامون في المسجد، لكن هناك نحو ٨ آلاف آخرين يعيشون بجوار الأزهر ويحصلون على طعامهم اليومي منه، واقتنع اللنبي بوجهة نظري وقال إنه سيقنع بولفين.

وفي يوم ٩ أبريل، كتبت إلى أبي خطابًا قلتُ فيه:

«إن اليوم كان يومًا دمويًا في تاريخ القاهرة. لقد أخبرنا الجنرال اللنبي أن ساستنا أخطؤوا عندما منعوا سعد باشا زغلول من الذهاب إلى لندن، وهو ما أدّى إلى إثارة المدينة. لقد اعتبر الطلبة وأبناء الطبقات الدنيا ما جرى علامة على الاستسلام الكامل لبريطانيا، ولمدة يومين تحوّلت المدينة إلى مأكينة مظاهرات. لقد اعتقدت أنه يمكن المرور خلال المدينة من دون مشكلات، لكن بالأمس خرج الأمر عن نطاق

السيطرة عندما قتل بعض الجنود البريطانيين والأستراليين، وتعرض جنود مصريون للجرح. لقد قُتل اثنان من رجالي الركاب برصاص طائش، وأصيب رجل مطافئ، وحدث في الليل معركتان أشعلهما أستراليون غاضبون وراح ضحيتها ثمانية من المصريين أو عشرة. كان الأمل سيئاً، لكن اليوم أسوأ كثيراً؛ لقد خرج أشراس المدينة، ليقطعوا أسلاك الهاتف ويحصنوا الشوارع وينشروا النهب. واستمر ذلك حتى تحركت القوات البريطانية البعيدة، خاصة أن قواتي الشرطة كانت بلا سلاح أو بأسلحة بسيطة لا يمكن استخدامها أمام تلك الفوضى.

وخلال الساعة الأخيرة، حاول بعض المسؤولين المصريين إيقاف الفوضى، وإن لم ينجحوا فإن القوات ستضطر إلى إطلاق الرصاص. في الوقت الحالي، وخلال عشر دقائق، تتحرك المظاهرة نحو هذا المبنى الذي أجلس فيه، فندق سافوي، وهو مقر قيادة القوات البريطانية. لقد أخبرنا المخبرون أنهم يهاجمون البيوت بيتاً بيتاً.

وفي يوم الأحد ١٣ أبريل كتبت له:

«منذ بدأت كتابة هذا الخطاب لك يوم الأربعاء الماضي وحتى الآن، فقد مررنا بأيام صعبة للغاية؛ لقد نجحت قواتنا في السيطرة على التمرد الكبير الحادث يوم الأربعاء بعد أن قُتل وأصيب عدد من الناس. إن معظم الاضطرابات جرت بسبب خروج بعض الطبقات الدنيا من الأوروبيين عن تعقلهم وقيامهم بإطلاق الرصاص من داخل منازلهم على المتظاهرين، ما دفع هؤلاء المتظاهرين إلى مهاجمة منازل الأجانب وقتل سكانها. لقد ارتكبت جرائم قتل مريعة ضد الأفراد البريطانيين والهنود من قبل الثوار في الشوارع. وضرب أحد مخبرينا المصريين حتى

الموت بالقرب من قسم الشرطة ورقص الثوار حول جثته. في الوقت ذاته كانت دروسيا تقوم بأداء أعمال كتابية تطوعية داخل قسم الشرطة، الذي قدمت إليه قبل عشر دقائق من المظاهرة في سيارتي.

وكان اليوم التالي، الخميس، يومًا سيئًا كذلك؛ ففيه سيطر الثوار على الشوارع في مناطق مختلفة من المدينة، وحاولت القوات البريطانية استعادة السيطرة من دون دماء، وكان عليّ أن أضع خطة لتنظيم جنازة لاثنين من رجالي لقيا مصرعهما (وكان أحدهما عسكري المراسلة الخاص بي، الذي قُتل خلال إعادته حصاني إلى الثكنات) واضطرت إلى تأجيل الجنازة لليوم التالي بسبب استمرار الاضطرابات. وفي الساعة الثالثة مساءً، كنت أتناول طعامي في منزلي واتصل بي مسؤول القوات الراكبة تليفونيًا من مستشفى الوقف بالقرب من ميدان عابدين وأخبرني أن الثوار قدموا إلى المستشفى وأصروا على أخذ جثامين ضحايا المظاهرات ودفنها بمعرفتهم. وقمتُ للاتصال بالقوات العسكرية طلبًا للمساعدة، لكن اتصالًا آخرَ وصل إليّ من رجلي بالمستشفى يخبرني بوصول القوات البريطانية إلى المستشفى، ما أدّى إلى جنون الثوار، وأنه إن لم تنسحب القوات فإنه سيحدث قتال بين الطرفين، وتوسل إليّ أن أحضر إليه بسرعة، وقبل أن أنهي المكالمة معه، سمعت هدير الثوار عبر الهاتف. وأخذت سيارتي وسارعت إلى قسم عابدين، ورأيت الشارع المواجه، القريب من المستشفى، ممتلئًا بقضبان حديدية تم قطعها من حول أشجار الطرق، وإلى الخلف منها سمعت عواء ثوار شرسين بوجوه مريعة لم أرها من قبل. وفي تلك اللحظة حاولت سيارة إطفاء المرور للوصول إلى حريق لكن الثوار منعوها من ذلك.

أما المستشفى الذي كان يضم جنائين رجالي فكان على بُعد ثلاثين ياردة من الشارع، فمضيت نحو الحصن المصنوع من قضبان الحديد وقمت بتسلُّقه. ولم أتعرَّض للإيذاء كما توقعت؛ إذ شكَّل الثوار حراساً مدوا أيديهم لي لأعبر نحو باب المستشفى، وهناك وجدت كرسيًا وقفت عليه محاولاً تهدئة الثوار. وكان من المحال أن أنجح في تغيير عقل أيٍّ من الموجودين، وفكرت أن الأيسر أن أدخل إلى الداخل وأرسل أحد الرجال ليطل عليهم من الشرفة ويتحدث إليهم. وكانت ساحة المستشفى الداخلية مزدحمة بالمصريين من الأفندية، الذين كانوا يهتفون ويصلُّون على موتاهم، وشعرت بأن وجودي غير مرحَّب به، فخرجت من المستشفى مرة أخرى لأجد نفسي في منتصف مظاهرة أخرى لا يمكن وصفها. لقد كانت مكونة من آلاف من أعنف العناصر في القاهرة، وكل منهم مسلح بشيء، فالبعض يحمل السكاكين، وهناك من يحملون اللافتات، والأزاميل، وجذوع الشجر، والسقالات.. وغيرها. أما هؤلاء الذين لم يحملوا أسلحة فقد كانوا يحملون أسياخاً منزوعة من الأسيجة المحيطة بشجر الشوارع. وكان الشيء الوحيد الذي لم أره هو الأسلحة النارية. وكان جميع الثوار يلوحون ويرفعون أسلحتهم في الهواء. وكان كثير من الجموع لا يُخرج صوتًا من فمه سوى صوت الشهيق، بينما كان الزئير يجعل لحى البعض وصدورهم غارقة في اللعاب، ولقد رأيت سياط العشرات منهم على الأرض خلال مسيرتهم الهيستيرية.

وعندئذ، قمت بإرسال رسالة إلى القيادة العامة قلت فيها إنني أسعى إلى إنهاء إجراءات جنائز الموتى جميعًا، وأنه يجب إنشاء جميع الشكنات العسكرية للسماح لنا بالمرور. وبعد وقت قليل وصل فريق شرطي

راكب ومسلح تابع لي للإشراف على المسيرة. وأخبرت الثوار أن من حقهم عمل جنازتهم وأنني على استعداد لأصحبهم في ذلك وأن أجعل القوات البريطانية تسمح به، بشرط واحد هو أن تكون المسيرة سلمية وألا يحمل أي شخص مشارك فيها أي سلاح من أي نوع.

واستغرق الأمر مني ساعة ونصف الساعة حتى أنجح في تسيير الجنازة، ووصل رأس المسيرة إلى دار الأوبرا على بُعد ميل من المستشفى، وكان في المقدمة مجموعة من الطلبة على دراجاتهم، ومن بعدهم القوات الراكبة والمترجلة، ومن بعدهم ثلاثة نعوش محاطة بالمعزين، ويتبعها رجال دين من الأزهر، وأساتذة المدارس، وشركات الترام، ثم عمال السكة الحديد.. وعلى مبعدة من ذلك كان عدد من الثوار يسرون - بخلاف الأوامر - في صفوف يتكوّن كل منها من ثمانية أشخاص. لكن ما كان حسنًا هو أنني لم أر أي أسلحة من أي نوع كما اتفقنا.

بعد مُضي الجناز، كانت هناك لحظة خطيرة؛ حيث اعترض جزء من القوات البريطانية بقيادة رقيب إنجليزي ووقفت المسيرة بالكامل عندما صرخ الرقيب: دفاع. وأسرعت إليه لأمره بالاختفاء فورًا ومعه رجاله. وبطبيعة الحال كنت أرغب في أخذ أقصر الطرق نحو المقابر، التي تقع إلى جوار قلعة صلاح الدين، لكنني فيما بعد تبيّنت لي ضرورة أن أتركهم يتخذون طريقهم الذي حوّل جنازتهم إلى مظاهرة سياسية أمام جميع القناصل والجاليات الأجنبية؛ حيث توقف المشاركون في المسيرة مرددين شعارات الاستقلال. ولقد مشيت أمام الجميع ككلب ديري لا يعرف الهزل في جميع تحركاته. ولحسن الحظ أننا مررنا بشارع المغربي أمام نادي الخيل، حيث تناولت قدحًا من البراندي تم جلبه لي،

ثم واصلت السير. وبحلول الساعة السادسة مساء كانت المسيرة قد طافت المدينة وتعب الجميع، وقمت بالعودة لسيارتي للتوجه إلى الجبانة، ومررنا بشاعر محمد علي، حيث ظلت أصوات بعض المتظاهرين صاخبة، وأوقفت سيارتي وقلت لمتقدمي المسيرة إنني لن أتحرك حتى يلتزموا بما تم الاتفاق عليه، وبالفعل أجابوني لذلك، لأغادرهم في الساعة السابعة بعد تأكدي أن المسيرة لم تعد خطيرة ووصلت إلى البيت بينما واصلوا طريقهم حتى تم الدفن في الساعة الثامنة والنصف مساء. لقد منحني الموقف خبرات عظيمة، لكنني كنت محظوظاً لأن الثوار اعتقدوا في البداية أن القوات البريطانية التي كانت ترافقني من قوات الشرطة المصرية الراكبة، وبالطبع فقد أمضيت باقي اليوم في النوم والراحة.

وبعد يوم أو اثنين من مظاهرة عابدين التي حكيها لوالدي في الرسالة السابقة، تلقينا معلومات بوجود خطر قادم يتمثل في هجوم محتمل ضد فندق الكونتيننتال، الذي يعيش فيه الموظفون البريطانيون وزوجاتهم. واعتبرت أن مثل هذا الهجوم قد يحدث، وقررت الذهاب بنفسني تحسباً لحدوث أي شيء خطير.

وبعد غداء سريع، ارتديت ملابس رسمية وذهبت إلى الفندق، لأنأكد أن هناك قوة تتكون من ٥٠ رجلاً تقف أمام الفندق، وجلست في أحد أركان شرفة الفندق أقرب ما يحدث، وانشغل ذهني بالأيام السابقة وما جرى فيها من اعتداءات وقتل. وبدا الشارع أمامي لافتاً بتجمع الشرطة والهجوم المحتمل. ولم أنتظر كثيراً لأرى الناس بالشارع يحولون رؤوسهم إلى الشارع المفضي إلى قصر عابدين، الذي كان في الوقت نفسه يُسمع منه هدير هتافات لثوار غاضبين. ومن حافة الشرفة

استطعت أن أرى مظاهرة كبيرة لطلبة وبعض الغوغاء تغطي عرض الطريق لتدخل تَوًّا إلى ميدان الأوبرا من ناحية ميدان عابدين. وكنت أسمعهم يرددون صلوات على موتاهم، مع هتافات تكرر: «تحيا الثورة» و«الموت للإنجليز»، ما جعلني أتيقن أننا نواجه أصعب مشكلة في السيطرة على الثوار من دون تورط في المزيد من القتل. ومع اقترابهم أكثر استطعت رؤية نقالة كبيرة مرفوعة فوق أكتاف بعض الطلبة، واتضح لي بعد فترة أنها تحمل جثة شاحبة تتدلى إحدى ذراعيها من النقالة.

وعندما وصلت مقدمة المسيرة إلى أمام الفندق، تركوا ممراً للمرور حَمَلَة النقالة ووضعها أمامه، بينما استمر الجميع يطوفون حولها كحراس وهم يلقون برؤوسهم للخلف ليشتعل غضبهم بما يشبه الجنون وعلى وجوههم نظرات مخيفة جداً. وشعرت أن الأمور تتطوّر بسوء؛ لذا فقد فكرت في النزول إلى الرصيف لتشجيع قواقي الشرطة، خاصة أن الجنائز المحمدية (جنائز المسلمين) تمس قلوب الناس، ومهما كان ولاؤهم فقد يترددون في التورط معهم. ومع نزولي درجات السلم أُلقيت سيجارتي لأؤكد لهم شعوري باحترام الموقف. وواقفاً عند المدخل قدمت التحية لحملة القتل الذين وقفوا على بُعد خطوات قليلة مني وهم يهتفون بالثار من الإنجليز، الذين حملوهم جريرة موت زميلهم الطالب.

كيف لم أعرف؟ لقد كان هناك شيء غريب في مظهر الجثة وسمات الجنازة لم يعجبني، وتذكرت تجربة سابقة في عملي المبكر بالشرطة في الإسكندرية عندما اكتشف شرطي أسترالي في قسم اللبان كيف تدّعي العاهرات الموت عند القبض عليهن. ووقفت عند بداية الرصيف ومن دون أن يلحظ أحد لمست بطرف سيجارة أخبئها بين أصابعي

يد القتل المتدلية من النقالة، وكان تحليلي أن الجثة لو كانت حقيقية لما حدث شيء، ولو كانت غير ذلك فسأعرف. وبالفعل كان استنتاجي في محله، فقد صرخت الجثة الوهمية، وقفز المحمول على النقالة إلى الأرض وسط دهشة المحتشدين وأخرج الطلبة الحاملين للنقالة، وبسرعة انفض الطلبة الغاضبون.

وبالطبع لم أقل لأحد عمّا جعل القتل المفترض يعود للحياة مرة أخرى، وأنا على يقين أن جذوة النار في يدي لم يرَها الجمع. وعلى أي حال فإن هذه الحركة التي تعلمتها من العجوز الأسترالي فرانكل حوّلت الموقف المضطرب إلى هزل؛ حيث انسحب الطلبة المنهزمون بسرعة لتتبعهم ضحكات الجموع المشاركة في المظاهرة.

الفصل السادس عشر

الجانب المضيء للأحداث

في سنوات الصراع السياسي، كانت هناك وقائع طارئة بدأت كأحداث خطيرة، لكنها بالنسبة للجميع انتهت بشكل هزلي، وكانت أولى تلك الوقائع مظاهرة السيدات سنة ١٩١٩م. لقد لجأت المتظاهرات إلى العنف، ولم تكن شرطة لندن مستعدة أو متوقعة للأمر، خاصة في ظل النظرة السائدة للنساء في المجتمع الشرقي باعتبارهن حريمًا، ما جعل هجوم مظاهرة النساء يصيب العسكريين البريطانيين بالاضطراب ويدفعهم إلى التعامل بتهور مع النساء وأبنائهن.

وأتذكر في تلك السنة، وكنت مجتمعًا مع الجنرال واطسون في مقر قيادة الجيش البريطاني في المبنى الملحق بفندق سافوي، أن وصل وفد من السيدات المصريات يطلبن من الجنرال السماح لهن بتنظيم مظاهرة تجوب شوارع المدينة لتعبّر عن مساندتها للحركة الوطنية. وقام الجنرال واطسون بتكليفني باستقبال الوفد النسائي وإخبارهن بأن جميع المظاهرات، سواء للذكور أو الإناث، ممنوعة قطعياً بأوامر من السلطات العسكرية، وأن أي محاولة لمخالفة ذلك ستواجه بالقوة. وأديت واجبي مقابلًا بصرخات احتجاج عالية من السيدات الحاضرات، وطلبت من محافظ القاهرة المصري مقابلتهن وإقناعهن بالعدول عن التظاهر، لكنه لم ينجح في ذلك، وقمت بكتابة استنتاجاتي إلى الجنرال بولفين ومنه إلى القيادات العليا، وتلقيت في النهاية أوامر منه بضرورة منع المظاهرة مهما كانت

التكلفة، وأن عليّ أن أفعل ذلك اعتمادًا على الشرطة المصرية وقليل من القوات البريطانية المساندة. وكنت أنا والجنرال نرى المخاطر المميتة للسماح بمثل هذه المجازفة، حيث كان من الممكن لأي عددٍ من الطلبة أن يتظاهروا بحرية مختلطين مع النساء ومستغلين وجودهن كتروس ضد الشرطة والقوات البريطانية.

وفي الليل، وضعت ترتيباتي واستيقظت في الصباح التالي برأس مؤرق بالقلق. وبسرعة تلقيت بعد التاسعة صباحًا خبرًا يفيد بقيام نحو ثلاثين أو أربعين عربة نساء تتجه إلى شارع قصر العيني، لكنهن لم يفعلن شيئًا، ما منع تدخلنا. وعلى أي حال، لم يمر وقت طويل حتى علمنا أن السيدات تركن عرباتهن ومشين تجاه منزل الزعيم الوطني سعد باشا زغلول. ومع توقع هذا التحرك وضعت كردونات من الشرطة جاهزة لكن خارج المشهد بجوار الشوارع الجانبية ومعها بعض القوات البريطانية المساعدة. وعند إشارة محددة أغلقت الكردون لتجد السيدات المتظاهرات أنفسهن أمام طريق مغلق بصف من عساكر الشرطة المصريين، الذين تم تحذيرهم مسبقًا من استعمال العنف، وأن كل ما عليهم فعله هو الوقوف في وضع الاستعداد، وفي حال الضرورة فإن عليهم رسم ملامح الغضب على وجوههم فقط. لقد استخف رجالي بفكرة أن تقوم النساء بهجوم ما وتصوروا أن الأمر مجرد اختبار من الإدارة لمستوى استعدادهم. وظهرت في المشهد لأجد سيدتين من اللاتي قابلتهن في مقر القيادة تتشاجران مع الشرطة. وأوضحت لإحدهما أنها سبق أن تم إخبارها من خلالي باسم القيادة العامة أنه لن يتم السماح بأي مسيرات، وأنهن في حال الإصرار على تنظيم المظاهرة، فسيصبحن في حالة عصيان للقائد العام.

لقد كان لي معرفة سابقة بهذه الفتاة المصرية التي اعتُبرت في زمنها عصرية، وكانت على قدر شديد من الاحترام وتنتمي إلى عائلة عريقة، وقمت بتقديم نفسي لها والتحدثُ معها، وبسرعة لمحت آثار الغيرة على وجوه باقي النساء الجميلات المشاركات في المسيرة واللاقي أردن جميعاً الحديث في الوقت ذاته، قبل أن يستعيدوا حماسهن اقتداءً بالفتاة التي اتخذت موقع القائد الأعلى. وهكذا أفنعتهن، من خلال مناقشة مستفيضة، وأخبرتني أن كل ما أستطيع فعله هو الالتزام بأوامر قائدي الأعلى، ثم قررت المناورة فقلت لهن إن لم يمانعن فيمكن أن يسمحن لي بالمحاولة مرة أخرى، حيث سأعود إلى القائد العام وأسأله إن كان مصرّاً على منع مسيرة الحريم أم لا.

وبالفعل ذهبت إلى مقر القيادة في فندق سافوي، وشغلت نفسي بأمور كثيرة ولم أعد إلى النساء إلا بعد مرور أكثر من ساعة بعد وقوفهن في نهار صيفي شديد الحرارة، وخلو الشارع من أي ظلال تطفئ شعاع الشمس الحارق، فضلاً عن خلوه من مقاعد يمكن الجلوس عليها؛ إذ لم تكن هناك سوى المقاعد الحجرية الساخنة صيفاً. وحاولت بعض الشجاعات منهن الدخول في مجادلات، لكنني اعتذرت لهن عن التأخر وقلت إن الرد النهائي للقائد العام هو عدم السماح للمسيرة بالمرور، وكان بادياً على الغالبية القنوط والإنهاك بسبب حرارة الطقس وطول الوقوف. وقدمت نفسي لبعض النسوة الملوحات وقلت لهن إنني يمكن أن أستدعي عرباتهن مرة أخرى إن أردن، وكنت قد أبقيتها بالفعل خلف الكرودون، وكان رد الفعل إيجابياً، وبالفعل طلبتُ كثيرات استدعاء العربات أو السيارات التي جئن فيها، لتقلّهن بالاثنتين والثلاث، مخلفات

ورائهن بعض المناديل الورقية الممتصة لعرقهن.

وهكذا تحرر كل شخص من أثقاله؛ فالنساء تحررن حتى إنهن شكرني، وكذلك وزارة الداخلية، وتحرر الجنرال بولفين، وأنا أيضًا، وعدت راضياً إلى بيتي سعيداً بانقلاب التراجيديا المحتملة إلى مشهد كوميدى.

أما الحادثة الثانية التي لها جانب مشرق، فكانت حادثة قطار حلوان سنة ١٩٣٢م.. لقد كنا وقتها في قلب معركة حامية الوطيس بين حزب الوفد، بقيادة مصطفى النحاس باشا، في جانب، وإسماعيل باشا صدقي، رئيس الوزراء في ذلك الوقت، في جانب آخر. كانت الحكومة قد منعت النحاس باشا باعتباره زعيماً للمعارضة من القيام بجولات سياسية في المحافظات، بل ومن الخروج من القاهرة التي كانت مغلقة بجنود الشرطة؛ حتى تحد من تأثيره. وبعد إحباط محاولات كثيرة للنحاس للسفر عبر الطرق، أعلن الرجل اعتزامه السفر في الدلتا متحدياً قرار صدقي باشا. وجاءتنا المعلومات بأنه ينوي خداع الشرطة في القاهرة والسفر إلى طنطا بالقطار. وهنا استعناً بالقوات الإضافية وتم عمل كردون حول محطة السكة الحديد لمنع أعضاء الوفد من اللحاق به على رصيف القطار. وبسبب ارتفاع حجم الشرطة الموظفة في الحراسات، خاصة الطريق الرئيسي الموازي للنهر والرابط بين القاهرة والدلتا، بدا كردون الشرطة في السكة الحديد ضعيفاً؛ لذا فقد انكسر أمام رفاق النحاس باشا الذين تجاوزوا السبعين ليصلوا بسلام إلى رصيف المحطة منتظرين القطار الإكسبريس السريع. وفور وصوله قفزوا جميعاً فيه ليحتلوا عربة الدرجة الأولى متصورين أنهم بذلك قد ربحوا المعركة. على أي حال، قررت إدارة السكة الحديد، بالتعاون مع الشرطة،

وتحت التحوُّف من اللوم من صدقي باشا فصل عربية الدرجة الأولى التي تضم أعضاء الوفد، ليغادر القطار في موعده نحو طنطا، من دون هؤلاء الوفديين.

لقد كنت وقتها راقداً في فراشي، أقضي فترة نقاهة بعد خروجي من مستشفى أجريت فيه عملية جراحية، وعلى اتصال دائم ومتكرر بمحطة القطار لأعرف المستجدات أولاً بأول. وسمعت بعد قليل أن عربية محركات أخرى تم جلبها لتقل عربية الوفديين، لكنهم بدلاً من أن يجدوا أنفسهم في طنطا وجدوا أنفسهم في منطقة عسكرية في صحراء العباسية ليَمروا بطيئاً إلى جوار مقابر القلعة وحافة الصحراء المشرفة على حلوان، حيث انتهى خط السكة الحديد. لقد كانت أوامرنا ألاَّ ينجح النحاس باشا في الوصول إلى طنطا، وتصورنا أننا بعد فشل التجربة الأولى في المحطة عندما عبر الوفديون إلى الرصيف، أننا بفصل العربية حللنا المشكلة بمهارة فائقة. بعد الوصول إلى حلوان، طُلب من الوفديين بأدب مغادرة القطار، لكن فجأة اعتراهم الغضب وقرروا المكوث فيه لحين إخلائه منهم بالقوة.

وفي ذلك الوقت، تلقيت اتصالاً في سرير مرضي من صدقي باشا، وأخبرني أن احتلال منشآت الدولة بواسطة الوفديين لا يمكن قبوله، وأنه يجب إخلاؤهم بحزم. وشعرت بالضيق لما فعلناه واعتقدت أنه عبَّر عن مهارة في التوصل إلى حل ممتاز للأزمة، ورجوته أن يسمح لنا ببقاء هؤلاء الركاب في القطار للمزيد من التهذئة، بعد تقديم وجبة عشاء لهم، وأن ذلك سيدفعهم إلى التراجع وإخلاء القطار. لكن صدقي باشا أصر على الرفض مقررًا أنه يجب إخلاء القطار الآن، سواء رضاء أو غصبًا.

وأوضحت له أن إخلاء القطار غصبًا يعني استعمال القوة مع أشخاص يزيد عددهم على سبعين فردًا، من بينهم اثنان من رؤساء الوزارات السابقين، ونصف دستة وزراء سابقين، فضلًا عن كثير من وكلاء الوزارات السابقين، وأعضاء مجلسي النواب والشيوخ السابقين. وقلت إن استخدام القوة سينتج عنه تخريب لزجاج القطارات وفوضى عارمة ويُحدث شرخًا في قوات الشرطة. ورد صدقي باشا على ملاحظاتي بأن عليَّ القيام بالمهمة بنفسني وأنني إن ذهبت إليهم فإنهم سيقبلون المغادرة وطاعة الأوامر من دون حاجة لاستعمال القوة. ولم أجد ما يمكن قوله فأصدرت أوامري ليتحرك القطار من حلوان إلى جراجات الجيش المصري إلى جانب طرة مع إرسال قوات شرطة كبيرة إلى هناك لتكون في انتظارهم. وقمت بعدها من فراشي متعبًا ومنهكًا وقدت سيارتي نحو طرة. ووصل القطار بعد وصولي بنصف ساعة وعبر نوافذ القطار أطلت وجوه الوفدين وهي تهتف بتحدي الحكومة.

عندما توقف القطار، صعدت إلى عربة الدرجة الأولى؛ حيث التفت حولي خمسون شخصًا معظمهم على درجة وزير سابق، وكان الطقس شديد الحرارة، وكانت الأجواء بشكل عام غير مفضّلة. وقدمت إلى الجمع أوامر رئيس الوزراء بضرورة مغادرة القطار والعودة إلى بيوتهم، وكانت الإجابات زاعقة وساخرة، مع تأكيدهم أنهم سيبقون في القطار حتى يذهب إلى طنطا.

وكنت قد قررت ألا أستعين بقوات الشرطة لفض الجمع الذي يضم عددًا من أصدقائي القدامى، مثل: محمد محمود باشا، وجعفر والي باشا، فسعيت إلى استدعاء مشاعرهم الطيبة لمساعدتي في موقعي

الصعب. وقلت لهم: «يا سادة، أنا هنا لتنفيذ أوامر رئيس الوزراء مع قوة من الشرطة لإتمام ذلك، وأنا مُرغم على التنفيذ، مثلما كنت في مكثبي ملتزمًا بتنفيذ أوامركم فيما مضى. إنكم ستُسدون إليَّ خدمة عظيمة إن ساعدتموني في مهمتي بترك القطار والعودة إلى منازلكم في ثلاثين سيارة تاكسي أعددتها لكم خارج المحطة. كما أن القطار غير مريح وغير نظيف. إنكم تستطيعون الاحتجاج مع منع الحكومة من استخدام القوة. وأنا أطلب منكم قبول ذلك وتركني أعود إلى فراشي الذي غادرته للتو مجبرًا حتى أكون هنا الآن».

وبدأت بالفعل مناقشة طويلة بين الحاضرين، ومع الضجيج والتوتر شعرت برأسي يتناقل وبالمرض يشتد، فجلست على مقعد قدمه لي أحدهم، وخلعت طربوشي ليتصبَّب من رأسي عرق غزير، ولم أكن قد فقدت وعيي في حياتي سوى مرة واحدة، وفي تلك اللحظة كانت المرة الثانية. وقام النحاس باشا وقتها بإخراج علبة أملاح لها رائحة من جيبه ووضعها أمام أنفي، واقترب مني محمد محمود باشا وسألني إن كنت على ما يرام وقادرًا على سماعه، فهزرت رأسي بالإيجاب، فقال لي إنهم يشعرون بالأسف لي، وإنهم سيغادرون القطار لأعود أنا إلى بيتي، لكن ينبغي عليَّ أن أخبر صدقي باشا أن استجابتهم لم تكن لأوامره وأنها كانت من أجلي فقط، فأجبتة بنظرة ارتياح وشكرته.

وأذكَّر كيف تراجعت الشرطة عن إجراءاتها بعد معرفتهم نجاحي في مساعي، بعد أن شعروا بالترقُّب للسلام أو الحرب. وأخبرتهم بنجاح الأمر سلمًا وبإمكانية عودتي إلى فراشي، ورأيت أنه ليس من اللائق أن أتشكك في تعهُّد الوفديين بالمغادرة؛ لذا فقد قمت بتحيتهم

ووداعهم والمغادرة. وتذكرت أنني وأنا قادم وضعت في السيارة زجاجة
مليئة بالبراندي، وكانت رحلة العودة ممتعة على ضوء القمر في ظل
شعور نفسي بالارتياح للخروج من وضع صعب من دون خسائر أو
تعكر مزاج.

الفصل السابع عشر

الجريمة السياسية

لا شك أن الأربعين عامًا الأخيرة في تاريخ مصر (من بداية القرن العشرين وحتى الأربعينات منه) شهدت فترتين عصيبتين من الاغتيالات السياسية التي أحدثت قلقًا بالغًا لدى الحكومات المصرية المتعاقبة.

وبوضوح، يمكن القول: إنه خلال تلك السنوات لم يكن هناك اختلاف جوهري في تطلُّعات الأحزاب السياسية المختلفة في مصر، التي تطالب جميعًا بإنهاء الاحتلال البريطاني، وتحقيق الاستقلال التام للبلاد. وكان الاختلاف الوحيد بين تلك الأحزاب يتمثل في أن بعضها يرى أن الوصول لذلك يجب أن يكون تدريجيًّا، بينما يرى الآخرون ضرورة تحقيق تلك المطالب بشكل فوري.

لقد بدأت الحركة الوطنية في مصر سنة ١٩٠٠م على يد مصطفى كامل، وحدثت أولى عمليات الاغتيال السياسي سنة ١٩١٠م، وكان ضحيتها رئيس الوزراء القبطي بطرس باشا غالي. وبين ذلك التاريخ وسنة ١٩٢٥م جرت عمليتا اغتيال لمسؤولين مصريين، وحدثت ١٤ محاولة اغتيال من بينها محاولة اغتيال السلطان حسين نفسه سنة ١٩١٥م، بينما جرت ١٢ عملية اغتيال و٢١ محاولة اغتيال لمسؤولين بريطانيين. وكانت ذروة تلك الفترة عملية اغتيال سردار الجيش البريطاني السير لي ستاك في عام ١٩٢٤م، وما تلاها من القبض على تنظيم من القتلة لينكشف تورطه في عمليات اغتيال سابقة.

أما الفترة الثانية للاغتيالات السياسية فقد امتدت بين عامي ١٩٣٧ و١٩٤٦م؛ حيث اغتيل اثنان من المسؤولين المصريين، بينما تعرض ثلاثة آخرون لمحاولة الاغتيال. وبالنسبة لعمليات اغتيال البريطانيين فقد شهدت الفترة اغتيال ثلاثة من الجيش البريطاني، فضلاً عن أربع محاولات اغتيال أخرى.

وهكذا، ففي الفترة من ١٩١٠ إلى ١٩٤٦م، كانت هناك مرحلتان من مراحل الجرائم السياسية، انقطعتا بنحو اثني عشر عاماً لم تشهد جرائم سياسية.

ويلاحظ بالنسبة لمرحلة الاغتيالات الثانية أن العمليات انقسمت إلى نوعين، أولهما: ما تم من خلال الشباب المصري ضد المسؤولين المصريين بمن فيهم النحاس باشا، وأحمد ماهر باشا، وأمين عثمان باشا، وثانيهما: كان ضد المسؤولين والضباط البريطانيين. ولا يمكن هنا أن نعتبر اغتيال اللورد موين من بين تلك الجرائم؛ لأن العملية تمت بأيدي متطرفي اليهود في فلسطين؛ باعتباره كان مسؤولاً سياسياً بريطانياً عن فلسطين. وكقضية أمنية، فإن الفضل يعود لشجاعة وجرأة كونستابل مصري من ركاب الموتوسيكلات، حيث طارد الجناة عند محاولتهم الهروب؛ إذ كشف القبض عليهم عن مسؤوليتهم عن عملية الاغتيال التي ظلت لفترة من دون كشف، ما دفع الشرطة الفلسطينية إلى أن تعترف لنا بفضل القبض على اثنين من القتلة.

أما عملية اغتيال أحمد ماهر باشا في ٢٤ فبراير ١٩٤٥م، فقد كانت أشبه بعمل انتحاري؛ لأن الجاني كان يعلم يقيناً أنه لا توجد فرصة للهروب. وكادت محاولة اغتيال مصطفى النحاس باشا، في ٦ ديسمبر

١٩٤٥م، تنجح، بينما كانت عملية اغتيال أمين عثمان باشا في ٥ يناير ١٩٤٦م صعبة لولا رؤية أحد الشرطيين للقاتل في الأنحاء، وهو من الشباب غير المعروفين. وفي تلك القضايا الثلاث كان الدافع هو رفض القتلة لعلاقة الصداقة التي ربطت الضحايا مع الحكومة البريطانية.

أما عمليات الاغتيال ومحاولات اغتيال أفراد الجيش البريطاني، فقد بدأت في مارس ١٩٤١م واستمرت حتى تم القبض على قتلة أمين باشا عثمان سنة ١٩٤٦م، وكانت القضايا متشابهة في عملية التنفيذ، حيث يقوم ثلاثة أفراد أو أربعة بإطلاق الرصاص على الضحايا وهم في سياراتهم أو وهم يسرون بالحدائق أو الضواحي الخالية من المارة.

وبالطبع كانت فترة الاغتيالات الأولى أكثر أهمية من وجهة النظر الأمنية، وسأشرح ذلك تفصيلياً. لقد كانت هناك قوائم تُعد بالضحايا المستهدفين، وبأوقات دخولهم وخروجهم بين بيوتهم ومكاتبهم، وكانت تُدرَس بعناية. كذلك كان يتم اختيار أوقات وأماكن مناسبة للتنفيذ، وكان يتم انتداب أربعة مسلحين أو خمسة لذلك. وفي بعض الأحيان كان مَنْ يقومون بالاغتيال يعملون كباعة صحف أو باعة متجولين، ويقومون بالسير بالقرب من الضحية المستهدفة ويطلقون رصاصهم عليه من الخلف عند مسافة معينة. وكان هناك اهتمام كبير لدى القتلة بمتابعة الشارع قبل تنفيذ العملية للتأكد من خلوه من الأوروبيين، والشرطة، والجنود البريطانيين، الذين من الممكن أن يتدخلوا أو يتحولوا إلى شهود إثبات. أما مخاطر الشهود المصريين فقد نُحيت تماماً تحت وطأة خوف العامة من التعرُّض للانتقام. وفي حالات عدم وضوح خلو الشارع من الشهود، كانت العمليات تؤجَّل لأيام أخرى. وكانت مهمة القاتل

في تلك الفترة سهلة للغاية؛ لأن كثيرًا من المستهدفين كانوا يسيرون إلى أعمالهم يوميًا ببطء ولا يهتمون بتغيير طرقهم أو الإصرار على السير برفقة آخرين. وبهدوء كان يكتفي هؤلاء بحمل سلاح حماية لهم من هجوم محتمل. وكنت شخصيًا في موضع رفيع يسمح لي باستخدام سيارة حكومية، ما يجعلني هدفًا صعبًا للقتلة. لكن لمرة واحدة تلقيت تحذيرًا من سيدة عجوز تباع البرتقال في أحد الطرق بأن هناك مجموعة تخطط للتعرض لي في طريقي إلى مكنتي؛ لذا فقد أبلغت قيادتي بقيامي بتغيير طريقي وأعلمتها أنني مسلح وعلى استعداد للمعركة المحتملة. وكنت أحمل معي مسدسًا أكثر تأمينًا من الأوتوماتيكي، وأقل خطرًا على حامله، وكذلك حمل سائقي وحارسي مسدسين مماثلين. وخلف مقعد السائق كنت أحتفظ ببندقية طويلة خشبية مثقوبة وهاوة ضخمة. وفي أحد الأيام أخذت البندقية معي في إضراب للترام، وفي أكثر من مناسبة أخرى، عُرفت بالهاوة الضخمة التي أحملها خلال أحداث الثورة، وللأسف الشديد وجد الجنرال اللنبي هراوتي يومًا ما وقام بسرقتها والاحتفاظ بها كتذكاري له.

في الفترة الأولى للاغتيالات، تم تصنيع القنابل محليًا. وأتذكر في زمن اغتيال السردار أننا سمعنا عن قضية حدثت منذ ست سنوات عندما كان أحد الشباب يجتري قنبلة من تلك القنابل في الصحراء الشرقية بجوار حلوان وانفجرت فيه. وسمعنا أنه تم دفنه في مكان الحادث، وكان من المهم أن نجد هذا القبر باعتباره دليلًا مهمًا. لقد كان البحث عن مكان ما في الصحراء محبطًا جدًا، خاصة في ظل صحراء خاوية إلا من الحيوانات المفترسة، لكننا قررنا المحاولة، وقمنا بتقسيم الأرض

إلى عدة أقسام، ونبشها قسمًا بعد آخر على مدى سبعة شهور من خلال قصاصي الأثر والبدو، حتى قررت إيقاف الحفر في اليوم الأخير من شهر يونيو.

في ذلك اليوم، كان أحد الصبية البدو العاملين معنا عائدًا من الصحراء على جملة قبل أن يجد عظامًا صغيرة بيضاء في مكان جاف. وعندما حفر في الوادي وجد عظامًا أكثر ثم اكتشف وجود بعض الملابس المخبأة تحت الصخور في الوادي، وتم العثور على شظايا القبلة وتم تحديد شخصية الجثة من خلال بقايا العظام والملابس. وكانت القبلة من نوع بدائي وتتكوّن من علبة حديدية بغطاء معدني ومملوءة بحمض الكبريتيك. وداخل الأنبوب وُضعت زجاجة صغيرة مملوءة بحمض النيتريك، ومغلقة بسدادة من الصوف القطني. وعلى الرغم من السنوات التي مرت على القبلة فإنها بقيت خطيرة؛ إذ بمجرد اختلاط حمض الكبريتيك بحمض النيتريك تنفجر القبلة. وبالبحث الجيد للمنطقة وجدنا عددًا كبيرًا من الزجاجات الصغيرة الموزعة في تلك المنطقة. أما ملابس الضحية فقد تم التعرف إليها من خلال بعض الأضرار المبعثرة؛ حيث أدى جمعها معًا إلى التعرف إلى الحياط الذي حاكها في القاهرة، وبذلك تم التعرف إلى مالك البذلة من خلال اسمه المكتوب عليها من الداخل قبل ست سنوات.

وأدى التعرف إلى الضحية، بجانب كونه مكافأة جيدة لبحث طويل، إلى منحنا دليلًا على قدر كبير من الأهمية في تحرياتنا الخطيرة.

وخلال تلك السنوات، لم يكن لدينا الكثير لنفعله لحماية المستهدفين، وعرفنا بعد الاكتشاف خبرات كثيرة لحماية الوزراء في سياراتهم.

وعلى الرغم من صحة إجراء فتح المرور أمام سيارات الوزراء والشخصيات المهمة، فإن كونستابلات الحراسة فوق الموتوسيكلات ليس لديهم فرصة جيدة لكشف قناص يحاول اصطيد مَنْ يحرسونهم. وبالطبع لم تكن تعجبني فكرة حماية الموكب من خلال موتوسيكلات على الجانبين. وفي مدينة حافلة بخطوط الترام، فإن أي سائق موتوسيكل لا يمكنه تفادي سيارة مسرعة ولا يمكنه اللحاق بها حال ارتكاب صاحبها جريمة والهروب بها. ووجدنا أن أفضل طريقة لحماية شخصية ما هي أن تتبعها سيارة أخرى، وقد علمنا ذلك من أحد الجناة قبل تنفيذ حكم الإعدام فيهم عندما سألناه عن أي الأمور يمكن أن تثبط منفذي الاغتيالات عن أعمالهم فأجابنا بأنها السيارة الخلفية التابعة.

وحتى لا يبدو المرافقون مجرد مشاهدين للحدث، فإنهم حال سعيهم إلى قنص الأشخاص الذين يهددون مَنْ يقومون بحراستهم أو القبض عليهم، فيجب أن يكونوا قريبين وقادرين على الحركة داخل المكان. وإن كانوا يقفون مُوازين للموكب، فإن سرعتهم ستجعلهم بعيدين عن القتلة بعد إطلاق الرصاص، ما يدفع إلى هروب الجناة. وكان هذا ما اتضح بشكل مثير خلال عملية اغتيال ملك يوغوسلافيا في مارسيليا. ومن الصور الملتقطة كان سهلاً أن نرى رجال الشرطة الراكبين إلى جوار عجلة العربة الدائرة وغير قادرين على الالتفات للخلف وقطع طريق القاتل الذي تمكّن من القفز إلى العربة وإطلاق النار على مَنْ فيها من مسافة قريبة. ولو كان الجندي الراكب يسير خلف الموكب بعشر ياردات لتمكّن من السيطرة على القاتل قبل أن يصل إلى الركب. وينبغي للسيارة التابعة أن تضم عنصرًا مسلحًا إلى جوار السائق

واثنين آخرين في الخلف، وكلهم متجهون بوجوههم إلى الجانبين وعلى استعداد فعلي لإطلاق النار. والأمر المهم أيضًا أن تكون السيارة التابعة على مسافة عشرين مترًا خلف السيارة المؤمّنة. ولو كانت تلك السيارة قريبة فإنها قد تتعرض لأي انفجار يستهدف السيارة الأولى. ويؤدي الفراغ بين السيارتين إلى مخاطر عظيمة تواجه فرق الاغتيال. وينبغي على سائق السيارة التابعة ألا يُسرّع خلف السيارة المؤمّنة حال التعرّض لهجوم، كذلك فإن على سائق السيارة المؤمّنة أن يضع عينيه على الطريق للانحراف إلى أي شوارع جانبية حال تعرّض السيارة لهجوم.

في اليوم التاسع عشر من نوفمبر سنة ١٩٢٤م، كنت أعود من مكثبي للغداء وعبرت كوبري قصر النيل عندما أوقفني الجنرال كونكريف ليصدمني وهو يخبرني بأن الجنرال السير لي ستاك تم اغتياله في شارع قصر العيني بجوار مكتب الحرب المصري. وكان الجنرال السير لي ستاك، سردار الجيش البريطاني في السودان، يقيم بضعة أيام في القاهرة قادمًا من إنجلترا في طريقه إلى الخرطوم. وعدت بسيارتي من حيث أتيت وذهبت سريعًا إلى موقع الحدث لأجدهم نقلوا السردار جثة هامدة إلى مقر المعتمد البريطاني في قصر الدوبارة على بُعد ثلاث دقائق.

وكان السردار عائداً من مكتبه في وزارة الحربية المصرية لتناول الغداء في بيته وكان السائق البريطاني يقود السيارة وإلى جواره حارسه الشخصي جوك كامب بل، وعند التقاء شارع وزارة الحربية شارع قصر العيني أبطأت سيارته بسبب مرور ترام لتتعرّض للهجوم بواسطة سبعة مسلحين قدم كل اثنين منهم معًا عند نقطة الاستهداف. وقفزوا نحو الهدف، وقام أحد رجال العصابة بإدخال سلاحه إلى السيارة وإطلاق

الرصاص نحو السردار مصيباً إياه ثلاث مرات، فيما تمت إصابة السائق والحراس أيضاً. وعلى الرغم من جراح السائق فقد هبط من السيارة ليطلق رصاصه على الجناة وحاول أحد رجال البوليس اللحاق بهم ليصيبه أحد فريق الاغتيال في ساقه وأصيب بعض المارة بقنبلة أخرى ألقتها مجموعة الاغتيال، قبل أن يركبوا إحدى السيارات ويلوذوا بالهرب.

وعندما كنت أصدر أوامري إلى رجال الشرطة، أتى سعد باشا زغلول، رئيس الوزراء، وكان يبدو متوتراً للغاية وسألني عمّن أشتبه فيهم وما الإجراءات التي أنوي اتخاذها، وأجبتُه بأنني أريد الإعلان عن مكافأة قدرها عشرة آلاف جنيه لكل من يُدلي بمعلومات تؤدي إلى القبض على القتلة أو التوصل إليهم، ووافق على الفور.

ومن بين جميع قضايا الاغتيال التي حققتها، كانت قضية اغتيال السير لي ستاك هي الأكثر أهمية على الجانب السياسي، وكانت تتطلب تعاملًا رقيقًا. وعندما أُحيلت إلى المحكمة في ١١ مارس سنة ١٩٢٥م، كانت قصة الشرطة متكاملة بعد تحقيقات حساسة دامت ستة شهور، تعرّضت لكل تفصييلة من تفاصيل القضية. وعلى الرغم من احتشاد أفضل المحامين في البلاد للدفاع عن الجناة، فإن النيابة كانت لديها أدلة قوية من بينها اعتراف تفصيلي من أحد المقبوض عليهم ليؤكد كل دليل قدمته الشرطة. ومن بين المتهمين التسعة حُكم على سبعة منهم بالإعدام بواسطة محكمة مصرية، وهناك من تلقى حكمًا بالسجن مدى الحياة وآخر حُكم عليه بالأشغال الشاقة.

لقد مرَّ الآن على ذلك أكثر من عشرين عامًا، حتى إن تفاصيل هذه القضية تُعد قصة لأداء غير عادي تستحق أن تُروى بشكل كامل اليوم

لتشير الذكريات الماضية مع قدرٍ من المرارة. ومن وجهة نظر احترافية أستطيع القول: إن النجاح الفريد الذي حققته الشرطة في هذه القضية يرجع إلى الحرية التامة التي منحنا إياها وزير الداخلية والمدّعي العام. وكانت السرية التامة هي أهم سماتنا في هذه القضية؛ إذ درسنا المشتبه بهم جميعاً واخترنا أضعفهم ليعترف. وكان أقل إهمال أو كلمة خاطئة يمكن أن تنسف لنا الأدلة التي اعتمدنا عليها. وكانت الضغوط تنهال علينا من كل اتجاه لمعرفة ما يحدث، لكننا قاومنا ذلك بقوة، وتقريباً هي الحالة الوحيدة في أعمال الشرطة والنيابة التي حُفظت كسرّ ميت.

الفصل الثامن عشر

تجارة المخدرات

لقد توليت قيادة شرطة القاهرة من هارفي باشا في عام ١٩١٧م، ومنذ عام ١٩١٩م وحتى عام ١٩٢٤م كان معظم وقتي مخصصًا لمتابعة الثورة وقضايا الاغتيال السياسي. إنه من الصعب عند الالتفات للماضي أن أحدد اللحظة الخاصة التي قدمت تجارة المخدرات نفسها لتصبح دافعًا لتنظيم حملات مضادة. وأفترض أن الأمر حدث بشكل تدريجي وتراكمي.

ومنذ أيامي المبكرة في مصر، كان لي أن أتعامل مع تجارة الحشيش، وصار أحد اهتماماتي منصبًا على التسلي بالصيد أكثر من مجابهة المتعاطين أو الغضب تجاه مهربي المخدرات. وكان الضرر الناتج عن المخدرات معتبرًا بلا شك، لكن أحدًا لم يكن يفكر في ذلك. وخلال سنوات خدمتي في الأقاليم لم أكن قريبًا من مشكلة المخدرات بشكل واضح؛ لسبب بسيط، أنها لم تكن تظهر إلا في الأحياء الفقيرة للمدن الكبيرة مثل طنطا. لقد كان الفلاحون أصحاب وسعداء، ولم يكونوا في حاجة إلى أي شيء ليساعدهم للعمل في الحقول أو لأداء واجباتهم الزوجية في بيوتهم. وظل ذلك واضحًا حتى اقتربت من النتائج الكارثية لمخدر الهيروين؛ حيث صرت مشبعًا بالحد تجاه أولئك الذين حققوا ثروات بتشجيع تابعيهم على تدمير أجسادهم وأرواحهم.

لقد قضيت كثيرًا من الوقت وأنا أتجول ليدلني قلبي على الطريق

إلى الأحياء الفقيرة، حيث قهقهات متعاطي الحشيش تعلو وتقودنا نحو متعاطي الهيروين وهم يدورون حول صناديق القمامة. إن بعض الأمور تحدث لمرة وتترك آثارها في النفس إلى الأبد، وأتذكر في أيامي المبكرة في مصر أنني رأيت فتاة بدوية تموت بالسعار ولم أنسها أبداً. وفيما بعدُ رأيت صفوفًا من الناس في مستشفى السجن يتكئون في فترات انسحاب المخدرات. وهذا أيضًا لا يمكن نسيانه. وفي الغالب فإن حقدني تجاه مهربي المخدرات نما مع الاستغاثات الملحة التي تلقيتها من جميع الطبقات التي جاءت إليّ مستغيثة تطلب أن أساعدها في العلاج.

لقد كان الظهور الأول للكوكايين في القاهرة سنة ١٩١٦م ليُقبل عليه بشكل كبيرٍ كثيرٍ من المترفين، كذلك الحال مع الهيروين ذي المفعول الأشد، ولم يكن لدينا ما نفعله حيال ذلك سوى القليل عندما كنا نضبط التجار أو المهريين حيث كانت العقوبة لا تتجاوز الغرامة بجنيه واحد أو السجن لمدة أسبوع. وكان أول من باع الهيروين في مصر كيميائيًا قاهرًا، لم يلبث أن صارت لديه سريعًا عرباتٌ مُطَهَّمةٌ تباع المخدر خارج صيدليته. لقد دخلت محله مرتين لشراء بعض الأدوية ورأيت المخدر الذائع إلى جوارها جاهزًا للبيع لشباب المدينة من الأثرياء. في هذه الأثناء كانت الرقابة على المحلات الكيميائية خارج نطاق عمل الشرطة، وتكرر فشل سلطات الصحة العامة في إدانة هذا الكيميائي وإثبات اتهاماتي له. ولم يمر وقت طويل حتى سعى آخرون إلى نيل أرباح هذه التجارة، لترتفع بشكل كبير أعداد المدمنين. وكانت الأسعار في تلك الأيام منخفضة بالمقارنة مع الوقت الحاضر، وكانت الجرعة الواحدة تتكلف بضعة شلنات، وحافظ التجار على انخفاض السعر

حتى ذاع المخدر وصار عدد مستهلكيه ضخماً، حتى إننا علمنا أن هناك بعض المقاولين الذين باعوا شركاتهم للحصول على الهيروين.

في سنة ١٩٢٨م، بدأت أكتشف أن شيئاً ما، لم نره من قبل، يحدث في الأحياء الفقيرة الجديدة في القاهرة، وللمرة الأولى نسمع عن طريقة الحقن الوريدي للهيروين، وسريعاً صار شائعاً بين المتعاطين. وخلال وقت قصير وجدنا عناصر جديدة تقطن في منطقة بولاق. في الماضي، كان سكان هذا الحي يتكونون في الغالب من عمال الوجه القبلي الذين تركوا بلادهم في الجنوب بحثاً عن عمل في القاهرة، وهم أناس خِشَان، لكنهم أقوياء وأصحاء.

وبدأنا نجد حطام بشر يرقدون في طرقات بولاق، بوجوه شاحبة أقرب إلى الموت وليسوا من نماذج سكان بولاق الذين عندما تحدث إليهم يجيبون في لغة فصحي أو حتى إنجليزية سليمة، وقد اعترفوا أن عادة تعاطي الهيروين هي ما فعلت فيهم ذلك.. لقد كان الهيروين في بولاق لا يزال نقيّاً، وهو ما يعني أنه قوي المفعول، ولم يلبث الحي الشعبي أن امتلأ بصنوف مختلفة من طبقات المجتمع المصري. وفي إحدى الليالي مررت بالمنطقة كلها وجمعت نحو مائتي شخص من هؤلاء المتعاطين واختبرت الكثير منهم بنفسي. لقد كانوا من جميع الطبقات: عمال، أبناء ملاك محلات تجارية، فنانون، كتبة حكوميون، وحتى بعض أبناء الأسر العريقة. لقد تم تدميرهم جميعاً بواسطة الهيروين. إن البعض قد يسأل: «كيف يمكنهم أن يعيشوا؟» وأنا أجيبهم: «إنهم لا يعيشون، إنهم فقط موجودون». لقد كان الحصول على جرعتين في اليوم يكلف المدمن في ذلك الوقت ثلاثة شلنات، وكان بعضهم لا يزال لديه القوة

ليكسب بضعة قروش كعامل، لكن الآخرين يحصلون على قروشهم بالتسول والسرقه ويرضون بالقليل جداً من الطعام. لقد كان بعضهم يقوم بتقليب القمامة الخاصة بالفنادق والمطاعم بحثاً عن بقايا طعام مثل القطط والقوارض.

وفي ذلك الوقت بدأت الشرطة تتلقى بلاغات بالعثور على جثث في هذه المنطقة، واعتقدنا في البداية أن الضحايا من متعاطي المخدرات الذين يموتون بسبب الإنهاك أو الجرعات الزائدة حتى كشفت لنا السلطات الصحية يوماً عن أن سبب الوفيات هو وباء الملاريا وليس سموم المخدرات.. لقد كانت الآثار على الأذرع توضح أن هؤلاء مدمنون، وأثبتت التحقيقات أن مرض الملاريا بدأ وانتشر بسبب إبر وسرنجات حقن المخدر التي كانت تُستخدم من قَبْلُ في علاج الملاريا. لقد كانت عدوى الملاريا تُقدِّم كجرعة قوية عند غرس إبر السرنجات في أجساد المدمنين ليسري المرض اللعين عبر دمائهم، ما يزيد طلبهم للمخدر بحثاً عن الراحة.

وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى، لم يكن أحد يرى ضرورةً لتشديد العقوبات المقررة في القانون، التي كانت عبارة عن غرامة بسيطة أو كان أقصاها السجن لمدة سبعة أيام. وفيما بعد عام ١٩٢٠م صار واضحاً أن المخدر الأبيض انتشر بقوة في جميع ربوع مصر، خاصة المدن.. وهنا فقد بدأت دراسة الموقف بجدية شديدة باحثاً عن كفاءة أكبر وقواعد حازمة؛ إذ كان من المستحيل في ظل القوانين الموضوعية إحداث أي تغيير في وضع المخدرات. لقد كان تعديل التشريعات في مصر أمراً بالغ الصعوبة وغالباً يطول؛ لذا فقد امتدت الرغبة في الوقاية التشريعية حتى

عام ١٩٢٥م عندما صدر أول قانون حازم وفعال في هذا الشأن.. لقد جعل هذا التشريع امتلاك المخدر، مثل الاتجار فيه، أمراً غير قانوني، وصُنِّف المروج كمجرم ورُفعت عقوبته إلى الحبس عاماً، والغرامة مائة جنيه. وبالطبع لم نكن ساكنين خلال السنوات السابقة لصدور القانون، فقد كنا نجمع المعلومات ونعد الأدلة بأسماء التجار المحليين، حتى إننا خلال عام واحد انتهى بصدور القانون كان لدينا سجل بيانات ٥٦٠٠ تاجر في القاهرة وحدها. في ذلك الوقت كان سعر الكيلوجرام من الهيروين في القاهرة ١٢٠ جنيهًا، وعرفنا أن سعر إنتاجه في أوروبا يبلغ ١٠ جنيهات، ويتم بيعه للمهرب عند باب المصنع بـ ١٧ جنيهًا. وبنهاية سنة ١٩٢٥م قفز السعر في القاهرة إلى نحو ٣٠٠ جنيه وانتشر التعاطي في مختلف أنحاء البلد؛ لذا فقد تم تعديل القانون مرة أخرى لتصبح العقوبة السجن خمس سنوات، والغرامة ألف جنيه.

وفي بداية سنة ١٩٢٩م، كان محمد محمود باشا، وزير الداخلية، ورئيس الوزراء فيما بعد، متوجسًا مثلي من التأثير المدمّر لتعاطي الهيروين، ليس فقط في المدن، إنما أيضًا في كل قرية من القرى. لقد تعفنت القرى السعيدة التي عرفتها خلال عملي في المديرية بالمخدرات، ولم تُتخذ أي إجراءات جادة لمنع ذلك. ولم أندش عندما علمت أن هذا الدمار وصل إلى الطبقات المتعلمة والعليةا، وعندما أُجريت إحصاءات لعدد المتعاطين خلصت إلى أنه من بين ١٤ مليون شخص، عدد سكان البلاد في ذلك الوقت، كان نصفهم على الأقل عبيدًا لهذا المخدر. ورأيت أن هذا الأمر يستحق عملاً وأن ذلك يتطلب دعم رئيس الوزراء.

وبعد محادثات هادفة مع رئيس الوزراء، تم قبول طلبي بتشكيل

مكتب مركزي لاستخبارات المخدرات، وكانت المهام واسعة، وكنتُ أنا المدير مع حق اختيار رجال الشرطة الصالحين لذلك، مع منحي حق التعامل مع جميع إدارات الحكومة المصرية، وسلطات الأمن العام الأجنبية، مع منحي ميزانية قدرها عشرة آلاف جنيه سنوياً يتم وضعها في حساب خاص بالمكتب.

كانت أغراض المكتب الذي عُرف اختصاراً بـ«سي إن آي بي» قد تم تحديدها فيما يلي:

١- تعقب مصادر المخدرات المستوردة من أوروبا أو أي مكان آخر، التي تدمر مصر حالياً.

٢- تقديم الحقائق إلى عصابة الأمم.

٣- ملاحقة تجار المخدرات في مصر وتقديمهم إلى العدالة.

٤- أن يتم، بكل الوسائل الممكنة، وضع صعوبات أمام التجارة لترتفع الأسعار بحد يصعب معه وصولها إلى الفلاحين.

وعندما أنظر الآن، بعد ثمانية عشر عاماً من وجود «سي إن آي بي»، فإنني أرى الحال الذي كنا عليه سنة ١٩٢٩م وكيف كان عليّ التقاط بعض العناصر المميزة من ضباط الشرطة المصرية وكونستابلاتها. لقد اخترت دوجلاس بيكر نائبي على القاهرة نائباً لمدير المكتب للإفادة من خبراته التي اكتسبها خلال الحرب. لقد كانت الإسكندرية في ذلك الوقت الميناء الرئيس لدخول المخدرات القادمة من أوروبا؛ لذا فقد استعنت أيضاً بالقائم مقام جايز بك من شرطة الإسكندرية، الذي بفضل تميّزه في التحري ومعرفته باللغة اليونانية وعقليته، أسهم في إسقاط معظم المهرين الكبار. وكان ذراعه اليمنى البومباشي بوربوك من شرطة الإسكندرية.

وفي القاهرة كان لديّ ضابط شرطة يوناني يُدعى ثيموستوكوليس ماركو، كان له دور عظيم في نجاح مكتب استخبارات المخدرات في سنواته المبكرة وحدد لنا كبار المصنعين والمهربين في أوروبا.

كان ماركو لا يبالي بالتعب، منفتح الرأس، وله شخصية مميزة تجعله قادرًا على الغوص في قاع منظمات دولية في أوروبا، مقدمًا تقارير دقيقة فيما يقوم بالتحري عنه. وكان معه الصاغ عبد العزيز صفوت، الذي يفهمه جيدًا، ونشأت حنا بك، في السكرتارية والمتابعة، إلى جانب فريق منتقى من الكونستابلات والعناصر الأوروبية والمصرية، وبهم جميعًا انطلق المكتب لتحقيق أغراضه.

وخلال تلك السنوات المبكرة كنت قريبًا من لجنة مكافحة المخدرات في عصبة الأمم من خلال السير مالكوم ديلفينج، المندوب المقيم تحت إشراف مكتب الوطن الأم، وقد ظل لعدة سنوات ممثلًا لحكومة بريطانيا في جميع مؤتمرات مكافحة المخدرات، وكان عضوًا مهمًا في اللجنة الاستشارية لمكافحة الأفيون وباقي المخدرات في جنيف. ولقد تعاملت معه بحرية، وكنت أرسل إليه تقارير سرية وأستعين بنصيحته للتعامل مع بعض القضايا ذات البعد الدولي. ولمّا كانت مصر ليست عضوًا في عصبة الأمم في ذلك الوقت، فإننا لم نستطع تمثيلها رسميًا في اللجنة الاستشارية.

وعندما كنا ننتظر تشريعات تشديد العقوبة، قمنا بجمع الحقائق بعناية وتحضير قضايا لعدد من التجار المحليين الذين يجلبون المخدرات بكميات كبيرة من أوروبا، وهم من سيؤدي القبض عليهم مرحليًا إلى الوصول إلى المصادر الأولى والمهربين الأصليين. وكنت على وعي تام بأن أعدائي الأوائل سيكونون المهربين الأجانب المقيمين في مصر، الذين

يدينون بالفضل للامتيازات الأجنبية لحمايتهم؛ حيث كانت محاكماتهم تتم في المحاكم المختلطة في الوقت الذي كان يخضع فيه المصريون لعقوبة الحبس خمس سنوات والغرامة ألف جنيه.. وهكذا بدأت في دعوة هيئات التمثيل الدبلوماسية الأجنبية بشكل شخصي وأخبرتهم بضرورة مساعدتنا من خلال تطبيق القانون المصري نفسه على رعاياهم في مصر فيما يخص المخدرات بدلاً من العقوبات البسيطة للمحاكم المختلطة. ولقيت ترحيباً ودعماً من وزراء الخارجية المختلفين، وخلال السنوات الثلاث التالية أصدرنا ٣٣٤ حكماً ضد مهريين أوروبيين من أصل ٤٤٤ متهمًا.

إنه من الصعب جداً على أي شخص لم تكن له خبرة عملية بهؤلاء المهريين أن يقدّر حجم الصعوبات الهائلة التي وضعها نظام الامتيازات الأجنبية في طريق الشرطة بشكل عام، خاصة في أعمال مكافحة تجارة المخدرات.. وأنا أكتب الآن في عام ١٩٤٦م، بعد إلغاء نظام الامتيازات، أقول: إن ٩٠٪ من التحسن المتحقق في مكافحة المخدرات يعود إلى إلغاء الامتيازات، وأتصور أنه كان يمكن في ظل عدم وجوده اختصار التحسّن في ربع الفترة الزمنية، وربع الإمكانات المادية.. وحتى مع حسن تجاوب وتعامل القنصليات الأجنبية وقناصل المحاكم معنا، فإن المهريين من جنسيات مختلفة لم يكن لديهم ما يخيفهم في محاكماتهم لدرجة الردع عن القيام بعمليات التهريب اعتماداً على ضعف عقوبات قوانين بلادهم فيما يخص تجارة المخدرات.

وهنا، كان أحد أقوى الأسلحة التي تمتلكها الحكومة المصرية هو حقها في أن تطلب من القناصل الأجانب ترحيل أي عنصر أجنبي

تثبت خطورته على الأمن العام، لكن ذلك كان يُهدر وقتًا طويلاً في ضرورة الحصول على أدلة تُقنع القنصليات بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات ضد رعاياها.

ومن ناحيتنا، كان يجب أن نكون معتدلين في مطالبنا، فنقوم بتقديم قضايانا مدعمة بالأدلة التي لا تقبل الشك، وإن اتخذنا قرارًا لا نقبل العودة فيه نتيجة أي ضغوط. وبالفعل اكتشفنا أن الترحيل كان يمثل إجراءً صارمًا؛ لأنه يقطع أجيال بعض الأسر الأجنبية التي قد تكون تكوّنت في مصر وعاشت لجيل أو اثنين فيها ثم تعود فجأة إلى بلد الأصل، وربما اعتبر ذلك تعصبًا، لكنه كان السلاح الوحيد الذي تمتلكه مصر ضد من يقومون بتسميم شعبها.

وعندما نتحدث عن مخدر الحشيش في مصر، فإننا نعني به الفطيرة المسطحة الموجودة فوق الزهور الأنثوية لنبات القنب، ويتميز الحشيش، سواء أكان بحالة فطيرة أم مسحوقًا، بلونه الأخضر، الكاكي الغامق، وزيته العطري النفّاذ، ويتنوع الحشيش طبقًا لطرق زراعته وأماكنها، ويمكن القول: إن جميع أنواع الحشيش التي تدخل إلى مصر تتم زراعتها في لبنان وسوريا، والأنواع المتميزة منها تُزرع فوق مرتفعات لبنان في تربة رطبة لا توجد إلا فوق جبال ذات سبعة آلاف قدم ارتفاعًا، بينما تنمو باقي الأنواع في الأراضي الحدودية بين لبنان وسوريا ومنطقة شمال سوريا.

ويتم غرس بذور النبات في منتصف مارس، ويتم الحصاد في شهر أغسطس، وخلال تلك الشهور يرتفع طول النبات الجبلي إلى قدمين أو ثلاث أقدام، بينما ينمو النبات المنزوع في الوادي لضعف الطول.

وتذبل أوراق النبات السفلى وتتساقط، بينما تُغطَّى الأوراق العليا بهادة لزجة صفراء ذات ملمس لاصق، وهذا يمثل المرحلة الأولى لإنتاج المخدر. فيما بعد يُتم قطف الأوراق وتصفّف على أرضية جافة متعرضة للشمس، لكن بعيداً عن عصف الريح، ويتم تقليبها كل يوم حتى تجف تماماً خلال عشرة أيام. وتتم بعد ذلك تعبئتها في أجولة وتخزّن في مكان خاص مع العناية الشديدة لعدم فقدان مسحوق النبات المجفّف، ولا يُسمح بدخول الهواء إلى غرف التخزين؛ حيث يقوم العاملون كل فترة بالخروج لاستنشاق هواء نقي ثم العودة مرة أخرى. وتتلخّص مهمة العمال في فصل زوائد النبات. وتعد هذه العملية أكثر العمليات أهمية؛ إذ تتم التفرقة بين نقاء منتج وآخر اعتماداً على درجة تنقية النبات من زوائده وبذوره. ولا يوجد هدر في المنتج؛ إذ يتم جمع البذور مرة أخرى لاستخدامها في المحصول التالي.

ويقوم العاملون بعمل تقسيمات لدرجات المنتج، ووزنه وتعبئته في عبوات مختلفة الوزن، ووضعه في دوايب مخصصة لذلك وتوضع على هيئة «تُرب» من وزن نصف كيلوجرام إلى كيلوجرامين لتُباع بعد ذلك للتجار.

ويُعد التدخين عبر الجوزة أشهر طريقة لتعاطي الحشيش، وتتكوّن الجوزة من صدفة من جوز الهند مربوطة بالنحاس، وموصلة بأنبوبة موضوعة على هيئة زاوية حادة بطول عشرين بوصة لتصل إلى فم المدخن. وعند قمة الصدفة توجد ماسورة معدنية بطول ٥ بوصات تصل إلى قاع الصدفة، وتعلو عن قمة الصدفة ست بوصات ليغطيها كوب صغير من الفحم المشتعل.

وحتى يتم تحضير الجوزة للتدخين، يقوم المعد بملء الصدفـة بالمياه، وفوق الكوب العلوي يوضع معسل يسمى «حسن الكيف»، وهو مصنوع من التبغ والعسل الأسود، وفوقه يتم وضع قطعة صغيرة من الحشيش، وفوقها قطعة فحم مشتعلة.. ويقوم أحد الخدم بالشفط من الأنبوب حتى تشتعل النار في الفحم، فيقوم بتقديمها إلى المدخن، الذي يستنشـق الحشيش عبر الأنبوب المعدني إلى المياه لتكرـر.. ومن المهم هنا الاحتفاظ بالدخان باردًا، وهو ما يلزم المدخنين بتجهيز عدة جوزات أخرى للتبديل بينها كلما ارتفعت حرارة المياه من الدخان المنفوخ داخلها، وغالبًا ما تتم جلسات الحشيش في إطار جماعة؛ إذ يجلس نحو ستة رجال أو سبعة في حلقة ويتم نقل الجوزة بينهم، ويأخذ كل واحد منهم نفسًا طويلًا يحتفظ به لفترة في رثته، وعندما تنتهي الدائرة يتم عمل تعميرة أخرى، وهكذا حتى تنتاب حالة من الضحك الهيسـتيري جميع الرجال أو يشعروا بخروج عن الواقع.

ويُعد تدخين الحشيش من الرذائل بين المصريين منذ زمن سحيق، لكنه غالبًا ما يشيع بين العناصر الخشنة في الأحياء الفقيرة في المدن الكبيرة، مثل القاهرة والإسكندرية، ويندر تعاطيه بين طبقة عمال الزراعة في القرى. إن المخدر الذي يمكن أن نقول إنه تقريبًا قتل مصر هو الهيروين، وقد عرفته البلاد مبكرًا على يد كيميائي، وهو عبارة عن حمض يتم استخلاصه من بذور الخشخاش، ويسمى السائل المتخثر لرأس الخشخاش «الأفيون الخام»، وتتم معالجته بعدة أشكال كيميائية وخلطه بمنتجات أخرى مثل المورفين. وكان يتم تهريب كميات كبيرة من الأفيون الخام إلى مصر ليتم استهلاكها عن طريق المضغ أو الامتصاص

بدلاً من تدخينها مثلما يحدث في الشرق الأقصى.

لقد كان إنتاج الأفيون الخام يتم مثلما يحدث في أي مكان عن طريق تقطيع الحبوب الخضراء لنبات الخشخاش على هيئة حلقات بسكين حاد وتجميد السائل المنتج على هيئة كرات، وكان يتم تصدير جميع كميات الخشخاش التي تُزرع في مصر حتى سنة ١٩٢٦م، عندما تم تجريم الزراعة.. وبعد سنوات قليلة صارت المساحات المنزرعة نادرة واقتصرت على بعض الفلاحين الذين اعتادوا مضغ الأفيون كعادة شعبية في الوجه القبلي. لقد كانت البذور بمثابة غذاء دائم مثلما هو الحال مع حليب الأمهات لدفع أطفالهن الرضع إلى النوم. وعندما بلغت حملة مكافحة المخدر ذروتها، زاد الطلب على الأفيون، وارتفع سعره في مصر، وتحولت زراعته في مصر العليا إلى أمر مخوف بالمخاطر.

وكانت المساحات الزراعية في مصر العليا في ذلك الوقت تعتمد على نظام ري الحياض، وكانت معظمها مساحات مسطحة ومبذورة بالفل، وبدأت بعض الأحواض كبيرة لدرجة تصل إلى خمسين ميلاً مربعاً ولا يتخللها سوى طرق ضيقة لمرور الحمير يتم شقها سنوياً اعتماداً على الطين المجفف. وكان أي شخص لديه الشجاعة الكافية لخرق القانون يقوم ببذر حفنة من بذور الخشخاش في منتصف مساحة كبيرة تصل إلى مائتي فدان منزرعة بالفل، ما يجعله في الغالب قادراً على التهرب من تحريات دوريات الشرطة أو أي سلطات أخرى خلال مرورها بجوار الترع الرئيسية. وفي ظل التعاطف الشعبي مع زارعي الخشخاش، كان من المستحيل على الشرطة الحصول على معلومات عن زراعات المخدر وميزانياته، خاصة مع عدم قدرة تسيير شرطين

في القرى على أمل اكتشاف حزمة أو اثنتين من الخشخاش.

وعلى مدى سنوات كثيرة، لم أتعامل مع الأمر بجدية شديدة، لكنني وجدت أن حجم الأنشطة تزداد بالتضاد مع نجاحنا في مواجهة استيراد الحشيش والهيروين.. وهنا طرأت إلى ذهني فكرة مشاركة قوات الطيران التابعة للجيش المصري لقوات الشرطة في استكشاف الزراعات. لقد كان منظر رقعة الخشخاش جميلاً بأفرعها الأربعة وتيجانها الخضراء وزهورها المنفردة، وكانت لا تظهر من الأرض؛ إذ تختفي بين محاصيل الفول، لكنها تظهر من أعلى كقطع من المناديل الورقية الموضوعة على سجادة خضراء مظلمة. وفي السنة الأولى حددت قوات الطيران بقعاً كثيرة من زراعات الخشخاش، لتقوم قوات الشرطة بتدميرها والقبض على ملاكها. وفي بعض الأحيان لجأ الزراع إلى غمر المساحات المنزرعة بالمياه لمنع رؤيتها، ومع الخبرة تمكنت قوات الطيران من التعرف إلى تلك الزراعات المخفية. وكانت الطائرات تقوم بالتحليق فوق المناطق التي تبدو فيها آثار لطع خشخاش ثم تعاود المرور بارتفاع منخفض مرة أو اثنتين ليقوم الفلاحون بسرعة بقطع النبات حتى لا يقعوا تحت طائلة القانون ويتعرضوا للسجن.

ومع نمو عادة تعاطي الهيروين، وقيام العامة بالإقبال عليه، زاد عدد التجار من عمليات غش المخدر لزيادة أحجامه بدلاً من إغصاب الزبائن بزيادة الأسعار. وحتى يتم الغش بنجاح، كان يتم خلط الهيروين ببودرة بيضاء، ناعمة، لها مذاق، وكانت تلك البودرة في الغالب هي اللبن المجفف، والكيناء، وبودرة حامض البوريك.. لكن التجار الصغار في المناطق الشعبية وجدوا مواد غش أخرى أرخص من تلك. وأتذكر

أن أحد عملائنا تلقى أنباء يومًا ما عن أن سيدةً مسنةً في منطقة الخليفة، بالقرب من المدافن، تقوم ببيع الهيروين للحمالين وسائقي العربات القاطنين بهذه المنطقة الخطرة، وتم تجهيز حملة لمداومة بيت السيدة ليتم ضبطها ومعها مسحوق غريب تقوم بخلطه بالهيروين، وتم اكتشاف أنه عظام بشرية مطحونة. لقد كانت السيدة فقيرة لكنها ذكية جدًا، ويبدو أنها اختبرت خلط الهيروين مرارًا بالعظام المطحونة ووجدته ناجحًا وفعّالًا.. ومع سكنها إلى جوار مقابر المماليك لم تكن هناك صعوبة في أن تجد عظامًا بشرية في المقابر القديمة لتقوم بإنتاج هيروين مغشوش يناسب قدرات سكان الخليفة البائسين.

لقد كان من مميزات تعاطي المخدرات في مصر: وجود رغبة مثيرة لدى المدمنين في العلاج، لقد منعهم اعتياد التعاطي أن يُقلعوا عن المخدرات بأنفسهم، وكانوا كلما ربحوا أو سرقوا قرشًا يقومون بإنفاقه على هذا السم. ولمرات كثيرة كان بعض المدمنين يأتون بأنفسهم إلى مراكز الشرطة ويقدمون أنفسهم كمدمنين، ويُخرجون من جيوبهم مخدرات، متوسلين أن يتم وضعهم في السجن باعتبارها الفرصة الوحيدة لمساعدتهم على الإقلاع عن تلك العادة، وكان لديّ آمال في الأيام الأولى لحملتنا على المخدرات في حث الحكومة على إنشاء مراكز علاج للإدمان خارج القاهرة على غرار ما جرى في مزارع ليكسنجتون بأمريكا، لكنني لم أنجح، وأستطيع أن أنفهم التردد في محاولة علاج آلاف الأميين الذين يعانون بسبب الحاجة في ذلك إلى متخصصين يتعاملون مع كل حالة على حدة. وكان كل ما يمكن فعله هو محاولة إدانة الضحايا لإدخالهم السجن لفترة كافية وكفيلة بتعافيهم من الإدمان، قبل أن يعودوا مرة أخرى إلى

حياتهم الطبيعية. ولقد تعرضنا لانتقادات كثيرة من السلطات الطبية في إنجلترا وجنيف بسبب هذه الطريقة القاسية للتعامل مع أناس في الحقيقة هم ضحايا وليسوا مجرمين، لكنني شعرتُ في ظل تلك الأجواء أن هذه الطريقة فعّالة بل وعادلة أيضًا عند تحليل نتائجها. لقد كانت معاناتهم في الأيام الأولى لانسحاب المخدر حادة، لكنهم لم يموتوا، ونجحوا في فترات قصيرة في التعافي تمامًا والإقلاع عن المخدرات.

وكان لدينا توضيح تفصيلي من أطباء مستشفيات السعار حول فترة التعافي، بعد أن جاء إليهم مدمنون من الفلاحين بقرى الدلتا يدعون معاناتهم سعار الكلاب، لكنهم في الحقيقة لم يتعرضوا لعُصّ كلاب وإنما هم مدمنون يبحثون عن علاج. وكان السبب في ذلك أنهم كانوا يعتقدون أن العلاج من الإدمان يحتاج إلى عضّة كلب سريع، وبعدها يذهب المريض لمستشفى السعار ويعود من دون أي رغبات في العودة للهيروين. وكان المدمنون في القرى يلجؤون إلى حلاق القرية الذي يقوم بتربية كلب سليم ويدفعه إلى عُصّ المدمن حتى يقنع طبيب المستشفى بتعرّض المريض للعض والسعار حتى يتم علاجه، وهو ما يحدث بنجاح. وأعتقد أن هذا الأسلوب كان له شبيه في شرطة لاهور عندما كان أحد الشرطين يقوم بإرسال الرجال إلى معهد باستور في باريس للعلاج من عضّة كلب وهمية.

الفصل التاسع عشر

بارونات المخدرات

لم يمر وقت طويل حتى نجح مكتب استخبارات المخدرات المركزي، المنشأ حديثاً، في تحويل نظرياته إلى واقع عملي.. كانت سياستي المبدئية أن أتجاهل لوقت ما التجارة المحلية وأركز على منع تدفق آلاف الكيلوجرامات من الهيروين من مصادرها الرئيسية في أوروبا، التي كانت ترد إلى الموانئ المصرية. وكُنْتُ قد رأيت أن توظيف عناصر لنا في أوروبا سيكلفنا تكاليف ثقيلة وسيفيد دول أوروبا أكثر من مصر، لكنني شعرت بعدها أننا في حاجة إلى الاستثمار في ذلك، وأنه سيعود علينا إيجابياً في المستقبل. ومسلحين باتفاقات صارمة، اندفعنا إلى الاستفادة من المعرفة التي نتحصّل عليها حتى لو لم نكن في حاجة إلى استخدامها. إن الأوقات العصيبة تحتاج دائماً إلى تطبيقات خطيرة؛ لذا فقد بدأنا بشراء أحد أنشط المهرين. وكان الحشيش والأفيون معروفين وقتها بين التجار باسم «المخدرات السوداء»، بينما كان الكوكايين، والمورفين، والهيروين معروفة بـ «المخدرات البيضاء». وعلى الرغم من أن المهرب أنكر خلال الاستجواب التعامل في المخدرات البيضاء أو السوداء فقد دخلنا معه في اتفاق غير مكتوب يقوم بمقتضاه بالتوقف عن التعامل في الهيروين، مقابل أن نتجاهل تعاملاته في المخدرات السوداء، خاصة إن أمدّنا بمعلومات مؤثرة بشأن مستوردي الهيروين والكوكايين. ولنحو عام كامل حافظ الرجل على اتفاهه معنا، لكنه سرعان ما عاد للنشاط الأكثر ربحاً ليتاجر في السموم البيضاء مرة أخرى، وبعد تحذيرات كثيرة قبضنا عليه وقمنا بترحيله.

وكان أول صيد ثمين لنا بعد ذلك هو التاجر الأرمني زكريان، الذي كان يدير محل بيع سجاد كغطاء على تجارته الواسعة للهيروين.. لقد انكشف أمره تحت الاستجواب ومنحنا خيوطاً تصل إلى كثيرين من المهريين والتجار، وبالتزامن مع سقوط زكريان نجحنا في القبض على رئيسه المباشر، الذي تخصص في جلب كميات كبيرة من المخدرات من سويسرا. وبهذه المعلومات قمْتُ بإرسال مساعدي مارك إلى هناك وأخبرت شرطة فيينا بإفادات زكريان التي تضمنت معلومات عن تجار فيينا كأحد مصادر التوريد المهمة. وأثبتت التحقيقات الكاملة لشركة فيينا، بالتعاون مع السلطات السويسرية، أن المصدر الرئيس للمخدرات هو مصنع قلويات كبير في سويسرا، فضلاً عن مصنع آخر ضخيم في فرنسا. وكشفت التحقيقات بسرعة عن وجود شبكات ضخمة للتجارة وكأننا أمام منظمة دولية لها أنظمتها وقواعدها الخاصة، ما يفترض معه أننا مقبلون على معركة سياسية لها جوانبها المالية. ورصدت التحقيقات تعاملات بنكية بين مصنع سويسرا وزكريان عبر البنوك بمبالغ تصل إلى ٢٤ ألف جنيه، ووجدنا أرقاماً أكبر عند مراجعة تعاملات زكريان مع المصنع الفرنسي.

ومن سويسرا، تابع مارك قضية مصنع فرنسا واستطاع اختراق سجلات وملفات المصنع ليستخرج من سلطات باريس إقرارات رسمية تكشف عن أنه تم تصدير ٧٥٠٠ كيلوجرام من المخدرات من المصنع خلال أربع سنوات، وأنه تم خلال عام واحد تصدير ٤٣٥٠ كيلوجراماً من الهيروين. وعرفنا من قطاع مكافحة المخدرات بعصبة الأمم أن احتياجات العالم من الهيروين للاستخدامات الطبية تبلغ

٢٠٠٠ كيلو جرام، وهنا فإنه يوجد مصنع واحد لديه القدرة، طبقاً لقوانين البلد الموجود فيه، أن يصب في سنة واحدة ٢٥٠٪ من احتياجات العالم للأغراض الطبية.

وسريعاً بدأت تحقيقات الشرطة الدولية تكشف عن الخطوط الرئيسية لتجارة هائلة من وسط أوروبا إلى موانئ البحر المتوسط، مع الحقيقة الراسخة مع كون التجارة في سويسرا ممكنة من دون أي مخاطر؛ نظراً للقواعد الوطنية الخاصة بالمخدرات التي تحظر تجارة مخدرات بأسماء محددة، لكنها لا تغطي كل أنواع المخدرات حتى لو كانت تحتوي على المواد الخام نفسها، ما دامت تحمل أسماء تجارية أخرى. وفي فرنسا كان الوضع مشابهاً، مع إضافة أن السلطات الفرنسية لم تكن تهتم بقصة تصدير المخدرات أو كيفية التعامل معها.

وبحلول شتاء ١٩٢٩م، كانت تقاريرنا السرية إلى السير مالكولم ديلفنج قد وُزعت بشكل خاص على جميع أعضاء اللجنة الاستشارية في جنيف، وصار واضحاً لكل شخص أن الأمر جد خطير وأنه يجب التحري عنه رسمياً بواسطة اللجنة. وبعد بعض المداولات بين أعضاء اللجنة تم اتخاذ قرار بدعوة الحكومة المصرية لترشيح ممثل لها لحضور الاجتماع المقبل للجنة. وبالفعل قبلت الحكومة المصرية الدعوة وقامت بترشيحي باعتباري مدير مكتب مكافحة المخدرات، ولم تكن مصر عضواً بعد في عصبة الأمم، لكن كلماتي السابقة بضرورة أن يكون لمصر رأي في المناقشات كان لها وقعها، وهكذا ذهبت إلى جنيف لحضور الاجتماع الثالث عشر للجنة المذكورة.

وأعلنت خطابي في ٢٧ يناير ١٩٣٠م، وكنت متوتراً للغاية في أول

ظهور لي أمام اللجنة الاستشارية. وحاولت أن أكون محدّدًا في عرض الحقائق، مشيرًا إلى أنني أعلم أنني أسير في طريق ملغم. وكنت لا أعرف كثيرًا عن جنيف، لكنني لجأت إلى الحيلة لتأمين نفسي من أي انتقام شخصي لبارونات التجارة. فقبل سفري قدمت إلى وزير الداخلية في القاهرة تقريرًا شاملًا عن أنشطة المكتب وأعماله لعام ١٩٢٩م، وهو ما قدّم إلى جنيف، وقد تم نشره في الصحف، وهكذا فقد بدوت وكأني أنقل إلى اللجنة حقائق من الحكومة المصرية.

وكان تأثير ما كتبته من تقارير كبيرًا للغاية على كثير من أعضاء اللجنة، وبعضه كان لحظيًا، والبعض الآخر ظهر فيما بعد. وكان التأثير اللحظي يتمثل في صدمة أن أي شخص في جنيف صار قادرًا على توجيه أصابع الاتهام ضد أي دولة أو أي شخص بالاسم. لقد قيل لي بعدها بشكل رسمي: «لقد كسبت الرهان، وإن أحدًا في اللجنة لا يمكنه أن يلومك». أما التأثير اللاحق فقد تمثّل في تعاون وثيق لمكتب مكافحة المخدرات مع سويسرا مع تنسيق وتعاون جزئي مع فرنسا، مع احترام وتخطيط عام مع الدول الأخرى، وذلك التعاون لم يحدث من قبل.

وهكذا اختار مكتب مكافحة عناصر قضائية مهمة في الدول الأجنبية، لتصبح لديه معلومات وافرة من الدرجة الأولى بشأن منظمات التجارة في أوروبا وبالحرركات الحقيقية الموجودة في مصر. ومع توالي الأدلة علمنا أن إسطنبول حلت محل وسط أوروبا كمركز عالمي لتجارة المخدرات وأصبحت مصدر كل الهيروين الذي يصل إلى مصر. لقد شعر المهربون الدوليون أن أوروبا لم تعد آمنة وأن الظروف والأجواء في تركيا أكثر تلاؤمًا مع أنشطتهم؛ ففيها كانت أكبر مساحات زراعة للمحصول في

العالم. ولم تكن الحكومة التركية، مثل باقي حكومات العالم، منفتحة على الآخرين أو على صلة بلجنة المكافحة الدولية في جنيف، ما يعني أن الحكومة كانت تسمح بالتصدير إلى أجنبى يرغبون فى استيراد المخدرات، خاصة أن تركيا تمتلك ساحلاً كبيراً يضم عدة موانئ، ما يسهل عملية الشحن والنقل.

وفى فبراير ١٩٣١م حضرت اجتماع اللجنة فى جنيف مرة أخرى وتحديثُ بشكل مباشر عن تركيا، وكان من السهل عرض المعلومات، خاصةً أن الحكومة التركية أعلنت بالفعل عن تصدير طنين من المورفين وأربعة أطنان من الهيروين خلال الشهور الستة الأولى من عام ١٩٣٠م. وهو ما دفعنا إلى أن نقرر فى جنيف أن هذا التصدير أمر غير قانونى. ولقد ذاعت مناقشاتنا، حتى إننى فى الخريف التالى تلقيتُ دعوة من الحكومة المصرية للسفر إلى إسطنبول وأنقرة للقاء عصمت باشا الذى استقبلنى بالفعل بترحيب شديد. ومنذ هذا التاريخ فإن عصر اشتها ر إسطنبول كمركز لتجارة المخدرات انتهى. ولقد كتب الوزير المفوض الأمريكى بتركيا لحكومته أن مصطفى كمال أتاتورك اكتشف أن إسطنبول لم تعد تمثل تهديداً للعالم فقط، إنما للمواطنين الأتراك أنفسهم؛ إذ انتشرت المخدرات فى جميع قطاعات الجيش أيضاً.

وأمر مصطفى كمال حكومته بإغلاق المصانع الثلاثة الكبيرة المنتجة للمخدرات. ووضع تشريعات مشددة تجاه تجارة المخدرات. ولم يعرف المصنعون إلى أين يذهبون، وسافر بعضهم إلى الصين ونقلوا معداتهم إلى هناك، حيث وجدوا ملاذاً آمناً لصناعتهم. وقد تم استعراض ذلك فى جنيف ووجدت الأجهزة الأجنبية المهمة نفسها معرضة للضوء الساطع

للرأي العام الملقى عليهم من قبل عصبة الأمم. لقد كان من ضرورات نجاح مشروعات المخدرات: القرب من مصدر الخام الرئيسي، وهو الأفيون، كذلك كان لا بُدَّ أن يتم اختيار دولة نموذجية لذلك، بمعنى أن تكون تلك الدولة ليست لديها تشريعات حظر فعالة للمخدرات، ولم يأخذ الأمر وقتًا طويلاً من بارونات العالم ليقرروا أن بلغاريا هي الدولة النموذجية، وخلال أربعة شهور أُنشئت وانطلقت أربعة مصانع، وكان أهمها مصنعاً مُقاماً بالقرب من صوفيا يمتلكه أحد البلغاريين من ذوي النفوذ. وكانت حصص الشركة مقسمة بين مجموعة بلغاريين وأخرى من الأتراك. ومن بين هؤلاء كان أحد التجار الذين يمتلكون في الماضي مصنعاً بإسطنبول، وقد عرفنا بوجوده سنة ١٩٢٩م، عندما ضبّطت سلطات الجمارك المصرية ٦٢ كيلو جراماً من الأفيون مخبأة في حاويات فواكه محفوظة مصدرة من شركته إلى مصر. ولقد بدأ المصنع البلغاري العمل لأول مرة في أكتوبر سنة ١٩٣١م، وخلال الشهرين الأولين تم إنتاج ١٥٠٠ كيلو جرام من الهيروين، الذي تم تهريبه في قاع حاويات مزدوجة إلى ألمانيا وفرنسا ليأخذ بعضه طريقه من هامبورج إلى السوق الأمريكية، والبعض الآخر يأخذ طريقاً من مارسيليا إلى مصر والشرق الأقصى. ويعني ذلك أن الكمية الخاصة بكل شهر بلغت ٧٥٠ كيلو جراماً، وينقسم كل كيلو جرام إلى ٢٥٠ ألف جرعة، ما يعني أن هذا المصنع يقدم ١٨٧ مليون جرعة هيروين كل شهر أو جرعة مزدوجة لثلاثة ملايين مدمن كل يوم. لقد كان في إمكان مكتب مكافحة المخدرات الـ«سي إن آي بي» أن يقدم تفاصيل كاملة للعمل في هذا المصنع بما فيها صور المعامل والموازنة السنوية ليوضح كميات المواد الخام المستخدمة والهيروين المنتج والمصدر. وفي اجتماع عصبة الأمم في مايو قدمت هذه

المعلومات كلها لستم إغلاق المصنع من خلال الحكومة البلغارية ليعود البارونات للبحث عن ملاذ آخر.

ومبكراً، في سنة ١٩٣١م، كانت هناك في باريس منظمة لتصدير المخدرات البيضاء إلى الشرق الأقصى وأمريكا، وكان يرأسها يوناني.. وفي يوم ما، اختلف أحد الأعضاء معهم وقام بإبلاغ السلطات الفرنسية ضدهم.. وكانت سلطات مكافحة الأمريكية قد بدأت العمل في استكشاف البارونات في وسط أوروبا وتتبعهم، وحصلت على المعلومة من السلطات الفرنسية، وتم تعميم المعلومة بين السلطات البريطانية والفرنسية والألمانية والأمريكية، وكان من الاكتشافات التي أكدت السلطات الأمريكية في هذه القضية المعقدة: أن المجموعة في باريس تلقت خلال الشهور الثمانية الأولى من عام ١٩٣١م ما يعادل ٢٥٠ ألف جنيه من شريك في تاينستن، كان معروفاً لدى الأمريكيين باعتباره تاجر مخدرات كبيراً.

وبالتزامن مع إجراء التحقيقات بشأن مجموعة البارونات في باريس، بدأت شرطة ألمانيا التحري عن شخص أمريكي مقيم في برلين يُدعى أوجست ديل جراسيو، اتهموه بتهريب المخدرات، لكنه لم يكن معروفاً من قبل؛ لأنه لم يكن متصلاً باليونانيين. وكانت إحدى الإشارات اللافتة بشأن ديل جراسيو قد وصلت إلى برلين من إسطنبول في ٣٠ نوفمبر ١٩٣١م ليتم القبض عليه في قطار بشكل مباغت ومعه أوراق يحاول تخبئتها تحت جريدة يمسك بها، وعلى القطار نفسه تم القبض على مهرب آخر كبير تركي الجنسية كان قادماً من إسطنبول. وكشفت الأوراق المضبوطة معه عن وجود شحنة كبيرة عبارة عن خمسين كيلو جراماً من المورفين في أحد مخازن المنطقة الحرة بهامبورج، وهناك ذكر المالك

أن البضائع المخزنة تخص رجلاً روسياً يدعى كارل فرانك. وأثبتت التحقيقات أن البضائع وصلت إلى هامبورج ضمن اتفاق تجاري لنقل قطع غيار ماكينات. ولهذه القضية قصة مثيرة تستحق أن تُروى لاحقاً.

ومن بين الأوراق التي وُجدت مع ديل جراسيو، كانت هناك أوراق تشير إلى تاجر كبير بلغاري شريك في مصنع المخدرات المقام على البوسفور بمواجهة إسطنبول، وقد انتقل مؤخراً من تركيا لصعوبة العمل بعد اتهامه في أربع قضايا تهريب مخدرات عبر الحقائق الدبلوماسية.

وحتى تلك اللحظة، لم يكن لدى نيابة برلين أدلة تثبت الصلة بين ديل جراسيو ومجموعة باريس، لكن وجدت ورقة بين الورق المضبوط تحمل اسم «أتسوك». وهذا الاسم الكودي كان عبارة عن عنوان تليغرافي لسيدة تعيش في برلين مع شخص أفغاني الجنسية. وتم القبض عليه، وفي بيته وجدوا سجل حسابات تثبت أنه موظف لدى مجموعة باريس، وأنه يقوم بتسجيل جميع التليغرافات التي يتم إرسالها إلى أماكن مختلفة. وتتبع شرطة برلين تلك التليغرافات، لكن معظمها كان مكتوباً بشفرة لم تكن تكشف عن شيء. وكانت بعض التليغرافات من الشخص الأفغاني، وتشير إلى وجود نقص في المخدرات في تاينستن في أكتوبر ١٩٣١م، وكان من السهل التعرف إلى ذلك من خلال الضبطية التي أعلنت عنها سلطات الجمارك البحرية الصينية في ٢٣ أكتوبر من العام نفسه والتي تضمنت ٧٢ كيلو جراماً من الهيروين المعبأ في ثلاث حاويات لينقل من هامبورج.

وفي ظل استمرار التحقيقات الألمانية، قام قائد مجموعة باريس بالسفر إلى لندن، حيث ظل تحت الرقابة المشددة حتى الرابع من مارس، حين

عبر إلى هولندا واتصل بأحد رجاله في باريس وأخبره أنه ذاهب إلى سويسرا.. وقبل مغادرته تم إبلاغ شرطة نوتردام، وتم القبض عليه في مانهيم خلال سفره إلى لوزان. وكانت الأدلة قد تعددت وتم اتهامه بتهريب المخدرات وإحالاته إلى المحاكمة.

وبالتزامن، تلقينا في القاهرة برقية من القنصل البريطاني في تايستن تقول إن الشريك غادر تايستن إلى بورسعيد في طريقه بعد ذلك إلى أثينا، وجاء هذا الرجل إلى بورسعيد ومنها استقل القطار إلى الإسكندرية واختار أن ينقل حقائبه في قطار البضائع بعيداً عنه لتنتظرها سلطات الجمارك في الإسكندرية بدعوى البحث عن أي ذهب يتم تهريبه، وبالطبع لم يكن بالحقائب سوى أوراق، لكنها كانت بالنسبة لنا أهم من الذهب. لقد كان هناك كتاب صغير يماثل موسوعة «من يكون هذا؟» (who is who?) يخص المتعاملين في التجارة ويكشف عن الشفرة المستخدمة في التليغرافات إلى مجموعة باريس وغيرهم.. لقد كان بمثابة تلخيص لكم المعارف التي يمتلكها ذلك الرجل.

وأخبرنا السلطات البريطانية والألمانية بالكنز الجديد الذي وجدناه، ما أسهم في تفسير وكشف كثير من المستندات المضبوطة في القضية. وربما تعد الوثيقة المكتشفة أهم مستند يتم كشفه في تجارة المخدرات العالمية. لقد احتوت على قائمة بأسماء العصابة في أوروبا، وأعضائها في الصين واليابان، وكذلك أسماء أمور أخرى معروفة لنا بشأن الموردين والناقلين الذين ظهرت أسماءهم من قبل في عدة قضايا تهريب. وكان هناك كود خاص بكل مخدر على حدة، بدءاً من الأفيون وحتى المواد المخبطة والقلويات الأخرى، بالإضافة إلى قائمة بأسماء خطوط الملاحة،

إلى جانب عدد من الأكواد الأخرى.. لقد كانت الصياغات المختلفة للتليغرافات تستهدف خداع السلطات، وفي بعض القضايا أضيفت كلمة «دليل» لتشير إلى نماذج أخرى للشحن، وكانت تعني النقل عبر الحقائق الدبلوماسية، وهذه كانت إحدى الوسائل الناجحة للمهريين الدوليين.

وعودًا إلى قصة الراكب المسافر إلى أثينا، فإن اكتشافه فقدان أوراقه له قصه مثيرة أخرى.. لقد أوكلت مهمة تفتيش الحقائق لجائز بك الذي شعر بالقلق بعد أن أخذ الأوراق من رد فعل لا يعرفه للرجل عند اكتشاف ضياع أوراقه؛ لذا فقد استعان بعنصر يوناني نناديه سوتريس وحجز له كابينة إلى جوار الرجل على الباخرة نفسها المسافرة إلى أثينا. ولما كان اليوم حارًا، فقد امتلأ المركب عن آخره بالركاب. وعندما أطلقت الباخرة صفير الانطلاق قرر عميلنا أن ذلك سيكون الوقت الأمثل ليكتشف فيه الرجل فقدان أوراقه. وهكذا بدأ سوتريس أداء دوره التمثيلي بالصراخ بصوت عالٍ وإلقاء حقائبه، وطلب القبطان، مؤديًا بمهارة فائقة دور راكب مهووس. وبعد قليل تجاوز الرجل المطلوب معه وطلب منه الهدوء لأنه متعب ويريد أن يستريح قبل غداء الظهرية وقدم عميلنا اعتذاره وبرر احتجاجه بأن سلطات الجمارك المصرية تعاملت مع حقائبه من دون احترام وتركت محتوياتها مبعثرة لتخرج الأحذية من عليها وتخلط الجوارب والكرافات والثياب معًا. وقال إنه من السوء أن يتم التعامل معه من رجال الجمارك بهذا الشكل في هذا الطقس الحار. ورد الراكب المقصود بأن معه كل الحق فيما يقوله بشأن رجال الجمارك المصريين؛ لأنهم لم يتعاملوا مع حقائبه بشكل مماثل

فقط، وإنما سرق اللصوص أيضًا أوراقًا مهمة تركها في حقيبتة؛ لذا فإن أفضل شيء يمكن أن يفعله هو نسيان ما جرى وتناول كأسين من البيرة الباردة.

وفي الغالب، فإن المشكلات المشتركة تبني صداقات في رحلات السفن؛ لذا فقد قضى سوتريس باقي رحلتها إلى أثينا في زرع الثقة لدى الرجل المنشود، وحكى له عميلنا بأنه يوناني بالميلاد لكنه لم يبقَ هناك سوى ثلاث سنوات وسافر بعدها إلى جنوب أمريكا وصنع ثروة جيدة، لكنه ليس لديه خطط محددة وليس لديه من ينصحه عن أفضل الطرق لاستثمار أمواله الفائضة. وأبدى المسافر روحًا طيبة تجاه عنصرنا الثرائي ولم تكذّب السفينة تصل إلى مبتغاها حتى نصحه بأن أفضل طريق لاستثمار الأموال أن يتم الاتجار بها في المخدرات البيضاء وأخبره أن له مكانة جيدة في هذه العالم ويمكن أن ييسّر له العمل. وبعد وعده باجتماع سريع عاد رجلنا إلى الإسكندرية مرة أخرى ليكتب للشرطة عن ردود فعل التاجر تجاه فقدان أوراقه.

وفي أغسطس، تلقيت رسالة من رئيس مجموعة باريس الذي أطلق سراحه مؤقتًا ليذهب إلى أثينا على ذمة القضية، قال فيها إنه يرغب في تقديم إفادة في إطار دفاعه عن الاتهامات الموجهة له، فقام بإرسال مارك بك إلى أثينا؛ حيث حصل على كلام تفصيلي منه في حضور مكتب مكافحة المخدرات الأمريكي في باريس.

وكانت تلك الإفادات تفصيلية وكاملة، لكنها تبقى إفادات رجل متهم ولا يمكن اعتمادها كحقيقة دامغة، وفي الوقت ذاته فإنها لم تكن ملفقة.. إنها تنقسم إلى قسمين: الأول يضم التاريخ الماضي والحاضر

للتجارة العالمية للمخدرات، أما القسم الثاني فيضم نظام الدفع، والحماية التي تساعد على العمل في نطاق أوسع. وهذا القسم الثاني لم يكن قديماً إنما تم استحداثه في زمن فضيحة ألكسندر ستافيسكي^(*)، وقد بعثت بها كمعلومات مهمة إلى الوزير الفرنسي في القاهرة، لكن النتائج كانت غير متوقعة بالمرة.

لقد كنت قد أشرت فيما مضى إلى ضبطية ٢٥٠ كيلو جراماً من المورفين في ميناء هامبورج بواسطة الشرطة الألمانية. وكانت اعترافات الرجل بشأن تلك الواقعة قريبة إلى حد كبير من الحقيقة، مع عدم نسيان أنه يحاول تخليص نفسه من اتهامات بالمشاركة فيها. وبعد ذلك كله، فإنها عملية صغيرة مقارنة بالعمليات التي اعترف بها وقد وجدها مذلة أن يصبح متهمًا بعملية صغيرة كتلك. وطبقاً لأقواله فإن عقداً بـ ٤٠٠ إلى ٥٠٠ كيلو جرام مورفين معبأة في أنابيب تم الاتفاق عليها سنة ١٩٣٠م بمعرفة التاجر العالمي ديل جراسيو من مصنع البوسفور الذي يديره البلغاري. ودفع ديل جراسيو القيمة بالدولار وأمر بتخبيئة المخدرات في حاويات تضم قطع غيار ماكينات. ووعد البلغاري بتوصيل هذه المخدرات من هامبورج إلى نيويورك، لكن ما كان يقصده حقيقة هو أن يقوم باستخراج المخدرات من الشحنة ويرسل أجزاء الماكينات إلى أمريكا. وفي حال قيام ديل جراسيو باتهامه يلقي باللائمة على عمال السفينة ليتهمهم بسرقتها. ونظم البلغاري الأمر مع مدير إسطنبول المسؤول عن المطاعم حتى يقوم بتسليم الحقائق الثماني الخاصة بالمخدرات وأجزاء الماكينات إلى رجل يُدعى كارل فرانك في هامبورج، ولم يكن

(*) فضيحة مالية شهيرة شهدتها فرنسا في العشرينيات.

كارل فرانك متورطاً في الخطة الأصلية، لكن مهمته كانت تقتصر على أخذ المخدرات والبحث عن مشتريين أمريكيين لها. وبالفعل تسلّم كارل فرانك البضاعة وأعد فاتورة النقل باسم ديل جراسيو وسعى كارل فرانك إلى البحث عن مشترٍ واستشار أحد التجار، الذي فكّر في ديل جراسيو باعتباره مشترياً معروفاً. وعندما أخبر فرانك، ديل جراسيو بمحتويات الشحنة ودرجة جودتها فقد عرف على الفور أنها بضاعته وذهب بالفعل إلى هامبورج وتأكّد أنه ذاهب لشراء بضاعته التي دفع ثمنها. ولم يظهر اكتشافه وعاد إلى إسطنبول وتحاور مع البلغاري الذي كان ذكياً بدرجة دفعته إلى أن أخبره بأن بضاعته والماكينات لم يتم شحنها بعد من إسطنبول وأراه بضاعة أخرى مغطاة باعتبارها بضاعته. وقبل ديل جراسيو ذلك التفسير، لكنه لم يقتنع واستشار آخرين في إسطنبول، لكنه لم يصل إلى شيء، لكنهم أشاروا عليه بالاتصال بشخص أفغاني مقيم في ألمانيا، وهو من تم القبض عليه خلال العملية المذكورة.

لقد عدد لنا رئيس المجموعة اليوناني في إفادته أنشطة المجموعات الريفية في إسطنبول، ومنظمة سوق المخدرات الصينية، والأساليب المختلفة للتمويه، والتطور التدريجي للصف الثاني من العاملين في التجارة، بدءاً من التاجر الصغير الذي تكون مهمته إبلاغ الحكومة بالكميات الصغيرة للمخدرات حتى تركه.

وكان لدى مجموعة باريس موظف خشن كورسيكي يُدعى كاربون فانتورا، كنا قد قمنا بترحيله سنة ١٩٢٤م وكان تاجر عبيد بيض. وهذا الرجل أخذ دور رئيس المجموعة المسلحة للعصابة، لكن التاريخ لم يثبت أبداً أنه استخدم السلاح الناري؛ فقد كان مشهوراً أكثر مع السكين.

وأُتذكر أنه في سنة ١٩٣٣م عندما كان عليّ أن أحضر اجتماع لجنة مكافحة المخدرات في عصبة الأمم في جنيف، رأيت أنه من الحصاد أن أرسل مارك مسبقاً ليلقي نظرة في المدينة ليرى مَنْ من بين أصدقائنا المهرين سيحضر الاجتماع. وكنت قد لاحظت في اجتماعات سابقة حضور رجال من العامة، بالطبع ليكونوا رأيًا حول ما ستكون عليه الأسعار مستقبلاً. وأجاب مارك بأنه تمكن من السفر السريع إلى جنيف وهو شاكر على ذلك؛ لأنه رأى جميع التجار في احتفال كبير للإفراج عن كاربون فانثورا، الذي قبض عليه كملك لمجتمع مارسيليا السفلي، وكان متهمًا بالتورط في اغتيال الأمير جورج. لقد كان مارك نفسه هو الذي قام بترحيله من القاهرة للتورط في تجارة الرقيق الأبيض؛ لذا فقد كان من السهل فهم عبثه في مارسيليا.

لقد كان الزعيم اليوناني مهتمًا للغاية بصراعات التجارة، وكذلك بطرق التكيّف مع التعاقدات الضخمة. وشرح أن المجموعات كبيرة الحجم لا تلجأ إلى الحيل المعتادة التي يقوم بها صغار التجار؛ لأن طرقهم أيسر؛ فهم يقومون، ببساطة، بشراء الطريق من خلال استثمار بضعة آلاف من الجنيهات في كل رحلة؛ حيث يقومون برشوة رجال الجمارك والشرطة لتأمين طريق البضاعة من مصنعها إلى المستهلك. وكانت إحدى الطرق المستخدمة من قِبَل أحد كبار التجار، وهو ديل جراسيو، لإدخال البضاعة إلى السوق الأمريكي: إرسالها إلى طالبها في نيويورك ضمن حقائب رجل يحمل اسم كارلوس فرناندز باكولا، في الوقت ذاته ختمها بأختام المرور بأوسلو وفيينا. وكان باكولا مالكا لجواز سفر دبلوماسي؛ لذا فإنه خلال ست رحلات إلى نيويورك عبر

ميامي ومونتريال وموانئ أخرى، نجح باكولا بمصاحبة أحد أفراد العصابة في إدخال ما لا يقل عن ٥, ١ طن هيروين.

وقيل: إنه في إحدى هذه الزيارات نزل باكولا في فندق بنويورك، حاملاً في حقيبته كمية ١٥٠ كيلو جراماً من الهيروين أدخلها تحت حماية جواز سفره الدبلوماسي لبيعها لحساب جوزيف راسكين، أحد ملوك المخدرات في فيينا. ومن خلال أحد أفراد عصابته أرسل باكولا ٥٠ كيلو جراماً من الـ ١٥٠ كيلو جراماً التي معه كضمان إلى أحد عملائه الذي دفع كامل قيمة البضاعة. لكن رسوله عاد بعد قليل إلى الفندق وهو ينزف وأخبره بأنه تعرّض لسرقة المخدرات. وبعد قليل تلقى باكولا زيارة من التاجر المعروف بنويورك جاك دايموند. وأقع دايموند باكولا أنه يمكن أن يعوّض الـ ٥٠ كيلو جراماً المسروقة وأنه أحضر له ٣٠ كيلو جراماً، وعليه أن يضحّي بالعشرين الباقية، وفهم أنه هو الذي سرق رسوله. وهنا لم يجد باكولا جواز سفره الدبلوماسي مجدداً له في العالم السفلي للمخدرات بنويورك، وقبل بالأمر متفقاً مع جاك دايموند على أن يتم تسليم البضاعة في الفندق المركزي في برووداي لتترك مع شرطي يُعد من رجاله الثقات، الذي لم يكن معروفاً لبكولا، إنما أرسله راسكين من فيينا لمراقبة باكولا. وفي اليوم التالي وُجد الشرطي مقتولاً في الفندق ومقطوع المعصم ولا توجد أي علامة على المخدرات.

وبنهاية التحقيق، فإن الفضل لجمع القطع المتناثرة للأحجية يرجع إلى بيرنز في مكتب الوطن، وأنسلنجر في واشنطن، وسركس في روتردام، وتوماس في برلين. لقد كنت أقارن ما فعلناه بطيار يحلق فوق السحاب محاولاً أن يرى كل شيء تحته، وقد كتبت عن ذلك وقتها:

«إن بعض الفجوات في السحب تمنحنا لمحات الآن، وفيها بعد، لكن الآن فقط يمكن أن نلاحظ أن السحب كانت تُجئ عالمًا كاملاً يعيش إلى جوارنا. إننا الآن يمكن أن نرى مصاعد الأنهار على الجبال وكيف تسيرها الرياح نحو البحيرات والمحيطات. وبالمثل كانت خارطة المخدرات لدينا واضحة، عرفنا بلاد المواد الخام، ومراكز التصنيع، وطرق السكة الحديد والطرق البحرية، وموانئ المغادرة وموانئ الوصول، وكل شيء. إننا كذلك نرى أماكن الأنهار والطرق وكيف تتلاقى معًا.. ومثلما يكسر زلزال ما طرقاً أو أنهاراً، فإن ما فعلناه في جنيف مثل إنذاراً لجميع المتعاملين في تجارة المخدرات وأعاد تخطيطها مرة أخرى».

وكان هناك مهرّب مخدرات محلي غير مصري يُدعى إيلي تشاسكيس، وهو الذي لم يستطع مقاومة إغراءات تحقيق أرباح من هذه التجارة. لقد تم القبض عليه في القاهرة سنة ١٩٢٥م وحُكم عليه بالسجن لمدة عام؛ حيث تم ضبط عبوتين مخبأتين في ثيابا كتاب كبير ومعبأتين بالهيريون معه، وكان قد أرسل إليه عبر البريد من فيينا. وبعد إطلاق سراحه سنة ١٩٢٦م عمل في صناعة العطور وظلّ بعيداً لفترة عن تجارة المخدرات. وفي ديسمبر ١٩٢٩م وردت إلينا معلومات بشأن عودته إلى التجارة على نطاق واسع، وتوالت الشكوك حول متجره الخاص بالعطور. وفي يوم ٣ أبريل سنة ١٩٣٠م، تم القبض عليه ومعه أربع عبوات من الهيريون تزن كيلو جراماً، كما وُجد كيلو جرام آخر في غرفة نومه. وفي ظل الاستجواب بشأن مصدر المخدرات، ذكر لنا اسم جوشو فريدمان الذي يقوم بإرسال المخدرات إلى مصر، وقال إن هذا الشخص هو من أرسل إليه المخدرات سنة ١٩٢٥م، ما أدّى إلى القبض عليه وسجنه.

واعترف تشاسكيس بأنه تعرّف إلى فريدمان من خلال يهودي من أصل روسي يُدعى جلك مان، يعيش في ضواحي القاهرة. وذكر لنا أن جلك هو الذي أعطاه الهيروين في المرة الأخيرة بسعر ٦٧ جنيهًا للكيلوجرام، وأنه تسلّمها في سلة برتقال بالقرب من حديقة الأريكية وأن باقي الكميات موجودة في بيته في شبرا.

وبالفعل كان جلك مان من بين قوائم المسجلين كتجار لدى مكتب الاستخبارات وتم القبض عليه بعد تفتيش منزله، وبالطبع أنكر أي معرفة بتشاسكيس أو فريدمان، لكن اعترافات تشاسكيس ثبتت عندما أكدت زوجة جلك مان أنه كان يأتي إلى بيتهم للتعامل مع زوجها في المخدرات. وأدت تلك الاعترافات والمواجهة مع زوجته وتشاسكيس إلى قيامه بكتابة اعترافات تفصيلية تضمّنت كل ما يعرفه حول التجارة المحرمة. وكانت من المعلومات المهمة التي أدلى بها: أن فريدمان، التاجر الشهير بفيننا، موجود في مصر في ذلك الوقت؛ حيث يستعد للإبحار في اليوم التالي من الإسكندرية إلى تريستا وأنه يحمل جواز سفر مصريًا. وسريعًا أرسلنا ضابطًا بصورته إلى الإسكندرية، ومن بين صور أصحاب جوازات السفر استطاع أن يتعرّف إليه بين الركاب. وعندما سأله عن اسمه وأوراقه فأجاب فريدمان بأن اسمه سيون، وأخرج جواز سفر من القدس وعليه تأشيرة قنصل النمسا بالمدينة. وطبقًا لقواعد التحقق من الجوازات فقد أرسل فريدمان بصحبة ضابط إلى القاهرة واستخدم كل أساليب الإنكار والمراوغة حتى تمت مواجهته بتشاسكيس وجلك مان.

وفي الصباح، طلب فريدمان حضور ضابط إليه في زنزانته، وبدموع حزن قدّم اعترافًا تفصيليًا ليؤكد صحة كثير من الشكوك السابقة.

وبدراسة الاعترافات الثلاثة لتشاسكيس، وجلك مان، وفريدمان، صار بوسعنا التعرف بشكل كامل إلى طرق التهريب ومعرفة جميع عناصرهم بما يسمح لمارك في فيينا بمعرفتهم. وهكذا كانت نتيجة زيارة مارك لفينا أن الشرطة هناك كشفت القضية بكامل تفاصيلها الصغيرة، وقامت بالقبض على عددٍ من الأشخاص واتخذت تجاههم الإجراءات العقابية طبقاً للقوانين النمساوية. وأدى ذلك إلى اتساع اعتراضات الرأي العام في النمسا ضد تحوّل البلاد إلى مركز للتجارة المميّنة.

وتوالى تفرغ تفاصيل التجارة من خلال التحقيقات لتملأ أدلتنا وسجوننا بعدد وافر من التجار الصغار بعد الحكم على تشاسكيس، وجلك مان، وفريدمان من خلال محكمة القاهرة بالسجن خمس سنوات وغرامة ألف جنيه لكل منهم.

وبعد أربع سنوات من الواقعة، التقيت مصادفةً زوجة فريدمان في جنيف التي قصت عليّ مأساة أسرتها ومعاناتهم في سويسرا، ما دفعني إلى الإفراج عن زوجها من محبسه. وطبقاً للقوانين المصرية، فإن السجين يمكن الإفراج عنه بعد قضاء ثلاثة أرباع المدة إن كان حسن السير والسلوك. وكان هذا الإجراء كثيرًا ما يتم رفضه لأولئك المتورطين في تجارة المخدرات. وكانت قصة زوجة فريدمان مثيرة للشفقة لدرجة أنني نقلتها إلى مدير عام السجون في مصر ليستجيب لها ويفرج عنه مرة أخرى، لكنه عاد أيضًا للتجارة الحرام ليتم هذه المرة سجنه مؤبدًا.

لقد استغرقت تحقيقات هذه القضية في فيينا والقاهرة عدة شهور، ومن خلالها فقد بنينا شجرة معارفنا بالمخدرات. وكانت اعترافات المتهمين الواردة لنا بمثابة كشف يضيء لنا جوانب حياتهم الغريبة

الصعبة؛ حيث لم يكن سهلاً عليهم الوثوق باتباعهم، ولم يكونوا قادرين على التأكد من صحة الأسعار، ويواجهون كل يوم أخطار السرقة في الطرقات، ويعيشون في خوف دائم من تتبع الشرطة وملاحقتها أو من المصير الأسود على أيدي أوباش مثل فرناندز باكولا.

وبنهاية عام ١٩٣٩م، نجحنا في طرد بارونات المخدرات من سويسرا وفرنسا، ثم من تركيا والمستعمرات الأجنبية بالصين، وأخيرًا من بلغاريا. لقد بقيت لهم دولة وحيدة وأعتقد أنهم التقوا فيها مجرمين أخطر منهم، هي اليابان. وبعد أن احتلت اليابان الصين، أصبحت الأخيرة الدولة الوحيدة في العالم التي ترسخ سياساتها الحكومية المدروسة زيادة تعاطي المخدرات. وعامًا بعد آخر، استمعنا في جنيف إلى تبريرات الوفد الياباني، بينما واصل الوفد الأمريكي توجيه انتقاداته بشأن ما يحدث في مانتوشوكو وشمال الصين، لكن من دون أي تأثير. لقد قررت اليابان استخدام الهيروين كسلاح فعّال وحوّلت الأراضي التي استولت عليها من الصين إلى مزارع للأفيون ومصانع للهيروين. وكان ما فعلته اليابان خلال سنوات الحرب في المناطق الأخرى مثيرًا للاشمئزاز، لكن كان أهم ما حدث أن اليابان لم تسمح لبارونات التجارة في أوروبا بأي منافسة. لقد صار تصدير المخدرات بالنسبة لهؤلاء خلال سنوات الحرب مستحيلًا. وكنت أتمنى شخصيًا قبل هزيمة اليابان أن يتحوّل كثيرٌ من الضباط اليابانيين إلى مدمنين حتى يعانون البؤس الذي صنعه للآخرين. والآن وقد انتهت الحرب وتحقق النصر فإن على الصين أن تتعامل بصرامة مع صانعي السموم اليابانيين الذين دمروا كثيرًا من محاصيل الصين. لقد كانت أعمالهم قاسية، لكن العقاب هو خير رادع للجريمة.

الفصل العشرون

حيل تهريب المخدرات

لقد كان أكثر ما يصدمني بشأن تجار المخدرات في مصر وأوروبا هو قلة عزيמתهم مقارنةً بأقرانهم في أمريكا. وكان ممّا عرفته من الشرطة الأمريكية ومن مسؤولي مكافحة المخدرات هناك، عندما زرتها سنة ١٩٢٣م وما بعدها، أن علاقات العصاة داخل الولايات المتحدة متينة للغاية وأن فضح الكواليس أو خيانة أحد أعضاء العصابات كان يُرد عليه من جانب رجال العصاة بصرامة تصل إلى القتل بالسكين أو البندقية. أما في الشرق فكان مهربو المخدرات لدينا يتكونون من الطبقات الدنيا وترتبط بينهم روابط ضعيفة. وكان الغشاشون والواشون هم الأغلبية العظمى منهم، وكانوا يكشفون عن بعضهم البعض وتسود الريبة الدائمة بينهم. وبلا شك، فإن هناك قضايا تأديب لم نسمع بها، لكنني طول سنوات الخدمة لم ألتقِ أحدًا تلقى عقابًا شبيهًا بما كان يحدث في الولايات المتحدة.

لقد كان احترامي لتجار المخدرات محدودًا؛ والسبب أنني كنت أرى أنهم لو امتلكوا الحد الأدنى من الجرأة لكانوا أوقفوني ومعني باكير بك ومارك بك وأي شخص آخر عن ملاحقتهم، لكنهم بكل بساطة لم تكن لديهم شجاعة المواجهة.

وأذكر إحدى الحوادث في إسطنبول عندما كنت هناك وشعرت أن أحدًا ما يراقبني، وقلت إنه إما أن يكون من رجال الشرطة،

وإما من التجار الذين لم أعرفهم بعد؛ لذا فقد تخلصت منه بسرعة في أحد الشوارع الجانبية عندما واجهته وضربته بقسوة في صدره.

ومرة أخرى في جنيف، تعرضت لمشكلة من أحد العناصر القادمة من إسطنبول، الذي على الرغم من رفض مكتبي مبكرًا توظيفه، قدم إليّ في جنيف وفرض نفسه، مقترحًا أن يتجسس على الوفد التركي لصالحني. ولما كنت أرغب في ألا يراه أحد بصحبتني، أرسلت له خطابًا بالرفض، وهو ما كان درسًا بليغًا لي فيما بعد كي لا أدون أي شيء على ورقة عندما أتعامل مع مثل هؤلاء الأشخاص. وقتها ادّعى الرجل حاجته إلى المال لتغيير مقر إقامته في جنيف، وبعد أن وصل إلى إسطنبول بدأ في ابتزازي؛ حيث طلب مني مبلغًا كبيرًا من المال حتى يتسنى له أن يخفي عن الشرطة حقايبه التي تم التحفُّظ عليها؛ لأنه لم يدفع أجرة الفندق، وكانت تلك الحقايب تتضمن خطابي إليه. وقمت بالتصرف في الأمر من خلال رئيس عملائي في إسطنبول الذي تمكّن من استعادة الخطاب بعد أن دفع لأحد رجال الفندق مبلغًا معقولًا.

وخلال الأيام العصبية لعمل مجموعة اليونانيين في باريس، من كبار بارونات المخدرات، لم يكن الأمر يحتاج إلى براعة شديدة لإخفاء المخدرات في البضائع عبر الترانزيت. وفي حقيقة الأمر فقد كانوا يدونون مكونات البضائع بصدق، ولم يكن ضروريًا وقتها استخدام حيل الأوقات اللاحقة لضمان سلامة البضائع المنقولة؛ ففي قضية هامبورج، كانت كميات المخدرات مقدرة بخمسمائة كيلو جرام من الهيروين وموزعة على معدات يتم تصديرها إلى أمريكا، وهو ما كان يمثل أكبر عملية خداع عرفناها حتى ذلك الوقت. ولعدة قضايا مماثلة لم نجد سوى قضية أو

اثنتين تضمنتا مخدرات، في ظل وجود علامة سرية يعرفها المسلمون في مكان الوصول ويحمون الشحنة خلال النقل من دون أي شكوك. لقد كان كل شيء سهلاً على المتعاملين عندما يتم تحديد شحنة ما بآلاف الجنيهات، لبيعها البائع بمئات الآلاف بعد ذلك. وكانوا يحددون الطريق لتنتقل البضائع بسلام. وبعد كشف المنظمات الكبرى، فإن الشاحنين بدؤوا في اللجوء إلى الحيل لتأمين بضائعهم. لقد بقيت الكميات كبيرة؛ لذا فقد استخدمت خزانات من جذوع الشجر بقاع خفي كإحدى وسائل النقل. وسريعاً تعلّم مفتشو الجمارك بالخبرة استخدام مقياس السنتيمتر للتأكد من سمك الأشجار وكشف أي أشياء مخبأة داخلها. لقد كان لدينا قول مفاده: إن أي شخص يمكن أن يكون مهرباً إن أراد ذلك. لكن مع ذلك كله، فإنه لا الحكومة ولا الجمارك أرادوا تعطيل الركاب لعدة ساعات حين تفتيش بضائعهم. وعلى أي حال، فقد كان تكرار سفر أفراد بعينهم من طرق واحدة بالموانئ وأماكن الوصول نفسها نقطة تلفت أنظار ضباط الجمارك الأذكياء. وحتى عندئذ فقد كان التفتيش العشوائي للبضائع من دون معلومات غير مُجْدٍ.

ومع النجاح الذي أحرزته عصابات المخدرات الكبيرة، سعت عصابات أخرى صغيرة إلى الدخول إلى النشاط واقتسام الأرباح، لكن ذلك لم يكن سهلاً من دون رأسمال كبير. كانت المجموعات الصغيرة أشبه بأسماك تنجذب بالرائحة لتسبح تجاه مصانع المخدرات الأوروبية لتلقط أي معلومات ممكنة تُمكنها من ابتزاز العصابات الكبيرة. وفي كثير من الأحيان كان هؤلاء يطلبون النقد مقابل صمتهم أو أن يحصلوا على

كميات من المخدرات ليتاجروا فيها، وقد نما الأمر تدريجياً حتى أدى إلى انهيار العصابات الكبيرة. وجرى ذلك في أماكن المواجهة الشرطية المكثفة مثل إنجلترا وأمريكا وكندا ومصر، التي كانت تعمل على إيجاد عملاء جديدين في الموانئ المصدرة.

وبطبيعة الحال، فإن كثيرين ممن عرضوا خدماتهم للعمل مرشدين كانوا كاذبين، وجميعهم بلا استثناء غشاشون، لكننا سعينا إلى العمل والاستفادة مما يعرضونه بقدر الإمكان، وكان من المفاجئ أن نجد ممن تورطوا في التجارة مدرسي مدارس الآحاد؛ ذلك لأن عائدات التجارة كانت تصل إلى مائة بالمائة.

وبشكل عام، فإن العملاء لعبوا أدوارهم ببراعة، وكانت تحركاتهم وقدراتهم التأمينية مفيدة، مثلما كانت معلوماتهم ثمينة. وكانت أفضل أماكن الصيد لعناصرنا هي الموانئ البحرية، مثل بيروت وإسطنبول. لقد اهتممنا باختيار عملائنا في إسطنبول سنة ١٩٣٠م عندما أقيم مصنع في الساحل الشرقي للبوسفور، وصار مصدراً للمورفين والهروين اللذين يذهبان إلى مصر. وكان للمصنع مرفؤه ورصيفه الخاص، وكان البوسفور ممتلئاً في العادة بالمراكب، ولم يكن وجود مركب أو اثنين إضافيين لافتاً للنظر. وفي يوم ما شاهد عميلنا مركباً بمحرك يحمل عددًا من الحقائق الثقيلة وعددها ١٥ حقيبة، يتم نقلها إلى مخزن فارغ في جالتا. وسريعاً تم عمل تحريات جادة للتأكد من أن هذه الحقائق تحتوي على الهروين، وتم وضع مراقب أمام المخزن. وبعد أربعة أيام شوهد القاطنون في المخزن يقودون ست مقطورات تحمل ستة تنكات إلى جوار الأبواب المغلقة. وفي الأيام التالية تم شحن ١٥٠ كيلوجراماً

من اللاكتوز أو السكر من إسطنبول إلى المخزن وتم ملء التناكات به وانتهى العمل. وفيما بعد نُقلت الحقائق الـ ١٥ وعليها أرقام سلسلة مرسومة عليها ونُقلت من طريق آخر إلى باخرة تابعة للخطوط الإيطالية. وفي ذلك الوقت تمكّن عميلنا من تحديد مالك الشحنات من خلال أربعة من زائري المخزن الذين اعترفوا لرجالنا أنهم يقومون بالطرق بشكل معين على الباب.

وبعث لنا عميلنا ببرقية إلى القاهرة ليلبغنا تفاصيل الحقائق الـ ١٥ وعلاماتها المميزة وقصة شحنها باعتبارها سكر حليب، وأنها موجهة إلى ميناء نابولي. وبمجرد تلقي المعلومات تواصل المكتب مع السلطات الإيطالية التي اتصلت بقبطان الباخرة لتحذره من الحقائق المليئة بالمخدرات، وتم الاتصال بشرطة نابولي ليقوموا بالقبض على القادمين لتسلّم البضاعة. لكن كان من الواضح أن أحداً ما انتبه للأمر؛ لأن عشرة أيام مرت على وصول الشحنات ولم يتقدم أحد لتسلّمها، وقامت الشرطة والجمارك بفتح الحقائق ووجدوا في سبع منها ٨٤ كيلوجراماً من الهيروين. وكان من المقرر أن تُنقل تلك الحمولة إلى مصر ليدفع المستورد ١٢٠ جنيهًا لكل كيلوجراماً، ما يعني أننا بفضل عميلنا النشط في إسطنبول دمرنا بضاعة بقيمة ١٠ آلاف جنيه.

لقد كانت معظم الضبطيات التي تتم في موانئ الدخول لدينا تقوم على معلومات مستمدة من عملائنا الأجانب. وفي بعض الأحيان كانت المضبوطات عبارة عن حشيش، وفي أحيان أخرى كانت عبارة عن هيروين. وكان الحشيش يتم وضعه كقطع صلبة، وكانت له رائحة نفاذة، يتم كبحها من خلال التغليف في عبوات مصنوعة من الصنوبر.

وفي أحيان أخرى تتم تحبثته في حاويات بحرية داخل حجر جيري. أما الهيروين فيتم وضعه في عبوات صغيرة، ولم تكن له رائحة مميزة، لكن كان المهربون حريصين على عزله تمامًا عن الهواء والرطوبة. وكانت شحنات الفواكه والخضراوات المجففة والزبد والزيت والجلوكوز وصلصة الطماطم أماكن مناسبة لإخفائه. وأتذكر في إحدى المرات أنه وردت إلى الإسكندرية شحنات برقوق مجفف وكان أحد الأكياس ممزقًا، فمدَّ أحد العاملين في الميناء يده ليأكل البرقوق، لكنه فوجئ أنه تم وضع قطعة حشيش مكان نواة الثمرة، وأدى ذلك الموقف للكشف عن ٤٠ كيلوجرامًا من المخدرات المخبأة في ٤٠ كيسًا.

لقد كانت هناك حيل كثيرة للتهرب، منها مثلاً شحنة شمع خام استوردها رجل لديه مصنع للشمع، واكتشفنا قيامه بصب شمع منصهر على عبوات هيروين ليضم كل كيلوجرام من الشمع ٧٤٪ منه هيروين، وبهذه الطريقة ضمت الشحنة ٢٦٠ كيلوجرامًا من المخدر بقيمة ١١٧٠٠ جنيه.

ومن الحيل الأخرى للبضاعة القادمة من فيينا أيضًا: استيراد مئات الكراسي الثقيلة التي كان يتم إخلاء ظهورها من الإسفنج ويوضع مكانه هيروين، وبطريقة مشابهة كان يتم الأمر نفسه مع ماكينات الوزن التي يتم استيرادها.

وأتذكر أن إحدى أكثر الطرق ذكاء استخدمت في قضية المطاحن الستة الوهمية، التي صُنعت في إسطنبول من خلال متخصص ألماني الجنسية؛ حيث قام بصناعة قالب من الرحي ووضع فيه إطارًا من السلك معلقًا به عبوات صغيرة للحشيش والأفيون ثم تمت تغطيته

بالأسمت. وكانت الفكرة تتمثل في أن مرور تلك الشحنة من إسطنبول هو مجرد بداية لتهريب مخدرات رخيصة مثل الحشيش والأفيون، وحال نجاحها يتم نقل كميات بآلاف الجنيهات من الهيروين.

وكان من طرائف مكتب الإسكندرية: قيامهم بكشف رجل وامرأة من المهريين كانوا في سفينة متنكرين في زي راهب وراهبة، وتم القبض عليهما خارجين من الشاطئ وبين شفاههما عبوات الهيروين. وكانت النكتة أن رئيس العصابة استعان برجل من عملائنا في الميناء طالباً منه إحضار فتاة مناسبة لتلعب دور الراهبة. واكتملت الدراما وكاد الأمر يفسد عندما حاول رئيس العصابة الزواج من فتاتنا.

وأتذكر أيضاً أنه كان يتم جلب كميات من الحشيش والأفيون عبر قطار البضائع القادم من فلسطين. وكان رجال السكة الحديد يزيلون الشحوم من خزانات القطار بين العربات ويملؤون الفراغات بقطع من المخدرات. ولأنهم مهربون صغار لم يكن أحد يكثر بالتفتيش في التجويفات بين عربات القطار.

وكانت مراكب المواشي القادمة من سوريا تُلقى بقطعان من الغنم الميت بعد أن تُملأ بطونها بالحشيش ليتم التقاطها من قبل متخصصين مدرين من مناطق بعينها على الشواطئ. وهناك سفن أخرى كانت تُلقى بالدواجن الميتة وأعلافها وداخلها عبوات مطاطية ومعدنية من دون أذرع مُحبأة في أماكن كريهة من أجسادها.

ومن المؤسف أن بعض صغار الموظفين في الهيئات الدبلوماسية كانوا يسيئون استغلال حصانتهم الدبلوماسية في تهريب المخدرات،

وتلك كانت أصعب القضايا التي يواجهها رجال الشرطة والجمارك بسبب استحالة التفتيش من دون إذن رسمي.

ومن الحكايات التي لا تُنسى: ما جرى في سنة ١٩٣٠م عندما وصلت إلينا أنباء من الخارج أن سائقًا دبلوماسيًا كان عائدًا من وطنه، يتعمّد تهريب الهيروين إلى داخل البلاد في حقائب سيده التي تمر عبر الدوائر الجمركية من دون تفتيش. وقمنا بإرسال تحذير مهذّب إلى الدبلوماسي لكنه رد بحزم بأنه قام بتفتيش حقائب سائقه ولم يجد شيئًا، وأن الشكوى كيدية. ولما كنا على يقين من معلوماتنا فقد واصلنا مراقبة السائق لنكتشف أنه قام بإنزال كمية الهيروين ويبحث عن مشترين. وهنا فقد تواصل أحد عملائنا معه ودفع له ثلاثمائة جنيه لشراء ٣,٥ كيلو جرام من الهيروين، لكنه لم يتمكّن من ترتيب ضبط السائق؛ لأن الأمر تمّ أسرع ممّا يتّظر. وبعد فترة وجيزة وبناء على طلبنا، قام العميل بالاتصال به مرة أخرى وطلب ١٢ كيلو جرامًا إضافية من الكميات التي لم يتم بيعها بعد. وسريعًا اكتشفنا أن الشحنات المطلوبة يتم وضعها في سيارة الدبلوماسي التي كانت خارج إطار القانون. واكتشفنا أننا كي نقبض على المتهمين متلبسين، فإنه يجب علينا إثبات أن السيارة التي تحمل البضاعة لم تغب عن أعيننا أو يقوم شخص آخر باستخدامها منذ خروجها من الجراج حتى مكان التسليم. واستلزم ذلك تتبّع السيارة، وهو ما قد يثير شك السائق؛ لذا قمنا بتكليف كونستابل إنجليزي بالتكرّر في زي ساعي بريد مصري ليُمثل أنه يحمل البريد من الصندوق في الوقت ذاته الذي يغادر فيه السائق متوجّها نحو مواعده. وهكذا تبع الكونستابل السائق على تروسيكل قديم ليُمضي كل شيء كما كان مخططًا له. غير أن

قدم تروسيكل الرقابة أدى إلى اتساع السرعة بينه وبين السيارة لتفلت تمامًا وتعود مرة أخرى إلى جراج البعثة الدبلوماسية. واتصلت بوزير الداخلية لأحصل على إذن بتفتيش جراج الدبلوماسي بحثًا عن أي كميات هيروين داخل السيارة، وبعد وقتٍ ما وصل التصريح ودخلت الشرطة إلى الجراج لتجد السائق المجرم يبتسم ابتسامة ساخرة، ولم تمر بضع دقائق حتى انتقلت الابتسامة إلى وجوه رجال الشرطة عندما أخرجوا من جيب السائق مبلغ ٧٥ جنيهًا بأرقام البنكنوت ذاتها التي قدمها عميلنا إليه عندما دفع الـ ٣٠٠ جنيه. وكنا قد شاهدنا السائق في اليوم السابق في رهان سباق الخيل بنادي هليوبوليس، ولسوء حظه فإنه لم يخسر كامل أمواله. وبالطبع لم نجد معه أي كميات من الهيروين، لكن أرقام البنكنوت كانت قرينة على القضية، التي صدر فيها ضده حكم بالسجن لمدة خمس سنوات وتغريمه مبلغ ألف جنيه. وعرفت فيما بعد أنه حُكم عليه بخمس سنوات أخرى خلال محبسه لقتله مسجونًا تشاجر معه، ثم مات السائق في السجن.

وفي سنة ١٩٣٢م، كان أكبر تاجر مخدرات في مصر هو لامبروس يانوكوس، وكانت له عصابة بالغة البراعة والتأثير. وحالفنا الحظ يومًا ما عندما قبضنا على بحار شاب اسكندنافي قادم من إسطنبول بتهمة بيع كيلوجرام هيروين وكانت بحوزته شفرة سرية لقواعد بيانات جميع الموزعين والتجار. وبدا البحار الشاب هادئًا فاتفقنا معه على إفلاته من المحاكمة بشرط العمل لصالحنا، وهو ما وافق عليه من دون تردد. وكان من نتائج توظيف البحار القبض على لامبروس والتعرُّف إلى عدد مقراته السرية في القاهرة، التي عثرنا في أحدها على سجلات وملفات جميع

المتعاملين، وكانت مدونة بالشفرة السرية؛ ما جعلنا نجهل قراءتها.. وهنا فقد قررنا القبض على الكاتب السري لـ «لامبروس» الذي كان لديه حنق شديد على سيده لسبب ما، فقام بترجمة السجلات لنا. وبفضل اكتشافنا سعيد الحظ ذهبنا إلى المحكمة ومعنا ١٦ متهمًا مصريًا و٤٥ متهمًا أوروبيًا. وحصل لامبروس يانوكوس على حكم بالسجن لمدة عام واحد من خلال المحكمة اليونانية بالإسكندرية، وهو ما أيدته محكمة الاستئناف في أثينا، وحصل باقي المتهمين اليونانيين على أحكام مخففة. وخلال كلمة ممثل النيابة متري رياض رزق الله بك، انكشفت تفاصيل أنشطة العصابة وأعمال لامبروس منذ وصل إلى القاهرة قبل عشرين عامًا قادمًا من اليونان وحتى القبض عليه واكتشاف ملفاته وحساباته السرية. لقد كان الكنز الكبير، كما قال رزق الله بك، هو التعرف إلى أسماء ١٥٠ شخصًا ممن يعملون تجارًا وموزعين للمخدرات ويتعاملون مع لامبروس في الحشيش والأفيون والمهيروين. وبين أبريل ١٩٢٩م وأكتوبر ١٩٣١م أوضحت السجلات المكتشفة أن لامبروس باع كميات حشيش وأفيون بقيمة ١٠٠ ألف جنيه، وباع كمية هيروين بقيمة ١١٢ ألف جنيه. وقال رزق الله إن لامبروس مدين باعتذار شديد للحكومة المصرية وللشعب المصري. وبالفعل قدم محاميه اعتذارًا مخاطبًا وكيله قائلاً: «تذكر الهواء النقي لأكروبوليس ولا تنخرط في وحل مياه النيل». ومن دون أن تسمع لجنة الجمارك المصرية كلمة الدفاع بشأن الهواء والماء، قامت بتغريمه مبلغ ٤١ ألف جنيه، وهو ما حقق عائدات غير مسبوقة للجمارك من فرد واحد.

أما شركاء لامبروس من المصريين فقد أُدين ١٥ متهمًا من الـ ١٦

وحصل ١١ منهم على حكم بالسجن خمس سنوات وغرامة ألف جنيه لكل منهم، بينما حصل الـ الباقيون على أحكام مخففة. وكان من بين هؤلاء المدانين اثنان من أشهر تجار المخدرات المصريين، هما: حسن صقر وحسين الكريتلي. أما حسن صقر فقد بدأ حياته في القاهرة في وظيفة كنّاس في محل بيع سجائر، وخلال خمس سنوات من العمل السري في تجارة المخدرات كوّن ثروة كبيرة واشترى شقتين ثم بنى بيتاً بتكلفة ٢٦ ألف جنيه، وعلى الرغم من ضبطه عدة مرات كان يفلت بذكاء من الاتهامات. أما الرجل الآخر، حسين الكريتلي، فكان من الإسكندرية وبدأ نشاطه سنة ١٨٨٠م وقد تعرّف إليه في الإسكندرية سنة ١٩٠٢م وكان ملك جلب الحشيش من اليونان. وتذكر خلال العمليات العسكرية في طرابلس سنة ١٩١٢م أن اللورد كتشنر طلب من الحكومة المصرية نفي الكريتلي إلى مالطة باعتباره مهرباً خطيراً يقوم بنقل المخدرات عبر غواصة يونانية قديمة. وحُكِيت عن الرجل قصة أسطورية أعتقد أنها صحيحة تشير إلى أنه بعد عام من نفيه إلى مالطة، كان اللورد كتشنر يقيم في بيته بإنجلترا في بروم بارك بكينت، ويوماً ما سمع رنين جرس الباب، وفتح خادمه ليجد شخصاً غريباً يسأل عن اللورد، فطلب الخادم «كرت» الرجل لكنه لم يكن معه «كرت»، وطلب أن يخبر اللورد باسم حسين الكريتلي. وكان كتشنر يعرف أن الكريتلي موجود في معسكر اعتقال بهالطة؛ لذا فقد سارع بلقائه ودار بينهما حديث طويل خاص، وأخبره الكريتلي أنه لم يحتمل ملل الأجواء في مالطة فهرب إلى إنجلترا ليعرض خدماته عليه كعميل سري، وبالفعل تم توظيفه وأثبت أنه عنصر مهم. وفي السنوات التالية شهد عالم المخدرات

تحولات وتغيرات كثيرة، خاصة بعد أن ضبطت الحكومة المصرية سفينة التهريب الشهيرة «دلدول» وعرفت أن حسين الكريتلي عاش فيما بعد حياة هادئة في الإسكندرية وكان يدير فندقاً صغيراً يمتلكه.

الفصل الحادي والعشرون

التهريب عبر الصحراء

بالنظر إلى الجهود النشطة على مدى أكثر من عشرين عاماً لمواجهة مهربي المخدرات، فإنه من الضروري تتبّع صعود وهبوط المقاومة المسلحة للقبض على جنسيات مختلفة من المهرين. لقد كان الأصعب والأكثر خشونة هم عرب الصحراء؛ ففي الماضي عندما بدأ جلب الحشيش من اليونان ليتم تهريبه من خلال قوافل العرب القادمة إلى مصر عبر الصحراء الغربية من الموانئ الساحلية، كان العرب المنخرطون في ذلك مسلحين جميعاً، بل كانوا أفضل تسليحاً من خفر السواحل، ولم يكن لديهم أي تردد في استعمال أسلحتهم.

في تلك الأيام، كانت الصحراء الغربية غير معروفة أو محددة إلا لهؤلاء العربان، وبعض قوات خفر السواحل وقليل من الرحالة.. والآن، فإن عشرات الآلاف من قواتنا العسكرية تحارب في هذه الصحراء، لكن مع الفارق؛ ففي الماضي لم تكن هناك أي مساحات مسكونة، ولم تكن هناك سيارات، وكانت وسيلة الانتقال الوحيدة هناك هي الجمال.

إن العامة الآن يعرفون من متابعة الحرب في الصحراء الغربية أن أبرز ملامح المكان هي الكثيب الرملي جنوب سيوة، ومنخفض القطارة المعروف بالعربية باسم «السبخة»، على مسافة ١٥٠ ميلاً شمال شرقي سيوة، ليبقى ممراً ساحلياً ضيقاً من الصحاري يفصلها عن البحر في منطقة العلمين. وهذه الأرض المالحة التي تنخفض عن سطح البحر

نحو ستين مترًا غير صالحة لعبور الجمال المحملة إلا في فترة جفاف وجيزة من العام، وعبر ممرات محددة.

وكان لدى مهربي الحشيش طريقان بديلان لجلب ممنوعاتهم إلى مصر.. أما الطريق الأول فاعتمد على تفريغ الحمولة في درنة، أو بنغازي ليبيا، والتحرك جنوبًا في الأراضي الرملية والمرور جنوب واحة جغبوب، ثم المرور بالمياه مرة أخرى في عين دالة والواحات الداخلة، ومنها يصلون بسهولة إلى وادي النيل. أما الطريق البديل فكان يتم من خلال نقل بضاعتهم ساحليًا إلى المنطقة فيما بين مرسى مطروح والإسكندرية ومحاولة إدخالهم عبر ضواحي الإسكندرية بالقرب من منطقة السبخة. وبالطبع كان لكلا الطريقين مخاطرها؛ فالطريق الجنوبي كان طويلًا ووعرًا، ولا يمر سوى بمنبعي مياه عذبة، أما الطريق الساحلي فقد كان محط دوريات قوات خفر السواحل بشكل شبه يومي.

إنني أتذكر أنه في تلك الأيام كان أخطر مهرب صحراوي رجلًا من عرب طرابلس يُدعى عبد العاطي الحسونة، وكانت إقامته في بنغازي بليبيا، حيث تنطلق قوافله ومعها رجاله المسلحون الذين كانوا على استعداد لقتال أي شخص يواجههم في الصحراء المصرية. وفي العام السابق لالتحاق بالشرطة المصرية كانت لهم معركة شهيرة بالقرب من عين المياه في عين دالة غرب الواحات الداخلة، قُتل خلالها أحد رجال خفر السواحل، الذين كانوا جميعًا من السودانيين، واعتبر أحد أقاربه الذين يخدمون في الشرطة القتل ثأرًا شخصيًا له، وأصر على الانتقام.

وفي المنطقة الساحلية بين مرسى مطروح والإسكندرية، كانت دوريات حرس السواحل تجوب المنطقة دومًا للبحث عن المهربين الذين نادرًا

ما يلجؤون لهذه المنطقة. وكان عبد العاطي يكره هذا الطريق لأنه ضيق وخطر ويمثل عنق زجاجة تقابل العلمين، لكن السبب الرئيس لكرهيته للطريق كان عدم التوافق مع قبائل أولاد علي، الذين يمتلكون هذه الصحاري، والذين يقدمون المعلومات بشأن المهريين إلى خفر السواحل. وهكذا فقد كان دائماً يتخذ طريق جغبوب - الداخلة واثقاً بقدرات رجاله القتالية وكميات المياه المحملة على جماله حتى يصل إلى وادي النيل. وحتى تتم السيطرة على الحدود الليبية فقد أنشأت قوات خفر السواحل محطة جبال قوية في واحة جربة، على بُعد ساعتين من السير شمال غربي سيوة، في الوقت الذي كان يتم فيه إرسال دوريات قص الأثر يومياً لمسافة أربعين ميلاً جنوب سيوة. وهكذا مثلت جربة إحدى أهم نقاط تجمع خفر السواحل في مرسى مطروح، وسيدي براني، والضبعة.

وهنا، صار عبد العاطي العدو رقم واحد لخفر السواحل، وكانت التعليمات الصادرة من شرطة مرسى مطروح لأكثر من سنة ألا تعود القوات من دون القبض عليه، حتى وصلت الدوريات إلى عمق الصحراء في «أبو منقار» على بُعد مائتي ميل جنوب سيوة و ٥٠ ميلاً غرب الفرافرة. وفي عام ١٩٠٣م، تلقى مدير خفر السواحل في الإسكندرية معلومات من خلال عملائه في اليونان أن عبد العاطي ينوي جلب شحنات كبيرة من الحشيش من ليبيا، لتقوم محطات السواحل ومركز جربة بمضاعفة احترازها. وفي صباح أحد الأيام عادت إحدى الدوريات الخارجة من جربة سريعاً لتؤكد أنهم قصّوا آثار قوافل عبد العاطي المارة على الساحل جنوب شرقي جغبوب، ومن دون أي تأخير قامت

قوات جربة بالاكتشاد جميعاً وانطلقت لتتبع آثار قوافل عبد العاطي أينما كانت. وكانت القوة المطاردة تتكون من ضابط مصري، كنت قد تعرفت إليه في المكس، وحكى لي القصة فيما بعد، ومعه الشرطي السوداني طالب الثأر، ومعهم ١٧ جندياً آخرون وأربعة قصاصي أثر من البشارية وكان جميعهم يركبون جمالاً سودانية، تحمل فوق ذلك طعام أربعة أيام وخمسة جالونات من المياه. وهنا فإن المطاردة السريعة للعدو لا يمكن أن تتم إلا في النهار؛ لأن قصاصي الأثر يفقدونه تماماً خلال الليل حتى لو كان القمر مكتملاً؛ إذ كانت الآثار تبدو في الليل أشبه بمتاهة عصية الكشف.

وكما لو كانت كلاباً بوليسية فقد انطلق كل رجل بجمله سريعاً محاولاً اللحاق بالعدو، لينجحوا قبل غروب اليوم الثاني في رؤية أحد المهربين الذي أطلق النار على شرطي سوداني لكنه لم يُصِبه، فواصل المهربون الفرار في الظلام. ومع الليل كان على خفر السواحل الانتظار حتى الفجر حتى يتعرفوا إلى آثار السير ويتابعوا المطاردة. وفي نهاية يوم طويل وصل بعض السودانيين مرة أخرى إلى أحد المهربين الذين تحصنوا في أحد كثران الرمال العالية. ولم ينتظر السودانيون باقي القوة وهاجموا المهربين بشجاعة، لكنهم فشلوا في القبض عليهم مرة أخرى بسبب الظلام الدامس.

وكانت الليلة الثالثة فاصلة لخفر السواحل؛ لأنهم لن يتحملوا العودة بسبب العطش، كما أنهم معرضون للفشل حال استمرار مقاومة المهربين. وبصبر يكاد ينفد، قرر طالب الثأر ومعه قائد الفرقة، على بصيص ضوء الفجر الكاذب، تتبع آثار الرمال ومعهم قصاصو الأثر من البشارية

وتمكنوا من تحديد الآثار الخاصة بالجمال المحملة بشكل دقيق.

ومع سطوع الشمس مرة أخرى، انطلقوا بجماهم ليلحقوا مرة أخرى بأحد المهريين، ونزل أفراد الفرقة من فوق جماهم وتسلسلوا ببطء خلف الكثبان الرملية واقتربوا أكثر وأكثر من الهدف. وخلال القتال رأى الجنود العطاشى أحد جمال عبد العاطي المحملة بالمياه يسقط ومعه جراب المياه الجلدي، وفشل المهربون في سكب المياه خلال المعركة حتى لا تقع في أيدي مطارديهم. ومتشجعين بضوء النهار، واصل الرجال هجومهم حتى تقهقر رجال عبد العاطي إلى الكثبان وتحلوا عن القافلة والرجال.. وطبقاً لقانون الهزيمة، فإنهم صاروا تحت رحمة رجال القوة وسلّم شقيق عبد العاطي، واثنان من أبناء عمومته، وأربعة من رجاله، بنادقهم ومسدساتهم إلى خفر السواحل. ولما كان قانون الدم صارماً، فإن خفر السواحل لم يعودوا بأي من الأسرى أحياء، ولم يبقوا على حياة أحد سوى الجمال العشرة محملة بـ ٢٨ كيساً يحتوي كل واحد على ٤٥ كيلو جراماً من الحشيش، و٧ بنادق مازورتى جيدة وحقيتين من الذخيرة.

لقد جرت المعركة الصحراوية في منتصف الصحاري المصرية بين البحرين وعين دالة، على بُعد ٣٠٠ ميل من وادي النيل، في منطقة كثبان رملية ضخمة تمتد كل منها بطول مئات الياردات، مكونة من الرمال السائبة التي تبدو كبحر كبير وتمثل موتاً محتملاً للجمال المنهكة التي قد تغرق في جبال الرمال المتحركة.

كان مشهد انتصار السودانين بالغ التأثير؛ إذ شربوا مياه الأعداء التي اغتتموها حتى الارتواء وقاموا بإلقاء حقائب المهريين في النار،

كما قاموا بشواء لحوم الجمال الميتة بعد أن صنعوا خبزاً من الدقيق الموجود في حقائب المهرين. وبالطبع اختار الرجال الجمال المتعبة لذبحها، وقاموا بتخزين نحو نصف جالون مياه تكافى لطهي الطعام المطلوب من العربان. وقتها صار لهؤلاء السودانيين البسطاء قدرة على رفع أعناقهم عالياً وقد تأروا لزميلهم الصريع، وانشغلوا في ثرثرة ليلية لمعت معها أسنانهم البيضاء في الظلام، وأخذ كل منهم يحكي عمّا فعله، والرصاص الذي أطلقه، والإصابات الدقيقة التي حققها وأحداث المعركة كلها، قبل أن يخلدوا إلى نوم عميق فوق جلود الغنم وإلى جوارهم متاعهم، في صحراء لا يُسمع فيها سوى صفير الرياح. لقد ناموا جميعاً على الرمال الناعمة وكأنها قبورهم الأبدية.

في الصباح التالي، ومع قدوم الفجر، تحركت القوات ومعها الحشيش المضبوط والجمال المأسورة ليركبها باقي المجندين، وعلى مدى أربعة أيام جاسوا الرمال ليجدوا أنفسهم وحدهم في منطقة البحرين غير المأهولة؛ حيث قضوا يوماً يستريحون فيه ويريحون فيه الجمال والرجال، ثم واصلوا السير مرة أخرى على مدى ثمانية أيام نحو مرسى مطروح، حيث الحياة المدنية.. وربما كانوا خلال عودتهم يستحضرون مشهد زوجاتهم المخلصات والقلق يغمرهن بسبب تأخر عودة أزواجهن متخوفات من فقدانهن إياهن.. وفجأة سمع رجال القوة الرصاص ينطلق من بعيد، وهروا من مجالسهم بدهاء ليروا حشداً من الجمال المحملة تقف على مشارف قريتهم وكل منها مربوط من رأسه بحبل يسحبه رجل. وتدرجياً، صار الركب أقرب، وكان من الواضح أن أهالي القرية يحتفلون بعودة أبطالهم، وبدت كل زوجة من زوجات

خفر السواحل تنتظر زوجها مرحة به بالزغاريد، وخروجاً على الأوامر كان كل جندي يطلق رصاصة في الهواء احتفالاً بالنصر. ويمكن لأي شخص أن يتخيل مشهد الاحتفال الغاص بالضجيج، والطعام، وشرب البيرة، وقرع الطبول، ورقص النساء والأطفال، لينال بعدها الأبطال الـ ٢٣ قسطاً من الراحة، محملين بالفخر شرفاً لانتصارهم.

وكنْتُ في القاهرة بعد بضعة أسابيع، واستمعت إلى الرواية الرسمية للمعركة التي أذهلتني بأحداثها الغريبة، وقابلت بعدها أندريه فون دامارتشال، الذي كان وقتها يقود خفر السواحل في الصحراء الغربية، وحاولت جذب رجله ليقول لي: إنني سمعت شائعة مفادها أن وزير العدل متشكك في التقرير الرسمي الذي قدمه خفر السواحل، وإنه قد يبعث وكيل نيابة إلى مشهد المعركة للتحقق مما حدث بالفعل. وقال لي دامارتشال إن الشائعة التي اخترعتها بخيالي في واقع الأمر حقيقة. وكان هادئاً جداً عندما أخبرني أن أي محاولة للوصول إلى مكان المعركة لا يمكن أن تتم إلا من خلال قِصاصي الأثر التابعين لخفر السواحل، وأن أحداً لن يجد شيئاً؛ لأن رمال الصحراء تُغطي سريعاً آثار البشر، خاصة أن المنطقة كلها كُتبان رملية.

وهكذا، فقد تم نصح وكيل النيابة أن يحصل على دورة تدريبية على ركوب الجمال في معسكر الجمال بعين شمس، وقامت الداخلية باختيار أسوأ جمال وأكثرها خشونة لهذا الغرض. وقُصّت الحكايات أمام النيابة بشأن صعوبة التأكد من حقيقة الأمر والذي يستلزم رحلة بالجمال لمسافة ثلاثمائة ميل في حر الصحراء الصيفي. وبالتدريج تغير موقف النيابة لتبدي تقبلها الرواية الرسمية لخفر السواحل، وخلال فترة

وجيزة دُفنت جميع الشوك عميقاً مثلما تم دفن الجثث في كثبان الرمال. والآن، فإنني أتعاطف تماماً مع رجال الهجاة حتى لو كان أسلوبهم عنيفاً.. لقد حاربوا كثيراً وخسروا بعض المعارك مع عصابة عبد العاطي بسبب بنادقهم البدائية (المارتيني) مقارنةً بأسلحة العربان المتطورة، وتعرضوا للمخاطر في كل مكان إما بالموت عطشاً، وإما بالقنص المفاجئ والذبح من جانب أعدائهم.

وسريعاً، وبعد عام ١٩٣٢م، عندما حظرت اليونان زراعة الحشيش، حل محلها كل من لبنان وسوريا كمركز زراعي رئيسيين، وصار بدو سيناء هم حملة الحشيش. لقد كان هؤلاء رجالاً قصار القامة، ينتمون إلى قبائل متنوعة ويعملون في رعي الإبل والغنم، ويعيشون معظم حياتهم عرضةً للمجاعات، ومن بين جميع خلق الله، فإنهم الأفقر.. وهكذا، فإنهم من أجل جنيهاً قليلة خاطروا بتهريب الحشيش عبر صحراء سيناء إلى قناة السويس، وكانوا على استعداد للقتال إن تطلب الأمر.

لقد كانت صحاري مصر، قبل عام ١٩١٤م، خاضعة لإدارة خفر السواحل بالداخلية، الذين كانوا يحرسون الساحل ويديرون البحرية في الوقت ذاته، لكن بعد هذا التاريخ أنشئت إدارة جديدة هي قوات حرس الحدود، تابعة لوزارة الدفاع، وهذه الإدارة تولت السيطرة على جميع الصحاري، بما فيها الواحات وسيناء، وتركت الخدمات البحرية وقناة السويس فقط لخفر السواحل.

وحتى يمكن فهم طرق التهريب والملاحقة في سيناء، فإنه ينبغي أولاً معرفة جغرافيا شبه الجزيرة. إن سيناء تشبه المثلث الذي تقع قاعدته في

الشمال، وقمته في الجنوب. وتمثل القاعدة مربعاً شبه صحراوي، شبه جبلي، يبعد مئات الأميال عن الساحل الممتد من مدينة بورسعيد شرقاً على قناة السويس وحتى رفح، وغرباً من رفح وحتى خليج العقبة، وجنوباً بخط آخر يمتد من العقبة إلى مدينة السويس. وإلى جنوب تلك المنطقة هناك سلسلة جبال يرتفع بعضها بقدر ستة آلاف قدم، أشهرها جبالا طربوش وسربال. وكان العربان دائماً يحاولون تهريب الحشيش عبر الصحراء الشمالية لسيناء، وكانوا عرضة لنيران قوات حرس الحدود.

وحتى عام ١٩٣٠م، كانت القوات الحكومية هناك مكونة من قوة شرطة ومعها خفر من العربان المحليين، وقوات راكبة تضم سودانيين يستخدمون جمالاً متميزة، وكان هؤلاء هم المقاتلين الأشداء الذين كانت مهمتهم حماية حدود مصر الشرقية من التهريب، وكان عملهم يتطلب التجول على الجانب المصري بين رفح والعقبة بحثاً عن نوعيات من الرجال والجمال العابرين إلى مصر قادمين من فلسطين.. وفي بعض الأحيان، اعتمدت الدوريات على المعلومات، لكن بشكل عام، فإن عمليات الضبط اعتمدت على مهارات وخبرة قصاصي الأثر الذين لديهم القدرة على تحديد سن صاحب الأثر وحجمه، وإقرار ما إذا كانت الجمال العابرة محملة بأحمال أم لا.. وكانت إحدى الصعاب التي تقابل القوات تتمثل في قصر المسافة من الحدود وحتى قناة السويس، التي لم تزد على ١٢٠ ميلاً، ما يعني أن التوصل إلى الأثر ومعرفته والإبلاغ عن صاحبه تستغرق وقتاً كفيلاً بوصول المهربين إلى بغيتهم.. لقد كان قصاص الأثر يفحص الأثر جيداً، ثم يركب جملة ليسير عدة ساعات

حتى يصل إلى أقرب نقطة حدود لإبلاغها. وكانت الجمال المحملة بالبضائع تقطع نحو سبعة أميال أو ثمانية في الساعة، بينما تقطع جمال حرس الحدود نحو عشرة أميال في الساعة. لقد كان أمام المهربين نحو عشر ساعات ليقطعوا طريقهم إلى قناة السويس، وهناك في الظلام يعيدون تحميل البضاعة إلى عربان آخرين يقومون بتوصيلها إلى بحيرة المنزل، أو مديرية الشرقية، وبالطبع كان هؤلاء المهربون على خبرة واسعة بالأراضي الخشنة التي لا توجد فيها آثار أقدام، ويقومون بإراحة جمالهم في الليل.

وهنا، فقد صار واضحاً أمام قوات حرس الحدود أنها لن تتمكن من اللحاق بالمهربين في هذه الصحراء إلا إذا كانت لديهم وسيلة نقل أسرع من تلك الجمال السودانية. وهكذا عمل الكولونيل هاتون، المسؤول عن قوات الحدود، وآخرون عدة سنوات لإنتاج إطارات سيارات بالوزن نفسه لأقدام الجمال. وفي سنة ١٩٣٣م، تمكن من إيجاد عدد من تلك الإطارات الهوائية وتم تزويد سيارات القوات بها، ولم يكن قد تمت تجربتها بعد في التعامل مع الكثبان الرملية لسيناء، وحانت الفرصة لتجربة الوسيلة الجديدة المبتكرة عندما تلقت قوات الحدود إخبارية بأن مجموعة من العربان المسلحين شوهدوا يدخلون مصر بالقرب من منطقة القسيمة. وعلى الفور تم إرسال دوريات الشرطة والسيارات في كل اتجاه للبحث عن آثار العابرين، وفي اليوم التالي وجدت دورية جمال بعض الآثار في الصحراء المفتوحة على مسافة ثلاثين ميلاً من الحدود متجهة نحو الجنوب، وسارت سيارتان من السيارات الأربع على الآثار لتتبعها على مدى يومين في مزارع الذرة بالأودية حتى اكتشفوا أن آثار

الآقدام تركت الطريق لتتسلق جبلاً منعزلاً بارتفاع ألفي قدم يُسمَّى «أم مخشلي». وتم جمع السيارات أسفل الجبل انتظاراً لمكان هبوط الأثر، غير أن الضابط المسؤول تلقى اتصالاً بأن شاويشاً في سيارته وصل إلى أثر المهرين وتوجّه إليهم على مسؤوليته، وأخذ الضابط السيارات الثلاث وسار خلفه، وسرعان ما سمع صوت إطلاق رصاص، واقترب ليجد الشاويش السوداني قد قبض على المهرين الأربعة المسلحين، وحملهم معه في السيارة. وكان المهربون معروفين، ومعهم أربع بنادق حديثة ونحو مائتي خرطوش، ومعهم منظار ١٥٦ كيلوجراماً من الحشيش، تساوي في ذلك الوقت نحو أربعة آلاف جنيه مصري بسعر السوق.

لقد كانت هذه العملية أحد الانتصارات المبكرة لسيارات الصحراء في سيناء، ليتعلم المهربون فيما بعد أن كثبان الرمال والصخور لا تعني شيئاً أمام سائقي السيارات السودانيين، الذين حازوا خبرات عالية من الدرجة الأولى في أعمالهم، ووصل حماسهم للعمل إلى أن يربط أحدهم السيارة بالحبال عند منحدر صعب بدلاً من أن يوقف المطاردة. لقد كانت الخسائر بين رجال قوات الحدود في زمن الجمال أقل كثيراً منها في زمن السيارات الصحراوية، مع الأخذ في الاعتبار مشقة الجمال التي كان الرجل قد يقضي معها يومين من دون طعام ولا شراب حتى لا يوقف الملاحقة.

إنني أتذكّر دومًا هؤلاء المقاتلين السودانيين بكثير من الإعجاب. وباعتباري مدير مكتب مكافحة المخدرات فقد كنت قادرًا على مكافأة رجال حرس الحدود من خلال إقرار حافز مالي قدره خمسة جنيهات من مدير مديرية سيناء الجنرال جارفس، على كل مهرّب يتم ضبطه.

ومعه مخدرات.. وبالطبع كانت تلك المكافأة بائسة بالنسبة لمخدرات مضبوطة، وهو نظام مكافأة تم اقتباسه و تطويره من نظام سابق كان يستخدم مع حالات سرقة البيض والإوز من كبار التجار.

وكانت المقاومة المسلحة لشرطة المدينة والمركز من جانب تجار المخدرات نادرة، لكنها حدثت في قضايا قليلة وكانت نتائجها مدمرة، وجرى معظم ذلك خلال زمن الامتيازات الأجنبية عندما وثق المهربون الأوروبيون بحماية قنصلياتهم وواجهوا قوات الشرطة بالأسلحة في اليد اليمنى وأوراق الجنسيات في اليد اليسرى، وفور إلغاء الامتيازات غيّر المهربون طريقتهم وعرفوا أنهم لو رفعوا سلاحًا فسيتم التعامل معهم بحزم وسيتلقون حكمًا بالحبس في المحاكم المصرية.

ويهمني أن أذكر هنا أن أكل لحوم الجمال لدى الطبقات الفقيرة في مصر أمر مقبول؛ لذا يتم استيراد كميات كبيرة من الجمال من السودان، وليبيا، وفلسطين، وسوريا ليتم ذبحها وبيع لحومها للناس. وكانت محطة الحدود والجمارك للجمال الوافدة على مصر موجودة في مدينة القنطرة، وكان متوسط الجمال العابرة في العام يبلغ نحو ثلاثين ألف جمل.

وفي سنة ١٩٣٢م، كانت إحدى دوريات قوات خفر الحدود تتجول بشكل طبيعي على الحدود الفاصلة بين مصر وفلسطين، عندما التقت جمع رعاة من عربان البدو يقودون ما يقارب الـ ٥ جمال ناحية القنطرة. ورأت الدورية أن الجمال غير محملة بشيء وليست لها أسرجة، فتركبهم يمرون من دون تفتيش. وبعد خمسين ميلًا أخرى التقى جمع البدو دورية أخرى يقودها عريف سوداني، وكانت هذه الجمال الوافدة من سوريا لها فراء شتوية سميقة مهندمة بعناية وتصلح كخامات لملابس وطواق

جيدة. وفكر العريف السوداني أنه يمكنه تحقيق ربح ما إذا قام بشراء أيٍّ من هذه الجمال الرخيصة ويقوم بإعطاء صوفها لزوجته هدية. وبالفعل بدأ التفاوض مع أحد العربان، لكنه وجدته رافضاً البيع حتى لو بسعر يتجاوز متوسط الأسعار. وخلال الحديث كان الرقيب يدخل أصابعه في جلد وشعر الجمل عندما شعر بأن هناك جسمًا صلبًا تحت ذلك الشعر. ولأنه شرطي جيد، فقد حافظ على ملامحه وحديثه بشكل طبيعي وهمس لرجاله بالاستعداد للقبض على المجموعة، ثم طلب من البدو أن يُخرجوا أي أسلحة معهم ويعرضوا ملابسهم للتفتيش. وهنا فقد هبط رجال البدو الستة من جملهم، فأمر رجاله بربط المشتبه فيهم جيدًا، وذهب ناحية الجمال، وأعاد فحصها فوجد أن هناك أكياسًا صلبة من الحشيش موضوعة عليها مخبأة على هيئة كعك، تزن كل واحدة منها كيلو جرامًا ومخبطة تحت شعر الجمال. وكان ما فعله مالك الشحنة هو أنه قام بحلاقة الشعر الكثيف بين السنام وقمته بعد تجنئة الحشيش بطريقة جيدة وإعادة تسريح الشعر مرة أخرى لتغطيتها. وهكذا كانت الجمال الـ ٢٥ تحمل جميعًا ١٥٠ كيسًا تزن ١٤٠ كيلو جرامًا، تساوي وقتها نحو ١٢ ألف جنيه. لقد استعنا بمصور فوتوغرافي بعد يومين ولم يستطع إعادة تنسيق شكل العبوات؛ إذ إنه كان مستحيلًا إعادة ربط الأكياس في أماكنها وتغطيتها بالشعر مرة أخرى.

وفي أكتوبر سنة ١٩٣٩م، تلقت إدارة حرس الحدود معلومات تفيد باتباع المهربين وسيلة جديدة لتهريب الحشيش والأفيون من خلال وضعها في أنابيب رفيعة ووضعها داخل بطون الإبل، ليتم ذبحها على الطريق عند نقطة ما وإدخال المخدرات إلى البلاد. وكانت المعلومات

التي ترد عادة إلى الشرطة غير محددة، وغالبًا ما تذكر أن بعض العربان سيعبرون من العريش في طريقهم إلى القنطرة ومعهم قطع من الجمال، وبعضها يحمل في بطونه الممنوعات، وتركزت الشكوك في هذه القضية في قطيعين من الجمال تم القبض عليهما، كان القطيع الأول مكونًا من تسعة جمال في القنطرة، وكان الثاني مكونًا من جملين فقط، ووُجد في العريش. واحتجزت الجمال في القنطرة خمسة أيام قبل أن تخبر إدارة حرس الحدود النيابة للأمر بذبح الجمال المحملة بالمخدرات، لكن النيابة رفضت الأخذ بالشكوك وقررت الإفراج عن الجمال المضبوطة. وقمنا بتتبع الجمال وطلب أحد عملائنا من صاحب جمال العريش الثلاثة أن يبيع أحدها بمبلغ مبالغ فيه وهو عشرة جنيهات على الرغم من أنه لا يساوي أكثر من ثلاثة جنيهات فرفض بإصرار، ومورست بعض الضغوط على مالك الجمال حتى يذعن للبيع، وبالفعل تم ذبح الجمل لنجد فيه ٢٧ أنبوبة مخدرات في معدته، وعلى الفور تم ذبح الجملين الآخرين لنجد كميات المخدرات نفسها. وتم الاتصال بنقطة القنطرة التي أفرجت عن الجمال التسعة بأمر النيابة لتعيد القبض عليها مرة أخرى، وبالفعل اكتشفنا أن جميعها محملة بالمخدرات. وأتصور أن كثيرًا من المخدرات دخلت البلاد في تلك الفترة من خلال هذه الطريقة.

وفي القضايا المبكرة، كان مقياس العبوات التي تتم تحبئة المخدرات فيها هو ١٥ في ٤ سستيمترات، وكانت مصنوعة من علب الكيروسين، لكن تطورت الطريقة تدريجيًا، وصارت العبوات تُصنع من الزنك الناعم المرن. ولما كانت الجمال تجتر الطعام، فقد أُغلقت العبوات بالرصاص حتى لا تتمزق، كذلك فقد كان تتم صناعتها عريضة حتى لا يتسنى

مرورها عبر المعدة إلى الأمعاء، وكان يتم ملء كل عبوة بالحشيش أو الأفيون ووضعه داخل نحر الجمل.. والمعروف أن تحميل الجمل بكثير من تلك العبوات كان يجعله غير مرتاح، فيُصدر ضجيجًا بصوته، لكن ذلك لم يكن أمرًا لافتًا للنظر، خاصة أن الناس اعتادوا من الجمال أمورًا عجيبة. واكتشف العربان فيما بعد خطأهم؛ لأن الجمال كانت أرخص الحيوانات بيعًا، فلجئوا إلى زيادة أسعارها حتى وصل سعر الجمل الواحد إلى نحو عشرين جنيهًا.

وفي وقتٍ ما، كانت لديّ أمنية لكشف هذه الأوعية الدقيقة باستخدام أشعة إكس، ولجهلي التام بذلك العلم، فقد وضعت الأمر بين أيدي الخبراء، وبعد عام من الأبحاث والتجارب قبلتُ ما انتهبوا إليه بأن معدة الجمل سميكة للغاية لتتكشف أمام أشعة إكس أو أي أشعة أخرى. وقدم لي أحد المتخصصين من أمريكا معلومات جمة بشأن العين الإلكترونية التي تُستخدم مع عصابات السجون عند عودتهم من العمل خارج الزنازين وانتهى إلى القول إنه لم يتمكن من تجربة الأمر على الجمال؛ لأنه لا توجد جمال كثيرة في أمريكا. وهنا فقد استدعينا الدكتور بالس وخبراء الراديو الذين ابتكروا أشعة جديدة للاستخدام العسكري في معارك الصحراء الغربية. وسريعًا نجحوا في إعداد مجموعة اختبارات في القاهرة لنسمع، حتى من دون سماعات، صوت المعادن داخل أجساد الجمال إن كانت موضوعة داخلها، وتمت إقامة وحدة متخصصة للكشف في محطة القنطرة، وتم إلزام جميع الجمال الوافدة إلى مصر من فلسطين للمرور عليها لنحصل على نتائج رهيبة بالنسبة لحمولات المخدرات المخفية. وكان طبيعيًا ألا يبقى الموضوع سرًا إلى

الأبد، وأن يسعى المهربون إلى تغيير طرقهم أو ابتكار أوعية أو أنابيب أخرى غير معدنية. ودائمًا في الصراع بين الجريمة والقانون، فإن أي تقدم يحرزه طرفٌ ما في الأسلوب المستخدم يتبعه بالضرورة تقدم مماثل لدى الطرف الآخر، ما يعني أن انتصارنا دائمًا مؤقت.

على أي حال، فإن إجراءً باتًا تم اتخاذه تجاه هذا النوع من التهريب عندما قررت حكومتا سوريا وفلسطين منع تصدير الجمال حيةً خلال وقت الحرب العالمية الثانية، في الوقت نفسه طورنا طرق التعرف إلى تلك الأوعية داخل أجساد الحيوانات إن كانت مصنوعة من أجسام غير معدنية، واستعناً بالإدارة البيطرية الحكومية وأخبرناهم أنه من غير المعقول أن يحمل جمل داخل جسده خمسين وعاء من دون أن يتألم، وأحضرنا جملاً لنختبره ووصعنا داخله ٣٠ وعاء، كل منها بمقاس ١٥ في ٤ سنتيمترات وتم وضع وعاء واحد كل دقيقة على أن نقوم بإراحته عشر دقائق بعد كل عشرة أوعية وربطنا رأسه جيدًا، فظل فمه مفتوحًا ولسانه يتحرك يمينًا ويسارًا داخل أركان فمه. وعلى مدى الأيام الأربعة التالية كانت حرارته وأسلوب تغذيته وتحلُّصه من الفضلات تسير بشكل طبيعي، وأرسل الجمل إلى القاهرة لتتم ملاحظته على مدى شهر كامل، لكن لم تُسجَّل أي ملاحظة عليه، وعندئذ تم ذبحه وإخراج الأنابيب الموضوعة. وما تم إثباته هو أن الأنابيب أو الأوعية عندما يتم ابتلاعها فإنها تهبط إلى قاع المعدة بعد بضعة أيام. وأخبرني الطبيب البيطري أنه يمكن بتحسُّس معين بالأصابع على بطن الجمل معرفة إن كانت هناك أنابيب موضوعة أم لا. وشعرت بسعادة للتوصُّل إلى هذه الخبرة العظيمة المبنية على اختبار حقيقي، خاصة أن أي سمات ظاهرية

لا تعتري هذا الحيوان العجيب وهو يحمل ٥, ٧ كيلوجرام من الأوعية الدقيقة في معدته لنحو شهر.

على أي حال، فقد تعجبتُ؛ إذ إن الاختبار الروتيني في القنطرة على الجِمال من خلال قرصها في معدتها، الذي أُجري على نحو ثلاثين ألف جمل سنوياً، لا يساوي في تكلفته ما كان متبعاً من قبل بواسطة الأطباء البيطريين.

الفصل الثاني والعشرون

مستقبل تجارة المخدرات

مع اندلاع الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٣٩م، وتوقَّف جميع الرحلات البحرية، فإن مشكلة مصر مع تهريب المخدرات بحرياً انتهت تماماً. وأتصوَّر أنه كان مخولاً لنا أن نقول ذلك مع كشف وإغلاق المصانع البلغارية في عام ١٩٣٨م، وتمكَّن لجنة المكافحة من السيطرة على تجارة المخدرات التخليقية في أوروبا. وكما ذكرت، فقد تبقت اليابان كمنتج كبير، لكن مع طول المسافة فإن هيروين اليابان لم يصل إلى مصر. وأدى الاختفاء التام للهيروين من السوق المصرية إلى طلب عالٍ على الحشيش، الذي يُنتج في لبنان وسوريا.

وهكذا انتقلت أنشطة مكتب مكافحة المخدرات، من الإسكندرية التي كانت مركز دخول المخدرات، إلى قناة السويس وحدود مصر الشرقية، التي كانت الطريق الوحيد لدخول الحشيش السوري واللبناني إلى مصر. إن تاريخ موجات الإبادة السنوية في تلك البلدان خلال سنوات الحرب يؤكد الرأي القائل إن كل وباء يجب أن يعتمد على مصدرٍ ما؛ فمثلاً إن انتشار مرض التيفود في مياه المدينة لا يمكن التعامل معه بتفكيك صنادير المياه فقط. إن واجب السلطات هنا أن تكتشف مصدر العدوى والبحث عن مكان بدء التلوث وإيقافه. وفي حالتنا فإننا لا نحتاج إلى أن نبحث عن المصدر.. لقد كانت هناك معلومة مسلماً بها من قِبَل الحكومة بأنه على الرغم من قرار حظر الزراعة،

فإن هناك آلاف الشجيرات من نبات القنب تُزرع كل عام في بلاد الشام
ليُستخرج منها الحشيش ويُصدَّر إلى مصر. وهكذا، فإن جميع كميات
الحشيش التي تستوردها مصر هي حصاد مساحات منزرعة بالقنب
في سوريا ولبنان، ما يعني أن بدء حملة المواجهة يكون هناك.

والمعروف أن مصر وفلسطين تتفقان معًا نصف مليون جنيه سنويًا
لمنع دخول الحشيش والأفيون، ومع ذلك فإن إجمالي ما يتم ضبطه لا
يتجاوز ١٠٪ فقط من إجمالي الكميات المهرَّبة. ويمكن القول إنه خلال
سنوات الحرب، فإن القوات العسكرية البريطانية قدمت مساعدات
إلى بلاد الشام تمثلت في وسائل مواصلات ورجال لتحديد المساحات
المنزرعة بالمخدرات وتدميرها. وفي سنة ١٩٤٤م دمَّرت قوات الحلفاء
نحو ٧ ملايين متر مربع من النبات المزروع، الذي يصل إنتاجه المتوقع
إلى ٣٥ ألف كيلوجرام، ما يساوي مليونًا و٧٣٢ ألف جنيه في لبنان،
ونحو تسعة ملايين جنيه تقريبًا طبقًا لأسعار السوق المصرية. وقد قدر
ذلك بنحو ٧٥٪ من إجمالي المساحات المنزرعة بالقنب.

وفي فصل الصيف سنة ١٩٤٥م، انشغلت القوات العسكرية البريطانية
ولم تتمكن من تقديم أي مساعدات إلى بلاد الشام، ما دفع مُلاك الأراضي
هناك إلى استغلال الفرصة لزراعة مساحات أكبر من السابقة، حتى
إن السلطات اللبنانية أعلنت اعتزامها تدمير ٢٢ مليون متر مربع من
النبات لم يتم تدميرها، وكان الإنتاج المتوقع منها يصل إلى ١١٠ أطنان من
المخدرات كانوا يستعدون لتهريبها إلى مصر.. لقد كانت الزراعة هناك
غير قانونية، لكنها تحقق أرباحًا خيالية، وربما كانت في أيدي أصحاب
نفوذ أقوىاء قد لا تكثرث الحكومة كثيرًا لإخضاعهم للقانون.. وفي
تصوري، فإن مصر غير قادرة على منع هذه الكميات من المخدرات

كلها من الدخول إلى البلاد، فقد اقترحت أن يقوم ممثلها في جامعة الدول العربية بطرح الأمر من دون تأخير، للوصول إلى اتفاق مشترك يقضي بإدانة زراعة الحشيش وتصنيعه في أي دولة عضو بالجامعة. وهذا الاقتراح يجب أن يتم العمل به بشكل عاجل، وإلا فإن الطريق الآخر أن تتم تقديم شكوى إلى الأمم المتحدة ضد أي دولة لا تطبق قوانين رادعة لمكافحة المخدرات لديها. إن أي اتفاق مشترك سيحمي مصر من تدمير عقول أبنائها بالمخدرات البيضاء، كما سيحميها من أضرار الحشيش المستورد. وباعتبار مصر دولة غير منتجة للأفيون، فإن عليها أن تشارك في وضع اتفاق عالمي لقصر زراعة الأفيون في العالم على استخدامات الأغراض العلمية والطبية فقط.

وبعد أن كتبت الفقرة السابقة، تم عقد اجتماع لجنة جنيف لمواجهة المخدرات في مدينة نيويورك، لكن تقارير هذا الاجتماع لم تُنشر بعد، وإن كان الممثل البريطاني قد أخبرني أن صناعة السموم البيضاء لم تُعد قائمة في شرق أوروبا أو غربها أو في الشرق الأقصى.. وإذا كان في بعض الأحيان يتم ضبط كميات صغيرة من الكوكايين والمورفين من وقت لآخر، فإن ذلك يرجع إلى بقايا مستلزمات الوحدات الصحية في الجيش الألماني التي تعرضت للسرقة وتسربت إلى الأسواق.

من هنا، فإن على مؤسسة جنيف الأولى لمكافحة المخدرات أن تفخر بما تم تحقيقه خلال السنوات الأخيرة في مجال مكافحة.

وأتصور أن تشريعات الدولة المصرية يجب أن تشهد تطويراً دائماً، لتتناسب مع المخدرات الجديدة التي يتم تصنيعها من قطران الفحم، الذي بدأ الانتشار مؤخراً كأحد مشتقات الأفيون.

الفصل الثالث والعشرون

خاتمة

يتصور البعض أن ٤٤ عامًا وقت طويل من الحياة، لكنني أراها حياة كاملة في حد ذاتها.. لقد أتيتُ إلى الخدمة في مصر كشاب عمره ٢٣ عامًا، وتركته الآن بعد ٤٤ عامًا من العمل، وأستطيع الآن أن أقرر أنني أنفقت حياتي كلها في العمل.

لقد جئت أنا وزملائي الإنجليز إلى مصر في الأيام المبكرة لخدمة المصريين لاتخاذ طريقهم نحو الحكم الذاتي، والآن بعد تحقق الاستقلال، فإن المرء يشعر أن عمله انتهى. لقد كانت على أي حال حياة سعيدة، خاصة في السنوات الأولى عندما كانت الأمور غير معقدة، وعندما كانت مسؤوليات المرء غير كبيرة، قبل أن تتسع لاحقًا بتولي مسؤولية الأمن العام في العاصمة. وأستطيع القول: إن السنوات الثماني الأولى في الأقاليم منحنتني كل ما يحتاج إليه الشاب من عمل متنوع ومهم، ومغامرة، وصيد، وحياة منفتحة، وبالطبع فإن ذلك يستحق كل تقدير.

إن الحياة، كما عشتها بين الفلاحين، أكسبتني معرفة عظيمة، ليس فقط باللهجة العامية، وإنما بالحياة اليومية للناس وعقلياتهم.. ولقد صار ذلك مستحيلًا بعد سنوات عندما عملت شرطياً في المدينة. لقد رأيت ضباطاً إنجليزيين متميزين لم يخدموا سوى في المدن، يعانون بشدة غياب تلك المعرفة الخاصة بالأقاليم، التي تعد ضرورية للغاية لمن يقود الشرطة أو يدير الناس. وخلال سنوات عملي الـ ٤٤، خدمت

٣٢ حكومة مصرية متعاقبة، وكحكمدار لشرطة القاهرة فقد تلقيت الأوامر من ٢٩ وزير داخلية مختلفاً على مدى عدة سنوات. ومع صعود السياسة في مصر وهبوطها، فإن وزراء كثيرين كان عليّ أن أقبض عليهم طبقاً للأوامر العليا، وعلى الرغم من تلك الغرائب فإن أحداً منهم لم يُخرجني من قائمة الأصدقاء؛ لأنني أنفذ الأوامر؛ لذا فقد كنت سريع التأقلم مع رؤسائي المصريين من دون حاجة للبحث عن سلطة أو حصانة من أي جهة أخرى.

وكان من أبرز ملامح الحكومة المصرية: كثرة تغير وكلاء الوزارات، لكن لحسن حظي، لم يكن في وزارتي سوى وكيل واحد لها، هو حسن رفعت باشا، الذي على الرغم من كونه خارج الحكومة البريطانية، فقد كانت لديه الحكمة والمعرفة اللازمين للثبات اكتسبهما على مدى سنوات عمله في المكان نفسه ليضمن استمرار سياسة الإدارة واستقرارها.

إنه من الطبيعي في مدينة «كوزمبوليتانية»، مثل القاهرة، التي يتجاوز عدد سكانها ١,٥ مليون نسمة، أن يتنوع عمل حكمدار الشرطة فيها في الأسلوب، والجرائم، والقضايا الاجتماعية والسياسية.. لقد كانت لديّ دائماً الفرصة للعمل الإبداعي أكثر من العمل الروتيني المعتاد.

ولا شك أنني حصلت على عدة امتيازات بحكم عملي، كان من بينها: تمثيل مصر بالخارج، والحديث باسمها في عدة مناسبات؛ ففي عام ١٩٢٣م مثلاً، حضرت مؤتمر الشرطة الدولي في نيويورك؛ حيث التقيت قيادات الشرطة في العالم وهم يناقشون تصوراتهم للتقدم الدولي. وعندما كنت منشغلاً بالمؤتمر أعدت زوجتي دراسة تفصيلية بشأن نظام أمريكا لمحاكم الأحداث، وهكذا اكتسبت خبرة في الطرق الحديثة

التي أهلتها للعمل ١٧ عامًا عضوًا في اللجنة المصرية لتنظيم الهائمين في شوارع القاهرة ورعايتهم. كما حضرت لمدة تسع سنوات ممثلًا لمصر في اللجنة الاستشارية الخاصة بالأفيون والمخدرات في جنيف، وفي سنة ١٩٣١م كُلفت بالمهمة نفسها في تركيا.

والحقيقة أنني كنت قادرًا على تكريس معظم السنوات الـ ١٧ الأخيرة في خدمتي لمحاربة تجارة المخدرات التي تهدد البلاد بالخراب، لأضيف بذلك حيوية لحياتي لم يكن من الممكن إضافتها في ظل العمل الشرطي العادي، ولأشعر بالرضا لأنني أفعل شيئًا مهمًا للبلد الذي قضيت فيه سنوات كثيرة من حياتي.

إن هذا الكتاب ليس مجرد تسجيل لحياة شرطي، لكنه تسجيل لجانب من تاريخ الناس. لقد كانت السنوات المبكرة في الأقاليم، التي قضيتها في بيوت ضيافة الأعيان، وتجولت خلالها في حدائق الفاكهة وشاركت في ألعابهم الرياضية وأفراحهم الجميلة، رائعة بكل المقاييس. أتذكر جيدًا كيف كنت أقضي النهار راكبًا ومستمتعًا في بر الريف، ومتعرفًا إلى حيوات البسطاء الذين أهلوني، وأنا الضابط الإنجليزي، للتعرف إلى مختلف المشكلات المصرية والتعامل معها. لقد قابلت في الأقاليم أطيايف البلد كلها؛ قابلت ملاك الأراضي الكبار، ومسؤولي كل وزارة من الوزارات، وغيرهم.

وفي النهاية، فإن كرم مصر ولطفها لم يخذلاني أبدًا؛ فقد قضيت سنوات كثيرة سعيدة، في هذا البلد ذي الفتنة والجمال.

صدر للمترجم

في الرواية:

- ذاكرة الرصاص - كنوز للنشر، ٢٠١٣م.
- انقلاب - الرواق للنشر، ٢٠١٤م.
- البصاص - الرواق للنشر، ٢٠١٦م.
- نيتروجلرين - كيان للنشر، ٢٠١٧م.
- ليل المحروسة - الرواق للنشر، ٢٠١٨م.

في الشعر:

- ثورة العشاق - الوكالة العربية للدعاية والنشر، ٢٠٠٠م.
- محمد الدرة يتكلم - الوكالة العربية للدعاية والنشر، ٢٠٠٠م.
- وردة واحدة وألف مشنقة - مركز الحضارة العربية، ٢٠٠٥م.
- بكاء على سلم المقصلة - مركز الحضارة العربية، ٢٠٠٩م.

في السَّير:

- الفريق سعد الشاذلي.. العسكري الأبيض - الرواق للنشر، ٢٠١٢م (ثلاث طبعات).
- زينب الوكيل.. سيدة مصر - الرواق للنشر، ٢٠١٥م.

في الدراسات التاريخية والفكرية:

- التطبيع بالبنس.. أسرار علاقة رجال الأعمال بإسرائيل - ميريت للنشر، ٢٠٠٩م.

- مليارديرات حول الرئيس - كنوز للنشر، ٢٠١١م (ثلاث طبعات).
- موسم سقوط الطغاة العرب - كنوز للنشر، ٢٠١١م.
- كُتب هزت مصر - كنوز للنشر، ٢٠١٢م.
- أفكار وراء الرصاص.. تاريخ العنف السياسي من هنري كوريل إلى سيد قطب - كنوز للنشر، ٢٠١٣م.
- هوامش التاريخ.. حكايات من دفاتر مصر المنسية - الرواق للنشر، ٢٠١٨م (طبعتان).

المحتويات

١٣.....	الفصل الأول: عندما كُنْتُ طفلاً
٢٧.....	الفصل الثاني: التدريب المبكر
٣٩.....	الفصل الثالث: نظام الامتيازات
٤٩.....	الفصل الرابع: الفلاحون
٦٥.....	الفصل الخامس: يوم المُفتش
٨١.....	الفصل السادس: قانون الصحراء
١٠٣.....	الفصل السابع: السطو
١١٣.....	الفصل الثامن: كلاب الشرطة
١٢٧.....	الفصل التاسع: الصحاري
١٥٥.....	الفصل العاشر: حوالة الأفاعي
١٧٥.....	الفصل الحادي عشر: الغجر
١٨٣.....	الفصل الثاني عشر: الإسكندرية
٢٠١.....	الفصل الثالث عشر: القاهرة
٢٢٥.....	الفصل الرابع عشر: المجتمع السفلي للقاهرة
٢٤١.....	الفصل الخامس عشر: قانون الفوضى
٢٦٣.....	الفصل السادس عشر: الجانب المُضيء للأحداث

٢٧٣.....	الفصل السابع عشر: الجريمة السياسية
٢٨٥.....	الفصل الثامن عشر: تجارة المخدرات
٣٠٣.....	الفصل التاسع عشر: بارونات المخدرات
٣٢٥.....	الفصل العشرون: حيل تهريب المخدرات
٣٣٩.....	الفصل الحادي والعشرون: التهريب عبر الصحراء
٣٥٩.....	الفصل الثاني والعشرون: مستقبل تجارة المخدرات
٣٦٥.....	الفصل الثالث والعشرون: خاتمة

توماس راسل

طرائف اللصوص، مآسي الثأر، خبايا الدعارة، وصالات القمار، حيل التهريب، وأساطير قض الأثر، ورحلة غوص ممتعة في أعماق المجتمع المصري خلال النصف الأول من القرن العشرين يقدمها لنا أخطر رجال البوليس الإنجليز في مصر، توماس راسل، الضابط الذي دخل مصر سنة 1902 وغادرها 1946 وهو حَكمدار لشرطة القاهرة، يحكي ما لم يُحكى عن فترة مبهمة من تاريخ المصريين.

كتب المؤلف كتابه سنة 1949، قبل وفاته بخمسة أعوام، ولم يجرؤ أحد على ترجمته تخوفاً من تصورات ساذجة برفض الناس للكتاب في ظل مشاعر العداء الصاخبة تجاه كل ما هو إنجليزي في السنوات السابقة واللاحقة على الاستقلال.

وعلى مدى سبعين عاماً ظل الكتاب حبيس المكتبات المتخصصة في لندن، حتى حان أوانه ليصل مصر ويترجم للمرة الأولى بحثاً عن الحقيقة دون خجل أو تهيب.

المؤلف

توماس راسل، ضابط شرطة إنجليزي، ينتمي إلى أسرة مرموقة اشتهرت بالشجاعة وتولت كثيراً من المناصب السياسية. وُلد عام 1879، وتخرّج من كامبريدج والتحق بالخدمة في وزارة الداخلية المصرية عام 1902. وفي عام 1918 عُين حَكمداراً للقاهرة وحصل على لقب باشا، وأسس أول مكتب لمكافحة المخدرات في مصر. وانتهت خدمته سنة 1946، وتوفي في لندن سنة 1954.

المترجم

مصطفى عبيد، روائي وباحث مصري، من مواليد القاهرة عام 1976. درس التاريخ والأثار وعمل بالصحافة، وصدرت له مؤلفات عديدة أبرزها "هوامش التاريخ"، وروايات "ليل الجحوسة"، و"البصا"، و"نيتروجلسرين"، وحصل على جوائز نقابة الصحفيين في الكتابة ثلاث مرات.

